منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

التعليم في مرمى النار

٢٠١٠

التعليم في مرمى النار

٢٠٢٠

صدر عن منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة
7, place de Fontenoy, 75352 Paris 07 SP, France

© اليونسكو، عام ٢٠١٠
جميع الحقوق محفوظة

الترقيم الدولي ا
ISBN 978-92-3-001013-3

العنوان الأصلي : Education under attack 2010
صدر في عام ٢٠١٠ عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

أعيدت طباعته، مع التصويبات
والتصميم الجديد، في عام ٢٠١٠

إن التسميات المستخدمة في هذا المطبوع وطريقة عرض المواد فيه لا تعبّر عن أي رأي لليونسكو بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، ولا بشأن سلطات هذه الأماكن أو رسم حدودها أو تخومها.

إن الآراء والأفكار المذكورة في هذا المطبوع هي خاصة بالمؤلف وهي لا تعبر بالضرورة عن وجهات نظر اليونسكو ولا تلزم المنظمة بشيء.

صفحة الغلاف:
صور، لبنان – فتى يبحث عن كتب وسط ركام مبنى مدمر
© Jeroen Oerlemans/Panos photos/2006

طبعته اليونسكو
طبع في فرنسا

تمهيد لسلسلة المطبوعات

في حالات النزاع المسلح وانعدام الأمن، تشكل الاعتداءات المتعمدة والتهديدات التي تستهدف الدارسين والأكاديميين والمعلمين والمنشآت التعليمية عائقاً يعترض طريق الحق في التعليم وقضية أمنية خطيرة على حد سواء. وتشمل هذه الأحداث العنيفة استخدام القوة بطرق تعوق توفير التعليم وتمنعه، مما يعرض المدرسين والدارسين للخطر في أماكن يُفترض أن توفر السلامة والأمن والحماية.

وتعهد المجتمع الدولي بتحقيق أهداف "التعليم للجميع" بحلول عام ٢٠١٥. غير أن الاعتداءات على التعليم قد تحول دون تحقيق هذه الأهداف، بصرف النظر عن مكان وقوعها. وتتولى اليونسكو، وهي المنظمة المنوطة بتنسيق برنامج التعليم للجميع على المستوى العالمي، تعزيز تأمين الفرص الكاملة والمتكافئة لإتاحة التعليم للجميع. وتشمل هذه الجهود الأشخاص الذين تهدد أعمال العنف الموجهة انتفاعهم بالتعليم أو تمنعه.

إن حماية وتعزيز الحق في التعليم في الحالات التي يتعرض فيها الدارسون وموظفو التعليم والمنشآت التعليمية لاعتداءات عنيفة يستدعيان توسيع نطاق المعارف وتعميق الفهم بشأن هذه الاعتداءات. لذا، يتعين توفير معلومات دقيقة ومفصلة عن مدى هذه الاعتداءات في الوقت الراهن وعلى الأجل الطويل، إذ أن هذه المعلومات بحد ذاتها لن تفي بالغرض. وبالتالي، يتعين القيام بمزيد من البحوث بغية تحسين تحليل وفهم أسباب الاعتداءات على التعليم والوسائل المستخدمة لارتكابها وتأثيراتها. فضلاً عن ذلك، ثمة حاجة إلى القيام بمزيد من التحريات لمعرفة الآليات التي يمكن تطبيقها لإجراء رصد صارم لهذه الاعتداءات والإبلاغ عنها، بالإضافة إلى وضع استراتيجيات الوقاية منها والتصدي لها وتقييم مدى فعاليتها.

ونظراً إلى الثغرات الموجودة في المعارف والمعلومات المتعلقة بالاعتداءات على التعليم وطريقة حماية التعليم من هذه الاعتداءات، طلبت اليونسكو إعداد سلسلة من المطلوبات لبحث وتحليل هذه القضايا. وتهدف هذه السلسلة إلى تحسين الفهم، على المستوى العالمي، لطبيعة الاعتداءات على التعليم ونطاقها ودوافعها وتأثيراتها، وللعمل الذي تقوم به الجماعات والمنظمات والحكومات للوقاية من أعمال العنف هذه والتصدي لها. وتوفر هذه المطبوعات عند الحاجة بعض التوصيات بشأن الإجراءات التي يمكن أن تتخذها مختلف الأطراف الفاعلة على المستوى المحلي والوطني والدولي.

وترمي سلسلة المطبوعات هذه، التي تشكل جزءاً من الحملة العالمية المتواصلة للوقاية من الاعتداءات على التعليم والتصدي لها، إلى دعم وتعزيز عمل الممارسين والباحثين وراسمي السياسات وكل الجهات المعنية بتأمين كل فرص التعليم مرتفع النوعية للجميع.

مارك ريشموند
مدير، قسم تنسيق أولويات
الأمم المتحدة في مجال التعليم
قطاع التربية
اليونسكو

التعليم في مرمى النار

دراسة عالمية بشأن العنف السياسي والعسكري الذي يستهدف موظفي التعليم والطلاب والمعلمين والمسؤولين النقابيين والحكوميين والموظفين والمؤسسات العاملة في مجال تقديم المعونة المرتبطة بالتعليم.

من إعداد برندان أومالي

أُعدت بتكليف من مارك ريتشموند، مدير قسم تنسيق أولويات الأمم المتحدة في مجال التعليم، قطاع التربية، اليونسكو.

وحظي هذا التقرير بدعم سخي قدمه مكتب صاحبة السمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند، حرم أمير دولة قطر والمبعوثة الخاصة لليونسكو لشؤون التعليم الأساسي والعالي.

إهداء

السيدة جاكلين «جاكي» كيرك

© لجنة الإنقاذ الدولية

صورة غير مؤرخة التقطت في باكستان للدكتورة جاكي كيرك التي قُتلت عندما استهدف مقاتلون من حركة طالبان مركبة تابعة للجنة الإنقاذ الدولية بعشرات من طلقات الرصاص

في ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٨ قُتلت جاكي كيرك مع ثلاثة أشخاص آخرين من زملائها في لجنة الإنقاذ الدولية – هم محمد إيمال وشيرلي كيس ونيكول ديال – جراء تعرضهم لإطلاق نار كثيف على يد مسلحين من حركة طالبان أثناء عودتهم إلى منازلهم في سيارة حملت شارة واضحة للجنة الإنقاذ الدولية.

وقد قدمت جاكي كيرك إلى برامج لجنة الإنقاذ الدولية مساهمات لا تقدر بثمن. وكانت تركز عملها على الارتقاء بمستوى أداء المعلمين لعملهم ورفاه الطلاب وزيادة فرص البنات في التعليم والوقاية من الاعتداء والاستغلال الجنسيين ومواجهتهما وتعميم مراعاة حقوق الجنسين.

قال جورج روب، رئيس لجنة الإنقاذ الدولية «أصبنا بصدمة وحزن بالغ جراء هذه الفاجعة. فقد كان هؤلاء الأفراد المتميزون ملتزمين التزاماً راسخا بمساعدة الشعب الأفغاني، ولا سيما الأطفال الذين شهدوا كثيرا من الصراعات. ولا تكفى الكلمات للتعبير عن تعاطفنا مع عائلات الضحايا وأحبائهم، ومع فريق عملنا المتفاني من العاملين في تقديم المعونة الإنسانية في أفغانستان».

لقد تميزت جاكي كما وصفها أصدقاؤها وزملاؤها بأنها شخصية لامعة وكريمة وشغوفة بعملها وملتزمة به التزاما راسخا وتعمل دون كلل من أجل الأطفال المتأثرين بالنزاعات. وستبقى إسهاماتها العديدة والواسعة النطاق في مجال التعليم في حالات الطوارئ حاضرة طوال السنوات القادمة.

نهدي هذا التقرير إلى ذكرى شخصيتين بارزتين من الشخصيات العاملة في تقديم المعونة في مجال التعليم ضحتا بحياتهما أثناء العمل على حماية الحق في التعليم.

السيدة برسفراندا «بيرسي» سو

© اليونيسيف/NYHQ٢٠٠٩-٠٥٥٠/الصور غير معروف

برسفراندا سو (ترتدي نظارات شمسية)، مديرة التعليم في مكتب اليونيسيف في باكستان تقف في ٩ حزيران/يونيو ٢٠٠٩ مع معلمين وأطفال في مدرسة تدعمها اليونيسيف في مخيم جلالا للأشخاص النازحين جراء الأزمة الحالية على بعد ٣٠ كلم من مدينة بيشاور عاصمة مقاطعة الحدود الشمالية الغربية.

قُتلت السيدة بيرسي سو في تفجير انتحاري استهدف فندق بيرل كونتيننتال هوتيل في بيشاور في باكستان في ٩ حزيران/يونيو ٢٠٠٩.

وقد كرست بيرسي حياتها بصفتها مديرة التعليم في مكتب اليونيسف بإسلام أباد للنهوض بالمعرفة ومحاربة الجهل. وعُرفت بتفانيها الشديد في ضمان تمتع كل طفل بالحق في التعليم دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو اللون أو العقيدة. وفي النهاية، قدّمت بيرسي حياتها فداءً لهذه القضية.

وعلى الرغم من الإنجازات المهنية الاستثنائية التي حققتها ظلت بيرسي على تواضعها وتقاسمت الفضل مع زملائها. وكانت بيرسي ملتزمة إلى أقصى حد بخدمة أطفال باكستان. وعندما عُرض عليها تولي منصب رفيع المستوى لدى اليونيسف في منطقة أخرى، رفضت هذا العرض مغريا للغاية، وقالت بحزم: «لم أحقق بعد ما أصبو إليه من أجل أطفال باكستان».

وكانت حياة بيرسى المهنية طيلة ٢٠ عاما حافلة بالإنجازات في مجالات التعليم والمساواة بين الجنسين والتنمية في اليونيسف وخارجها، وكانت متفانية كل التفاني في عملها من أجل الأطفال. وكانت يوم توفيت تعمل بجد في مخيمات المشردين في منطقة شمال غرب باكستان حيث أُرغم آلاف الأطفال على مغادرة منازلهم كي لا يعانوا أكثر جراء عدم انتفاعهم بالتعليم. وكانت من أفضل موظفي التعليم لدى اليونيسف، واختفاؤها يثير الحيرة حول من يستطيع أن يخلفها.

المحتويات

١ - المقدمة

٢ - التفويض

٣ - الموجز التنفيذي

٤ - نطاق المشكلة الدولية

نبذة عامة عن الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٩

الصعوبات في جمع البيانات والإبلاغ

الصعوبات في مقارنة البيانات

جمع البيانات على المستوى العالمي

٥ - طبيعة عمليات الاعتداء

٦ - الفئات المستهدفة والدوافع

دوافع الاعتداء على التعليم العالي

دوافع الاعتداء على موظفي تقديم المعونة

دراسات حالة:

تفجير مدارس البنات في باكستان

نجاة أكاديمي من تهديدات بالقتل في زمبابوي

تدمير المدارس للإطاحة بالنظام في غزة

الاغتصاب: أسلوب من أساليب الحرب في جمهورية الكونغو الديمقراطية

اختطاف الأطفال في الهند للقتال بالسهام والبنادق

٧ - الآثار على توفير التعليم والتنمية والأوضاع الحساسة

الآثار الطويلة الأجل على جودة التعليم

النكسات التعليمية تؤجج النزاعات

ضرورة تعزيز أنشطة الرصد والبحوث

معلومات جديدة عن آثار عمليات الاعتداء على نظام التعليم

الآثار على التنمية والأوضاع الحساسة

تضييق نطاق المنظور التربوي

٨ - تدابير الحماية والوقاية
الحماية بالسلاح
دفاع المجتمع المحلي عن المدارس
التفاوض لإعادة فتح المدارس
تدابير الإنعاش الخاصة بالمدارس
تدابير الإنعاش الخاصة بالجنود الأطفال
تدابير الإنعاش الخاصة بضحايا العنف الجنسي
تدابير الإنعاش الخاصة بالأكاديميين
التفاوض بشأن الملاذات الآمنة
إدراج التعليم في اتفاقات السلام
ضبط سلوك القوات المسلحة
جعل التعليم أداة للسلام

٩ - الرصد والإفلات من العقاب
آلية الأمم المتحدة لرصد حالات الاعتداء على التعليم: مواطن القوة والضعف
أصل آلية الرصد والإبلاغ بشأن الأطفال والنزاع المسلح
التقدم المُحرز في مجال مكافحة تجنيد الأطفال
إهمال العنف الجنسي وعمليات الاعتداء على المدارس
توسيع نطاق التعريف الخاص بعمليات الاعتداء على المدارس
سبب نقص التقارير المتعلقة بحالات الاعتداء على التعليم
الفئات المستهدفة غير المشمولة بآلية الرصد والإبلاغ
نحو آلية عالمية لرصد حالات الاعتداء على التعليم
ضمان معاقبة مرتكبي عمليات الاعتداء
تعديل القانون الدولي بين التأييد والمعارضة
أهمية التحقيقات الوطنية
دور المحكمة الجنائية الدولية
التحقيقات الحالية للمحكمة الجنائية الدولية بشأن عمليات الاعتداء على المدارس
التأثير الرادع لنشاط المحكمة الجنائية الدولية
جعل المعتدين على التعليم عبرة للآخرين
واجب الحماية من عمليات الاعتداء

١٠ - إدراج مسألة الاعتداء على التعليم في جدول الأعمال الدولي
سياق التصدي لعمليات الاعتداء على التعليم

١١ - الاستنتاجات والتوصيات
التوصيات

الملحق ١: التقارير القطرية

أفغانستان
الأرجنتين
البرازيل
بوروندي
تشاد
كولومبيا
جمهورية الكونغو الديمقراطية
إثيوبيا
جورجيا
غواتيمالا
هاييتي
هندوراس
الهند
إندونيسيا
إيران
العراق
إسرائيل/الأرض الفلسطينية المحتلة
كينيا
لبنان
المكسيك
ميانمار
نيبال
النيجر
نيجيريا
باكستان
الفلبين
الصومال
سري لانكا
السودان
تايلاند
فنزويلا
زمبابوي
شكر
قائمة المختصرات

١ - المقدمة

في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ اتجه شخصان على دراجتين ناريتين جنوب أفغانستان صوب مجموعة من ١٥ فتاة ومعلمة كن يتحدثن في طريقهن إلى مدرسة ميروايس نيكا الثانوية للفتيات في قندهار. وكانت بعض البنات ترتدين برقعاً كاملاً، بينما ارتدت أخريات زيهن المدرسي المكون من معطف أسود وحجاب ووجوههنّ مكشوفة. وعندما صبّ راكبا الدراجتين الناريتين عليهن سائلا صرخت «عاطفة بيبا» التي يبلغ عمرها ١٤ عاما إذ شعرت ببشرتها تحترق وشمّت رائحة السائل. وكان هذا السائل من الأحماض التي تستخدم في البطاريات. سارعت إحدى صديقاتها إلى مسح السائل عن وجهها، لكن الحامض رُشّ عليها أيضا. وعندما صرخت طلبا للنجدة كرر الشخصان الاعتداء. فهرعت فتاة أخرى اسمها «لطيفة» وعمرها ١٦ عاماً لمساعدة أختها الكبرى «شمسية» وقالت: «رش أحدهما الحامض على وجه أختي وحاولت مساعدتها لكنهما رمياني بالحامض أيضاً».

لقد أدى الاعتداء إلى إصابة فتاة واحدة على الأقل بالعمى وإصابة فتاتين بعاهة دائمة في الوجه وتعرضت اثنتان لإصابات بالغة. وعندما انتشر خبر الاعتداء، تخوف عدد كبير من البنات من الذهاب إلى المدرسة مشياً. وقالت «بيب مريم» -خالة «عاطفة»- أصبحت العائلة تفكر في عدم إرسالها إلى المدرسة.[١]

وكان لهذا الاعتداء تغطية بارزة على صفحات الصحافة الدولية وحرك الرأي العام العالمي. فقد أظهر أن مسألة الاعتداء على التعليم لم تفقد قدرتها على صدم المشاعر إزاء مدى استعداد المجموعات المسلحة والقوات المسلحة والعناصر السياسية للتمادي في أفعالها من أجل تحقيق أهدافها السياسية. وثمة تقارير أفادت بأن مرتكبي هذا الاعتداء حصلوا على ١٠٠٠٠٠ روبية باكستانية (١١٨٧ دولارا أمريكيا) لقاء حرق البنات الخمس عشرة.[٢]

---

١ غلانسي شاسي، «حالات اعتداء بالحامض واغتصاب: تهديد متزايد بحق النساء الخارجات عن النظام التقليدي»، (Acid Attacks and Rape: Growing Threat to Women Who Oppose Traditional Order) صحيفة الغارديان، ٢٢ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٨؛ سوزي أوستين، "إصابة تلميذات في اعتداء بالحامض في أفغانستان" (Schoolgirls Hurt in Afghan Acid Attack)، صحيفة الميترو، ١٣ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٨؛ موقع قناة الجزيرة Aljazeera.net، "تخويف البنات في أفغانستان بالاعتداء عليهن بالحامض" (Afghan Girls Scarred in Acid Attack) ١٢ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٨.

٢ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام بشأن الأطفال والنزاع المسلح، A/63/785-S/2009/158 (٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٩).

ومنذ ثلاثة أعوام أصدرت اليونسكو تقريراً بعنوان «التعليم عرضة للاعداء» (٢٠٠٧)، وكانت أول دراسة عالمية عن العنف السياسي والعسكري الذي يتعرض له موظفو التعليم والطلاب والمعلمون والمسؤولون النقابيون والحكوميون والمؤسسات. وأقدمت المنظمة على هذه الخطوة عقب اغتيال صافية آما جان - المدافعة عن حقوق المرأة في أفغانستان – عندما أطلق عليها النار أمام منزلها في قندهار جنوب أفغانستان. لقد خاطرت السيدة آما جان بحياتها من أجل تعليم البنات في ظل نظام حركة طالبان على الرغم من الحظر الذي فُرض على تعليم الفتيات وعمل النساء. وعملت السيدة آما جان بلا كلل منذ عام ٢٠٠١ بصفتها مديرة الشؤون النسائية في مقاطعة قندهار من أجل إعادة البنات إلى المدارس.

وعقب اغتيال السيدة آما جان حث المدير العام لليونسكو آنذاك، السيد كويشيرو ماتسورا، المجتمع الوطني والدولي على الوقوف صفا واحدا في وجه القوات التي تسعى إلى نسف جهود أشخاصٍ مثل السيدة آما جان. وصرح قائلاً: «علينا أن نبذل قصارى جهدنا للدفاع عن التعليم وضمان سلامة العاملين في هذا المجال الحيوي».

وقد شعرت اليونسكو بالقلق إزاء عمليات الاعتداء على التعليم لأسباب ثلاثة: تهديد الحق في الحياة، وتهديد الحق في التعليم الذي يعطي الفرصة أيضاً للتمتع بحقوق وحريات أساسية أخرى، وتهديد تحقيق أهداف التعليم للجميع.

ومن أجل الارتقاء بمستوى الوعي فيما يتعلق بحالات الاعتداء على التعليم وبمستوى فهم طبيعة المشكلة وحجمها، أصدر السيد مارك ريتشموند، مدير قسم تنسيق أولويات الأمم المتحدة في مجال التعليم في قطاع التربية في اليونسكو، أمرا بإجراء هذا الدراسة العالمية. وشملت الدراسة السنوات العشر قبل سنة ٢٠٠٧، وبينت أن عدد حالات الاعتداء المُبلغ عنها التي استهدفت الطلاب وموظفي التعليم والمؤسسات التعليمية ارتفع ارتفاعا مَهُولاً خلال السنوات الثلاث من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٦.

ومنذ ذلك الحين وردت بلاغات عن آلاف الحالات الجديدة التي تعرض فيها الطلاب والمعلمون والجامعيون وغيرهم من موظفي التعليم للخطف أو السجن أو الضرب أو التعذيب أو الحرق أو القتل أو التفجير على يد متمردين أو جيوش أو أنظمة قمعية، أو جندوا أو تعرضوا لاعتداءات جنسية على يد مجموعات مسلحة أو قوات مسلحة أثناء وجودهم في المدرسة أو في طريقهم إلى المدرسة أو منها.

وتظل آثار هذه الحوادث على التعليم محسوسة لفترة طويلة بعد تشييع جنازات الضحايا بسبب فقدان المعلمين والمثقفين وهروب الطلاب والموظفين والتخوف من حضور الحصص الدراسية وحالات الحزن والصدمات النفسية التي تصيب الطلاب والموظفين والأضرار التي تلحق بالمباني والمواد والموارد التعليمية وتدهور النظام التعليمي نتيجة الصعوبات التي تعترض تعيين الموظفين وتوقف الاستثمارات.

وهذا التقرير يكمّل الدراسة التي صدرت عام ٢٠٠٧ بعنوان "التعليم عرضة للاعتداء". ويرمي إلى رصد نطاق الأحداث وطبيعتها وآثارها من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ إلى تموز/يوليو ٢٠٠٩، إضافةً إلى التدابير التي اتُخذت لتعزيز حماية الطلاب وموظفي التعليم والحد من إفلات مرتكبي عمليات الاعتداء من العقاب.

© جو هيروناكا

كرسي يتدلى متأرجحاً في مدرسة لحقتها أضرار في غزة نتيجة لعملية الرصاص المصبوب في ٢٠٠٩

وقد توصل هذا التقرير إلى نتائج مثيرة للقلق، فحجم حالات الاعتداء على التعليم التي وثقت يدل في حد ذاته على أن تدمير المدارس واغتيال الطلاب والمعلمين لا يقتصر إطلاقا على أنصار حركة طالبان ممن يقاتلون في مرتفعات أفغانستان. فخلال السنوات الثلاث الماضية استُهدف التعليم فيما لا يقل عن ٣١ بلداً في أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية.

وقد ظهرت أساليب بشعة جديدة من اختطاف الأطفال من المدارس لتدريبهم واستخدامهم في الهجمات الانتحارية إلى التسميم الجماعي للصفوف الدراسية. وتعزى بعض هذه الأحداث إلى ظهور اتجاهات جديدة مثل عدم وضوح الحد الفاصل بين العمليات العسكرية وعمليات تقديم المعونة في الحملات العسكرية الغربية، وتُعْزى غيرها إلى استراتيجيات قديمة ومعروفة مثل إنهاك العدو عن طريق تدمير بناه التحتية.

ويمكن ذكر استنتاجين مثيرين للاهتمام. أولهما إمكانية التفاوض مع المتمردين، حتى مع المتمردين الذين يعارضون التعليم لأسباب أيدولوجية، من أجل وقف عمليات الاعتداء وإعادة فتح المدارس المقفلة بسبب التهديدات. وثانيهما أن إشعار المجتمعات المحلية بمسؤوليتها عن العملية التعليمية ومهمة الدفاع عن المدارس قد يؤدي إلى الحد من احتمال حدوث عمليات الاعتداء.

لكن البحوث المتعلقة بعمليات الاعتداء على المدارس لا تزال في بداياتها. ولم تستقطب الجوانب الكثيرة لهذه الظاهرة المتعددة الأوجه إلا القليل من الاهتمام، وما زالت هناك حاجة إلى بحث موسّع وتحليل مستفيض. فلم يُجرَ مثلا حتى الآن سوى النزر اليسير من البحوث بشأن الأسباب التي تدفع مجموعات مسلحة محددة إلى اعتبار المدارس بل والأطفال الملتحقين بها أهدافاً مشروعة، والأسباب

التي تدفع كثيرا من الحكومات إلى اضطهاد الأكاديميين في جامعاتها. أما البحوث عن آثار عمليات الاعتداء المتكررة على النظم التعليمية ذاتها ولا تقتصر على الأفراد و المباني فتكاد تكون معدومة. وعدد البحوث بشأن فعالية تدابير الحماية والمفاوضات مع المجموعات المسلحة محدود جداً.

وقد بدأت بعض عمليات الإبلاغ عن حالات الاعتداء المتصلة بالتعليم في عدد من البلدان على يد منظمات مثل منظمة مراقبة حقوق الإنسان. وتولت هذه المهمة على الصعيد الدولي الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح. وأدى صدور تقرير "التعليم عرضة للاعتداء" (٢٠٠٧) إلى إدراج هذه القضية في جدول الأعمال الدولي بوصفه موضوعاً قائماً بذاته. وتعززت من ذلك الحين أهمية الدفاع عن التعليم في سلسلة من الاجتماعات والمؤتمرات الدولية من أهمها المناقشة الخاصة بالتعليم في حالات الطوارئ التي جرت خلال أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٩، حيث صرحت نائبة الأمين العام للأمم المتحدة آشا روز ميغيرو: "إن حماية الأطفال والمعلمين واجب أخلاقي ومسألة في صميم القانون الدولي".

ويبدو أن ثمة حركة متزايدة اليوم بشأن هذا الموضوع على مستوى وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية والخبراء المعنيين بالتعليم وحقوق الإنسان وحماية الأطفال والقانون الدولي الذين أبدوا اهتماماً به. وتسعى هذه الجهات إلى جعل أطراف النزاع تراعي حرمة المدارس بوصفها ملاذاتٍ آمنةً ومناطق للسلام، وضمان ملاحقة مرتكبي عمليات الاعتداء ومحاكمتهم ومعاقبتهم. ولكن ينبغي توسيع دائرة الاهتمام لاستقطاب القادة العسكريين والوزراء الذين يمسكون بزمام القرار خلال النزاعات ويؤدون دوراً هاماً في حماية التعليم من الاعتداء.

وفي الوقت نفسه يقدم تقرير *التعليم في مرمى النار* ٢٠١٠ بحثاً معمقاً في طبيعة المشكلة وحجمها في الوقت الحاضر وآثارها على التعليم والأوضاع الحساسة، ويبرز الفرص المتاحة لاتخاذ تدابير إيجابية في السنوات القادمة.

٢ - التفويض

أُدخلت تعديلات طفيفة على تعريف الاعتداء على التعليم منذ تقرير عام ٢٠٠٧ مراعاةً للتطورات الأخيرة. لذا تركز هذه الدراسة على عمليات الاعتداء العنيفة التي تُنفذ لأسباب سياسية أو عسكرية أو أيدولوجية أو طائفية أو إثنية أو دينية أو إجرامية بحق الطلاب والمعلمين والأكاديميين وجميع الفئات الأخرى العاملة في مجال التعليم. وهذا يشمل موظفي الدعم والنقل ابتداءً من حراس المباني إلى سائقي الحافلات، والمسؤولين عن التعليم ابتداءً من الموظفين المدنيين المحليين إلى وزراء التربية وأعضاء نقابات التعليم وموظفي تقديم المعونة في مجال التعليم. ويشمل التعريف الجديد حراس الليل ورجال الشرطة والجنود الذين يتعرضون للاعتداء أثناء حراستهم للمؤسسات التعليمية وموظفيها، أو في طريقهم إلى عملهم أو منه. كما يغطي عمليات الاعتداء الموجهة إلى مباني التعليم وما يتصل به من موارد ومواد ومرافق بما في ذلك وسائل النقل.

ويقصد بعبارة «عمليات الاعتداء العنيفة» أي أذى أو ضرر فعلي أو محتمل عن طريق استخدام القوة مثل القتل والتعذيب والإصابات والاختطاف والسجن غير القانوني والخطف وزرع الألغام الأرضية حول مباني التعليم أو بالقرب منها وحرق المباني وعمليات الاعتداء المنفذة بأي نوع من أنواع الأسلحة ابتداءً من السكاكين إلى القنابل أو القذائف العسكرية.

وهي تشمل تجنيد الأطفال قسراً ليكونوا مقاتلين والتجنيد الطوعي للأطفال دون سن الخامسة عشرة والعنف الجنسي عندما يكون جزءً من اعتداءات سياسية أو عسكرية أو طائفية على الطلاب أو موظفي التعليم أثناء وجودهم في المدرسة أو غيرها من المؤسسات التعليمية أو في طريقهم إليها أو منها أو أثناء المشاركة في نشاط تعليمي أو القيام به في أي مكان آخر.

وتشمل أيضا عبارة «عمليات الاعتداء العنيفة» السلب الفعلي والمحتمل للممتلكات التعليمية أو مصادرتها أو احتلالها أو إقفالها أو تدميرها باستخدام القوة، ومنع الذهاب إلى المدرسة على يد المجموعات المسلحة أو العسكرية.

وتشمل على سبيل المثال إقفال المدارس أو احتلالها لتنفيذ عمليات عسكرية أو أمنية على يد قوات مسلحة تابعة للدولة أو الشرطة المسلحة أو قوات متمردة أو قوات احتلال أو أي مجموعة مسلحة ذات طابع عسكري أو إثني أو سياسي أو ديني أو إجرامي أو طائفي.

وتشمل كذلك فرض المجموعات المسلحة برامج سياسية في المدارس والمؤسسات التعليمية عبر التهديد باستخدام القوة.

ويكمن القاسم المشترك بين عمليات الاعتداء هذه في الاستخدام المتعمد للقوة بطرق تعطل توفير التعليم وتمنعه. وتقع أغلبية عمليات الاعتداء هذه في بلدان متأثرة بالنزاعات. لكن كثيرا منها -لا سيما عمليات الاعتداء التي تستهدف التعليم العالي- يقع في بلدان غير متأثرة بالنزاعات وبخاصةً البلدان التي يحكمها نظام قمعي.

ولا تشمل هذه الدراسة الأضرار الجانبية ككقتل المعلمين أو تدمير المدارس عرضاً بسبب أعمال عنف عسكرية عامة لا بسبب اعتداءات تستهدفها عمداً.

عناصر من قوات الأمن يسندون بنادقهم على أحد جدران مدرسة دواريكا المتوسطة في الهند، في ٧ حزيران/يونيو ٢٠٠٩

ولا تشمل هذه الدراسة عمليات الاعتداء التي ينفذها طلاب أو أفراد راشدون لأسباب غير سياسية بالبنادق أو السكاكين أو الحرائق مثل الاعتداء الذي أودى بحياة ١٥ شخصاً والذي نفذه الطالب تيم كريتشمير البالغ من العمر ١٧ عاماً في ١١ آذار/مارس ٢٠٠٩ في ثانوية ألبرت فيل، في فينندن بألمانيا[٣]. كما أنها لا تشمل أعمال العنف العامة أو الشغب فيما بين الطلاب أو بين الطلاب والمعلمين.

لكن لا تزال ثمة مناطق رمادية يتعذر فيها تعريف عمليات الاعتداء على التعليم. ومثال ذلك أنه قد لا يتوافر سوى قليل من المعلومات عما إذا كانت الهجمات الانتحارية التي تقع خارج باب الجامعة - وهو ما حدث عند جامعة المستنصرية ببغداد في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ وأدى إلى مقتل ٧٠ طالباً وجرح ١٧٠ آخرين - يقصد بها الاعتداء على التعليم أم على المدنيين بصفة عامة. ويفترض في هذه الحالة أنها تمثل اعتداء على الجامعة لأنها تهدف على ما يبدو إلى قتل أعداد كبيرة من الأشخاص في مكان يُرجح تجمع الطلاب فيه.

ولا تغطي هذه الدراسة قتل زوجات أو أزواج أو أبناء أو آباء الضحايا في مجال التعليم إلا إذا توافرت بينات واضحة تدل على أنهم استُهدفوا لتهديد طالب أو معلم أو أكاديمي أو أي موظف في مجال التعليم.

٣ قناة «سي إن إن»، «اعتداءات مميتة في المدارس»، ١١ آذار/مارس ٢٠٠٩. وتشمل الأحداث المماثلة التي سُجلت خلال فترة الإبلاغ مقتل ١٠ أشخاص على يد الطالب ماتي جوهاني ساري البالغ من العمر ٢٢ عاماً، في جامعة سينايوكي للعلوم التطبيقية في فنلندا في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨؛ ومقتل ٧ طلاب ومدير ثانوية جوكيلا في توسولا بفنلندا، على يد الطالب بيكا-إريك أوفينين في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧؛ ومقتل ٣٢ شخصاً رمياً بالرصاص على يد الطالب سونغ-هوي جو في جامعة فيرجينيا تيك، في بلاكسبورغ، بولاية فرجينيا الأمريكية في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، وكان ذلك أسوأ جرائم القتل رمياً بالرصاص التي يشهدها الحرم الجامعي في الولايات المتحدة الأمريكية.

ويعد احتجاز الأطفال لتجنيدهم كمقاتلين أثناء وجودهم في المدرسة أو مشاركتهم في أنشطة مدرسية أو في طريقهم إلى المدرسة أو منها اعتداءً مباشراً على التعليم. فكثير من عمليات الاختطاف من أجل التجنيد تقع أثناء عمليات الاعتداء على المدارس أو أثناء ذهاب الأطفال إلى المدرسة أو عودتهم منها لا لسبب سوى أن عددا كبيرا من الأطفال يتجمعون في المدرسة. وبناء على أن الحق في التعليم مكفول لجميع الأطفال، فإن عمليات اختطاف الأطفال من منازلهم أو أي مكان آخر أو تجنيدهم واستخدامهم في مجموعات مسلحة أو قوات مسلحة تعد بدورها اعتداءً على التعليم لأن ذلك يحرمهم من التعليم أو يعوق انتفاعهم به.

وتشمل هذه الدراسة استخدام الأنشطة أو المرافق التعليمية لتشجيع الأطفال على التجنيد الطوعي لأنه يسهل تحويل المدارس إلى مراكز للتدريب العسكري. وقد تعرضت المناهج الدراسية أحيانا إلى التحريف أو فُرضت برامج التعليم السياسي من أجل التشجيع على هذا النوع من التجنيد.

ويشير إدراج العنف الجنسي في نطاق الدراسة إلى الأفعال التي تقوم بها مجموعات مسلحة أو قوات أمن الدولة بحق الطلاب أو موظفي التعليم أثناء وجودهم في المدرسة أو في طريقهم إلى المدرسة أو منها أو نتيجةً لعمليات اختطاف من مؤسسة تعليمية أو أثناء الاضطلاع بأنشطة تعليمية.

وفيما يتعلق بالمعلمين أو الأكاديميين، فإن الدراسة تشمل الاغتيالات المنفذة في المنازل في حالة وجود أمر رسمي أو تهديد منشور أو نمط يتمثل في تعقب هؤلاء الموظفين وقتلهم خارج مكان عملهم. ومن المنطقي، في مثل هذه الظروف، ألا تُعتبر هذه الأحداث عمليات عشوائية تهدف إلى قتل المدنيين. وعلى سبيل المثال، يوضع الكثير من رسائل التهديد الموجهة إلى المعلمين في أفغانستان عند أبواب منازلهم.

ويشكل احتلال مباني المدارس والجامعات على يد مجموعات مسلحة أو قوات الأمن أو استخدامها كقاعدة عسكرية اعتداءً على التعليم لأن هذه الأعمال تمنع استخدام المرافق المذكورة لتوفير التعليم وتحولها إلى أهداف للاعتداء.

ولأغراض هذه الدراسة يقصد بكلمة "مدرسة" أي مرفق تعليمي أو مكان للتعليم يسهل التعرف عليه بهذه الصفة. ويقصد بكلمة "طالب" أي شخص ينتفع بالتعليم أو يضطلع بأنشطة دراسية في جميع مستويات التعليم من روضة الأطفال إلى الجامعة أو أي شخص يشارك في برامج تعليم الكبار نظامية كانت أو غير نظامية.

© وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية/ل. لارتيغ

مدرسة كويندو الابتدائية دُمرت بالكامل خلال الحرب الأهلية السيراليونية التي دامت ١١ عاماً. واستخدم الجنود المتمردون هذه المدرسة قاعدةً عسكرية ومركزا للتدريب واستخدموا الكتب والأثاث المصنوع من الخشب لإشعال النيران. ولم يبقَ بعد الحرب سوى هياكل لمبانٍ لا سقف لها.

٣ - موجز تنفيذي

حجم المشكلة

أظهرت أول دراسة عالمية لهذه المشكلة - وهي التعليم عرضة للاعتداء التي نشرتها اليونسكو عام ٢٠٠٧ - أن عدد الاعتداءات المبلغ عنها التي شنت على التعليم ارتفع ارتفاعاً كبيراً في السنوات الثلاث الماضية. وكان أشد البلدان تأثرا في تلك الفترة أفغانستان وكولومبيا والعراق ونيبال وأراضي الحكم الذاتي الفلسطينية وتايلاند وزمبابوي.

ويتبين من دراسة عنوانها *التعليم في مرمى النار* ٢٠١٠ أن هناك ما يشير إلى استهداف الطلاب والمعلمين والجامعيين وموظفي التعليم ومؤسساته على نحو منظم في عدد أكبر من البلدان منذ ذلك الحين.

وجاء في التقارير أن الاعتداءات اشتدت على نحو لافت للنظر في أفغانستان وباكستان والهند وتايلاند:

- زاد عدد الاعتداءات على المدارس والطلاب والموظفين بمقدار ثلاثة أمثال تقريباً في أفغانستان بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، فارتفع من ٢٤٢ إلى ٦٧٠ هجوما؛[٤]
- تعرضت ٣٥٦ مدرسةً في باكستان للدمار أو الضرر في منطقة صغيرة واحدة في قلب المعركة الدائرة بين الجيش وحركة طالبان؛[٥]
- أفادت التقارير بأن المتمردين الماويين في الهند فجروا ٣٠٠ مدرسة تقريباً بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٩؛

٤ أرقام صادرة عن اليونيسيف.

٥ أرقام صادرة عن المكتب التنفيذي للتعليم الابتدائي والثانوي في منطقة وادي سوات.

زاد عدد الاعتداءات على المدارس في تايلاند بمقدار أربعة أمثال بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ وبلغ ١٦٤، ثم تراجع عام ٢٠٠٨ رغم تواصل قتل المعلمين والطلاب والحراس الأمنيين للمعلمين.

وتم أيضاً الإبلاغ عن عدد كبير جداً من الاعتداءات خلال عمليات عسكرية قصيرة الأمد في جورجيا وغزة:

- في جورجيا، تعرضت ١٢٧ مؤسسة تعليمية للدمار أو الضرر في آب/أغسطس ٢٠٠٨؛
- في غزة، تعرّض أكثر من ٣٠٠ روضة أطفال ومدرسة ومبنى جامعي لأضرار طفيفة أو بالغة في غضون ثلاثة أسابيع خلال "عملية الرصاص المصبوب" التي نفذتها إسرائيل في منعطف ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

وظلت الاعتداءات على المعلمين والطلاب وأعضاء نقابات المعلمين مثار قلق كبير في كولومبيا والعراق ونيبال وتايلاند. فقد قتل مثلا فى العراق ٧١ جامعيا ومسؤولين اثنين فيً مجالً التعليم و٣٧ طالباً في اغتيالات وتفجيرات موجهة بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٩. كما قُتل ٩٠ معلماً في كولومبيا بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٨.

وعام ٢٠٠٨ قدرت الأمم المتحدة أن أكثر من ٢٥٠ ٠٠٠ طفل ما يزالون في صفوف القوات أو المجموعات المسلحة. وبلّغ بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٩ عن تجنيد الأطفال طوعا أو قسرا داخل المدرسة أو في طريقهم إليها أو منها على يدي مجموعات مسلحة أو قوات الأمن للزج بهم في القتال أو أعمال السخرة في البلدان التالية: أفغانستان وبوروندي وتشاد وكولومبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والهند وإيران والعراق وميانمار ونيبال وباكستان وأراضي الحكم الذاتي الفلسطينية والفلبين والصومال وسري لانكا والسودان وتايلاند وزمبابوي. وأدى الخوف من التجنيد إلى حرمان الأطفال من التعليم في سري لانكا وفنزويلا.

وما زال العنف الجنسي ضدّ التلميذات والنساء أحد التكتيكات الشائعة في بعض النزاعات، وبلغ مستويات حرجة في جمهورية الكونغو الديمقراطية التي شهدت ٥١٧ ٥ حالة من العنف الجنسي ضدّ الأطفال في إيتوري ومقاطعتي كيفو الشمالية والجنوبية في ٢٠٠٧-٢٠٠٨.[٦] وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية وهايتي وإندونيسيا والعراق وميانمار والفلبين بلّغ عن وقوع حوادث عنف جنسي نتيجة لعمليات اختطاف أو اعتداء في المدارس أو المرافق التعليمية أو في الطريق إليها أو منها.

كان أعضاء نقابات المعلمين هدفاً للاغتيال أو السجن غير القانوني أو التعذيب في كولومبيا وإثيوبيا وزمبابوي.

٦ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح، A/63/785-S/2009/158 (٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٩)؛ ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان، "اتخاذ الخطوة التالية: تعزيز استجابة مجلس الأمن للعنف الجنسي والاعتداءات على التعليم في النزاعات المسلحة"، ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

© Education International

ذكر أعضاء في رابطة المعلمين الأثيوبيين أن جهات حكومية قامت باعتقالهم وحبسهم وتعذيبهم، ومنهم من اليسار إلى اليمين: طلاهون أيالو وأنتينه غيتنيت ومقشا منغستو.

وتواصلت حوادث اضطهاد الجامعيين. فقد أظهر استقصاء شمل المتقدمين بطلبات إلى صندوق إنقاذ العلماء أن هذه الحوادث انتشرت انتشارا بالغا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والعراق والضفة الغربية وغزة في الفترة الممتدة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٧.[٧]

وتُرتكب هذه الاعتداءات في معظم الأحيان في البلدان المتأثرة بالنزاعات أو في ظل أنظمة الحكم التي لها سجل سيئ في مجال حقوق الإنسان والتعددية الديمقراطية. وفي الفترة الممتدة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٩ أقدمت قوات تابعة للدولة أو مدعومة منها على ضرب الطلاب والمعلمين و/أو الجامعيين أو اعتقالهم أو تعذيبهم أو تهديدهم بالقتل أو قتلهم رميا بالرصاص في الأرجنتين وبنغلاديش والبرازيل والصين وكولومبيا وإثيوبيا وهندوراس وإيران وميانمار ونيبال والسنغال والصومال والسودان وتايلاند وتركيا وزامبيا وزمبابوي.

التحديات المرتبطة بالبيانات والتعاريف

في غياب نظام عالمي لرصد البيانات الموثوقة أو جمعها بطريقة منهجية، فإن جميع الأرقام المتعلقة بالاعتداءات تأتي مصحوبة بتحذير صحي إحصائي مفاده أنها مُستمدة من مصادر للمعلومات متفرقة ومتفاوتة من حيث الجودة – وهي وسائل الإعلام والتقارير المتعلقة بحقوق الإنسان وبعض أنشطة الرصد التي تضطلع بها الأمم المتحدة. ومن المحتمل أن العديد من هذه المصادر لم تخضع للتدقيق. ناهيك عن عدم وجود بيانات مشتركة ومُتفق عليها تتيح إجراء تحليل دقيق للاتجاهات السائدة في شتى البلدان.

بيد أن أنواع الاعتداءات على التعليم المُبلغ عنها خلال السنوات الثلاث الماضية تشمل:

٧ هنري ج جاريكي ودانييلا زين كيست، Scholar Rescue in the Modern World (إنقاذ العلماء في العالم الحديث)، (نيويورك، المعهد الدولي للتعليم، ٢٠٠٩)

- عمليات القتل الجماعية أو المتعددة أو الإصابات الناجمة عن التفجيرات والاعتداءات بالصواريخ وقذائف الهاون أو عمليات إطلاق النار أو التسميم الجماعي؛
- الاغتيالات أو محاولات الاغتيال؛
- إصابة الأفراد المستهدفين وضربهم؛
- عمليات الاختطاف أو الخطف، والاختفاء القسري، والسجن غير القانوني، والتعذيب؛
- أعمال العنف العشوائية والموجهة إلى المتظاهرين في مجال التعليم؛
- العنف الجنسي الذي تمارسه المجموعات المسلحة أو الجنود أو قوات الأمن ضد التلاميذ والمعلمين؛
- التجنيد القسري/غير القسري واستخدام الأطفال دون سن الخامسة عشرة كجنود أو منفذين لهجمات انتحارية، بما في ذلك اختطافهم وتجنيدهم من داخل المدرسة أو في الطريق إليها أو منها أو التجنيد الذي يحرمهم من الانتفاع بالتعليم؛
- تدمير المرافق التعليمية عن طريق العبوات المتفجرة عن بعد وإطلاق الصواريخ وقذائف هاون والقصف الجوي والحرق والسلب والنهب؛
- إقدام الجيش أو قوات الأمن أو الشرطة المسلحة أو المجموعات المسلحة على احتلال المرافق التعليمية أو استخدامها؛
- التهديد بتنفيذ أي من الاعتداءات المذكورة أعلاه.

وتتضمن جميع الاعتداءات الاستخدام المتعمد للقوة بطرائق تعرقل وتمنع توفير التعليم أو الانتفاع به.

ويبدو أن ثمة أسلوبين جديدين مثيرين للقلق، وهما تزايد عدد الاعتداءات المباشرة التي يتعرض لها التلاميذ، وبخاصةً في أفغانستان وتايلاند، وعمليات الاختطاف الجماعي المزعومة التي تستهدف الأطفال داخل المدارس في باكستان لتنفيذ عمليات انتحارية.

دوافع الاعتداءات

التعمق في فهم دوافع الاعتداء على فئات مستهدفة مختلفة له أهمية جوهرية في أي مساع ترمي إلى وقاية التعليم من الاستهداف في المستقبل. ويتعذر التحليل في الوقت الحاضر بسبب افتقار العديد من البلدان المتأثرة بالنزاعات إلى أنشطة الرصد أو الإبلاغ العالية الجودة تستند إلى عدد كبير من المقابلات المباشرة؛ وإخفاء المعلومات في الحالات التي يكون فيها مرتكبو الاعتداءات أنظمة حكم قمعية.

وتفيد المعلومات المتاحة بأن دوافع الاعتداءات تندرج عادة في الفئات التالية:

- الاعتداءات التي تستهدف المدارس أو المعلمين بوصفهم رموزاً لفرض ثقافة أو فلسفة أو هوية إثنية غريبةً؛
- الاعتداءات التي تستهدف المدارس أو المعلمين أو الطلاب لمنع تعليم الفتيات؛
- الاعتداءات التي تستهدف المدارس والمعلمين والجامعات والجامعيين للحيلولة دون توفير أي شكل من أشكال التعليم؛
- الاعتداءات التي تستهدف المدارس والجامعات والجامعيين لمنع أي نوع من التعليم،
- الاعتداءات التي تستهدف المدارس والجامعات بوصفها رموزا لسلطة الحكومة التي يعارضها المتمردون؛
- الاعتداءات على المدارس والجامعات والمكاتب التعليمية والطلاب والمعلمين وغيرهم من الموظفين والمسؤولين لزعزعة الثقة بسيطرة الحكومة على منطقة ما؛
- الاعتداءات التي تستهدف المدارس أو المعلمين أو الطلاب انتقاما لقتل المدنيين؛
- الاعتداءات التي تستهدف قاعات الامتحانات أو وسائل النقل الخاصة بالامتحانات أو المكاتب والمسؤولين التابعين لإحدى الوزارات أو المقاطعات المحلية، بغية تقويض عمل النظام التعليمي؛
- اختطاف الأطفال وبعض الكبار لملء صفوف القوات المتمردة أو المسلحة، أو لتوفير عمال السخرة أو الخدمات الجنسية و/أو الدعم اللوجستي؛
- عمليات الاختطاف بهدف الحصول على فدية؛
- العنف الجنسي الذي يستخدمه أفراد المجموعات المسلحة أو الجنود أو عناصر قوات الأمن بوصفه أسلوباً من أساليب الحرب أو بسبب عدم مراعاة حقوق الجنسين؛
- الاعتداءات التي تستهدف الطلاب أو المعلمين أو الجامعيين بسبب مشاركتهم في العمل النقابي؛
- الاعتداءات التي تستهدف الطلاب والجامعيين لإسكات صوت المعارضة السياسية أو منع التعبير عن وجهات نظر مغايرة؛
- الاعتداءات التي تستهدف الطلاب والجامعيين لإسكات الحملات المناصرة لحقوق الإنسان؛
- الاعتداءات التي تستهدف الجامعيين للحد من البحوث المتعلقة بموضوعات حساسة؛
- إقدام قوات الأمن/القوات المسلحة/المجموعات المسلحة على احتلال المدارس لتنفيذ عمليات

أمنية/عسكرية، والاعتداءات التي تستهدف هذه المدارس لأنها محتلة أو مستخدمة لأغراض عسكرية؛

- إقدام القوات الغازية على تدمير المؤسسات التعليمية كأسلوب لإلحاق الهزيمة بالعدو؛
- تدمير مباني التعليم انتقاما من الاعتداءات المنفذة من داخل هذه المباني أو بجوارها عن طريق إطلاق الصواريخ أو قذائف الهاون أو الحجارة، أو ردعا لها.

وقد يكون لمرتكبي هذه الاعتداءات دوافع متعددة. ففي تايلاند على سبيل المثال قد يهاجم الانفصاليون المسلمون في المقاطعات الثلاث الواقعة في أقصى جنوب البلاد المدارس ويقتلون المعلمين لأن المدارس هى الرمز الرئيسي فى القرية للسلطة الحكومية التي يعارضونها، ولأنه يسهل الاعتداء عليها مقارنةً بغيرها من الأهداف. ولكنهم قد يستهدفون المدارس أيضاً لأنها تفرض بحسب رأيهم لغة تعليم غريبة (اللغة التايلاندية) وديانة غريبة (البوذية) وتاريخاً غريباً (التاريخ الوطني التايلاندي)، وذلك كجزء من سياسة ترمي إلى إدماج المسلمين في منطقة كانت تتمتع فى الماضي بحكم ذاتي.

وفي أفغانستان وباكستان يتأكد الدافع الجنساني للعديد من الاعتداءات عن طريق التهديدات الرسمية والخطية الصادرة عن حركة طالبان لإقفال مدارس الفتيات أو وقف صفوف الدراسة المخصصة لهن. ولكن في الوقت الذي تبلغ فيه نسبة مدارس الفتيات ٤٠ في المائة من المدارس التي تعرضت للهجوم في أفغانستان، فإن ٣٢ في المائة من هذه المدارس مختلطة و٢٨ في المائة مدارس للبنين – وهو ما يدعو إلى الاعتقاد بوجود دوافع أخرى لها دور.[٨] وعلى نحو مماثل، دمرت أو تضررت ١١٦ مدرسة للبنات في منطقة وادي سوات الباكستانية بين عام ٢٠٠٧ وآذار/مارس ٢٠٠٩، ولكن أضرارا مشابهة لحقت أيضا ٥٦ بمدرسة للبنين.

وتتعدد الدوافع في قطاع التعليم العالي. فقد يتعرض الطلاب والجامعيون للاعتداء لإسكات صوت النقد الموجه إلى سياسات الحكومة أو سلوكها، أو لمنع تعزيز حقوق الإنسان أو الأقليات، أو الحد من الحرية الأكاديمية، أو منع التعددية السياسية. وفي كثير من الحالات تعد أعمال العلماء المضطهدين تهديداً للحكومة، ويُنظر إلى اتصالاتهم الدولية وقدرتهم على التأثير في الطلاب على أنها مصدر قوة لا بد من كبحها.

وقد يُهاجم العاملون المكلفون بتقديم المعونة في مجال التعليم لأن الخطوط الفاصلة بين العمليات العسكرية وأنشطة تقديم المعونة لم تعد واضحة ولم يعد يُنظر إليهم على أنهم محايدون، أو لأن المجموعات المسلحة تعارض بوجه خاص نوع التعليم الذي يدعمونه. كما أن ارتفاع عدد الحوادث قد يعكس ازدياد التركيز على تقديم المعونة في الأوساط المعرضة للخطر أو المتأثرة بالنزاعات.

٨ ماريت غلاد، Knowledge on Fire: Attacks on Education in Afghanistan; Risks and Measures for Successful Mitigation (المعرفة في مرمى النار: اعتداءات على التعليم في أفغانستان؛ مخاطر وتدابير للحد منها بنجاح)، (منظمة "كير" الدولية/البنك الدولي/وزارة التعليم الباكستانية، ٢٠٠٩)

الآثار على المديين القصير والطويل

تشمل الآثار المادية الناجمة عن عمليات التفجير والقصف والحرق التي تستهدف مباني المدارس والجامعات الخسائر في الأرواح والإصابات، وفقدان أماكن التعليم ومواد التعليم والمعدات ولوازم المدارس ومواد البحوث وبيانات الحواسيب ونظم المعلومات الإدارية ومختبرات الاختصاصيين ومركبات النقل.

والأصعب من ذلك قياس الآثار النفسية الناجمة عن قتل الطلاب والمعلمين وغيرهم من الموظفين واختفائهم وتعذيبهم، وتدمير المؤسسات التي يُفترض أنها تؤمن الحماية. ويمكن أن تشمل هذه الآثار الصدمات النفسية والخوف والشعور بعدم الأمن والإحباط والاكتئاب.

© UNICEF NYHQ2007-2638/Ron Haviv

صبي يغطي وجهه بعد عودته إلى مدرسته التي لحقتها نيران الحرب عام ٢٠٠٧ في منطقة باتيكالوا الواقعة في الإقليم الشرقي لسري لانكا. وكانت المدرسة قد أخليت بعد أن صارت المنطقة مسرحاً لتبادل إطلاق النار بين القوات الحكومية السريلانكية وقوات حركة نمور تحرير تاميل إيلام الإنفصالية.

وقد يتسبب انتشار المعلومات المتعلقة بالحوادث المتكررة والتهديدات بالاعتداء وتناقلها شفهيا بين الناس أو عبر وسائل الإعلام في بث الرعب في منطقة بأكملها. ويؤدي ذلك عادةً إلى خوف الأطفال من الذهاب إلى المدرسة وخوف أهاليهم من إرسالهم إليها وخوف المعلمين من الذهاب إلى العمل.

وقد يؤدي وقوع مثل هذه الحوادث إلى إقفال المدارس بالعشرات أو المئات لمدة تتراوح بين أسبوع وعدة أشهر، بل وسنوات في بعض الحالات. ففي أفغانستان ظلت ٦٧٠ مدرسة مغلقة طيلة شهر آذار/مارس ٢٠٠٩، مما حرم ٠٠٠ ١٧٠ طفل من التعليم. وفي باكستان، أدى الحظر الذي فرضته حركة طالبان على الصفوف المخصصة للفتيات في منطقة وادي سوات خلال شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ إلى إقفال ٩٠٠ مدرسة حكومية وخاصة، مما أدى إلى حرمان ٠٠٠ ١٢٠ فتاة من الحق في التعليم.

وعلى المدى الطويل قد لا ترغب الحكومات في إعادة فتح المدارس أو إصلاحها أو إعادة تزويدها إلى حين زوال الخطر المحدق بها. وستكافح من أجل تعيين معلمين جدد في المناطق التي استُهدف فيها المعلمون بعمليات اغتيال، وتترتب على ذلك عواقب وخيمة فيما يخص كفاءة الموظفين المُعينين وعددهم.

وربما تؤدي الاعتداءات التي تستهدف العاملين في مجال تقديم المعونة إلى نقل هؤلاء العاملين من منطقة معينة، بل ومن البلد، مما يفضي إلى فقدان الخبرة والإمدادات التي جاؤوا بها.

وتقوض الاعتداءات التي يتعرض لها أعضاء النقابات التعليمية توفير التعليم الجيد لأنها تمنع المعلمين من إبداء رأيهم بشأن إدارة التعليم من خلال هيئتهم المهنية التي تمثل صوتهم الجماعي.

أما الاعتداءات على الجامعيين فتقوض عملية توفير التعليم العالي الجيد وتحد من مساهمته في التنمية الاقتصادية والسياسية والبشرية لأنها تعوق ظهور الأفكار وتدمر الرأسمال الفكري وتمنع أصحاب العقول النيرة من مواصلة مسارهم المهني الجامعي.

لذا فإن الاعتداءات على الأهداف التعليمية لا تقتصر على استهداف المدنيين والمباني المدنية، بل هي أيضاً اعتداء على الحق في التعليم، بما في ذلك الحق في الانتفاع بالتعليم الجيد؛ واعتداء على الحرية الأكاديمية واعتداء على الاستقرار واعتداء على التنمية واعتداء على الديمقراطية.

ومن المعلوم أنه هناك علاقات وثيقة بين حالات العرضة للخطر وتدني مستوى الانتفاع بالتعليم والإنجاز في المرحلة الابتدائية. فأكثر من نصف الأطفال غير الملتحقين بالمدارس الابتدائية على الصعيد العالمي هم في بلدان متأثرة بالنزاعات[٩]. ويرى البنك الدولي أن توفير التعليم، وبخاصةً للفتيات، هو أنجع حل يمكن للبلدان اعتماده بغية الارتقاء بمستوى التنمية البشرية. والعكس صحيح أيضاً. فالاعتداءات التي تستهدف المدارس الابتدائية، لا سيما مدارس البنات الابتدائية، وتدهور النظام التعليمي نتيجة تواصل الاعتداءات والخوف من الاعتداءات تلحق ضررا كبيرا بالتنمية. ويمكن بذلك اعتبار الوقاية من الاعتداءات على التعليم وتعزيز الحق في التعليم على جميع المستويات من الإسهامات الهامة في التصدي لحالات العرضة للخطر.

غير أن أنشطة الرصد والإبلاغ المنفذة حالياً لا تولي اهتماماً كافيا لآثار الاعتداءات على النظم التعليمية، مثل الآثار السلبية على الاحتفاظ بالمعلمين وتعيينهم أو الرؤية التربوية الضيقة والمجحفة لأنها تقيد المعارف أو المضامين التي يمكن بحثها أو تدريسها أو تطبيقها.

تدابير الوقاية والحماية

قدمت الدراسة التي تحمل عنوان التعليم عرضة للاعتداء (٢٠٠٧) معلومات عن مجموعة من التدابير التي اتُخذت للوقاية من الاعتداءات أو تعزيز القدرة على الصمود في وجهها - بما في ذلك وضع حراس مسلحين في المدارس، وتوفير مرافقين مسلحين لتأمين النقل إلى المدرسة أو منها، وتشجيع دفاع المجتمع المحلي عن المدارس، وتوفير التعليم عن بعد في الأماكن التي ينطوي فيها حضور الحصص على مخاطر كبيرة، ونقل المدارس إلى مساكن المجتمع المحلي لحجبها حتى لا تظل أهدافا بارزة، وإصلاح المدارس والتعجيل بإعادة تزويدها بالمواد التعليمية.

وينبغي تنمية القدرات لمساعدة البلدان على تحسين التدابير التي يتخذونها للحماية والإنعاش.

ومنذ عام ٢٠٠٧ دُعمت الدعوة إلى إشراك المجتمعات المحلية في إدارة المدارس والدفاع عنها، وفي المفاوضات المتعلقة بإعادة فتح المدارس، بفضل بحوث ومبادرة ناجحة جرت في أفغانستان. فقد شُجعت مبادرات الدفاع المجتمعي في أفغانستان منذ حزيران/يونيو ٢٠٠٦، وهي تشمل تعبئة

٩ منظمة إنقاذ الطفولة، «في أعقاب حالات الطوارئ الأخيرة، تدعو منظمة إنقاذ الطفولة الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى إعطاء الأولوية لتعليم الأطفال المتأثرين بالنزاعات والكوارث الطبيعية»، ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٩.

السكان المحليين لردع الاعتداءات أو مقاومتها. وأنشئت مجالس شورى لحماية المدارس حيث لم تكن لجان معنية بإدارة المدارس موجودة.

وأظهرت الدراسة التي أجرتها منظمة "كير" الدولية بعنوان المعرفة في مرمى النار، والتي شملت أكثر من ألف مقابلة ميدانية، أن ١٢ في المائة من سكان إقليمَي بلخ وخوست أفادوا بأنه تم تفادي عدد من الاعتداءات[١٠]. وأجرت بعض المجتمعات المحلية مفاوضات مع المعتدين المحتملين أو حصلت على «إذن» بمواصلة التدريس. ومنعت مجتمعات محلية أخرى الغرباء من الدخول إلى قراها أو استخدمت حراساً ليليين أو نظمت بنفسها دوريات لحراسة المدارس عند صدور تهديدات. وفي بعض الحالات تولت مقاتلة المهاجمين.

وتشير البحوث التي أجرتها منظمة «كير» الدولية إلى أن المدارس تبدو أقل عرضة للاعتداء وأن إمكانية الوقاية عبر التفاوض تبدو أقرب إلى التحقيق بفضل مشاركة المجتمع المحلي مشاركة فعالة في إدارة شؤونه أو إدارة المدارس أو الدفاع عنها. ومثال ذلك أن القرى التي يوجد فيها مجلس لتنمية المجتمع المحلي أبلغت عن عدد من الاعتداءات على المدارس أقل بكثير مقارنةً بالقرى الأخرى.

ويبدو في الحالات المشمولة بالتحليل أن التدابير التي اتخذها المجتمع المحلي وجهت رسالة قوية مفادها أن المدارس «تخدم المجتمع لا الحكومة»، ولذلك ينبغي ألا تستهدف بوصفها رمزاً لهذه الحكومة. وفي المقابل، قيل إن المدارس التي لم تؤسس بطلب من المجتمع المحلي أو التي أعادت بناءها قوات دولية هي الأكثر عرضةً للاعتداء.

وعلى نحو مماثل، فالمفاوضات التي جرت في جنوب أفغانستان لإعادة فتح ١٦١ مدرسة كانت لا تزال مقفلة بسبب خطر الاعتداءات تكللت بالنجاح لأنها عالجت المخاوف المشتركة بين المجتمع المحلي والمعارضة المسلحة، أي حركة طالبان، من أن المدارس تفرض قيماً غريبةً (معادية للإسلام).

ففي بادئ الأمر، عمد وزير التربية الأفغاني فاروق ورداك الذي عُين في منصبه في أواخر عام ٢٠٠٨ إلى تشجيع الزعماء الدينيين وقادة القرى على تشجيع الدعم المتبادل بين السكان المحليين لإعادة فتح المدارس. ثم وجه دعوة إلى أصحاب النفوذ من السكان المحليين في مختلف الأوساط، بمن فيهم مناصرو المعارضة أو العناصر المناهضة للحكومة مثل حركة طالبان، لإجراء مشاورات بغية معرفة سبب بقاء المدارس مغلقة.

وفي الوقت الذي اعترض فيه بعضهم على استخدام كلمة "مدرسة"، خشي آخرون أن تكون المناهج الدراسية أو أنظمة المدارس معادية للإسلام. ومن ثم أذنت الحكومة باستبدال كلمة "مدرسة" بعبارة "مدرسة إسلامية". وأذنت أيضا للمجتمعات المحلية بتعيين معلم من اختيارها تلقى تدريباً محلياً لكي ينضم إلى موظفي المدرسة ويضمن عدم وجود أي أنشطة معادية للإسلام. فضلاً عن ذلك، تحدت الحكومة السكان أن يبحثوا في المناهج أو الكتب الدراسية مؤكدة لهم أنه في حال وجدوا ما من شأنه أن يكون معاديا للإسلام فستتولى تغييره. وأفضت هذه الحلول التوفيقية إلى تعزيز شعور السكان المحليين بامتلاكم زمام المدارس والمناهج الدراسية.

---

١٠ غلاد، Knowledge on Fire

وبحلول شهر آذار/مارس ٢٠٠٩، أُعيد فتح ١٦١ مدرسة مقابل ٣٥ مدرسة في ٢٠٠٧- ٢٠٠٨. وفي الشهر الأول المفصلي من الفترة الدراسية، حين تكون المدارس معرضة بصفة خاصة للاعتداء، لم تقع أي أحداث عنف.

وشهدت نيبال مثالا آخر للمفاوضات الناجحة من أجل تفادي الاعتداءات على المدارس. ففي إطار مبادرة عُرفت باسم "المدارس مناطق للسلام"، تفاوض المتمردون الماويون والقوات الحكومية ومجموعات المجتمع المدني واتفقوا على التقيد بمدونات للسلوك تخص كل مدرسة وتحظر الاعتداء على المدارس أو اختطاف الطلاب منها أو استخدامها لأغراض عسكرية. وجربت المبادرة بنجاح خلال النزاع الذي نشب في مقاطعتين. ووسع نطاقها بعد وقف إطلاق النار عندما تواصل القتال بين الجماعات الإثنية.

وهنا أيضا نجحت المفاوضات فيما يبدو لأن المجتمع المحلي سهّل العملية، وبفضل تعهد المعارضة المسلحة والإدارة المحليةً للمدارس. وكانت الميزة الإضافية في نيبال التزام الماويين علنا بالتعليم للجميع. لكن ينبغي إجراء مزيد من البحوث بشأن المبادرات المشابهة التي جرت في بلدان أخرى بغية تحديد الظروف التي يمكن أن تشجع المفاوضات الرامية إلى احترام المدارس بوصفها ملاذاًت آمنةً أو مناطق سلام.

وينبغي كذلك إجراء مزيد من البحوث لمعرفة جدوى إدراج التعليم في اتفاقات السلام في البلدان التي تعرض فيها التعليم للاعتداء بغية التشجيع على اتخاذ التدابير الكفيلة بالحد من خطر الاعتداءات مستقبلاً والنأي بالتعليم عن التوتر.

ويمكن للتعليم أن يصبح قوة للسلام بدلا من أن يكون هدفا للاعتداء إذا سُخّر لتعزيز التسامح والتفاهم واحترام الثقافة واللغة والهوية المحلية، وإذا أصبحت إدارته منصفة واستعابية. ويعد إعطاء الكلمة للآباء في إدارة المدارس وسيلة من وسائل تحقيق هذا الهدف. كما أن ضمان الشفافية في إدارة المؤسسات والتمسك في مجال التعليم العالي بالحرية الأكاديمية عاملين حاسمين.

الرصد والإبلاغ

ووفق نيكولاس بيرنت - الذي كان مساعد المدير العام للتربية في اليونسكو أثناء مناقشة موضوع التعليم في حالات الطوارئ في الجمعية العامة للأمم المتحدة (١٨ آذار/مارس ٢٠٠٩) – إن للرصد أهمية جوهرية لأن الصمت الناجم عن غيابه فيما يتعلق المشكلة قد يسهم في إضفاء الشرعية على الاعتداءات. وقال: «لن نتمكن من استنكار الاعتداءات دون رصدها، ودون استنكارها لن نتمكن من التحرك لحماية التعليم ووضع حد للإفلات من العقاب»[١١]. ويمكن لعملية الرصد، إلى جانب

١١ نيكولاس بيرنت، مساعد المدير العام للتربية، اليونسكو (كلمة أمام المشاركين في الحوار المواضيعي بشأن الانتفاع بالتعليم في حالات الطوارئ، وما بعد الأزمات، والمراحل الانتقالية الناجمة عن نزاعات من صنع الإنسان أو عن كوارث طبيعية، نيويورك، ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٩).

المساعدة على الإبلاغ، أن تكون رادعاً أو أداةً مفيدة للتفاوض[١٢]. كما أن لعملية التوثيق المشار إليها أهمية حيوية في تحسين مستوى التحرك السريع وتدابير الإنعاش والجهود الرامية إلى الوقاية من الاعتداءات مستقبلاً.

ولا يوجد في الوقت الحالي نظام عالمي لرصد الاعتداءات على التعليم. إلا أنه تتزايد الاستعانة بآلية دولية للرصد والإبلاغ أُنشئت بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٦١٢ بشأن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق الأطفال في أوضاع النزاع المسلح. ومن بين الانتهاكات الستة التي ترصد بموجب هذا القرار الاعتداءات على المدارس. وحتى شهر آب/أغسطس عام ٢٠٠٩، لم تُستخدم آلية الرصد والإبلاغ إلا في البلدان التي تدرج أطراف النزاع فيها في قائمة تتعلق بحشد الأطفال واستخدامهم كجنود على نطاق واسع، علماً أن إدراجها في هذه القائمة يمكّن من رصد الانتهاكات الخمسة الأخرى. ومع ذلك لم تدرج في القائمة جميع البلدان التي أبلغ فيها عن وجود نسب عالية من حشد الأطفال أو استخدامهم كجنود. والهند مثال حي على ذلك. فرصد الاعتداءات على التعليم من خلال آلية الرصد والإبلاغ لا يطبق حاليا إلا في ١٤ بلدا من أصل ٣٢ بلدا من البلدان التي شملتها هذه الدراسة لأنها شهدت اعتداءات على التعليم بين كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ وتموز/يوليو ٢٠٠٩.

وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، اعتُبرت الانتهاكات الجسيمة المتمثلة في قتل الأطفال وتشويههم أو اغتصابهم، وغير ذلك من الاعتداءات الجنسية الجسيمة أسباباً تحتم إدراجها في قائمة[١٣]. وبما أنه ينبغي رصد جميع الانتهاكات الستة كلما وجب إجراء هذا الإدراج، فإن توسيع نطاق المعايير يمكنه أن يفيد عملية الرصد والإبلاغ بشأن الاعتداءات على المدارس لأنه قد يؤدي إلى زيادة عدد البلدان المشمولة بعملية الرصد.

والواقع أن الانتهاكات التي لا تؤدي إلى الإدراج بوجه عام، والاعتداءات التي تتعرض لها المدارس بوجه خاص، تحظى على ما يبدو باهتمام أقل بكثير من غيرها. ولم يصدر إلا النزر اليسير من التوصيات بشأن طريقة النهوض بحماية الطلاب والمدارس.

وتتولى عملية الرصد أفرقة عمل تابعة لآلية الرصد والإبلاغ على المستوى القطري، وهي تتألف من منظمات شريكة مهتمة بالموضوع، وتضطلع بتنسيقها الأفرقة القطرية للأمم المتحدة. وتُرسل التقارير إلى الفريق العامل التابع لمجلس الأمن والمعني بالأطفال والنزاع المسلح والذي يقدم توصيات وتعليمات إلى الأمين العام والأطراف المعنية بشأن التدابير التي ينبغي اتخاذها في إطار خطط عمل لفترات محددة.

١٢ نفس المصدر.

١٣ حدث ذلك عقب اعتماد مجلس الأمن للقرار ١٨٨٢ بشأن الأطفال والنزاع المسلح. انظر مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، «مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يخطو خطوة جديدة لحماية الأطفال في الحروب»، ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٩، http://www.un.org/children/conflict/pr/٢٠٠٩-٠٨-٠٤٢١٨.html.

لكن خطط العمل المذكورة لم تعالج حتى الآن إلا مشكلة حشد الأطفال واستخدامهم كجنود. ومن أصل مائة وإحدى وأربعين توصية قدمها الفريق العامل التابع لمجلس الأمن بين شباط/فبراير ٢٠٠٨ وشباط/فبراير ٢٠٠٩، لم تتحدث عن الاعتداءات على التعليم سوى ست منها، وذلك وفقاً لمنظمة مراقبة حقوق الإنسان[١٤].

أضف إلى ذلك أن ثمة نقصا شديدا في المعلومات الواردة بشأن الاعتداءات على المدارس والطلاب والمعلمين وغيرهم من موظفي التعليم في التقارير التي يقدمها الأمين العام إلى مجلس الأمن بشأن الأطفال والنزاع المسلح.

وفي آذار/مارس ٢٠٠٩، أُدرجت في مرفقي تقرير الأمين العام السنوي الثامن بشأن الأطفال والنزاع المسلح أطراف النزاع المدرجة في القائمة من البلدان التالية: أفغانستان وبوروندي وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وكولومبيا وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية وميانمار ونيبال والفلبين والصومال وسري لانكا والسودان وأوغندا[١٥]. ومن بين البلدان الأخرى التي بلغت فيها مشكلة الاعتداءات على التعليم أقصى درجات الخطورة خلال الفترة التي شملها التقرير (أي من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨)، أبلغ أيضاً عن تطورات في جورجيا والعراق وأراضي الحكم الذاتي الفلسطينية وتايلاند. ولكن لم يرد في التقرير ذكر للهند أو إيران أو باكستان أو زمبابوي.

ويبدو حالياً أن ثمة نقصا حادا في التقارير التي تعدها أفرقة العمل التابعة لآلية الرصد والإبلاغ بشأن نطاق الاعتداءات على التعليم حتى في الحالات التي تعني أطرافاً أُدرجت بالفعل في القائمة بسبب حشد الأطفال أو استخدامهم كجنود. ولا تقدّم تقارير الأمين العام إلا القليل من المعلومات المتعلقة بتايلاند مثلاً، والحد الأدنى من المعلومات بشأن كولومبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومعلومات ضئيلة جدا بشأن الصومال والسودان.

ومن النتائج المثيرة للاهتمام في الدراسة التي تحمل عنوان *التعليم في مرمى النار* ٢٠١٠ أن ذلك الوضع لا يعزى إلى أن طلبات البيانات التي يرسلها مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح تخلو من تعريف واسع النطاق للاعتداءات على التعليم. فهذه الطلبات تدعو صراحة أفرقة العمل إلى تقديم معلومات لا تقتصر على الاعتداءات على مباني التعليم، بل تشمل أيضا قتل وإصابة المعلمين والطلاب وغيرهم من موظفي التعليم. كما أن التعليمات التي تصدرها الأفرقة العاملة التابعة لمجلس الأمن تدعو أفرقة العمل إلى إدراج معلومات عن احتلال المدارس أو إقفالها قسرا وعن الاعتداءات التي تستهدف موظفي المدارس.

ويبدو أن نقص المعلومات المتعلقة بالاعتداءات ناجم بالأحرى عن قلة اشتراك منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المعنية بالتعليم في أفرقة العمل وعن الافتقار إلى ممارسات موحدة بشأن إعداد التقارير عن الاعتداءات على التعليم.

---

١٤ منظمة مراقبة حقوق الإنسان، "Taking the Next Step."

١٥ تقرير الأمين العام بشأن الأطفال والنزاع المسلح، ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٩، A/٦٣/٧٨٥-S/٢٠٠٩/١٥٨، المرفقان الأول والثاني.

ومن الطرق المناسبة لمعالجة هذه المشكلة جعل الاعتداءات التي تستهدف المدارس سببا آخر من الأسباب الموجبة لإدراج البلدان المعنية في قائمة وإصدار خطط عمل لفترات محددة.

وحتى في غياب ذلك يمكن إعداد «خطط عمل» للحد من الاعتداءات على المدارس وتوقيعها على نحو غير رسمي. ولو أن المنظمات التعليمية شاركت في عملية الرصد عبر الانضمام إلى أفرقة العمل التابعة لآلية الرصد والإبلاغ على المستوى القطري أو دعمت عملها وحثت على اتخاذ التدابير اللازمة لأمكن الوفاء بهذه الالتزامات في إطار المهام التي حددها مجلس الأمن.

ولكن ينبغي أيضاً إعداد برامج لدعم تنمية قدرات المنظمات المعنية بالتعليم بغية تمكينها من رصد الاعتداءات ومساندة أنشطة الحماية والإنعاش.

ولا تشمل آلية الرصد والإبلاغ الاعتداءات التي تستهدف النقابيين وطلبة التعليم العالي والجامعيين والمسؤولين عن التعليم وموظفي تقديم المعونة في مجال التعليم. والسبب في ذلك أنها لا تنطبق إلا على الانتهاكات المرتكبة بحق الأطفال في النزاعات المسلحة. ولا تتوافر حالياً آلية منهجية لجمع المعلومات المتعلقة بالاعتداءات التي تتعرض لها هذه المجموعات والتي يقع كثير منها خارج نطاق النزاعات. لذا، ينبغي إقامة تعاون دولي بغية وضع آلية فعالة لرصد جميع الاعتداءات التي تستهدف التعليم.

التصدي للإفلات من العقاب

أثارت مشكلة عدم ملاحقة المسؤولين عن الاعتداءات على التعليم حفيظة المجتمع الدولي منذ صدور دراسة التعليم عرضة للاعتداء (٢٠٠٧). وشملت الأسئلة الرئيسية التي طُرحت أثناء المناقشة التي جرت في الجمعية العامة للأمم المتحدة (١٨ آذار/مارس ٢٠٠٩) ما يلي: ما هي التدابير الإضافية التي ينبغي اتخاذها لضمان التحقيق مع مرتكبي الاعتداءات ومحاكمتهم وإرغامهم على دفع الثمن غالياً؟ وهل يعزى نقص التقدم المحرز إلى ثغرات القانون الدولي فيما يتعلق بتغطية الاعتداءات على التعليم أم إلى عمليات الرصد التي يمكن أن توفر المعلومات للمحققين؟ وإذا لم يكن الأمر كذلك، ما هي التدابير التي يمكن اتخاذها لضمان اللجوء إلى القانون بغية التحقيق في هذه الاعتداءات وملاحقة مرتكبيها؟

والمشورة التي قدمها الخبراء القانونيون واضحة بشأن هذه النقطة. فالقوانين والاتفاقيات القائمة تغطي على نحو واف معظم الاعتداءات على التعليم، وإن لم يكن هناك وضوح في الصياغة كما هو الحال فيما يخص الاعتداءات على المستشفيات.

إلا أن هناك حجة قوية مفادها أن استخدام مباني التعليم لأغراض عسكرية ينبغي أن يحظر كما حظر في المستشفيات والكنائس، وذلك لأن استخدام هذه المباني لأغراض عسكرية ما هو إلا ذريعة لتبرير الاعتداءات في كثير من الحالات.

ولا يكمن التحدي الذي تواجهه معظم الاعتداءات على التعليم في إيجاد طريقة تضمن تغطيتها في القانون، بل في كيفية توعية الناس بأن هذه الاعتداءات مشمولة بالفعل بالقانون، وفي كيفية ممارسة الضغوط بغية ضمان مراعاة القانون وتطبيقه.

وتشمل التدابير التي يمكن اتخاذها في هذا الصدد ما يلي:

- إحالة مزيد من القضايا المتعلقة بمرتكبي الاعتداءات ومدبريها (الذين علموا أو يُفترض أنهم علموا بوقوع جريمة حرب أو قصّروا في منع ذلك) إلى المدعين العامين الوطنيين وإلى مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية عند الاقتضاء؛
- حث ورصد فعالية آليات المساءلة في الحد من إفلات مرتكبي الاعتداءات على التعليم من العقاب؛
- تدريب القوات والضباط والمحامين العسكريين على قوانين الحرب وسلوك القوات فيما يتعلق بحماية التعليم من الاعتداء وحماية الحق في التعليم؛
- رصد امتثال الضباط والقوات للقوانين الوطنية والدولية فيما يتعلق بحماية التعليم من الاعتداء وحماية الحق في التعليم؛
- رصد عرقلة توفير التعليم وإنفاذ الحق في التعليم بسبب الاعتداءات التي يتعرض لها هذا القطاع، بما فيها آثار ذلك على النظام التعليمي وتعزيز وعي المجتمع الدولي والمحامين العسكريين وأطراف النزاع بشأن آثار الاعتداءات على الضحايا والنظم التعليمية والتنمية وحالات العرضة للخطر؛
- الانضمام إلى اتفاقات خاصة بين أطراف النزاع تقضي بعدم الاعتداء على الطلاب أو على الموظفين والعاملين في مجال التعليم أو على مباني التعليم أو ما يجاورها أو عمليات التعليم مثل الامتحانات أو غير ذلك من شؤون التعليم؛
- تحسين الاعتراف بقيمة التعليم وأهمية حمايته عن طريق المناصرة واستحداث رمز مُعترف به دولياً للدلالة على وضع الملاذات الآمنةً، وتوفير تعليم عام في مجال حق الإنسان في التعليم وقوانين الحرب، وتحسين رصد الاعتداءات والإبلاغ عنها (على النحو المُحدد أعلاه)؛
- تحسين المساعدة المُقدمة إلى الضحايا وإصلاح المباني والمرافق وترميمها تماشيا مع واجب حماية الحق في التعليم.

وسيسهم تحسين الرصد وإعداد التقارير بشأن حقوق الإنسان والتقارير الصادرة عن وسائل الإعلام في تمهيد الطريق لإجراء المزيد من التحقيقات.

لكن المسؤولية تقع أيضاً على عاتق الحكومات لتجريم الاعتداءات على التعليم. وترى الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح أن التأكد من أن القوانين الوطنية المتعلقة بالإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب تنص على أن القانون الوطني يعاقب على مثل هذه الجرائم وفقاً لنطاق نظام روما الأساسي والتعاريف الواردة فيه، سيكون خطوة هامة نحو التصدي لثقافة الإفلات من العقاب السائدة فيما يخص جميع الانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق الأطفال.

وقد أنشئت بموجب نظام روما الأساسي المحكمة الجنائية الدولية التي تعد أداة هامة للتشجيع على ملاحقة مرتكبي الاعتداءات على التعليم لسببين اثنين:

أولاً، لأن نظام روما الأساسي أدرج في فئة جرائم الحرب تجنيد الأطفال دون سن الخامسة عشرة أو تعبئتهم أو استخدامهم في الاعتداءات وأعمال العنف الجنسي الجسيمة والاعتداءات على المستشفيات والمدارس. وقد شرعت المحكمة الجنائية الدولية في إجراء تحقيقات في جرائم متعلقة بالاعتداءات على التعليم، وفقاً للتعريف الوارد في هذه الدراسة، في ست قضايا من أصل القضايا الثماني التي تولتها.

ثانياً، رغم أن المحكمة الجنائية الدولية لا تتولى إلا القضايا التي لم ترغب الدول توليها أو عجزت عن ذلك تماشيا مع مسؤوليتها عن تفادي الفظاعات ومعاقبتها، فإن مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية يتخذ موقفاً استباقياً إزاء الإفلات من العقاب عن طريق استخدام نفوذه داخل الشبكات الوطنية والدولية ليشجع ويدعم عند الاقتضاء الدعاوى الوطنية الحقيقية.

وبناء على ذلك قد يكمن أحد الأهداف المفيدة بالنسبة إلى المعنيين بالاعتداءات على التعليم في تشجيع المحكمة الجنائية الدولية أو المحاكم الوطنية على إجراء تحقيقات في القضايا البارزة، عندما تكون الاعتداءات على المدارس والمعلمين قد حظيت بتغطية إعلامية جيدة وعندما يكون المعتدون قد أعلنوا عن نية الاعتداء على المدارس من خلال نشر التهديدات والأوامر (كما هو الحال فيما يخص استهداف المدارس على يد حركة طالبان في أفغانستان وباكستان، وعلى يد الحزب الشيوعي الهندي الماوي في الهند). وينبغي جمع الأدلة والضغط على المحاكم الدولية والوطنية للتحقيق في مزيد من القضايا.

وينبغي أن تكون نقطة الانطلاق هي شن حملة دولية مستدامة لرفع مستوى الوعي والمناصرة بغية ضمان رصد الاعتداءات على التعليم، بما فيها الاعتداءات التي تستهدف التعليم العالي، والتحقيق فيها والنظر فيها بفعالية من خلال المحاكم.

وفي الوقت الذي يجرم فيه أن القانون الإنساني الدولي والقوانين الجنائية الدولية استهداف النظم التعليمية، فإن القانون الدولي لحقوق الإنسان، فيما يتعلق بالحق في الحياة والحق في التعليم، يتضمن «واجب حماية» الجمهور من الاعتداءات التي تنفذها أطراف غير تابعة للدولة، حتى في فترات النزاع المسلح أو انعدام الاستقرار. وينبغي ألا يقتصر الحكم على فعالية هذه القوانين على النظر إلى عدد الدعاوى المرفوعة بسبب عدم الامتثال لها، بل ينبغي أن يراعي أيضا عدد التدابير الإيجابية المتخذة للنهوض بالحقوق التي سُنت هذه القوانين بغرض حمايتها.

وينبغي مساعدة الدول على تطبيق هذه القوانين باسم تعزيز حقوق الإنسان. ومن الأساليب البناءة لتحقيق هذا الهدف التشجيع على التعاون لإعداد مبادئ توجيهية تحظى بتأييد دولي من أجل حماية النظم التعليمية خلال فترات الحرب وانعدام الاستقرار. وفي نهاية المطاف من شأن اعتماد الجمعية

العامة للأمم المتحدة لهذه المبادئ التوجيهية أن يرسل بيانا واضحا بشأن التدابير التي توافق الدول فردياً أو جماعياً على اتخاذها.

وينبغي استكمال هذه الخطوة بحملة منسقة للتوعية بطريقة تغطية القانون الدولي للاعتداءات على التعليم، وذلك من خلال توفير الإرشادات فيما يتعلق بتدابير الحماية وتفادي المخاطر، ومن خلال العمل مع وسائل الإعلام.

ويجب أن تكون الغاية هي التوصل إلى رأي عام دولي مستنير ومتمعن لضمان التأكد من أن أصحاب القرار في المجال السياسي والعسكري والقضائي مطالبون بإدراك ضرورة حماية التعليم من الاعتداء وإعطاء ذلك مزيدا من الاهتمام في القرارات التي يتخذونها.

التوصيات

يبدو أن الاعتداءات على التعليم مشكلة كبيرة وآخذة في التفاقم على المستوى الدولي. فهي تهدد حياة الطلاب والمعلمين وموظفي التعليم بالخطر، وتقوض المساعي الرامية إلى إنفاذ حق الجميع في التعليم. وتعد حماية التعليم من الاعتداء أمرا حيويا لا لتحقيق رفاه الأفراد فحسب، بل لتعزيز التنمية أيضاً ، والحد من حالات العرضة للخطر وتدعيم السلام والاستقرار. وبناء على ذلك تقدّم هذه الدراسة التوصيات التالية:

المبدأ العام

ينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز احترام المدارس وغيرها من المؤسسات التعليمية بوصفها ملاذاً آمنةً ومناطق سلام بغية حماية الحق في التعليم.

تحسين الحماية على مستوى القانون

- ينبغي للأمم المتحدة أن تشجع المحاكم الدولية، مثل المحكمة الجنائية الدولية، على توفير قوة ردع مناسبة للاعتداءات على المدارس والمؤسسات التعليمية والطلاب والمعلمين والجامعيين وغيرهم من موظفي التعليم، بمن فيهم المسؤولون عن التعليم والنقابيون وموظفو تقديم المعونة في مجال التعليم، وذلك عن طريق ملاحقة القضايا البارزة المتعلقة بالاعتداءات على التعليم على نحو فعال.

- ينبغي للفريق العامل التابع لمجلس الأمن والمعني بالأطفال والنزاع المسلح أن يساعد على ردع الاعتداءات على المدارس والانتهاكات المرتكبة بحق الأطفال عن طريق توجيه طلب إلى الأمين العام ليدرج في تقاريره أسماء القادة الأفراد الذين تورطوا في الاعتداءات على التعليم وفقاً لأدلة موثوق بها، وذلك لاحتمال إحالتهم إلى لجان الجزاءات المختصة أو التحقيق معهم في المحكمة الجنائية الدولية. ويستدعي ذلك إجراء تحقيقات لا ترتبط بالقضايا الفردية فحسب، بل تتعلق أيضاً بالأنماط السائدة في سلسلة قيادية محددة والتي يمكن أن تكون أساسا للمساءلة فيما يخص تلك الانتهاكات بين كبار القادة أو المسؤولين.

- ينبغي أن تدعم التدابير المتخذة على المستوى الدولي بالتدابير المتخذة على الصعيد الوطني. وينبغي للحكومات أن تجرّم الاعتداءات على التعليم في القانون.

- ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم اللجوء إلى المحاكم الوطنية والإقليمية والدولية لمحاسبة مرتكبي الاعتداءات على التعليم (مثلا من خلال الاضطلاع بأنشطة المناصرة ورعاية المنح الدراسية القانونية المتعلقة بالموضوعات ذات الصلة بذلك ورصد المحاكمات).

- ينبغي للحكومات والمجتمع الدولي النظر في الأساليب التي تعزز حماية التعليم العالي في القانون الإنساني الدولي والقوانين الدولية لحقوق الإنسان. وعلى سبيل المثال:

- ينبغي للحكومات والمجتمع الدولي النظر في مزايا اقتراح يقضي بأن ينص القانون الإنساني الدولي على حظر صريح لاستخدام المدارس لأغراض عسكرية واستحداث رمز مُعترف به دولياً للدلالة على وجوب احترام المدارس والمرافق التعليمية بوصفها ملاذات آمنةً.

- ينبغي توفير دعم دولي لإعداد مبادئ توجيهية شاملة بشأن تطبيق القانون الإنساني لحماية مباني التعليم والطلاب والعاملين في مجال التعليم؛ وبشأن التدابير التي يجب على الدول اتخاذها لحماية النظم التعليمية. وينبغي السعي إلى تأييد تلك المبادئ من جانب أعلى سلطة ممكنة، ويفضل أن تكون الجمعية العامة للأمم المتحدة.

- ينبغي اتخاذ تدابير للتشجيع على تحسين مستوى التدريب المقدم إلى المحامين العسكريين والقادة والجنود بشأن تطبيق القانون الإنساني وقوانين حقوق الإنسان لحماية مباني التعليم والطلاب وموظفي التعليم، وإدراج هذه القضية في المراجع العسكرية.

- ينبغي للجنة الدولية للصليب الأحمر والشبكة المشتركة بين الوكالات للتعليم في حالات الطوارئ أن تشجعا على إدراج التعلّيم في مجال الحق في التعليم والحقوق الأخرى المتأثرة بالاعتداءات على التعليم في المناهج المدرسية، وذلك بغية تعزيز فكرة المدارس بوصفها مناطق سلام ومساعدة الطلاب على حماية أنفسهم من التجنيد الطوعي في المجموعات المسلحة، على سبيل المثال.

- ينبغي للحكومات أن تستفيد من كل فرصة متاحة لتحديد شروط الامتثال لمعايير حقوق الإنسان، مع الإشارة بوجه خاص إلى حقوق الأطفال، والحق في التعليم، والحق في الحرية الأكاديمية، وحماية المؤسسات التعليمية وعملية التعليم على حد سواء عند إبرام اتفاقات في مجال التجارة أو المعونة مع أطراف النزاعات.

الرصد والإبلاغ

- ينبغي لمجلس الأمن، بالنظر إلى اعترافه بالاهتمام المحدود الذي توليه الآلية الحالية للرصد والإبلاغ بشأن الأطفال والنزاع المسلح للاعتداءات على المدارس، أن يثبت التزامه بحماية الحق في التعليم عن طريق اعتبار الاعتداءات على المدارس انتهاكاً يستوجب إدراج مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لمرتكبيه في قائمة الأطراف المرتكبة لانتهاكات ضد الأطفال في النزاعات المسلحة، وهو ما يستدعي الرصد والإبلاغ ووضع خطط عمل لفترات محددة.

- ينبغي لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي تشارك مشاركة فعالة في توفير التعليم أن تنضم، عند الاقتضاء، إلى أفرقة العمل التابعة لآلية الرصد والإبلاغ على المستوى القطري، أو أن تدعم أنشطتها بغية المساعدة على تحسين عملية رصد الاعتداءات على التعليم وتوسيع نطاقها، ومناصرة خطط العمل الرامية إلى وقف هذه الاعتداءات لدى مجلس الأمن وفي المنتديات الدولية أخرى.

- ينبغي للحكومات المانحة أن توفر تمويلاً موجها لتحسين قدرات وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المعنية بالتعليم لدعم آلية الرصد والإبلاغ.

- ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم إنشاء نظام عالمي لرصد الاعتداءات التي تتعرض لها جميع الفئات المُستهدفة في مجال التعليم (بما في ذلك الطلاب منذ مرحلة الطفولة المبكرة حتى مرحلة التعليم العالي والمعلمون والجامعيون وغيرهم من موظفي التعليم وأعضاء نقابات المعلمين وموظفي تقديم المعونة في مجال التعليم والمرافق التعليمية)، على أن يشمل هذا النظام ما يلي:

  - إصدار تقارير عالمية سنوية تتناول هذه المشكلة، باستخدام مجموعات مشتركة من البيانات لإتاحة تحليل الاعتداءات بحسب البلدان وعلى مدى زمني؛
  - قاعدة بيانات عالمية متاحة للجمهور؛
  - إنشاء مرصد أو مركز لتبادل المعلومات حيث يمكن جمع البيانات والبحوث والتقارير المتعلقة بالاعتداءات على التعليم وإتاحتها للجمهور؛

- ينبغي لأفرقة العمل التابعة لآلية الرصد والإبلاغ على المستوى القطري، ووزارات التربية، والمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان، ونقابات العمال، والمنظمات التعليمية، أن تحسن جمعها للبيانات والمعلومات المتعلقة بالاعتداءات على التعليم حتى تشمل معلومات بشأن الآثار التي تمس توفير التعليم ونوعيته، مثل إقفال المدارس، ومعدلات القيد والحضور والاحتفاظ بالطلاب، ونسب تعيين المعلمين وغيرهم من العاملين في مجال التعليم والآثار النفسية الاجتماعية على الضحايا والمجتمعات المحلية المتأثرة بالاعتداءات ومعدل التحقيقات والملاحقات المتعلقة بالاعتداءات من أجل تحديد التقدم المُحرز في وضع حد للإفلات من العقاب.

تدابير الحماية

- ينبغي للمجتمع الدولي ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية أن تعمل مع حكومات الدول المتأثرة بالنزاعات والحكومات التي تقدّم المساعدة لتفادي النزاعات أو الحد منها، من أجل إيجاد ما يلي:

  - آليات لحماية الفئات المهددة من الطلاب والمعلمين والجامعيين وموظفي الدعم في مجال التعليم وأعضاء النقابات التعليمية والمسؤولين عن التعليم وموظفي تقديم المعونة في مجال التعليم، ومساعدتهم على الانتقال إلى أماكن أخرى داخلياً أو خارجياً حسب الاقتضاء؛

  - طرق لإعادة بناء المؤسسات التعليمية التي تعرضت للاعتداء وإصلاحها وإعادة تزويدها بسرعة لضمان تطبيق سياسة عدم التساهل على الإطلاق مع انتهاكات الحق في التعليم؛

  - طرق لدعم مواصلة التعليم في أماكن بديلة أو من خلال أساليب ووسائل بديلة في المناطق المعرضة للاعتداء؛

  - طرق لدعم استمرار عمل الجامعيين في المنفى لنصرة نظام التعليم المعرض للاعتداء.

- ينبغي للمجتمع الدولي أن ينظر في توفير التمويل للمساعدة في تنمية القدرات على حماية التعليم على المستوى المحلي؛

- ينبغي للأفرقة القطرية للأمم المتحدة وقوات حفظ السلام والحكومات، عندما تسمح أوضاع الأمن والمسائل المرتبطة بالسلامة، أن تشجع على إجراء مفاوضات بين أصحاب المصلحة في مجال التعليم والمجتمع المحلي وأطراف النزاع المسلح من أجل التوصل إلى اتفاق يقضي باحترام المدارس بوصفها ملاذات آمنةً وإعادة فتح المدارس المقفلة؛

- في الأوضاع التي يظهر فيها نمط معين من الاعتداءات أو حوادث الاختطاف التي تستهدف التلاميذ أوالتلميذات في الطريق إلى المدرسة أو منها لتجنيدهم كأطفال مقاتلين/استخدامهم في أعمال السخرة أو اغتصابهم، ينبغي للحكومات أن تجد سبلاً لتوفير وسائل آمنة لنقل الطلاب إلى المدرسة ومنها.

الحد من مخاطر الاعتداء

- ينبغي لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن يعترف بالعلاقة القائمة بين التعليم وجدول أعمال السلم والأمن، أي الدور الذي قد يؤديه التعليم في المساهمة في تأجيج التوتر وتعزيز السلام على حد سواء، كما ينبغي له أن يوفر الدعم للاستراتيجيات الرامية إلى التأكد من أن التعليم ليس عاملا مساهما في النزاعات.

- ينبغي للحكومات وأطراف النزاع أن تسعى لكي يصبح التعليم قطاعا محايدا عبر التأكد أن إدارة المدارس والكليات والجامعات تتسم بالشفافية وأنها استيعابية وغير طائفية وغير تمييزية، وأن المناهج الدراسية لا تنطوي على أية أفكار دعائية وأنها تراعي السمات اللغوية والثقافية والدينية المحلية.

- ينبغي للمجتمع الدولي ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية أن تعد استراتيجيات وحملات لتعزيز وتمويل التعليم الجامع والجيد الذي يتركز على المتعلمين في البلدان المتأثرة بالنزاعات، وأن تقر احترام المدارس بوصفها ملاذات آمنةً أو مناطق سلام.

- ينبغي للحكومات أن تنظر في مزايا إشراك المجتمعات المحلية في إدارة المدارس والدفاع عنها كوسيلة للحد من مخاطر الاعتداء.

- ينبغي للمجتمع الدولي والحكومات أن تأخذ في الحسبان احتمال تزايد خطر تحول المدارس وموظفي تقديم المعونة إلى أهداف للاعتداء عند النظر في إمكانية توفير الدعم العسكري لأنشطة تقديم المعونة وإعادة البناء في مجال التعليم في حالات الطوارئ وأوضاع ما بعد النزاعات.

البحوث

- ينبغي إجراء بحوث معمقة عن الأمور التالية:

  - نطاق وآثار الاعتداءات على التعليم، ولا سيما الآثار على النظم التعليمية في المديين المتوسط والطويل، وكذلك الآثار على التنمية والنزاعات وحالات العرضة للخطر؛

  - نطاق عمليات تجنيد الأطفال قسرا أو طوعا على يد القوات المسلحة والمجموعات المسلحة وقوى الأمن داخل المدرسة، أو في الطريق إلى المدرسة أو منها، أو بطرق تحرم الأطفال من الحق في التعليم، فضلاً عن تدابير الحماية المحتملة؛

- نطاق العنف الجنسي بحق الطلاب والمعلمين والعاملين في مجال التعليم أثناء وجودهم في المدارس والمؤسسات التعليمية الأخرى أو في الطريق إليها أو منها، وأثار ذلك على إنفاذ حق الأطفال في التعليم، فضلاً عن تدابير الحماية المحتملة؛
- نطاق الاعتداءات على موظفي تقديم المعونة في مجال التعليم، ودوافع ارتكابها، وتدابير الحماية المحتملة؛
- دوافع الاعتداءات التي يتعرض لها كل نوع من الأهداف وفعالية استراتيجيات الاستجابة المعتمدة للتصدي لها، بما في ذلك جدوى العمل على تعزيز شعور المجتمعات المحلية بامتلاكها لزمام عملية التعليم والدفاع عن الفئات المستهدفة في مجال التعليم؛
- الظروف التي يمكن فيها إجراء مفاوضات من أجل ضمان احترام المدارس بوصفها ملاذات آمنةً أثناء النزاع؛
- مزايا ومساوئ إدراج التعليم وحمايته في اتفاقات السلام؛
- مستوى وعي القادة السياسيين والقادة العسكريين والمستشارين القانونيين العسكريين والجنود فيما يخص تطبيق القانون الدولي لحماية التعليم؛
- مستوى الاستجابة للاعتداءات على التعليم بفضل آليات المساءلة مثل آلية الرصد والإبلاغ بشأن الأطفال والنزاع المسلح، ومجلس حقوق الإنسان، والمقررين الخاصين.

المناصرة

- ينبغي الاضطلاع بمزيد من أنشطة المناصرة لزيادة الوعي بالطريقة التي تؤدي فيها الاعتداءات على التعليم إلى ما يلي:
  - انتهاك صكوك حقوق الإنسان القائمة ؛
  - إلحاق الضرر بالنظم التعليمية وبالمساعي الرامية إلى توفير التعليم للجميع؛
  - تقويض التنمية والمساهمة في حالات العرضة للخطر والنزاعات.
- ينبغي لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ونقابات المعلمين أن تقود بحملات مؤيدة للتضامن الدولي مع الفئات والمؤسسات المستهدفة، وأن تحث على استخدام الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان لمعاقبة مرتكبي الاعتداءات على التعليم.

التغطية الإعلامية

- ينبغي للمنظمات التعليمية أن تعمل مع وسائل الإعلام للتشجيع على تغطية الاعتداءات وآثارها بغية تحسين مستوى المساءلة والاستجابة لهذه الاعتداءات. وينبغي أن يشمل ذلك تغطية الآثار على المدى الطويل للاعتداءات على التعليم، والنظم التعليمية، والجهود الرامية إلى توفير التعليم للجميع.
- ينبغي لوسائل الإعلام الدولية والوطنية أن تعترف بدورها الحاسم في لفت الانتباه لهذه الاعتداءات على المستوى العالمي وأن تلتزم بإعداد التقارير عنها.
- وينبغي توفير حلقات تدريبية وإرشادات لوسائل الإعلام بشأن الطريقة التي تنتهك بها هذه الاعتداءات الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان.

٤ – الموجز التنفيذي نطاق المشكلة

نبذة عامة عن الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٩

أُعدت لأغراض هذه الدراسة مجموعة شاملة من التقارير القطرية التي تتضمن تسجيلاً مفصلاً لمختلف الأحداث، وقد أدرجت في الملحق ١. وتعطي النبذات التالية فكرة عن حجم حالات الاعتداء على التعليم في العالم خلال فترة الدراسة.

يبدو أن عمليات الاعتداء المنهجة على المدارس والطلاب والمعلمين ارتفعت ارتفاعاً كبيراً في أفغانستان وباكستان والهند وتايلاند خلال فترة إعداد التقرير (أي من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ إلى تموز/يوليو ٢٠٠٩).

فقد زاد عدد عمليات الاعتداء على المدارس في أفغانستان بمقدار ثلاثة أمثال تقريباً بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ بحيث ارتفع من ٢٤٢ إلى ٦٧٠ اعتداءً.[١٦] وفي باكستان تعرضت ٣٥٦ مدرسةً للدمار أو الضرر في منطقة صغيرة واحدة كانت في قلب المعركة بين الجيش وحركة طالبان.[١٧]

وفي تايلاند زاد عدد عمليات الاعتداء المُبلغ عنها على المدارس بمقدار أربعة أمثال تقريباً بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ فارتفع من ٤٣ إلى ١٦٤ اعتداء، لكنه تراجع إلى ١٠ عمليات اعتداء عام ٢٠٠٨.[١٨]

١٦ صدرت هذه الأرقام عن اليونيسيف.

١٧ صدرت هذه الأرقام عن المكتب التنفيذي للتعليم الابتدائي والثانوي في منطقة وادي سوات.

١٨ صحيفة «ذا نيشون»، «رئيس الحكومة يقلل من أهمية المخاوف المتعلقة بالسلامة قبل زيارته إلى الجنوب»، ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

© منظمة مراقبة حقوق الإنسان/بيد شيبارد / ٢٠٠٩

عندما وصلت قوات الأمن للعسكرة في مدرسة دواريكا المتوسطة في الهند في ٧ حزيران/يونيو ٢٠٠٩ كانوا يستقلون ناقلة جُند مصفّحة

بيد أن عدد الطلاب أو موظفي التعليم أو حراس الموظفين الذين أبلغ عن قتلهم بقي على حاله فبلغ ٢٨ في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ على حد السواء.[١٩]

وفي الهند أبلغ أن الماويين فجروا أكثر من ٣٠٠ مبنى مدرسي خلال السنوات الأربع الماضية منها ١٨ تفجيراً في النصف الأول من عام ٢٠٠٩ في جهارقند وبيهار (و٥٠ تفجيراً في هاتين الولايتين على مدار عام ٢٠٠٩). واحتلت عشرات المدارس لتنفيذ عمليات أمنية من بينها ٣٧ مدرسة على الأقل في جهارقند خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٩.[٢٠] وفي شباط/فبراير ٢٠٠٧ زعمت مصادر حكومية في ولاية تشاتيسغارث أن أكثر من ٢٥٠ مدرسة تعرضت للتفجير خلال الأشهر الأخيرة.[٢١] وأفادت تقارير أخرى زهاء ٢٥٠ مدرسة فجرت في عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧.[٢٢]

١٩ الأرقام المتعلقة بالقتلى غير شاملة وتم جمعها من تقارير صحفية تناولت أحداثاً فرديةً وصدرت بصورة رئيسية عن وكالة الأنباء الفرنسية، ووكالة الأنباء القيرغيزية، و«أسوشييتد برس»، و«إنتر برس سرفس»، و«رويترز»، و«زينوا»، و«بانكوك بوست»، و«سي بي إس نيوز»، و«تشاينا ديلي»، وشبكة المعلومات المتعلقة بحقوق الطفل، و«ذا نيشون»، و«نيويورك تايمز»، و«فويس أوف أميريكا نيوز»، و«واشنطن تايمز»، والبيانات الصحفية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة؛ انظر أيضاً منظمة مراقبة حقوق الإنسان، الجميع في خطر: المتمردون يعتدون على المدنيين في المقاطعات التايلاندية على الحدود الجنوبية، تقرير لمنظمة مراقبة حقوق الإنسان، المجلد ١٩، رقم ١٣ (C) (نيويورك: منظمة مراقبة حقوق الإنسان، ٢٠٠٧)؛ والفريق الدولي المعني بالأزمات، "تايلاند: الأزمة السياسية والتمرد في الجنوب"، تقرير موجز للفريق الدولي المعني بالأزمات بشأن آسيا رقم ٨٠ (٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٨)؛ ووزارة الخارجية الأمريكية، تقرير حقوق الإنسان لعام ٢٠٠٨: تايلاند (وزارة الخارجية الأمريكية، ٢٠٠٩)؛ والمساهمة التي قدمتها اليونسكو إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وتقرير الأمين العام بشأن الأطفال والنزاع المسلح، A/63/785-S/2009/158، ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٩؛ ووزارة التربية في تايلاند.

٢٠ حظيت عمليات تفجير المدارس بتغطية واسعة في التقارير الصحفية التي جمعها الموقع الإلكتروني www.naxalwatch.org؛ وفي تقارير منظمة مراقبة حقوق الإنسان: انظر على سبيل المثال، منظمة مراقبة حقوق الإنسان، «الحياد جريمتنا الكبرى»: اعتداءات الحكومة وجماعات الدفاع الذاتي والناكساليين في ولاية تشاتيسغار الهندية (نيويورك: منظمة مراقبة حقوق الإنسان، ٢٠٠٨)؛ ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان، تخريب التعليم: اعتداءات الناكساليين على المدارس واحتلال الشرطة لها في ولايتي بيهار وجهارخاند الهنديتين (نيويورك: منظمة مراقبة حقوق الإنسان، ٢٠٠٩)؛ وفي تقارير المركز الآسيوي لحقوق الإنسان: انظر على سبيل المثال، المركز الآسيوي لحقوق الإنسان، تقرير عام ٢٠٠٨ بشأن حقوق الإنسان في الهند (نيودلهي: المركز الآسيوي لحقوق الإنسان، ٢٠٠٨). ويُرجى الرجوع إلى التقارير القطرية في الملحق ١ للاطلاع على التفاصيل.

٢١ «إنديان إكسبرس»، وفقاً لما ورد في «ذا ساوث إيشيان»، «الناكساليون يعطلون حصص الدراسة في تشاتيسغار والمدارس تُنقل إلى مناطق أخرى»، ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٧، http://www.thesouthasian.org/blog/archives/2007/the_news_about_naxals.html

٢٢ «ذا إنديان إكسبرس»، «ضربة جديدة للناكساليين تستهدف تعليم الأطفال هذه المرة»، ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٧، وفقاً لما ورد في تقرير حقوق الإنسان في الهند لعام ٢٠٠٨، الصادر عن المركز الآسيوي لحقوق الإنسان.

وفي العراق قُتل ٧١ أكاديمياً ومسؤولان في مجال التعليم و٣٧ طالباً في اغتيالات وتفجيرات موجهة خلال فترة التقرير.[٢٣]

وأدى استهداف روضات الأطفال والمدارس والمعاهد المهنية والجامعات خلال العمليات العسكرية للقوات الإسرائيلية داخل قطاع غزة في منعطف ٢٠٠٨-٢٠٠٩ إلى سقوط عدد كبير من الضحايا، وإلى تعرُّض ٣٠٢ مبنى تعليمي للضرر.[٢٤]

وتعرّض نحو ١٢٧ حضانة ومدرسة وجامعة للدمار أو الأضرار في جورجيا في آب/أغسطس ٢٠٠٨، وكان معظمها في العمليات العسكرية التي قادتها القوات الروسية، لكن كان منها ٢٨ في العمليات العسكرية الجورجية في تسخينفالي أوسيتيا الجنوبية.[٢٥]

وما زال ارتفاع معدل اغتيال المعلمين وأعضاء نقابات المعلمين والطلاب والأكاديميين يثير قلقا بالغا في كولومبيا والعراق ونيبال وتايلاند. ففي كولومبيا ارتفع عدد التهديدات وعمليات التهديدات الموجهة إلى المعلمين ارتفاعاً كبيراً، وكذلك عدد التهديدات وعمليات القتل التي استهدفت الطلاب الأكاديميين.[٢٦]

وظهرت تهديدات جديدة موجهة إلى روضات الأطفال والمدارس في الأرجنتين والبرازيل وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال.[٢٧]

وفي تموز/يوليو ٢٠٠٩ حذرت ردهيكا كوماراسوامي الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة والمعنية بالأطفال والنزاع المسلح مجلس حقوق الإنسان من ارتفاع عدد عمليات الاعتداء على الأهداف التعليمية. وقالت: «إن تصاعد عدد الهجمات المنهجية والمتعمدة على التلاميذ المدارس والمعلمين والمباني المدرسية أمر مثير للقلق لأن تلك الهجمات لا تتلف الممتلكات وتؤذي الطلاب والمعلمين فحسب، بل إنها أيضاً تثير الهلع وتحد من حصول الأطفال على الخدمات التعليمية. ومن المزعج على الخصوص استهداف الطالبات ومدارس الطالبات كما يحدث في أفغانستان، مما يبرر زيادة اهتمام المجتمع الدولي وعمله».[٢٨]

---

٢٣ يُرجى الرجوع إلى التقارير القطرية في الملحق ١ للاطلاع على التفاصيل.

٢٤ نفس المصدر.

٢٥ منظمة مراقبة حقوق الإنسان، اندلاع النيران: انتهاكات القانون الإنساني والضحايا المدنيون في النزاع على أوسيتيا الجنوبية (نيويورك: منظمة مراقبة حقوق الإنسان، ٢٠٠٩)؛ حكومة جورجيا، «الاجتياح الروسي لجورجيا: الآثار على النظام التعليمي الجورجي»، طبعة محدثة بشأن جورجيا، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨؛ «الاجتياح الروسي لجورجيا: الحقائق والأرقام»، ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨؛ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام بشأن الأطفال والنزاع المسلح، A/63/785-S/2009/158 (٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٩)، ص. ١١.

٢٦ انظر التقارير القطرية في الملحق ١ للاطلاع على التفاصيل.

٢٧ نفس المصدر.

٢٨ مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، التقرير السنوي للممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح.

لكن المعلومات قليلة بشأن عدد حوادث تجنيد الأطفال واستخدامهم كجنود أو عدد حوادث العنف الجنسي التي تُعتبر أيضاً اعتداءً على التعليم.

وفي ٢٠٠٧ بلغ العدد التقديري للجنود الأطفال المشاركين في نزاعات مسلحة ٣٠٠٠٠٠ على المستوى العالمي.[٢٩] وعام ٢٠٠٨ قدرت الأمم المتحدة هذا العدد بأكثر من ٢٥٠٠٠٠.[٣٠] وجرى تجنيد الآلاف من الأطفال أو ما زالوا في صفوف المجموعات المسلحة أو قوات الأمن أو الجيوش. ويؤدي تجنيد الأطفال قسرا أو طوعاً يحرم الأطفال من الانتفاع بالتعليم عندما يكون توفيره متاحاً. ويندرج التجنيد الطوعي عن طريق التلقين العقائدي للأطفال في المدرسة والتجنيد القسري من خلال عمليات الاختطاف أو التهديد باستخدام القوة داخل المدرسة أو في الطريق إليها أو منها في طائفة من الأساليب المستخدمة المبلّغ عنها.[٣١]

والمعلومات ضئيلة فيما يخص تحديد نسبة الأطفال المقاتلين ممن يجندون بهذه الطريقة. غير أن بعض التقارير تفيد بأن الأطفال كانوا يجندون طوعا أو قسراً داخل المدرسة أو في الطريق إليها أو منها خلال الفترة الممتدة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٩ في البلدان التالية: أفغانستان وبوروندي وتشاد وكولومبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والهند وإيران والعراق وميانمار ونيبال وباكستان والأرض الفلسطينية المحتلة والفلبين والصومال وسري لانكا والسودان وتايلاند. وتشير التقارير أيضاً إلى أن الخوف من هذا الأسلوب في التجنيد دفع أولياء الأمور في فنزويلا وعلى الحدود الكولومبية وفي سري لانكا إلى عدم إرسال أبنائهم إلى المدرسة. وفي الفترة نفسها أُرغم عدد من الأطفال في زمبابوي على الانضمام إلى الشباب التابعين لميليشيا الاتحاد الوطني الأفريقي في زمبابوي الجبهة الوطنية. كما أُجبر بعض الأطفال على العمل لصالح الجيش.[٣٢]

وازداد العنف الجنسي المُمارس على التلميذات والنساء خلال النزاعات. وبلغ مستويات عالية جداً في جمهورية الكونغو الديمقراطية عام ٢٠٠٦، وبقي على مستويات مرتفعة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٩، إذ أبلغ عن ٢٧٢٧ عملية عنف جنسي تعرض لها الأطفال في المقاطعة الشرقية عام ٢٠٠٨، وارتكبها بصورة رئيسية أفراد من المجموعات المسلحة وجنود ورجال من الشرطة الوطنية.[٣٣] والأولاد يقعون أيضا ضحايا للعنف الجنسي في بعض النزاعات. وقد أشارت الأمم المتحدة إلى أن ارتفاع معدل حوادث

٢٩ اليونيسيف، «حماية الأطفال من العنف والاستغلال والإساءة: الأطفال في النزاعات وحالات الطوارئ»، تم التحديث الأخير بتاريخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، http://www.unicef.org/protection/index_armedconflict.html

٣٠ مارغريت بيشير، «الأمم المتحدة تقدر عدد الجنود الأطفال بأكثر من ٢٥٠ ٠٠٠ طفل في العالم»، «فويس أوف أمريكا»، ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

٣١ تشمل أساليب التجنيد الأخرى اختطاف الأطفال من الأسواق أو المنازل أو الطرق. ويخطف الكثير من الأطفال داخل مخيمات اللاجئين أو الأشخاص المشردين داخلياً لأغراض التجنيد، علماً بأنه لا وجود لأرقام بشأن عدد الأطفال الذين يُخطفون من المدارس أو المخيمات أو بأساليب أخرى.

٣٢ يُرجى مراجعة التقارير القطرية في الملحق ١ للاطلاع على التفاصيل.

٣٣ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام بشأن الأطفال والنزاع المسلح (٢٠٠٩).

الاغتصاب والعنف الجنسي المرتكبة بحق الأطفال في بوروندي وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية وهاييتي والصومال والسودان يثير القلق بصفة خاصة.[٣٤]

ولا تعرف – كما هو الشأن فيما يخص تجنيد الأطفال – نسبة الحوادث التي تقع نتيجة عمليات الاختطاف أو الاعتداء في المدارس أو غيرها من المؤسسات التعليمية أو في الطريق إلى هذه المؤسسات أو منها. وتشير تقارير حقوق الإنسان وتقارير وسائل الإعلام والأدلة التي يقدمها العاملون في مجال تقديم المعونة إلى أن هذا النوع من عمليات الاعتداء وقع في جمهورية الكونغو الديمقراطية وهاييتي وإندونيسيا والعراق وميانمار والفلبين خلال فترة الإبلاغ. ولكن ينبغي إجراء المزيد من البحوث لمعرفة مدى شيوع هذا الأسلوب.[٣٥] وقد يرجع أحد العوائق التي تحول دون الحصول على بيانات دقيقة إلى رفض الضحايا الإبلاغ عن هذه الأحداث.

٣٤ ردهيكا كوماراسوامي، التقرير السنوي للممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، الجمعية العامة للأمم المتحدة، الوثيقة رقم A/HRC/12/149، بتاريخ ٣٠ تموز/يوليو ٢٠٠٩.

٣٥ انظر التقارير القطرية في الملحق ١ للاطلاع على التفاصيل.

جدول زمني: عمليات القتل وتعطيل التعليم

أسبوع مميت في مدارس تايلاند: ١١-١٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٧

١١ حزيران/يونيو: قُتلت معلمتان خلال استراحة الغداء في مكتبة مدرسة ساكوه في إقليم ناراثيوات.[٣٦] ١ وقُتل معلم أثناء شراء علبة سجائر في رانغي، بناراثيوات.[٣٧] وتم الإبلاغ عن إقفال ما لا يقل عن ١١٠ مدرسة بصفة مؤقتة في إقليمي ناراثيوات ويالا. وأفادت تقارير في فترة لاحقة بأن عدد المدارس التي أُقفلت في ناراثيوات ارتفع إلى ٢٦٠ مدرسة في ١٣ منطقة.[٣٨]

١٢ حزيران/يونيو: اغتيل معلم ديني اسمه عبد الرحمن ساما داخل شاحنته في منطقة رامان في اعتداء ثأري على ما يبدو تورط فيه أفراد من جماعات الدفاع الذاتي. وتلت هذا الاغتيال مظاهرة استنكار شارك فيها ٥٠٠ شخص.[٣٩]

١٣ حزيران/يونيو: حرقت ١٣ مدرسة في إقليمي بتاني ويالا في الجنوب.[٤٠] وانفجرت قنبلة قرب مدرسة في منطقة دانغ ببتاني، مما أدى إلى مقتل جندي وإصابة آخر.[٤١]

١٤ حزيران/يونيو: انفجار قنبلة خارج مدرسة مهنية في ناراثيوات.[٤٢]

١٥ حزيران/يونيو: تسبّب انفجار قنبلة على جانب الطريق في مقتل سبعة جنود أتوا إلى منطقة بانانغ ساتا في إقليم يالا لتوفير حراسة أمنية للطلاب والمعلمين.[٤٣] وأطلق انفصاليون النار على

---

٣٦ وكالة الأنباء التايلاندية – موقع MCOT للأخبار باللغة الإنجليزية، "إقفال المدارس في ناراثيوات بسبب أعمال العنف، ومقتل ٣ معلمين"، ١١ حزيران/يونيو ٢٠٠٧، وفقاً لما ورد في المركز الدولي لبحوث العنف السياسي والإرهاب، "التقرير الأسبوعي: تايلاند"، ١١-١٧ حزيران/يونيو ٢٠٠٧.

٣٧ "بانكوك بوست"، "مقتل معلم مسلم مرموق في يالا"، ١٣ حزيران/يونيو ٢٠٠٧، وفقاً لما ورد في المركز الدولي لبحوث العنف السياسي والإرهاب، " التقرير الأسبوعي: تايلاند".

٣٨ مروان ماكان-ماركار، "تايلاند: المدارس هدف رئيسي للمتمردين المسلمين من سكان الملايو"، "إنتر برس سرفس"، ١٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٧.

٣٩ ماكان-ماركار، "تايلاند: المدارس هدف رئيسي"؛ و"ذا نيشون"، "غارة تفضي إلى اعتقال سبعة ناشطين مشتبه فيهم"، ١٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٧، وفقاً لما ورد في المركز الدولي لبحوث العنف السياسي والإرهاب، "التقرير الأسبوعي: تايلاند".

٤٠ "بي بي سي نيوز"، "المدارس تُحرق في جنوب تايلاند"، ١٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٧.

٤١ "ذا نيشون"، "المتمردون يقطعون رأس رجل في ناراثيوات"، ١٣ حزيران/يونيو ٢٠٠٧.
http://www.nationmultimedia.com/search/read.php?newsid=30036763&keyword=insurgents+behead+man+in+narathiwat

٤٢ وكالة الأنباء التايلاندية – موقع MCOT للأخبار باللغة الإنجليزية، "انفجار يوقع جريحاً في صفوف الجنود؛ وحرق مدارس في الجنوب المضطرب"، ١٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٧.

٤٣ "ذا نيشون"، "مقتل سبعة جنود في انفجار وتبادل إطلاق النار في يالا"، ١٥ حزيران/يونيو ٢٠٠٧.
http://www.nationmultimedia.com/search/read.php?newsid=30036943&keyword=explosion+and+gunfight+kills+seven+soldiers+in+yala

الجنود أيضاً. وأبلغ عن حرق ١١ مدرسة في إقليم يالا خلال الأسبوع السابق[٤٤] وعن تعرُّض عشرات المدارس للاعتداء.[٤٥]

١٧ حزيران/يونيو: إحراق أحد مباني مدرسة بان سريبانغان في إقليم ناراثيوات.[٤٦]

١٨ حزيران/يونيو: أُعيد فتح نصف عدد مدارس إقليم ناراثيوات. وأدى انفجار قنبلة على جانب الطريق إلى إصابة جنديين تابعين لفريق أمني خُصص لحماية المعلمين في مدرسة حيث تعرّض اثنان من موظفيها لإطلاق نار في ١١ حزيران/يونيو في إقليم ناراثيوات.[٤٧]

وأمر رئيس الوزراء بإقفال جميع مدارس الأقاليم الثلاثة الواقعة في أقصى جنوب البلاد والبالغ عددها ٧٠٠ مدرسة إلى أجل غير مسمى معللا ذلك بدواعٍ أمنية قاهرة.[٤٨]

٤٤ ماكان-ماركار، "تايلاند: المدارس هدف رئيسي".

٤٥ "ذا نيشون"، "مقتل سبعة جنود في انفجار وتبادل لإطلاق النار".

٤٦ "ذا نيشون"، "اعتقال سبعة متمردين مشتبه فيهم في يالا"، ١٧ حزيران/يونيو ٢٠٠٧.
http://www.nationmultimedia.com/search/read.php?newsid=30037105&keyword=seven+suspected+insurgents+arrested+in+yala.

٤٧ وكالة الأنباء الفرنسية، "تايلاند: "انفجار يوقع ١٤ جريحاً في جنوب تايلاند ذات الأكثرية المسلمة"، ١٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٧؛ ومروان ماكان-ماركار، "تايلاند: المدارس هدف رئيسي".

٤٨

وما زال أعضاء نقابات المعلمين يستهدفون للاغتيال والاعتقال التعسفي والاختفاء والتعذيب، في كل من كولومبيا وإثيوبيا وزمبابوي. وتُرتكب عمليات الاعتداء هذه بصفة خاصة على يد مجموعات تابعة للدولة أو مدعومة منها.

وقد تتركز بعض عمليات الاعتداء على النظام التعليمي بصورة مباشرة. وعلى سبيل المثال، قُتل في ٣ حزيران/يونيو ٢٠٠٩ ثمانية من رجال الشرطة ومعلمان في تفجير استهدف موكباً كان ينقل أوراق الامتحانات قرب الجزائر العاصمة. وكان هذا الموكب الذي تولت الشرطة حمايته يحمل نسخاً من أوراق الامتحانات التي يتعين على الطلاب اجتيازها للانتقال إلى التعليم الثانوي.[٤٩]

ومن الاتجاهات الجديدة والمثيرة للقلق سيطرة عصابات تجارة المخدرات على المدارس أو احتلال قوات الأمن المقاتلة لتلك العصابات في البرازيل على سبيل المثال، وإقدام جماعات إجرامية مسلحة على اختطاف التلاميذ أو المعلمين للحصول على فدية أو قتلهم أو الاثنين معاً في المكسيك وهاييتي والهند ونيبال، وهذا ما يفعله أيضاً المتطرفون المسلمون في الفلبين.[٥٠]

وهناك تقارير تفيد بأن موظفي تقديم المعونة في مجال التعليم يستهدفون في بعض البلدان. لكن ليس من المعروف ما إذا كانت هذه عمليات الاعتداء تدل على وجود اتجاه نحو استهداف موظفي تقديم المعونة بصفة عامة.

وبقي معدل استهداف الأكاديميين في العراق مرتفعاً في ٢٠٠٧، إلا أنه انخفض إلى حد كبير فيما بعد. ومع ذلك ما زال الأساتذة يتعرضون للاغتيال. وتشير البحوث الجديدة التي أجراها معهد التعليم الدولي إلى أن اضطهاد الأكاديميين يحدث في عدد كبير من البلدان، لكنه يقع على الأرجح في البلدان التي تعاني من الفقر وعدم الاستقرار السياسي والقمع أو في البلدان الفاشلة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.[٥١]

وبموازاة ذلك، يظهر تحليل التقارير القطرية التي أُعدت خصيصاً لدراسة *التعليم في مرمى النار* ٢٠١٠ (انظر الملحق ١) أن الطلاب والمعلمين والأكاديميين في السنوات الأخيرة تعرضوا للضرب أو الاعتقال أو التعذيب أو التهديد بالقتل أو القتل رمياً بالرصاص على يد قوات تابعة للدولة أو مدعومة منها في الأرجنتين وبنغلاديش والبرازيل والصين وكولومبيا وإثيوبيا وهندوراس وإيران وميانمار ونيبال والسنغال والصومال والسودان وتايلاند وتركيا وزامبيا وزمبابوي.[٥٢]

ويعد إنقاذ العلماء في العالم الحديث -البحث الذي أعده معهد التعليم الدولي لاستقصاء الطلبات والاستفسارات الموجهة لصندوق إنقاذ العلماء في الولايات المتحدة الأمريكية- أول محاولة لتقديم تقرير عالمي عن انتشار ظاهرة اضطهاد العلماء ونطاقها على الصعيد العالمي. لكن البحث يشوبه بعض القصور لأن الأرقام الواردة فيه تستند حصرياً إلى الاستفسارات والطلبات المتعلقة بالمنح التي

٤٩ وكالة الأنباء الفرنسية، «مقتل ١٠ أشخاص في انفجار استهدف موكباً تابعاً لإحدى المدارس»، ٣ حزيران/يونيو ٢٠٠٩.

٥٠ انظر التقارير القطرية في الملحق ١ للاطلاع على التفاصيل.

٥١ Henry G. Jarecki and Daniela Zane Kaisth, Scholar Rescue in the Modern World (هنري.ج. ياريكي ودنييلا زان كايث، إنقاذ العلماء في العالم الحديث)، نيو يورك، المعهد الدولي للتعليم، ٢٠٠٩.

٥٢ انظر التقارير القطرية في الملحق ١ للاطلاع على التفاصيل.

يوفرها المعهد لنقل العلماء المهددين إلى أماكن أخرى. غير أن الصندوق ليس الشبكة الوحيدة في العالم لإنقاذ العلماء، وقد تكون الأرقام غير دقيقة بسبب عوامل تحول دون الوصول إلى معلومات صندوق إنقاذ العلماء أو تمنع الأفراد من تقديم طلبات للحصول على مِنحِه. وقد تكون هذه العوامل لغوية أو ثقافية أو تاريخية أو تكنولوجية أو تتعلق بالرقابة والتدابير الأمنية. وهذا يعني أن الاستقصاء المذكور لا يعتبر دراسة عالمية شاملة للمشكلة، لكنه يوفر مؤشرات بشأن الأماكن حيث تقع عمليات اضطهاد عديدة.

وأظهرت الدراسة التي أجراها صندوق إنقاذ العلماء أن اضطهاد العلماء من مضايقات وسجن وعنف واغتيال يقع في ١٠١ بلداً على أقل تقدير. ويشير أحد التحليلات التي شملت ٨٤٧ طلباً مقدما على المستوى العالمي للحصول على منح الصندوق من عام ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٧ إلى أن أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى كانت أكثر المناطق تأثراً بالاضطهاد (٣٢٣ طلباً) تليها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (٢٠١ طلبا). ويرى مؤلفا الدراسة، هنري ياريكي ودانيلا زاين كايث: «أن نسبة العلماء الذين قدموا طلبات مساعدة إلى الصندوق خلال السنوات الخمس الأولى التي تلت إنشاءه ناهزت ٥٪ من مجموع العلماء في جمهورية الكونغو الديمقراطية و١٪ في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى».

وكانت البلدان التي احتلت المراكز العشرة الأولى من حيث عدد مقدمي الطلبات إلى صندوق إنقاذ العلماء خلال الفترة التي شملتها الدراسة هي العراق (١١١ طلباً)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (٤٧ طلباً)، والصين (٤٦ طلباً)، وزمبابوي (٣٤ طلباً)، والضفة الغربية وقطاع غزة (٣٠ طلباً)، ونيجيريا (٢٨ طلباً)، وبورما (٢٦ طلباً)، والكامرون (٢٥ طلباً)، وإثيوبيا (٢٥ طلباً)، والهند (٢٥ طلباً). أما البلدان التي احتلت المراكز العشرة الأولى من حيث عدد مقدمي الطلبات إلى صندوق إنقاذ العلماء لكل ألف جامعي فكانت غينيا بيساو (٦٢,٥٠)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (٥٢,٥٧)، وإريتريا (٢٧,٩٧)، وليبيريا (١٦,٤٨)، وتوغو (١٢,٨٩)، وبوروندي (١١,١٣)، ورواندا (٨,٢٦)، والكامرون (٧,٨٨)، وبوتسوانا (٥,٦٧)، وموريتانيا (٠,٦٤).

وفي ثلاثٍ من أصل أربع حالات اضطهاد تعرض لها علماء قدموا طلبات إلى صندوق إنقاذ العلماء كان المعتدون عملاء تابعين للحكومة. وفي حالة واحدة من كل أربع حالات كان الاعتداء من جهات غير تابعة للدولة مثل الجماعات الإرهابية والميليشيات وأفراد المجموعات شبه العسكرية وقوات التمرد والمجموعات الدينية.

ومن بين أكثر الاتجاهات مدعاةً للقلق فيما يخص عمليات الاعتداء على التعليم نذكر أولا عمليات الاختطاف الجماعي والتلقين العقائدي المزعومة التي يتعرض لها التلاميذ في باكستان والعراق لكي ينفذوا هجمات انتحارية[٥٣]؛ وثانيا جرائم القتل التي تستهدف تلاميذ صغار السنّ لدرجة لا تتيح اعتبارهم خطراً سياسياً. وهذا ما حدث في أفغانستان وغيرها من البلدان. فماذا فعلوا كي يستفزوا هؤلاء القتلة؟ لم يفعلوا شيئاً سوى أنهم يذهبون إلى الدراسة.

الصعوبات في جمع البيانات والإبلاغ

ما زالت صعوبات بالغة تعترض عملية جمع البيانات والمعلومات الدقيقة على المستوى الوطني وتوفير بيانات وتحليلات عالمية دقيقة بشأن حالات الاعتداء على التعليم.

وفي الوقت الحالي لا وجود لقاعدة بيانات عالمية عن حالات الاعتداء على التعليم، وفي أغلب الظروف لا وجود لأي أسس موثوقة يستند إليها. لذا فقد يتعذر توفير تقييم شامل لارتفاع أو انخفاض عدد الحوادث أو للأرقام الفعلية للضحايا أو الحوادث.

لكن يبدو منذ إصدار تقرير التعليم عرضة للاعتداء (٢٠٠٧) أن ثمة زيادة في عدد التقارير التي تتناول حقوق الإنسان وتتضمن إشارات محددة إلى حالات الاعتداء على التعليم، وأن هناك ارتفاعا في عدد الصحف -وبخاصة مواقع الأخبار على شبكة الإنترنت- التي تنشر تقارير عن هذا الموضوع. ويترتب على هذا أن أي زيادة في عدد الحوادث المُبلغ عنها قد تمثل اتجاهاً أو اتجاهات محددة مثل: وجود زيادة حقيقية في مشكلة الاعتداء أو ارتفاع عدد منافذ وسائل الإعلام ومنظمات حقوق الإنسان التي تنشر تقارير عن هذه الحوادث أو تحسن الانتفاع بوسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية التي تبلّغ عن نزاعات لم يبلغ عنها فيما مضى بالقدر الكافي، وذلك بسبب تزايد عدد مواقع الإنترنت المتخصصة في موضوعات محددة.

وخير أمثلة على هذا الاتجاه الأخير ارتفاع عدد مواقع الإنترنت التي تجمع[٥٤] أخباراً وتقارير عن حقوق الإنسان بناء على نزاعات محددة أو قضايا متعلقة بالأوضاع الأمنية أو حقوق الإنسان، ومنها موقع www.naxalwatch.blogspot.com الذي يجمع أخباراً من وكالات الأنباء بشأن النزاع المرتبط بالناكساليين في الهند، وموقع www.iiss.org الذي يحوي قاعدة بيانات تتعلق بالنزاعات

٥٣ «برس تي في»، إنقاذ ٢٠٠ طفل استُخدموا لتنفيذ هجمات انتحارية في باكستان»، ٢٨ تموز/يوليو ٢٠٠٩؛ و«رويترز»، «باكستان تنقذ أطفالاً دُربوا على تنفيذ هجمات انتحارية»، ٢٨ تموز/يوليو ٢٠٠٩؛ وزهيد حسين، «إنقاذ انتحاريين مراهقين من مخيمات تدريب تابعة لحركة طالبان»، «ذا تايمز»، ٢٧ تموز/يوليو ٢٠٠٩؛ وساره أ. كارتر، «حركة طالبان تشتري أطفالاً لتنفيذ هجمات انتحارية»، «واشنطن تايمز»، ٢ تموز/يوليو ٢٠٠٩؛ وشبكة الأنباء الإنسانية (إيرين)، «باكستان: الانتحاريون الأطفال ضحايا لأعنف أساليب الاستغلال»، ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨؛ والائتلاف الهادف إلى وقف استخدام الأطفال الجنود، التقرير العالمي بشأن الأطفال الجنود لعام ٢٠٠٨ (الائتلاف الهادف إلى وقف استخدام الأطفال الجنود، ٢٠٠٨)؛ و"إيرين"، "العراق: استخدام الأطفال المعوقين عقلياً في الاعتداءات"، ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

٥٤ مصطلح تستخدمه وسائل الإعلام على الإنترنت للدلالة على تقديم قوائم بملخصات لمطبوعات أخرى عن موضوع بعينه و/أو روابط متعلقة بها.

المسلحة، فضلاً عن التقارير السنوية التي ينشرها مرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان على الموقع www.fidh.org.

وتملك «الرابطة الدولية للتعليم» التي تضم نقابات تمثل ٣٠ مليون معلم في شتى أنحاء العالم قاعدة بيانات للتقارير الإخبارية والنداءات، لكنها عدد موظفيها غير كافٍ لتوفير تغطية عالمية متواصلة. وبحكم أنها تعتمد على عدد من المنظمات لتزويدها بالمعلومات فإن التغطية التي توفرها تتوقف على مدى التزام هذه المنظمات بالموضوعات المطروحة.

وتفيد دومينيك مارليه -المنسقة المعنية بحقوق الإنسان وحقوق النقابيين لدى الرابطة الدولية للتعليم- بأن إحدى المشكلات ترجع إلى قلة وعي المنظمات الأعضاء بقضايا حقوق الإنسان. وتقول في هذا الصدد إن «بعض منظماتنا الأعضاء قد تستغرغ مساوماتها المتعلقة بالأجور وقتا يفوق الوقت المخصص للمساومات بشأن قضايا الأمن أو مراعاة حقوق الإنسان. وتضيف «ثمة اعتقاد أن هذا الأمر هو بالأحرى دور المنظمات غير الحكومية والكنائس».[٥٥]

وتعاني كولومبيا - وهي من أكثر البلدان خطورةً بالنسبة إلى أعضاء نقابات المعلمين – من مشكلة أخرى. فلا يرجح أن تبلّغ النقابات عن جرائم القتل التي تستهدف أعضاءها خوفاً من أن تُعتبر طرفاً في النزاع، مما قد يعرّضها لعمليات انتقامية.

أضف إلى ذلك أن الإبلاغ عن الحوادث يثير أسئلة أخلاقية بشأن كتمان هوية الضحايا ممّن لا يريدون أن يصبح وضعهم معروفا -لا سيما في حالات العنف الجنسي- أو ممّن قد يتعرضون للخطر إذا وقعت المعلومات في أيدٍ غير مؤتمنة.

وثمة مسألة أخرى تخص كيفية ضمان رصد جميع قطاعات التعليم. فحالات الانتهاك بحق الطلاب والموظفين والمباني في التعليم العالي تغطيها حاليا الوكالات الإخبارية والتقارير الإعلامية ونداءات الإنقاذ التي تصدرها شبكة التعليم والحقوق الأكاديمية ومجلس مساعدة الأكاديميين اللاجئين وصندوق إنقاذ العلماء وشبكة العلماء المعرضين للخطر والرابطة الدولية للتعليم وغيرها من الشبكات المماثلة. لكن البيانات المجمّعة قليلة جداً باستثناء الاستقصاء المفيد الذي أجراه معهد التعليم الدولي -المنظمة المضيفة لصندوق إنقاذ العلماء- بشأن مودعي الطلبات إلى الصندوق والمتمتعين بِمنحه (وإنْ كانت التغطية التي وفرتها الدراسة محدودة كما ذُكر سابقاً).[٥٦]

وتعترض جميع أنشطة الإبلاغ مجموعة عقباتٍ مثل إمكانية الوصول إلى مناطق النزاع والقوى العاملة والتهديدات الموجهة إلى الصحفيين أو النقابيين أو العاملين في المنظمات غير الحكومية، فضلاً عما تتطلبه المقابلات الخاصة بالضحايا والشهود من وقت وموارد.

٥٥ Dominique Marlet, Education International, telephone interview with the author, August 26, ٢٠٠٩.

٥٦ ياركي وكايث، إنقاذ العلماء في العالم الحديث.

ومثال ذلك أن موقع أنباء مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية -أي خدمة أنباء الشبكات الإقليمية المتكاملة للمعلومات- الذي أنشئ لتزويد المنظمات الإنسانية بأنباء يومية عن التطورات السياسية والأمنية والإنسانية من أجل مساعدتها على تنسيق عملها – يقدم تقارير متواترة عن حالات الاعتداء على التعليم، وإنْ اقتصر ذلك على بعض البلدان. وقد أنشئت الخدمة عام ١٩٩٦ عقب الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا، ثم توسعت فبعد أن كانت تقدّم نشرتين يومياً أصبحت تصدر نشرات متعددة الوسائط تشمل موضوعات إخبارية عبر شبكة الإنترنت وبرامج تبث عبر الإنترنت وأفلام وثائقية. غير أنها لا تغطي منطقة أمريكا اللاتينية. ورغم أن تقاريرها عن حالات الاعتداء على التعليم قوية في أفغانستان وباكستان فما زالت ضعيفة في بلدان رئيسية أخرى مثل تايلاند.

وقال أنطوني مورلاند -أحد كبار المحررين في شبكة الأنباء الإنسانية (إيرين)- « حتى الآن تغطّى عمليات الاعتداء على المدارس أو التعليم من قبيل الصدفة. فكلما ورد خبر عن وقوع عمليات اعتداء على المدارس نغطيه. لكنه ليس من الأخبار التي نسعى بالضرورة إلى تغطيتها».

وترسل الشبكة صحفيين من مكاتبها الإقليمية الأربعة ومكتبها المركزي في نيروبي، لكنها تعتمد كثيراً على المراسلين المستقلين لتغطية الأحداث.

ويقول مورلاند إنه «يصعب على موظفي الأمم المتحدة الذهاب إلى بعض الأماكن الخطرة بسبب استحالة الحصول على إذن السفر إلى هذه المناطق. إضافةً إلى أننا نتجنب تعريض صحفيِّينا للأذى لأنهم استهدفوا من قبل. لكن إذا صادف أنْ مرّ أحد المراسلين المستقلين بشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وكان بوسعه أن يرسل إلينا خبراً من هناك فإننا نستقبله".[٥٧]

ويمكن أيضاً الحصول على معلومات أدق من المنظمات الإنسانية غير الحكومية العاملة في الميدان. إلا أنه قد يتعذر رصد حالات الاعتداء على التعليم وآثارها في حالات النزاع المعقدة التي تدور في مناطق نائية وخطرة يصعب الوصول إليها – مثل القسم الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية حيث يتقاتل الجيش مع مجموعتين متنافستين من رجال العصابات، وهما المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب وجيش الرب للمقاومة، فضلا عن أن المنظمات غير الحكومية لها أولويات عاجلة أخرى.

أما الأماكن التي لا تحظى بتغطية إعلامية واسعة ولا تتمتع فيها المنظمات غير الحكومية بنظام يتيح لها جمع المعلومات بطريقة منهجية فقد تعتمد على المسؤولين المحليين والأشخاص العاديين ممن يتبرعون بالمعلومات بصفة عشوائية وقد لا يكون لهم علم ببعض الأحداث. وبما أن الاقتتال يؤدي في كثير من الأحيان إلى تشريد مجموعات من السكان فمن المحتمل أن يكون شهود العيان قد غادروا المناطق المتأثرة بالنزاع بحثا عن الأمان.

ففي غوما على سبيل المثال تصل المعلومات عادة إلى اليونيسف عبر قنوات غير رسمية مثل المسؤولين عن التعليم والقادة المحليين والمنظمات غير الحكومية التي تذكر وقوع بعض الأحداث خلال اجتماعات تتعلق بقضايا أخرى. وفي هذا الصدد قالت سايو أوكي، الخبيرة السابقة في مجال التعليم لدى اليونيسف في غوما «نحن متأكدون تماما من وجود حالات أخرى [من حالات الاعتداء على

٥٧ Antony Morland، شبكة الأنباء الإنسانية (إيرين)، مقابلة هاتفية مع مُعد التقرير، ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٩.

التعليم]. ولكن ليس لدينا في مجال التعليم آلية تتيح توثيق حالات الاعتداء هذه بطريقة منهجية».[٥٨]

أضف إلى ذلك أن الناس لا ينقلون المعلومات عادة إلى المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة إلا عندما يعتقدون أنها مجدية لعمل هذه الجهات. وهذا ما يمكن أن يفسر سبب توافر معلومات أكثر بكثير عن عمليات الاعتداء في أفغانستان مقارنةً بجمهورية الكونغو الديمقراطية، فالمشكلة في أفغانستان معروفة تماماً وتشترك كل من الحكومة والمنظمات غير الحكومية في تدابير الحماية والإنعاش.

وتطرح العديد من الحالات مشكلة أخرى هي أن المنظمات غالبا ما تمتنع عن رصد حالات الاعتداء على التعليم باستمرار لعدم تلقيها طلباً صريحاً للاضطلاع بذلك.

وقد يكون من الصعب جداً جمع المعلومات بسبب ازدياد استهداف العاملين في مجال تقديم المعونة بوجه عام، وموظفي تقديم المعونة في مجال التعليم بوجه خاص، وأيضاً حظر الحكومات أو تقييدها لعمل المنظمات غير الحكومية في بعض المناطق (كما حدث في شمال سري لانكا خلال عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩). ففي أفغانستان على سبيل المثال تعذر على موظفي اليونيسيف في بداية ٢٠٠٩ الوصول إلى نصف مناطق البلاد بسبب ارتفاع مستوى المخاطر واضطرت الوكالة إلى الاعتماد اعتمادا كبيرا على شركائها المحليين لتنفيذ عملها.

وثمة عقبة أخرى تعوق توفير بيانات دقيقة. وتكمن هذه العقبة في معارضة الحكومة لنشر المعلومات سواء من أجل حماية صورتها أو لتجنب الضرر الذي قد تلحقه المعلومات بالمصالح الوطنية كالسياحة والمساعدات الإنمائية أو بسبب إنكارها وقوع هذا النوع من عمليات الاعتداء.

وعلى سبيل المثال، تعذر على منظمة مراقبة حقوق الإنسان تحديث التقدير الذي أجرته في ٢٠٠٢ وجاء فيه أن جيش ميانمار يستخدم ٠٠٠ ٧٠ طفل مقاتل. وتزعم الحكومة -وفقاً لمنظمة مراقبة حقوق الإنسان- أنها لا تسمح لأي شخص بالالتحاق بالجيش، لذا لا وجود لأي إحصاءات رسمية بهذا الشأن. أضف إلى ذلك أن القيود المفروضة على حرية تنقل موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والشواغل الأخرى المرتبطة بإمكانية النفاذ وبالأمن تحد بدرجة كبيرة من القدرة على رصد هذا الأمر بطريقة تتيح التوصل إلى تقديرات دقيقة بشأن مستويات التجنيد.[٥٩]

والغريب في الأمر أن عملية إنهاء النزاع ذاتها قد تزيد من صعوبة جمع المعلومات. فبعد توقيع المتمردين الماويين والحكومة في نيبال على اتفاق السلام عام ٢٠٠٦ تواصلت عمليات الاعتداء على التعليم -وبخاصة في منطقة تيراي- ولكن تعقدت عملية رصدها لأنها كانت تُرتكب على يد مجموعات مسلحة أصغر حجماً وأقل شهرة.

وفي هذا الصدد قالت بريكشيا أوجا -مديرة دائرة التوثيق وتعميم المعلومات في مركز خدمات القطاع غير النظامي- وهي منظمة غير حكومية تعنى بحقوق الإنسان في نيبال «في البلاد مجموعات ناشطة تزعم أنها تحارب من أجل الدفاع عن حقوقها بعضها مجموعات إثنية، وبعضها مجموعات مسلحة. لكن بعض عمليات الاعتداء قد لا تكون لها دوافع سياسية، وقد تكون مجرد عمليات إجرامية. وفي

٥٨ سايو أوكي، مقابلة مع مُعد التقرير، حزيران/يونيو ٢٠٠٩.

٥٩ قدّم هذه المعلومات الباحث بيدي شيبارد من منظمة مراقبة حقوق الإنسان.

هذه الحالات يصعب معرفة السبب عند اختطاف أشخاص. فمن المحتمل أن يكون مرتكبو هذه العلميات مجموعات مسلحة تسعى إلى الحصول على فدية ليس إلا».[٦٠]

وهناك صعوبة عامة في الإبلاغ عن بعض أنواع عمليات الاعتداء وهي نقص البيانات المصنفة بحسب المهنة أو المعلومات الخاصة بالتعليم. والدليل على ذلك أنه من الصعب العثور على تصنيف لعدد القتلى في صفوف موظفي تقديم المعونة في مجال التعليم في نطاق العدد الإجمالي للقتلى في صفوف العاملين في مجال تقديم المعونة أو أعداد الجنود الأطفال الذين جندوا من المدارس أو أعداد المعلمين

أو موظفي التعليم الذين قتلوا في عمليات تفجير أمام المدارس. وربما لا وجود لمعلومات تحدد إذا قتل أفراد بعينهم لأنهم معلمون أو طلاب يذهبون إلى المدرسة، أو لأي أسباب أخرى من بين عدة أسباب ممكنة. وهذا ما يثير تساؤلات عما إذا كان تصنيف حالات الانتهاك يحدد حسب دوافعها أو آثارها. وتتبع هذه الدراسة نهجا يقوم على الحقوق. فإذا كان العمل السياسي أو العسكري العنيف متعمداً ومعطلا للتعليم الذي يعتبر حقا للجميع فإنه يعد اعتداءً على التعليم حتى لو تعذر تحديد الدافع إليه بوضوح.

وقد تؤدي محاولة تصنيف عمليات الاعتداء تصنيفاً معقداً إلى الكشف عن المزيد من المصاعب. ومثال ذلك أنه لتحديد مدى استهداف مدارس البنات مقارنةً بمدارس الأولاد في أفغانستان يجب معرفة إذا كانت المدارس التي تعرضت للاعتداء والواردة في لتقارير هي فعلاً مدارس للبنات. ففي بعض الحالات، قد توفر هذه المدارس التعليم للبنات والأولاد في دوريات عمل منفصلة أو مختلطة أو لعلها أصبحت مدارس للبنين بعد أن تركتها البنات. ويحتمل أن تكون هذه المدارس قد أصبحت مخصصة للبنين بسبب تغيّب البنات. وقد يتضح أيضاً أن بعض مدارس الأولاد التي تعرضت للاعتداء تضم عدداً من الطالبات. ولعل هذا هو سبب الاعتداء.[٦١]

٦٠ بريكشيا أوجا، مديرة التوثيق والنشر، مركز خدمات القطاع غير النظامي، مقابلة مع مُعد التقرير، ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٩.

٦١ Zama Coursen-Neff ، منظمة مراقبة حقوق الإنسان، مقابلة هاتفية مع مُعد التقرير، ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٩. وZama Coursen-Neff هي التي أعدت التقرير الصادر عن منظمة مراقبة حقوق الإنسان بعنوان Terror: Attackson Education in Afghanistan ، تقارير منظمة حقوق الإنسان، المجلد ١٨، رقم ٦ (C) (نيويورك: منظمة مراقبة حقوق الإنسان، ٢٠٠٦). وأجرت زيارات إلى مدارس أفغانية.

الصعوبات في مقارنة البيانات

تتأثر دقة التحليلات بأنواع البيانات المتعددة التي ترصدها الوكالات المختلفة، مما يصعّب مقارنة هذه البيانات تاريخياً ودولياً. وكثيرا ما تصدر الحكومات أرقاماً إجماليةً بشأن عدد المعلمين القتلى أو الجرحى، لكنها لا تقدم تصنيفا لأنواع عمليات الاعتداء التي يتعرضون لها أو جنس المجني عليهم. فتلك المعلومات لها أهمية في الحالات التي تُستهدف فيها مدارس البنات دون سواها كما يحدث في باكستان. وتضيف بعض الحكومات عدد التهديدات بالقتل. وبعضها الآخر يعتبر الاختطاف أو الاغتصاب تهديداً بدلا من أن يكون صنفا من صنوف الاعتداء.

وقد تقدم المنظمات والوزارات حتى في نطاق البلد الواحد أرقاماً مختلفة إما لتضارب البيانات التي تجمعها أو لاستخدامها تعاريف ومصادر مختلفة أو لأن لها مصالح خاصة في حقيقة الأمر.

ففي كولومبيا على سبيل المثال تتباين الأرقام المتعلقة بعدد القتلى التي يصدرها كل من اتحاد المعلمين الكولومبي ومجمع البحوث المستقل المعروف باسم المدرسة الوطنية النقابية ومرصد حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التابع لمكتب نائب الرئيس ووزارة الخارجية. ففي الوقت الذي تحدثت فيه هذه الوزارة عن مقتل ثلاثة «معلمين» في النصف الأول من عام ٢٠٠٩ أعلنت المدرسة الوطنية النقابية عن سقوط ثمانية «عاملين في مجال التعليم» لكنها لا ترصد إلا الضحايا في صفوف النقابيين. ويقول اتحاد المعلمين الكولومبي إن تسعة معلمين قتلوا، في حين يعلن المرصد المذكور عن مقتل ١٠ معلمين من بينهم ثمانية نقابيين ومعلمين غير نقابيين. وهذه الأرقام تطابق ما ذكرته المدرسة الوطنية النقابية بشأن القتلى في صفوف موظفي التعليم النقابيين.

وفي العراق تتضارب الأرقام الصادرة عن وزارة التربية ووزارة حقوق الإنسان. وفي أفغانستان وجدت منظمة «كير» الدولية أن أرقام وزارة التربية واليونيسيف لا تتوافق دائماً[٦٢] ووفقاً لما ورد في الدراسة ويواجه هذان النظامان خطر حساب عمليات الاعتداء مرتين، إما بسبب نقص البيانات الدقيقة فيما يتعلق بأسماء المدارس والأماكن أو بسبب نقص المعلومات المتعلقة بتواريخ الأحداث. وثمة أمثلة واضحة على حساب عمليات الاعتداء مرتين في قاعدتي البيانات المذكورتين. أضف إلى ذلك أن بعض عمليات الاعتداء التي تقع في اليوم نفسه ينظر إليها خطأً على أنها اعتداء واحد.[٦٣]

وهناك نماذج مختلفة إلى حد كبير لجمع البيانات، مما يؤثر في نطاق التغطية جغرافيا وزمنياً وفي دقة البيانات.

وتجري بعض المنظمات مثل منظمة مراقبة حقوق الإنسان دراسات مستفضية وفريدة بشأن نزاعاتٍ بعينها في فترات زمنية محددة. وقد تتضمن هذه الدراسات أجزاءً خاصة بحالات الاعتداء على التعليم. وأصدرت المنظمة المذكورة تقريرين يقتصر تركيزهما على حالات الاعتداء على التعليم (في أفغانستان والهند). وأصدرت أيضا عدة تقارير تركز حصريا أو تشدد على تجنيد الأطفال وعلى العنف الجنسي. وللمنظمة سجل حافل فيما يتعلق بنشر هذه التقارير فعليا عبر وسائل الإعلام.

٦٢ Glad, Knowledge on Fire, 12

٦٣ المصدر نفسه.

وكثيراً ما تستند تقارير منظمة مراقبة حقوق الإنسان إلى مقابلات ميدانية مع مئات المسؤولين والشهود. وعلى سبيل المثال، يرتكز تقرير عام ٢٠٠٨ بعنوان «مهمة خطرة: الأطفال والنزاع في تشاتيسغار» على بحوث أُجريت في أربع مناطق تابعة لولايتين على مدار أربعة أشهر. وأجرت المنظمة غير الحكومية مقابلات مع ٢٣٥ شخصاً من بينهم عدد من القرويين والأفراد المقيمين في مخيم ميليشيا سلوا جودوم (المعادية للناكساليين) والشرطة وضباط من قوات الشرطة الخاصة وجنود أطفال شاركوا سابقاً في المجموعات المسلحة التابعة للناكساليين في ولاية تشاتيسغار ومحامين وصحفيين وممثلين من منظمات غير حكومية.

وأهمّ دراسة ميدانية خلال فترة الإبلاغ -يبدو أنها الدراسة الوحيدة الواسعة النطاق التي خصصت لحالات الاعتداء على التعليم فقط- هي الدراسة التي أجرتها منظمة «كير» الدولية في أفغانستان بعنوان Knowledge on Fire: Attacks on Education in Afghanistan, Risks and Mitigatory Measures (٢٠٠٩) (المعرفة في مرمى النار: عمليات الاعتداء على التعليم في أفغانستان، المخاطر وتدابير الحد منها). وكانت بتفويض من البنك الدولي ومن إعداد ماريت غلاد. وتضمن إعدادها دراسة نظرية للتقارير والمراجع والبيانات الموجودة، إضافةً إلى جمع البيانات في ثماني مقاطعات. واقتضى جمع البيانات إجراء ١٠٣٧ مقابلة فردية وجماعية شملت ٥٥٩ مقابلة في إطار أفرقة المناقشة مع المعلمين وأولياء الأمور والطلاب وأعضاء مجالس الشورى (مجالس الحكماء).

ومن الأمور المجدية لمقارنة البيانات سنويا إنشاء نظم للرصد المتواصل داخل البلدان. ففي كولومبيا يتولى مرصد حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي جمع المعلومات من خلال الرصد اليومي للصحف الوطنية الرئيسية ومن خلال حصوله على معلومات رسمية من الهيئات الحكومية، ومنها الشرطة ووزارة الأمن القومي وبرنامج مكافحة الألغام ونقابات العمال ومنظمات أخرى للمجتمع المدني مثل المنظمات التي تمثل مجموعات السكان الأصليين والأقليات.

ومن المنظمات التي توفر باستمرار بيانات مفصّلة عن حالات الاعتداء على التعليم مركز خدمات القطاع غير النظامي في نيبال الذي يملك نظاماً وطنياً لجمع المعلومات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان. يعمل هذا المركز من أجل حماية حقوق الإنسان وتعزيزها منذ عقدين تقريباً ويصدر منذ عام ١٩٩٢ وثيقة بعنوان «الكتاب السنوي لحقوق الإنسان في نيبال». لكن هذا المركز لم يستهل عملية رصد حالات الاعتداء على المدارس والمعلمين والطلاب إلا عام ٢٠٠٥ عقب صدور قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٦١٢ بشأن الأطفال والنزاع المسلح، وهو القرار الذي تضمن قائمة «بحالات الاعتداء على المدارس والمستشفيات» بوصفها إحدى حالات الانتهاك الجسيمة الستة بحق الأطفال. وأنشأ المركز آلية للرصد والإبلاغ غطت في البداية سبعة نزاعات من بينها التمرد الماوي في نيبال.[٦٤]

ولمركز خدمات القطاع غير النظامي ممثل في كل من مقاطعات نيبال الخمس والسبعين. ويعمل هؤلاء الممثلون مع المنظمات الشريكة على المستوى المحلي مثل المجموعات النسائية أو الشرطة أو لجان

٦٤ كانت البلدان الأخرى التي شملتها الآلية في بداياتها هي بوروندي وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال وسري لانكا والسودان.

تنمية القرى من أجل جمع المعلومات وتدقيقها. وعند وقوع حادث خطر يزورون موقع الحادث ويقابلون الضحايا أو الشهود. أما في حالة الأحداث البالغة الخطورة فقد يرافقهم فريق من أحد المكاتب الإقليمية الخمسة أو من المكتب المركزي وينشر التقرير.[٦٥] ولكي تُستخدم التقارير في إطار آلية الرصد والإبلاغ بشأن الأطفال والنزاع المسلح ينتقل ممثلو المقاطعات دائما إلى مكان وقوع الحادث ويقابلون الضحايا وعائلاتهم والشهود.

وتُرسل المعلومات التي يجمعها ممثلو المقاطعات إلى أحد المكاتب الإقليمية الخمسة حيث تخضع للتدقيق والتحقق من صحتها مقارنةً بغيرها من المعلومات. ثم تُرسل إلى مكتب مركزي يتحقق من صحتها مجدداً ويدخلها في قاعدة للبيانات. ويُنشر تحليل المعلومات في تقارير شهرية وسنوية. ويمكن الاطلاع عليه عبر موقع الإنترنت الخاص بمركز خدمات القطاع غير النظامي.[٦٦]

أما النظام الدولي الوحيد لرصد حالات الاعتداء على التعليم فهو آلية الرصد والإبلاغ بشأن الأطفال والنزاع المسلح التي أنشئت بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٦١٢، ويشرف على تنفيذها مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح. وتقتضي آلية الرصد والإبلاغ استخدام أعلى معايير التدقيق بما يشمل إجراء المقابلات مع الضحايا والشهود. لكن رغم أن هذه الآلية تسهم إسهاما جوهريا فنتائجها تقتصر على فترات محددة للإبلاغ تمتد لعدد من الأشهر وليس على مدار السنة بكاملها. أضف إلى ذلك أنها تركز بصفة رئيسية حتى الآن على تجنيد الأطفال وتقتصر على دراسة حالات الانتهاك بحق الأطفال. وهي تعاني من المشكلات نفسها التي قد تقوّض أي نظام آخر للرصد في العالم. ففي بعض أوضاع النزاع -مثل الحرب في سري لانكا- كان ارتفاع مستويات انعدام الأمن من العوامل الرئيسية التي حدّت من مشاركة المنظمات غير الحكومية المحلية أو الدولية في عملية الرصد.[٦٧] وستناقش آلية الرصد والإبلاغ باستفاضة في الفقرة ٩ بعنوان «الرصد والإفلات من العقاب».

جمع البيانات على المستوى العالمي

من التحديات الرئيسية التي تواجهها الجهات الراغبة في التأييد الفعال لمكافحة حالات الاعتداء على التعليم جمع وتبادل أنواع مشتركة من البيانات تغطي فترات زمنية مماثلة في شتى البلدان. ومن الحلول الممكنة لهذه المشكلة توصّل المنظمات المعنية إلى توافق في الآراء بشأن أنواع البيانات التي ينبغي جمعها وتعميمها، مما يتيح إجراء تحليل مقارن وعالمي. غير أن التوصل إلى هذا التوافق قد لا يكون سهلاً بسبب تعارض مصالح المنظمات المعنية.

---

٦٥ Prekshya Ojha ، مقابلة هاتفية مع مُعد التقرير، ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٩.

٦٦ موقع الويب الخاص بمركز خدمات القطاع غير النظامي: www.inseconline.org.

٦٧ قائمة المراقبة بشأن الأطفال والنزاع المسلح، No Safety No Escape: Children and the Escalating Armed Conflict in Sri Lanka (لا سلامة ولا مهرب: الأطفال والنزاع المسلح المتصاعد في سري لانكا) (قائمة المراقبة بشأن الأطفال والنزاع المسلح، ٢٠٠٨)، ص. ٤٢.

وينبغي إجراء المزيد من البحوث المفصلة بشأن الترتيبات ونطاق الرصد وأساليب جمع البيانات التي تعتمدها المنظمات المختلفة والوزارات الحكومية وآلية الأمم المتحدة للرصد والإبلاغ بشأن الأطفال والنزاع المسلح من أجل تحديد طريقة تمكّن من التشجيع على جمع أنواع مشتركة من البيانات والمعلومات. والأجدر ألا تقتصر هذه المعلومات على مجموعة من البيانات كأن تتبع مثلا بالتفويض الخاص بهذه الدراسة (انظر القسم ١ من هذه الدراسة) بل ينبغي أن تشمل أيضاً معلومات عن آثار عمليات الاعتداء في التعليم على النحو المبين في القسم ٧، فضلا عن التدابير اللازمة لتوفير الحماية ووضع حد للإفلات من العقاب كما عرضت في القسمين ٨ و٩.

وثمة صعوبة ثانية تكمن في ضمان نشر المعلومات التي جمعت على نطاق واسع من خلال منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام. ومن التدابير الإيجابية التي يمكن اتخاذها إنشاء مرصد لحماية التعليم من الاعتداء يحظى بدعم المنظمات المعنية ويحشد الدعم والبيانات والمعلومات من جميع الهيئات المعنية وينشرها في مكان واحد، مما يتيح للجهات الدولية الاطلاع على التقارير العالمية والقطرية والملخصات الإخبارية عبر موقع مخصص على شبكة الإنترنت.

٥ – طبيعة عمليات الاعتداء

وقعت الأنواع التالية من عمليات الاعتداء على التعليم في أماكن مختلفة من العالم خلال السنوات الثلاث الماضية:

- عمليات القتل الجماعي أو المتعدد أو الإصابات الناجمة عن التفجيرات وعمليات الاعتداء بالصواريخ وقذائف الهاون وعمليات إطلاق النار أو التسميم الجماعي؛
- عمليات الاغتيال أو محاولات الاغتيال؛
- جرح الأفراد المستهدفين وضربهم؛
- عمليات الاختطاف والحجز والاختفاء القسري والسجن غير القانوني والتعذيب؛
- أعمال العنف العشوائية وغير المتناسبة وأعمال العنف التي تستهدف المتظاهرين في مجال التعليم؛
- العنف الجنسي الذي تمارسه المجموعات المسلحة أو الجنود أو قوات الأمن بحق التلاميذ والمعلمين؛
- التجنيد القسري وغير القسري واستخدام الأطفال دون سن الخامسة عشرة للمشاركة في القتال أو لتنفيذ هجمات انتحارية بما في ذلك الاختطاف والتجنيد داخل المدرسة أو في الطريق إليها أو منها أو التجنيد الذي يحرم الأطفال من الانتفاع بالتعليم،
- تدمير مباني التعليم والمرافق التعليمية (من بينها وسائل النقل) والموارد ومواد التعليم بواسطة العبوات المتفجرة عن بعد وإطلاق الصواريخ وقذائف الهاون والقصف الجوي والحرق والسلب والنهب،

- احتلال الجيش أو قوات الأمن أو الشرطة المسلحة أو المجموعات المسلحة للمباني أو المرافق التعليمية أو استخدامها،

- التحذيرات الشفهية أو الخطية بهدف إيقاف التدريس وإقفال المدارس أو غيرها من المؤسسات التعليمية ومنع إصلاحها أو إعادة فتحها ومنع الذهاب إلى المدرسة أو الكلية ومنع تدريس موضوعات محددة أو بحثها مع التهديد بعمليات انتقامية عنيفة لمن لا يمتثل،

- التهديدات أو الأوامر الرسمية المطبوعة الصادرة عن المجموعات المسلحة أو الجيش أو قوات الأمن بشأن تنفيذ أي من عمليات الاعتداء المذكورة آنفاً.

وتختلف الأساليب المستخدمة من بلد إلى آخر. ومثال ذلك أن بعض المجموعات المسلحة، مثل المتمردين الماويين (المعروفين بالناكساليين) في ولايات تشاتيسغار وبيهار وجهارقند شمال شرق الهند تميل إلى نسف المدارس بالديناميت وقلما تستهدف الطلاب أو المعلمين. واعتادت مجموعات أخرى مثل الانفصاليين الإسلاميين في جنوب تايلاند على تفجير المدارس بالقنابل الحارقة واغتيال المعلمين رمياً بالرصاص أمام قاعات الدراسة أحياناً. وتستهدف أيضا الجنود أو رجال الشرطة الذين يرافقون المعلمين لحمايتهم من عمليات تفجير في الطريق إلى المدرسة أو منها.

وقد تستخدم مجموعات مسلحة أخرى أساليب مختلفة. إذ تنحو حركة طالبان في باكستان نحو التركيز على تفجير المدارس بالقنابل الحارقة ونادراً ما تتعمد قتل الطلاب أو المعلمين، في حين أن أعدادا كبيرة من المعلمين والطلاب في أفغانستان قتلوا عمداً وتعرضت المدارس للحرق والتفجير والقصف و استهدفتها الصواريخ و قذائف الهاون.

ويشير التقييم الميداني الوارد في الدراسة التي أجرتها منظمة «كير» الدولية إلى أن حرق المدارس هو أكثر عمليات الاعتداء شيوعاً في أفغانستان تليه الرسائل الليلية وأنواع أخرى من التحذيرات والتفجيرات وعمليات الاعتداء المسلحة وعمليات القتل والخطف وبث «الرعب». ويفيد موظف من أصل خمسة موظفين في مجال التعليم بأنه تلقى تهديدات شخصية.[٦٨]

وتتضمن عمليات الاعتداء على الأكاديميين والنقابيين في بلدان مثل كولومبيا وإثيوبيا وإيران والعراق وزمبابوي تهديدات بالقتل والاختطاف والاختفاء القسري والاعتقالات غير القانونية والضرب والتعذيب والاغتيال رمياً بالرصاص أو بالسيارات المفخخة أو مزيجاً من هذه العمليات.

وقد استهدفت الهجمات الانتحارية في العراق وأفغانستان مجموعات كبيرة من الطلاب الأكاديميين أو تلامذة المدارس لكنها نادرة في بلدان أخرى.

وهناك أساليب مشتركة بين القوات التابعة للدولة وقوات التمرد، إذ صدرت تقارير متعددة تفيد بأن مجموعات من المتمردين وصلت بالشاحنات إلى المدارس في جمهورية الكونغو الديمقراطية لخطف الأطفال من أجل تجنيدهم للقتال، بينما قبض الجنود على الأطفال في طريقهم إلى المدرسة للغرض

٦٨ Knowledge on Fire: Attacks on Education in Afghanistan; Risks and Measures for Successful Mitigation (ماريت، غلاد، المعرفة في مرمى النارعمليات اعتداء على التعليم في أفغانستان: المخاطر والتدابير للنجاح في الحد منها، منظمة «كير» الدولية/البنك الدولي/وزارة التربية في أفغانستان، ٢٠٠٩).

نفسه. وتعرضت المدارس في البلد ذاته للسلب على يد الشرطة وللنهب على يد المتمردين. واحتل الجيش الوطني والجماعة المتمردة المعروفة باسم المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب المدارس المجاورة.

وفي كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية ونيبال حاولت في الآونة الأخيرة الحركات السياسية المرتبطة بالمجموعات المسلحة تنفيذ برامج سياسية في المدارس باعتبارها خطوة أولى صوب التلقين العقائدي للأطفال وتجنيدهم للقتال.

وفي أفريقيا بصفة خاصة تبيّن التقارير أن اختطاف التلميذات والمعلمات واغتصابهن يحدث في طريقهن إلى المدرسة أو عودتهن منها. لكن ينبغي إجراء بحوث لمعرفة إذا كانت عمليات الاعتداء هذه تقع أيضاً أثناء غارات على المدارس بهدف تجنيد الأطفال للقتال بصفة خاصة. فكثيرا ما نجد علاقة بين تجنيد الأطفال والعنف الجنسي. وفي عدد من الحالات أرغمت البنات -كما أرغم الأولاد أحيانا- على أن يكونوا رقيقاً جنسياً في خدمة المجموعات المسلحة التي اختطفتهم.

وعلى مستوى التعليم العالي زُعم أن عدداً من الطلاب والأكاديميين من الجنسين تعرضوا للعنف الجنسي أثناء اعتقالهم.

وتشهد بعض البلدان مجموعة واسعة من عمليات الاعتداء على التعليم. وعلى سبيل المثال، شملت الأرقام الصادرة عن المدرسة النقابية الوطنية في كولومبا بشأن حالات الانتهاك التي جرت بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٩ بحق أعضاء نقابات المعلمين ٤٥٥ تهديداً بالقتل و٢٤٥ حالة تشريد قسري و٥٢ اغتيالاً وخمس عمليات خطف وخمسة اعتقالات تعسفية وأربعة اعتداءات لم تسفر عن إصابات وثلاث حالات اختفاء قسري (اعتُبرت ضحاياها في عداد الأموات) وغارتين غير قانونيتين وحالة تعذيب واحدة.[٦٩]

وقد ظهر أسلوبان جديدان مثيران للقلق. أولهما، الزيادة الواضحة في عدد حالات الاعتداء المباشرة على التلاميذ، وبخاصة في أفغانستان وتايلاند والاختطاف الجماعي. وثانيهما التلقين العقائدي للأطفال في باكستان كي ينفذوا تفجيرات انتحارية.

© العدالة من أجل كولومبيا

مئات من أعضاء نقابات المعلمين في كولومبيا أفادت التقارير بأنهم تعرضوا للقتل على مرّ السنين في كولومبيا على يد قوات شبه عسكرية والجيش الكولومبي، ومنهم ألفارو ريلبي - أحد النشطاء في اتحاد المعلمين الكولومبي، وجيرمان ديلغادو - أحد النشطاء في نقابة موظفي في الجامعات، وخيسوس أغريدا - أحد النشطاء في اتحاد المعلمين الكولومبي، وليونيل غويونيتشي - الزعيم الإقليمي لاتحاد المعلمين الكولومبي

٦٩ صدرت هذه الأرقام عن المدرسة الوطنية النقابية. وثمة أرقام أعلى قدمها مرصد البرنامج الرئاسي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التابع لمكتب نائب رئيس جمهورية كولومبيا، فقد أبلغ عن مقتل ٦٢ معلماً (من النقابيين وغير النقابيين) في الفترة نفسها.

وفي أفغانستان تعرض التلاميذ لإطلاق نيران كثيفة أو تعرضوا للهجوم بالحامض الحارق أو لمحاولات تسميم جماعي عن طريق إطلاق الغاز على صفوف بأكملها.

وقد كانت الهجمات الانتحارية في أفغانستان نادرة إلى حدود عام ٢٠٠٥. لكنها ازدادت منذ تلك الفترة في كل من أفغانستان وباكستان، وفقاً لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. ويتزايد استخدام منفذي التفجيرات من صفوف الأطفال، إذ لا يتجاوز بعضهم الحادية عشرة من عمره وهو يجند ويلقن عقائدياً في المدارس الإسلامية والمعاهد الدينية ويدرب في مخيمات حركة طالبان شمال غرب باكستان حسب ما ذكره المسؤولون في محافظة الحدود الشمالية الغربية. ويباع هؤلاء الأطفال فيما بعد لمسؤولين في حركة طالبان.[٧٠]

ومن التهديدات الجديدة المُبلغ عنها التي يبدو أنها ارتفعت خلال هذه الفترة خطف التلاميذ والمعلمين في هايتي والفلبين والاقتتال عن طريق التبادل الكثيف لإطلاق النار بين العصابات المسلحة التي تتاجر في المخدرات والشرطة المسلحة التي تحتل المدارس في مدن الصفيح في البرازيل.

٧٠ ساره أ. كارتر، «حركة طالبان تشتري أطفالًا لتنفيذ هجمات انتحارية»، «واشنطن تايمز»، ٢ تموز/يوليو ٢٠٠٩.

© وكالة جو كيلسي

مدير مدرسة الشجاعية الثانوية للبنين الواقعة في «المنطقة العازلة» في غزة قرب الحدود الإسرائيلية عثر على جميع هذه الأسلحة على مر السنين. ولحقت الأضرار بهذه المدرسة أربع مرات منذ افتتاحها عام ٢٠٠٤.

ولقد تعرضت مباني المدارس للقصف أو التفجير أو الحرق على يد المتمردين في عدد من البلدان، لكن حدث ذلك أيضاً على يد القوات المسلحة النظامية في جورجيا خلال التدخل الروسي عام ٢٠٠٨، وفي قطاع غزة خلال «عملية الرصاص المصبوب» التي نفذتها إسرائيل في أواخر ٢٠٠٨ وأوائل ٢٠٠٩. واحتل المتمردون والقوات الحكومية عددا من المباني المدرسية في البرازيل والهند وباكستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفيما يخص التعليم العالي لا يركز المعتدون على مهاجمة المباني بقدر ما يركزون على استهداف الأفراد. وينصب التركيز بين أعضاء نقابات المعلمين على استهداف الأفراد في جميع الحالات تقريباً.

خلال السنوات الثلاث لم يطرأ على الأساليب المستخدمة تغير كبير، فهي تتراوح بين رمي الحجارة وإشعال الحرائق وبين القصف وتفجير القنابل عن بعد. لكن يبدو أن ثمة استثناءين هما استخدام الغاز السام كما ذُكر سابقاً واستخدام تكنولوجيا الهواتف الجوالة لتفجير القنابل عن بعد. ويلجأ الانفصاليون في تايلاند إلى هذه التكنولوجيا الأخيرة لتفجير القنابل الموضوعة على جانب الطريق عند مرور مواكب نقل المعلمين إلى المدرسة. وقد يسهم وجود هذه التكنولوجيا في ازدياد استخدام القنابل المتفجرة عن بعد ضد أهداف تعليمية في النزاع الدائر في تايلاند رغم استمرار استخدام الأساليب المعتادة مثل حرق المدارس أو إطلاق النار على الأفراد على يد قتلة يركبون المقاعد الخلفية للدراجات النارية.

ويتضح أيضاً وجود ميلٍ إلى استخدام السيارات المفخخة في تايلاند منذ عام ٢٠٠٨. فقد عبئت المسامير والقضبان المعدنية ومحامل الكريات وسلاسل الدراجات النارية بالمتفجرات داخل الأنابيب البلاستيكية والصناديق المعدنية وخزانات الوقود من أجل تحقيق أكبر عدد من الإصابات.

وكانت تايلاند مسرحاً لمجموعة من أكثر عمليات الاعتداء عنفاً على التعليم. ففي ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩، اعتدى متمردون على جنود عائدين بعد مرافقة عدد من المعلمين لحراستهم في طريقهم إلى مدرسة محلية وحزّوا رأس اثنين منهم.[٧١] وأطلق مسلحون النار على معلم يدرس الديانة البوذية أثناء وجوده في سيارته المركونة وحرقوه حياً. كما اغتيل معلم آخر عندما دخل أربعة متمردين قاعة الدراسة متنكرين في زي المدرسة وأطلقوا النار عليه أمام التلاميذ. وعام ٢٠٠٧، وضع رأس أحد الرجال على بوابة مدرسة متوسطة وعُرض رأس ضحيتين أخريين على جسر وطريق مجاورين.[٧٢]

وكان من بين أقل التهديدات المبلّغ عنها شيوعاً – وهو تهديد متناقض لأن المذنبين لم يعتادوا على تفجير المباني المدرسية– منشور علقته عصابات الماويين على جدران ولاية بيهار الهندية في حزيران/يونيو ٢٠٠٩ وحذرت فيه من معاقبة الأهالي في المجتمعات المحلية المهمشة إذا لم يرسلوا أولادهم إلى المدرسة.[٧٣]

٧١ وكالة الأنباء الفرنسية، «الشرطة: المتمردون يقطعون رأس جنديين في جنوب تايلاند»، ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩.

٧٢ وكالة الأنباء الفرنسية، «استهداف للمعلمين خلال حركة التمرد القاتلة في تايلاند»، ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٨.

٧٣ «تايمز أوف إنديا»: «الماويون يأمرون بإرسال الأطفال إلى المدارس في بيهار»، ١١ حزيران/يونيو ٢٠٠٩. وفي نيسان/أبريل فجر الماويون مدرسة يرتادها بصورة رئيسية أطفال القبائل الذين يعتبرون من أكثر الفئات تهميشاً في البلاد.

٦ - الفئات المستهدفة والدوافع

يعد التعمق في فهم دوافع عمليات الاعتداء على مختلف الفئات المستهدفة عاملاً جوهريا في أي محاولة ترمي إلى منع استهداف التعليم في المستقبل. لكن يصعب حاليا تحليل عمليات الاعتداء في الكثير من البلدان المتأثرة بالنزاعات بسبب نقص أنشطة الرصد أو إعداد التقارير الممتاز التي تقوم على عدد كبير من المقابلات المباشرة. ويعتبر هذا الأمر تحدياً أيضاً في بعض البلدان غير المتأثرة بنزاعات مفتوحة والتي تُنفذ فيها عمليات الاعتداء على يد أنظمة قمعية أو بموافقة ضمنية منها.

وعلى الرغم من الصعوبات المرتبطة بجمع البيانات وتحليلها فقد توافرت معلومات مفصلة عن المعتدين ودوافعهم في عدد من أكثر البلدان تأثراً بالنزاعات خلال السنوات القليلة الماضية. وتختلف الجهات المسؤولة عن عمليات الاعتداء بحسب الحالات، وقد تشمل مجموعات من المدنيين المسلحين، ومدنيين ينفذون أوامر مجموعات مسلحة، وناشطين، ومجموعات مسلحة، وعصابات إجرامية مسلحة، ومجموعات شبه عسكرية تدعمها الدولة، وقوات مسلحة تابعة للدولة، والشرطة الوطنية و/أو قوات الأمن التابعة للدولة.

وربما يُستحسن تصنيف عمليات الاعتداء حسب الدافع بناءً على المعلومات المتاحة. ومن ثم يتضح أن دوافع عمليات الاعتداء تندرج بصفة عامة في الفئات التالية:

- عمليات الاعتداء التي تستهدف المدارس أو المعلمين بوصفهم رموزاً لثقافة أو فلسفة أو هوية إثنية غريبة فُرضت قسراً،
- عمليات الاعتداء التي تستهدف المدارس أو المعلمين أو الطلبة لمنع البنات من الانتفاع بالتعليم،
- عمليات الاعتداء التي تستهدف المدارس والمعلمين والجامعات والأكاديميين لمنع توفير أي شكل من أشكال التعليم،

- عمليات الاعتداء التي تستهدف المدارس والجامعات بوصفها رموزاً للسلطة الحكومية التي يعارضها المتمردون،
- عمليات الاعتداء التي تستهدف المدارس والجامعات والمكاتب التعليمية والطلبة والمعلمين وغيرهم من الموظفين والمسؤولين لزعزعة الثقة بسيطرة الحكومة على منطقة ما،
- عمليات الاعتداء التي تستهدف المدارس أو المعلمين أو الطلبة ثأراً لقتل المدنيين؛
- عمليات الاعتداء التي تستهدف قاعات الامتحانات أو المعنيين بنقل الامتحانات أو المكاتب والمسؤولين التابعين لوزارة أو مقاطعة محلية ما من أجل تقويض عمل النظام التعليمي،
- اختطاف الأطفال وبعض الكبار لملء الشواغر في صفوف القوات المتمردة أو المسلحة أو لتوفير عمال السخرة أو الخدمات الجنسية أو الدعم اللوجستي،
- عمليات الاختطاف التي تُنفذ للحصول على فدية،
- العنف الجنسي الذي يمارسه أفراد المجموعات المسلحة أو الجنود أو عناصر قوات الأمن بوصفه أسلوباً من أساليب الحرب أو بفعل عدم مراعاتهم لحقوق المرأة،
- عمليات الاعتداء التي تستهدف الطلبة أو المعلمين أو الأكاديميين بسبب مشاركتهم في العمل النقابي
- عمليات الاعتداء التي تستهدف الطلبة والأكاديميين لإسكات صوت المعارضة السياسية أو منع التعبير عن وجهات نظر بديلة،
- عمليات الاعتداء التي تستهدف الطلبة والأكاديميين لمنع الحملات الخاصة بحقوق الإنسان،
- عمليات الاعتداء التي تستهدف الأكاديميين للحد من البحوث المتعلقة بأمور حساسة مثل آثار الحرب أو التهميش الذي تتعرض له مجموعات محددة،
- إقدام قوات الأمن أو القوات المسلحة أو المجموعات المسلحة على احتلال المدارس لتنفيذ عمليات أمنية أو عسكرية، وعمليات الاعتداء التي تستهدف هذه المدارس كونها محتلة أو مستخدمة لأغراض عسكرية،
- العمليات التي تنفذها قوات الغزو لتدمير المؤسسات التعليمية باعتبارها أسلوباً لإلحاق الهزيمة بالعدو،
- تدمير مباني التعليم للثأر أو لمنع عمليات الاعتداء المنفذة من داخل هذه المباني أو في جوارها باستخدام الصواريخ أو الحجارة أو قذائف الهاون.

أما الدوافع فهي موضع تباين كبير في الآراء في بعض البلدان. ففي كولومبيا على سبيل المثال، ألمحت وزارة الخارجية ضمناً، عندما طُلب منها توفير معلومات بشأن عمليات الاعتداء التي تستهدف

الطلاب والمعلمين والأكاديميين، إلى أن المعتدين ينتمون في معظم الحالات إلى مجموعات مسلحة غير شرعية. وقالت كلارا إينيس فارغاس سيلفا، مديرة الشؤون السياسية المتعددة الأطراف: «إن ارتفاع مستويات العنف ناتج إلى حد كبير عن الأنشطة التي تضطلع بها مجموعات مسلحة غير شرعية تمولها تجارة المخدرات غير الشرعية والابتزاز والخطف. وتؤثر أعمال العنف على جميع فئات السكان دون تمييز من بينهم المعلمون من النقابيين وغير النقابيين».[٧٤]

غير أن ثلثي المعلمين الذين قُتلوا كانوا ينتمون إلى هيئات نقابية وفقاً لأرقام الشرطة الوطنية، وأن ٦٠ في المائة من جرائم قتل النقابيين تقع عامةً في كولومبيا، وهذا ما يشير إلى أن نشاط النقابيين قد يكون دافعا إلى قتلهم. ومن أجل وضع حالات الاعتداء على التعليم في سياقها الصحيح يُذكر أنه تم قتل ٢٦٩٤ نقابياً في كولومبيا خلال السنوات العشر المنتهية في نهاية عام ٢٠٠٨.[٧٥]

ورغم أن هوية مرتكبي عمليات الاعتداء غير معروفة في ٧٥ في المائة من انتهاكات حقوق الإنسان الخاصة بالنقابيين، فمن المعروف طبقاً لمرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان أنهم ينتمون للمجموعات شبه العسكرية في ١٥ في المائة من حالات الانتهاك، والمنظمات التابعة للدولة في ٦ في المائة منها، ولمجموعات حرب العصابات في ٣ في المائة.[٧٦]

© الدالة من أجل كولومبيا / ليام غرينغ-باست

أعضاء نقابة موظفي الجامعات، «سينتراونيكول»، يتظاهرون في بوغوتا بكولومبيا عام ٢٠٠٦ بقيادة خوسي موني‌يرو، الرئيس الوطني للنقابة. وقد قتل عدد من أعضاء هذه النقابة خلال السنوات الأخيرة.

وتفيد المدرسة النقابية الوطنية (التي لا ترصد سوى حالات الانتهاك بحق أعضاء نقابات موظفي التعليم) بأن هوية مرتكبي جرائم قتل النقابيين كانت غير معروفة في ٧٤ في المائة من الحالات عام ٢٠٠٦، وفي ٧٧ في المائة من الحالات عام ٢٠٠٧. وارتفعت نسبة أعضاء نقابات موظفي التعليم الذين قُتلوا على يد منظمات تابعة للدولة من ٢,٨ في المائة عام ٢٠٠٦ إلى ١٢,٨ في المائة عام ٢٠٠٧، مما يمثل أغلبية الجرائم التي عُرف مرتكبوها. وانخفضت نسبة النقابيين ممن قتلتهم

٧٤ كلارا إينيس فارغاس سيلفا، مديرة الشؤون السياسية المتعددة الأطراف، ومسؤولة عن مهام مكتب نائب وزير الشؤون المتعددة الأطراف، في اتصال مع مُعد التقرير، ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٩.

٧٥ الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان، التقرير السنوي لمرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان لعام ٢٠٠٩ (الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان، ٢٠٠٩).

٧٦ إلفير هيريرا أريناس وليدي سانخوان، معلومات بشأن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة بحق النقابيين الكولومبيين في عام ٢٠٠٧ (ميدلين: المدرسة الوطنية النقابية، ٢٠٠٨).

مجموعات شبه عسكرية من ١٢,٥ في المائة عام ٢٠٠٦ إلى ٥,١ في المائة عام ٢٠٠٧. وفي ٢٠٠٧ نفذت مجموعات حرب العصابات ١١ عملية ذهب ضحيتها عدد من النقابيين الكولومبيين، ومنها خمس حالات تهديد وست حالات نزوح قسري. وكان ضحايا هذه عمليات الاعتداء أعضاء في نقابات موظفي التعليم في مقاطعات أراوكا ونارينو وأتلانتيكو وويلا وكاكيتا، وكان من بين جميع الضحايا امرأة واحدة فقط.

أما الحالات التي وقعت بين ٢٠٠٧ و٢٠٠٩ وعرفت فيها هوية المرتكب المسؤول أو المنظمة المسؤولة عنها فكان من بينها ٢٣١ اعتداءً نسبتها التقارير إلى منظمات تابعة للدولة، و٣٠ اعتداءً لمنظمات حرب العصابات (مقابل ٥٦١ اعتداءً لم ينسب إلى أي جهة). وكانت أغلبية عمليات الاعتداء المنسوبة إلى منظمات تابعة للدولة تندرج في فئة التهديدات بالقتل. وكانت نسب التهديدات الصادرة عن منظمات تابعة للدولة مقارنة بالتهديدات الصادرة عن مجموعات حرب العصابات ٢٤:٥ عام ٢٠٠٨ و١٠١:١٠ عام ٢٠٠٨ و١٨:٢ عام ٢٠٠٩ حسب الوضع السائد في نهاية تموز/يوليو ٢٠٠٩.[٧٧]

وتشير بيانات المدرسة النقابية الوطنية إلى أن موظفي التعليم النقابيين أكثر عرضة لتلقي تهديدات بالقتل إذا كانوا يشتركون في أنشطة نقابية مثل الإدلاء بتصريحات علنية أو الاشتراك في حملات أو في مفاوضات جماعية.[٧٨] ومعنى ذلك بعبارة أخرى أنهم أكثر عرضةً للاستهداف إذا كانوا نشطين أو يضطلعون بدور ريادي.

وأتاحت البحوث الجديدة التي أجريت خلال فترة الإبلاغ تعميق الفهم لدوافع عمليات الاعتداء التي استهدفت المدارس والمعلمين والحراس المرافقين للمعلمين في جنوب تايلاند أيضاً.

وفي مرحلة سابقة عزت السلطات التايلاندية النزاع الدائر جنوب البلاد إلى مجموعات انفصالية متفرقة. لكن الشرطة التايلاندية تقول اليوم إن التمرد تقوده منظمة مُحكمة التنظيم تعمل في أربع محافظات هي: سونغخلا ويالا وبتّاني وناراثيوات. ويتزايد الإقرار بأن أسباب هذه عمليات الاعتداء ترجع جذورها إلى سياسات الاندماج التي تنتهجها تايلاند.[٧٩] وأقر دامرونغ كرايكروان -القائم بأعمال السفارة التايلاندية في واشنطن- بأن المسلمين يسعون إلى نيل الاستقلال انطلاقاً من اعتزازهم بهويتهم الإثنية وبسبب أعمال القمع التي مارستها الحكومة التايلاندية عبر التاريخ.[٨٠]

وقد اشتهرت المنطقة المتأثرة بالنزاع في الماضي بتدريس الإسلام واستقطبت العلماء من شتى أنحاء العالم.[٨١] لكن «سيام» ضمت محافظة «باتاني» عام ١٩٠٩ وسعت الحكومات المتعاقبة إلى إدخال السكان في التيار التايلاندي البوذي -ولا سيما في الأربعينيات- مع فرض حظر على المدارس الإسلامية واللباس الإسلامي وتحريم استخدام لغة الملايو والأسماء الإسلامية وتدريس التاريخ المحلي. وطُلب

٧٧ صدرت هذه الأرقام عن المدرسة الوطنية النقابية.

٧٨ نفس المصدر.

٧٩ قناة الجزيرة، «الانفصاليون التايلانديون يواصلون القتال»، ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩.

٨٠ Cassie Fleming, "Ethnic Violence Spreads in Thailand," The Washington Times, July 24, 2009.

٨١ Don Pathan, "Return Patani to Its Glorious Past," The Nation, June 30, 2009

من السكان المحليين اعتماد أسماء تايلاندية ومُنعوا من ممارسة شعائر الدين الإسلامي.[٨٢]

كما ألغيت المحاكم الإسلامية وأُرغم الطلاب الملايويون على تقديم التحية أمام صوَر بوذا المعلقة في المدارس العامة.[٨٣]

واعتقل الأشخاص الذين قاوموا وتعرّض بعضهم للتعذيب. وكتب العالم السياسي فايسون داو يقول: «كان لهذه السياسة آثار وخيمة على العلاقة بين الحكومة التايلاندية وسكان الجنوب».[٨٤] وقد ألغيت هذه السياسات في وقت لاحق، لكن الحكومة تميل إلى التركيز على العمليات الأمنية بدلاً من الإقرار بالجذور الاجتماعية الثقافية للنزاع. وأضاف داو قائلا: «ما زالت العمليات العسكرية هي العمود الفقري لسياسات الحكومة».[٨٥]

وبناء على ذلك يُنظر إلى المدارس -استنادا إلى بعض الحجج التاريخية لذلك- على أنها أداة لطمس الهوية الملايوية الإسلامية المحلية والآمال المعلقة على إحياء الاستقلال[٨٦]؛ وصارت المدارس في مقدمة الأهداف منذ اليوم الأول من حركة العصيان التي دامت خمس سنوات.

وعندما بدأ العصيان في ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، اقتحم ٥٠ مسلحاً مستودع الأسلحة التابع لكتيبة الهندسة الرابعة في محافظة

طلاب تايلانديون يقفون أمام مدخل مدرسة حرقت عند الحدود الجنوبية لمحافظة يالا. ومنذ بداية أعمال التمرد العنيفة في مطلع ٢٠٠٤ تعرضت مئات المدارس للدمار أو لأضرار جسيمة في المحافظات الثلاث الواقعة في أقصى جنوب تايلاند.

٨٢ Martin Petty, "Q&A: What's Behind Thailand's Mysterious Insurgency?" Reuters, July 3, 2009.

٨٣ Phaison Daoh, "Understanding, Not Troops, Needed in Southern Thailand," Common Ground NewsService, March 17, 2009 http://www.commongroundnews.org/article.php?id=25053&lan=en&sid=1&sp=0

٨٤ نفس المصدر.

٨٥ نفس المصدر.

٨٦ لم يخفف من هذا الانطباع دخول رئيس الوزراء في برنامج يانصيب لتوفير منح دراسية للتلاميذ في المنطقة، فهو لم يدرك أن الإسلام يحظر اليانصيب باعتباره أحد أنواع القمار.

ناراثيوات. وتزامن ذلك مع حرق ٢٠ مدرسة وثلاثة مراكز للشرطة.[٨٧] وبدأ المتمردون عن طريق المتفجرات والبنادق التي سلبوها الدفاع من المستودع بسلسلة من عمليات إطلاق النار والتفجير والحرق في المحافظات الواقعة على الحدود الجنوبية. وبحلول ٢٧ كانون الثاني/يناير، اقتضى الأمر إقفال نحو ٧٠٠ مدرسة بصفة مؤقتة من بين مدارس المحافظات الواقعة على الحدود الجنوبية والبالغ عددها ٩٢٥ مدرسة.[٨٨]

ومنذ ذلك الحين، أصبحت التهديدات الموجهة إلى المدارس أكثر وضوحاً. فقد أفادت منظمة مراقبة حقوق الإنسان بأنه عثِرَ بالقرب من مدرسة حكومية تعرضت للحرق في أيار/مايو ٢٠٠٧ على نشرة دعائية جاء فيها ما يلي:

> تحذير! إلى جميع المسلمين البتانيين [٨٩]
> إن المسلمين البتانيين اليوم يحاربون قوات الاحتلال التابعة للسياميين الكفار. وعليكم أن تعلموا أن الهجمات التي نشنها على رموز قوات الاحتلال -مثل حرق المدارس- تهدف إلى الإطاحة بحكم السياميين الكفار عن آخره. فإياكم أن ترسلوا أبناءكم إلى مدارسهم. لأنهم سيردّونهم عن دينهم ويجردونهم من عقيدتهم الإسلامية البتانية. عليكم إرسال أبنائكم إلى مدارس «بونوه».[٩٠] وإيّاكم والتعاون مع قوات الاحتلال التابعة للسياميين الكفار أو دعمها بالمال أو بالعمال لإعادة بناء مدارسها، وأي مساعدة تُقدَّم إلى قوات الاحتلال التابعة للسياميين الكفار تعد معصية عقابها عسير.[٩١]

وتقول منظمة مراقبة حقوق الإنسان أن بعض المعلمين يستهدفون انتقاما من اعتداءات مزعومة نفذتها القوات المسلحة أو الشرطة التايلاندية. وكان هناك اعتداء لمسلحون أطلقوا النار على أربعة معلمين وأصابوهم إصابات بالغة وهم يستقلون شاحنة في طريقهم إلى مساكنهم من مدرسة بن لويمو في منطقة كرونغ بينانغ بإقليم يالا، وسبقت هذا الاعتداء تحذيرات وجهها ناشطون قالوا إنهم سيقتلون معلمين ثأراً لقتل زعيمهم أستاذ حماء الدين[٩٢] الذي اغتاله بعض الجنود حسب رأيهم. ووجد القرويون قرب تقاطع الطرق حيث وقع الهجوم منشورات باللغة التايلاندية جاء فيها ما يلي: «لقد قتلتم أستاذنا، وسنقتل معلميكم الأبرياء».[٩٣] وأحيانا يؤخذ المعلمون رهينة للضغط على السلطات التايلاندية كي تطلق سراح الناشطين المقبوض عليهم.

---

٨٧ Human Rights Watch (HRW), "It Was Like Suddenly My Son No Longer Existed": Enforced Disappearances in Thailand's Southern Border Provinces, HRW report 19, no. 5(C)(New York: HRW, 2007),1

٨٨ HRW, No One Is Safe: Insurgent Attacks on Civilians in Thailand's Southern Border Provinces, HRW report 19, 13 (C) (New York: HRW, 2007), 73

٨٩ «بتاني» وفقا للهجاء الجاوي الأصلي لكلمة «بتّاني» التي يستعملها الملايويون.

٩٠ «بونوه» هي مدارس المسلمين..

٩١ يوجد هذا المنشور محفوظا لدى منظمة مراقبة حقوق الإنسان وهو مستنسخ في تقرير المنظمة الذي عنوانه No One is Safe (الجميع في خطر).

٩٢ تُستخدم عبارة «أستاذ» للدلالة على المعلم الذي يدرس الدين الإسلامي.

٩٣ منظمة مراقبة حقوق الإنسان، الجميع في خطر.

ومقابل استخدام المدارس الحكومية لتعزيز الاندماج ثمة مزاعم بأن مدارس المسلمين الملايويين الخاصة تحولت إلى أداة بيدهم لحشد الأطفال كي يكونوا نشطاء بحيث يحضّ المعلمون التلاميذَ على عن انتمائهم الإثني والديني[٩٤].

وهناك حسب التقديرات ١٠٠٠ «بندق» (كُتّاب) في الجنوب حيث يشكل المسلمون ٨٠ في المائة من السكان ويتحدثون لغة الملايو لا اللغة التايلاندية.

يقول رونغراوي شالرمسريبينيورات، وهو محلل تايلاندي لدى الفريق الدولي المعني بالأزمات: «يسعى المجنِدون إلى تحريك المشاعر القومية الملايوية والاعتزاز بسلطنة بتّاني القديمة. ويقولون للطلاب في هذه المدارس إنه من واجب كل مسلم استرجاع أرضه من البوذيين الكفار».[٩٥]

وفي ٢٠٠٩ قدرت الحكومة أن ٣٠٠٠ ناشط يمارسون العنف ويبثون الذعر في نفوس ١,٧ مليون نسمة في المحافظات الجنوبية.[٩٦]

وغالبا ما يكلف الأطفال دون سن الثامنة عشرة بالتجسس وإشعال الحرائق وكتابة عبارة «حرروا الباتانيين» بالألوان على الجدران.[٩٧]

وفي الوقت نفسه وُجهت إلى جماعات الدفاع الذاتي وعناصر خارجة عن القانون من قوات الأمن التايلاندية تهمة استهداف المساجد والمدارس الإسلامية من قبيل الثأر. وهذا ما قد يؤدي بدوره إلى تأجيج دورة العنف وتشجيع الشباب الملايوي على الالتحاق بالمجموعات المسلحة. ويحتمل أن يكون ارتفاع معدل عمليات الاعتداء على المدارس في تايلاند خلال حزيران/يونيو ٢٠٠٩ ناجما عن قتل ١١ مسلماً أثناء أداء الصلاة في أحد مساجد ناراثيوات في ٩ حزيران/يونيو، مما يدل على أن الدافع هو الثأر.

© منظمة إنقاذ الطفولة/جان شونغ

روحيلا (اليسار) ١٣ عاماً، وأختها سوخيلا، ١٤ عاماً، تدرسان في منزلهما في وادي شومالي بأفغانستان، عام ٢٠٠٦. وكانت هاتان الأختان تذهبان إلى مدرسة نهاري بالا التي تمولها منظمة إنقاذ الطفولة لكنهما انقطعتا عن الدراسة في آب/أغسطس بسبب المعارضة الشديدة التي أبداها أخوهما الكبير. ولم يعد في هذه المدرسة أي معلمات، وتركت بعض البنات المدرسة كما تركتها هاتان الأختان بسبب نقص الحصص غير المختلطة والمعلمات. وتدرس روحيلا وسوخيلا في منزلهما مرتين يومياً لمدة ساعة.

٩٤ International Crisis Group (ICG), Recruiting Militants in Southern Thailand, Asia Report no. 170 (June 22, 2009)

٩٥ ICG, "Recruiting Militants in Southern Thailand" ، بيان صحفي، ٢٢ حزيران/يونيو ٢٠٠٩.

٩٦ Fleming, "Ethnic Violence Spreads in Thailand.

٩٧ ICG, Recruiting Militants in Southern Thailand

ويظهر استهداف البنات من التهديدات الرسمية والخطية التي صدرت عن حركة طالبان في أفغانستان وباكستان. فعندما ذهبت فاطمة...[٩٨] – وهي مديرة سابقة مسؤولة عن التعليم في محافظة تضم ٤٨٠ مدرسة في أفغانستان – لحضور حفل استهلال دراسة «التعليم في مرمى النار» في نيويورك خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ أحضرت معها تهديدات خطية بالقتل تلقتها هي وعدد من المسؤولين ومديري المدارس والمعلمين. وجاء في أحد هذه التهديدات: «أقفلوا مدارس البنات... يقضي الواجب الإسلامي ألا تستمر هذه المدارس»؛ وكانت هناك تهديدات أخرى أقل وضوحاً: «أطلب منك الكفّ عن هذا النشاط... وإذا رفضت سأخطفك على متن سيارة وأقتلك». وقد يقصد بذلك مدارس البنات العاملة أو أي مدرسة أخرى. وجاء في تهديد آخر حمل توقيع مكتب الملا عمر زعيم حركة طالبان: «إذا [كذا] استمرت هذه المدارس، فلا تلومنَّ إلا أنفسكم عمّا سيحدث لكم».

ولكن الواقع الذي تظهره البيانات هو أنه بالرغم من تزايد استهداف تعليم البنات فإن التعليم المختلط وتعليم الأولاد مستهدفان أيضاً، مما يدل على وجود دوافع متعددة لعمليات الاعتداء. ووجدت الدراسة التي أجرتها منظمة «كير» الدولية والبنك الدولي أن ٤٠ في المائة من المدارس التي تعرضت للاعتداء في أفغانستان كانت مدارس للفتيات وأن ٣٢ في المائة كانت مدارس مختلطة وأن ٢٨ في المائة كانت مدارس للصبيان.[٩٩] ويبدو من الإجابات الواردة في الاستقصاء الميداني الخاص بالدراسة أن مدارس البنات كانت أكثر عرضةً للاعتداء عندما كان المهاجمون ينتمون للمعارضة المسلحة أو أفراداً من المجتمع الداخلي، في حين أن المجموعات الإجرامية تهاجم فيما يبدو مدارس الأولاد أكثر مما تعتدي على مدارس البنات. وقد يكون السبب في ذلك أن المجموعات الإجرامية لا تميز بين مدارس البنات والأولاد، وأن مدارس الأولاد أكثر عدداً بصفة عامة.[١٠٠] ووجدت الدراسة كذلك أن مضمون بعض الرسائل الليلية موجه إلى التعليم في حد ذاته أو المدارس باعتبارها جزءاً من الحكومة، ومن ذلك مثلا الإشارة إلى أن المعلمين ينبغي أن يتوقفوا عن قبول الرواتب التي تدفعها الحكومة.[١٠١]

وتظهر الأرقام الصادرة عن الحكومة أن ١١٦ مدرسة للفتيات في منطقة وادي سوات الباكستانية تعرضت للدمار أو لحقت بها الأضرار منذ عام ٢٠٠٧ حتى آذار/مارس ٢٠٠٩. ولكن استهدفت أيضاً ٥٦ مدرسة للصبيان.[١٠٢]

٩٨ حذف الاسم الكامل من أجل حمايتها.

٩٩ Marit Glad, Knowledge on Fire: Attacks on Education in Afghanistan; Risks and Measures for Successful Mitigation (CARE/World Bank/Afghan Ministry of Education, 2009), 33

١٠٠ نفس المصدر، ص. ٥٣.

١٠١ نفس المصدر نفسه، ص. ٣٦.

١٠٢ قدّم هذه الأرقام المسؤول التنفيذي عن التعليم الابتدائي والثانوي، سوات.

	عمليات الاعتداء التي نفذها جيش الرب :للمقاومة	عمليات الاعتداء التي تعرض لها جيش الرب :للمقاومة	القتلى في صفوف جيش الرب :للمقاومة	المعتقلون في صفوف جيش الرب :للمقاومة	الأشخاص الذين قتلهم جيش الرب :للمقاومة	الأشخاص الذين اختطفهم جيش الرب للمقاومة
كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩	٢٦	١٤	٥١	٧٤	٦٢	٦
شباط/فبراير ٢٠٠٩	٢٤	٤	٦	١٩	٥٣	٣٦
آذار/مارس ٢٠٠٩	٣٣	٥	١٠	١	٦٢	٥٠١
نيسان/أبريل ٢٠٠٩	١٢	٤	١٤	٣	٦	٣٩
أيار/مايو ٢٠٠٩	١٢	١١	٢٨	١٨	٧	٣٠

عمليات الاعتداء المتصلة بجيش الرب للمقاومة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

المصدر: بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ٢٠٠٩.

وسبب الغارات التي تشن على المدارس في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى حد كبير هو الحاجة إلى تجنيد أفراد أو توفير مأوى للقوات المسلحة، إلا ان الدوافع إلى عمليات الاعتداء الأخرى على المدارس متباينة. وتفيد بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بأن ثمانية مدارس تعرضت للهجوم بعد كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ لأن جوزيف كوني -زعيم جيش الرب للمقاومة- أمر جيشه بخطف واستيعاب ١٠٠٠ شخص جديد ممن يقل عمرهم عن الخامسة والعشرين من أجل تعزيز قدرات الجيش. ويظهر الجدول أعلاه عمليات الاعتداء المتصلة بجيش الرب للمقاومة بين كانون الثاني/يناير وأيار/مايو ٢٠٠٩ مع حدوث زيادة كبيرة في عمليات الاختطاف في شهر آذار/مارس.[١٠٣]

وقالت سايو أوكي الخبيرة السابقة في مجال التعليم لدى اليونيسيف في غوما: « التجنيد عادة هو الدافع إلى عمليات الاعتداء التي تنفذها المجموعات المسلحة على المدارس. وتُستهدف المدارس لأغراض التجنيد القسري بسبب تأكد المعتدين من العثور على عدد كبير من الأشخاص في مكان واحد».[١٠٤]

ولا تعتبر عمليات الاعتداء على المدارس والتلاميذ عمليات موجهة إلى التعليم، بل جزءاً من أعمال العنف المنتشرة شرق البلاد.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، أرغم المتمردون التابعون للمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب الذين كانوا يسيطرون على منطقة روتسورو السكان على فتح المدارس التي أُقفلت بسبب انعدام الأمن ومخاوف أولياء الأمور بشأن سلامة أبنائهم. وكان أولياء الأمور يشعرون بالقلق لأن أبناءهم قد يجندون قسرا في المدرسة أو في الطريق إليها أو لأنهم قد ينفصلون عنهم عند فرارهم من الهجوم. وأُرغم المعلمون النازحون على العودة إلى المدارس لتعليم الطلاب، وهذا خرق لاتفاقية جنيف.

١٠٣ وفقاً لمكتب اليونيسيف في منطقة شرق الكونغو – غوما.

١٠٤ سايو أوكي، مقابلة مع مُعد التقرير، تموز/يوليو ٢٠٠٩.

وتقول أوكي: «الجميع يعلم أن المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب يتعامل بحنكة مع وسائل الإعلام، ومن الواضح أنهم يسعَوْن إلى إقناع الناس بأن الوضع على ما يرام عن طريق إظهار «الوضع الطبيعي» عبر وجود الأطفال داخل المدارس أمام وسائل الإعلام العالمية».[١٠٥]

وقالت إسرائيل إن دافعها إلى قصف مؤسسات تعليمية شتى في قطاع غزة خلال «عملية الرصاص المصبوب» كان القضاء على التهديدات الهجومية. وهي تصر على أن قواتها قصفت المختبر العلمي التابع للجامعة الإسلامية في غزة في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ بسبب استخدام هذا المختبر «كمركز للبحوث والتطوير لأسلحة حماس»، وإن لم يقدم أي دليل على هذا الادعاء.[١٠٦]

ونقلت صحيفة «نيويورك تايمز» عن النقيب بنيامين روتلاند، أحد الناطقين باسم الجيش الإسرائيلي قوله: «أصبحت المباني الحكومية مكاناً تُستخدم فيه الموارد المالية واللوجستية والبشرية لمساندة الإرهاب. ويشترك عدد كبير من أعضاء حكومة [حماس] مشاركة فعالة في مساندة الإرهاب والتخطيط له».[١٠٧]

وفي بيان علني صدر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ دافع الماويون في ولاية تشاتيسغار الهندية عن تدميرهم للمدارس بالتصريح التالي:

أما فيما يتعلق بتدمير المدارس التي تستخدمها قوة الشرطة الاحتياطية المركزية [وهي شرطة شبه عسكرية تسيطر عليها الدولة] معسكرات لها، فلا أحد من السكان أو من حزبنا يرى في ذلك خطأ لأن المدارس تحولت فور احتلالها على يد هذه القوات إلى غرف للتعذيب ومعسكرات اعتقال، ولا أمل يرجى من استخدامها مرة أخرى مدارس في المستقبل القريب... ولم يتأثر التعليم المخصص لأطفال الأديفازيين (مجتمعات محلية قبلية) بتدمير مباني المدارس التي تستخدمها قوات الأمن، بل تأثر بتدمير قرى بأكملها (دمرت نحو ٩٠٠ قرية منذ حزيران/يونيو ٢٠٠٥) على يد الشرطة الوطنية والقوات شبه العسكرية وغونداس (عصابات) سلوا جودوم ، بدعم فعال من الشرطة.[١٠٨]

---

١٠٥ Ethan Bronner, "Is the Real Target Hamas Rule?" New York Times, January 3, 2009 http://www.nytimes.com/2009/01/04/world/middleeast/04assess.html?scp=3&sq=Gaza+university+&st=nyt

١٠٦ The Economist, "The Struggle for Gaza: Where Will It End?" January ٨, ٢٠٠٩, ٢٢-٢٤

١٠٧ Bronner, "Is the Real Target Hamas Rule?"

١٠٨ Ganapathi, "Maoist Reply to the Independent Citizen Initiative on Dantewada," October 10, 2006 http://www.cgnet.in/N1/maoistreplytoici/view?searchterm=reply (تمت الاطلاع على هذا المقال في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٨)، الفقرة ٥، كما ورد في تقرير منظمة مراقبة حقوق الإنسان، «الحياد جريمتنا الكبرى»: اعتداءات الحكومة وجماعات الدفاع الذاتي والناكساليين في ولاية تشاتيسغار الهندية (نيويورك: منظمة مراقبة حقوق الإنسان، ٢٠٠٨).

دوافع الاعتداء على التعليم العالي

يبدو أن الاستقصاء الذي أجراه صندوق إنقاذ العلماء[١٠٩]، وشمل ٨٤٧ شخصاً من مقدمي الطلبات و١٤٠ مستفيداً من منح الإنقاذ المخصصة للعلماء المضطهدين، قد قدم أول تحليل عالمي مفصل بشأن دوافع عمليات الاعتداء التي تستهدف التعليم العالي، رغم أنه اقتصر على معلومات صدرت عن أشخاص قدموا طلبات للاستفادة من منح الصندوق. وتغطي هذه الدراسة مجموعة من التهديدات من مضايقات وفصل وعمليات اعتداء عنيفة واعتقالات تعسفية وتعذيب واغتيال.

وتصنف الدراسة الدوافع إلى اضطهاد الأكاديميين في أربع فئات كما يلي:

١ - الأنشطة السياسية مثل رفض تسييس العمل الجامعي والمشاركة في حزب معارض وتأييد الإصلاح السياسي أو التهديد بالاعتداء الصادر عن أطراف النزاع،

٢ - دراسة أو كشف الجرائم التي ترتكبها الحكومة أو غيرها من الأطراف والتعامل مع كيانات أجنبية، وذلك مثلا عن طريق وثائق تُقدّم أو تُقرأ في الخارج، والمشاركة في أنشطة تتعلق بحقوق الإنسان داخل البلاد أو خارجها،

٣ - الهوية الدينية أو الإثنية أو التمييز بين الجنسين، بما في ذلك استهداف أفراد بسبب أصولهم، أو بسبب البحوث التي يجرونها بشأن الأقليات أو الدين،

٤ - اجتذاب الأضواء في فترات النزاع ومثال ذلك أن معظم العلماء ممن لهم أعمال منشورة تعرضوا للاعتداء في العراق أو البحوث المتعلقة بالقضايا الحساسة من الناحية الثقافية مثل فيروس ومرض الإيدز.[١١٠]

وفيما يتعلق بالأنشطة السياسية في تشاد على سبيل المثال، فقد ألقى عملاء تابعون للحكومة قنبلةً يدوية على أحد العلماء لأنه أجرى بحوثاً وكتب عن نظام قمعي سابق. وقد أدى ذلك إلى إصابته بحروج بليغة. وفي بنغلاديش اغتيل أحد كبار أساتذة القانون بسبب رفضه القيام بتعيينات ذات طابع سياسي بناء على أمر مكتب رئيس الوزراء.[١١١]

وفيما يتعلق بكشف الجرائم، جرت عدة محاولات لاغتيال أكاديمي وصحفي كولومبي نال عددا من الجوائز بسبب مقالات له تحدثت عن علاقات أعضاء في الحكومة وميليشيات محلية بجهات تتاجر على نحو غير مشروع في المخدرات.[١١٢] وفي تركيا سجنت الحكومة أحد الأكاديميين اضطلع بالتحقيق في حالات تعذيب ووجهت له ٤١ تهمة منفصلة.[١١٣]

١٠٩ Henry G. Jarecki and Daniela Zane Kaisth, Scholar Rescue in the Modern World (New York: Institute of International Education, 2009

١١٠ المصدر نفسه ، ص. ٤٠-٤٥.

١١١ المصدر نفسه، ص. ٤٠.

١١٢ المصدر نفسه، ص. ٣٥.

١١٣ المصدر نفسه، ص. ٣٦.

وبالنسبة إلى المشاركة في الوسط الجامعي إجمالا سُجن في إيران عالِم نال عدة جوائز في مجال حقوق الإنسان بعد عودته من مؤتمر في برلين.[١١٤]

وفيما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان، حبس أحد الأكاديمين في زمبابوي وهدد باستخدام القوة لأنه أعطى دروسا عن حقوق الإنسان في جنوب أفريقيا.[١١٥]

وبالنسبة إلى الحساسية التي تثيرها القضايا الإثنية، اعتُقل أحد الباحثين في جمهورية الكونغو الديمقراطية لمدة ثمانية أشهر دون محاكمة وتعرض للتعذيب لأنه أجرى بحوثاً تتعلق بالنزاع الإثني في منطقة كاتانغا.[١١٦] وفي إثيوبيا اتُهم عالِم كان يترأس رابطة المعلمين الإثيوبيين هو و١٢٢ عضواً آخرين في هذه الرابطة بالخيانة والتخطيط لارتكاب إبادة جماعية لأنهم رفضوا تقسيم الاتحاد وفق الإثنية.[١١٧] وتعرض أحد الباحثين في القانون في جمهورية الكونغو الديمقراطية للتهديد والمضايقة مرارا على يد جنود لأنه يواصل إجراء بحوث تظهر أن الحكومة تضطهد بانتظام إثنية «الباتوا»، وهي الإثنية التي ينتمي إليها.[١١٨]

ويبدو أنه العديد من الأكاديميين العراقيين اغتيلوا لأنهم ينتمون إلى الطائفة الشيعية أو السنية وسيطرت الطائفة المنافسة على الأحرام الجامعية التي كانوا يعملون فيها.[١١٩]

وفيما يتعلق باجتذاب الأضواء في فترات النزاع، استخدم الانفصاليون التابعون لمنظمة «إيتا» سيارة مفخخة لمحاولة اغتيال أحد الأكادميين الذي حث المنظمة على السعي إلى تسوية سياسية باستخدام أساليب غير عنيفة.[١٢٠] وتلقى باحث فلسطيني انتقد القوات الفلسطينية والقوات الإسرائيلية لاستخدام الانتحاريين واللجوء إلى العنف بإتلاف محفوظاته.[١٢١]

ويقول روبرت كوين -المؤسس والمدير التنفيذي لمنظمة «العلماء في خطر»- وهي مؤسسة أخرى توفر ملاذاً آمناً للأكاديميين المضطهدين إن الكثير من الحالات التي تتناولها منظمته، ولا سيما فيما يتعلق بالبحوث المرتبطة بحقوق الإنسان، هي في الواقع تحد مباشر للسلطة. فالباحثون يسعون بكل بساطة إلى أداء عملهم كما يجب، لكن ذلك لا يخلو من بعض العواقب على شرعية السلطة القائمة. وثمة حالات أخرى تتعلق بسعي الأكاديميين إلى التعمق في المعارف وآثار هذا النوع من المعارف على

---

١١٤ المصدر نفسه، ص. ٣٦.

١١٥ المصدر نفسه، ص. ٤٢.

١١٦ المصدر نفسه، ص. ٣٦.

١١٧ المصدر نفسه، ص. ٤١، وغوموراو كاسا، مقابلة مع «تلفزيون المعلمين»، المعلمون المضطهدون (شباط/فبراير ٢٠٠٨)، فيلم وثائقي.

١١٨ Jarecki and Kaisth, Scholar Rescue in the Modern World, 38

١١٩ المصدر نفسه، ص. ٤٣؛ وانظر «معارك بغداد من أجل تعليم أفضل»، براندن أومالي، ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ Baghdad Battles for Better Education," South China Morning Post

١٢٠ جاريكي وكايث، إنقاذ العلماء في العالم العصري، (Jarecki and Kaisth, Scholar Rescue in the Modern World, 41)

١٢١ المصدر نفسه، ص. ٣٦.

الأطر الاجتماعية والثقافية والسياسية.[١٢٢] ومثال ذلك أستاذ مغربي للاجتماع أعدّ بحوثا تتناول موضوعي الإيدز والحياة الجنسية عند الإنسان وتلقى تهديدات متكررة بالقتل من الحكومة لأنها تريد إخفاء النتائج، وكذلك من المحافظين المتدينين الذين ثارت ثائرتهم بسبب موضوع الدراسة في حد ذاته.[١٢٣]

وخلص مُعدا الدراسة الخاصة بصندوق إنقاذ العلماء إلى أنه ليس ثمة دافع واحد لعمليات الاعتداء التي تستهدف الأكاديميين. فالعوامل متعددة لكن القاسم المشترك بين مختلف الحالات هو أن أعمال الباحث الجامعي المضطهد تعد تهديدا في نظر حكومته أو الأطراف غير التابعة للحكومة. ويُعتبر وضع الأكاديميين والبحوث التي يجرونها مصدر قوة يوفر لهم مكانة مرموقة واتصالات دولية والقدرة على التأثير في الطلاب. وفي هذا الصدد يرى ياركي وكايث ما يلي:

> يسعى ممارسو القمع –أينما كانوا وأيا كانت دوافعهم– إلى التأثير على استقلال العلماء للحصول على دعمهم لوجهة نظر معينة أو للزوم الصمت على الأقل. وتختلف أساليب القمع المستخدمة، إلا أن الأهداف المنشودة متشابهة فهي تهيئة مناخ مؤات لا يثني العلماء عن إجراء بحوث ومناقشات مفتوحة فحسب، بل يعرضهم إلى مناهضة شديدة أيضاً قد تصل إلى حد تعريض منصب العالِم للخطر أو حريته أو حياته.
>
> وقد ثبت على مر التاريخ –بداية بالإمبراطورية البيزنطية ومرورا بالحقبة النازية وحتى اضطهاد الأكاديميين في العراق– فإسكات صوت العلماء يهدف إلى كسب السلطة والسيطرة على مجريات الأمور، ومنع التعبير عن آراء غير مرغوب فيها واستخدام لغات غير محبذ استخدامها، ومنع التعبير عن وجهات النظر فيما يتعلق بأحد الجنسين (النساء) أو إحدى القوميات غير المرغوب فيها.[١٢٤]

دوافع الاعتداء على العاملين في مجال تقديم المعونة

أبرزت بعض الحالات التي أبلغ عنها دولياً وارتبطت بقتل أو خطف موظفي تقديم المعونة في مجال التعليم زيادة مثيرة للقلق في استهداف موظفي تقديم المعونة بوجه عام. لكن ثمة دوافع مختلفة وردت الإشارة إليها.

ومن تلك الحوادث مقتل جاكيلين كيرك –وهي مناصرة مرموقة لتحسين جودة التعليم في حالات الطوارئ– وثلاثة من زملائها في لجنة الإنقاذ الدولية في أفغانستان هم: محمد إيمال وشيرلي كايس

١٢٢ روبرت كوين، مقابلة هاتفية مع مُعد التقرير، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

١٢٣ جاريكي وكايث، إنقاذ العلماء في العالم العصري، ص ٤٥
(Jarecki and Kaisth, Scholar Rescue in the Modern World, 45)

١٢٤ المصدر نفسه، ص. ٤٥.

ونيكول ديال. وقد نصب لهم كمينا خمسة مسلحين في محافظة لوغار. ووصفتهم حركة طالبان بأنهم جواسيس أجانب ورأت أن المركبتين اللتين كانتا تحملان شارة واضحة للجنة الإنقاذ الدولية وتعرضتا لهجوم الحركة تتبعان «قوات غزو أجنبية».

وأفادت هيئة الإذاعة البريطانية (BBC) بأن وكالات المعونة كثيرا ما تُستهدف في أفغانستان وتتعرض المواكب التابعة لها للاعتداء، ويتعرض كذلك موظفوها للخطف أو القتل. فقد قتل ١٩ عاملا في مجال تقديم المعونة في ٢٠٠٨ اعتباراً من ١٣ آب/أغسطس، وهو ما يفوق عدد القتلى في سنة ٢٠٠٧ بأكملها. وقدر عدد عمليات الاعتداء التي تعرضت لها وكالات المعونة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٨ بأربعة وثمانين اعتداء.[١٢٥]

ومن الدوافع المحتملة لهجمات حركة طالبان على موظفي تقديم المعونة في مجال التعليم على وجه التحديد معارضتها الأيدولوجية لعملهم في دعم تعليم البنات بوجه خاص أو التعليم بوجه عام. لكن هذه عمليات الاعتداء قد تُنفذ أيضاً لمعاقبة أولئك الذين «يتعاونون مع العدو» عن طريقة تقديم المعونة.

وهناك أيضاً اتجاه في كل من أفغانستان والصومال نحو تواطؤ المجموعات المسلحة والمجرمين على مصادرة الموارد، أو درء خطر يستشعرون به للسيطرة على منطقة محلية ما، أو استعراض سياسي للقوة.[١٢٦]

ومن العوامل الأخرى الخروج على القانون واللصوصية. فمن المعتقد أنهما السبب الأكثر شيوعاً لوقوع عمليات الاعتداء في السودان. وقد زادت عمليات خطف العاملين في مجال تقديم المعونة بنسبة ٣٥٠ في المائة بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٩.[١٢٧]

وزادت إلى حد بعيد حوادث العنف التي تستهدف موظفي المعونة، بما فيها القتل والخطف وعمليات الاعتداء المسلحة، منذ عام ٢٠٠٦، وخاصة بالنسبة لموظفي المنظمات غير الحكومية الدولية والمتعاقدين مع الأمم المتحدة على المستوى المحلي، حيث وقع ٦٠ في المائة من حوادث العنف في السودان (دارفور) وأفغانستان، وذلك وفقاً لقاعدة البيانات المتعلقة بأمن موظفي تقديم المعونة، وهي قاعدة أنشأها مركز التعاون الدولي في نيويورك ومعهد التنمية الخارجية في لندن.[١٢٨] ووصل العدد الإجمالي لموظفي تقديم المعونة الإنسانية الذين قُتلوا أو اختُطفوا أو أُصيبوا بجروح خطيرة في هجمات عنيفة إلى ٢٦٠ في ٢٠٠٨، وزاد عدد عمليات الاعتداء بالنسبة إلى عدد موظفي تقديم المعونة ارتفعت بمقدار ٦١ في المائة. وارتفع عدد الحوادث من ٦٣ اعتداءً خلال عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ إلى ٧٥ اعتداءً في ٢٠٠٥، و١٠٦ اعتداء في ٢٠٠٦، و١١٩ اعتداءً في ٢٠٠٧، و١٥٥ اعتداءً في ٢٠٠٨. وشهدت السنوات الثلاث الأخيرة ارتفاعاً كبيراً في نسبة الموظفين الدوليين المقتولين، بينما تواصل ارتفاع نسبة القتلى من الموظفين المحليين.

---

١٢٥ هيئة الإذاعة البريطانية، "Aid Women Killed in Afghanistan,"August 13, 2008

١٢٦ Abby Stoddard, Adele Harmer, and Victoria DiDomenico, "Providing Aid in Insecure Environments: 2009 Update; Trends in Violence Against Aid Workers and the Operational Response," Humanitarian Policy Group (HPG) Policy Brief 34 (April 2009),

١٢٧ المصدر نفسه، ص ٤.

١٢٨ المصدر نفسه، ص. ١١.

وقد وقعت ثلاث من أصل كل أربع عمليات اعتداء في سبعة بلدان فقط (السودان وأفغانستان والصومال وسري لانكا وتشاد والعراق وباكستان). ولم يُعرف عدد عمليات الاعتداء التي استهدفت موظفي تقديم المعونة في مجال التعليم، وإن كان من المعروف فعلاً أن عمليات الاعتداء تلك لم تقتصر على هذه الدول. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية على سبيل المثال، نُصب كمين في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ لموكب تابع لمنظمة غير حكومية دولية هي رابطة المتطوعين في الخدمة الدولية، وكان ينقل مواد تعليميةً. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ وقع هجوم على مكتب تابع للجنة الإنقاذ الدولية، وهي منظمة شريكة نشطة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ قُتل رميا بالرصاص موظف في مجال تقديم المعونة في قطاع التعليم.[١٢٩]

ويرى ماريو نوفيلي -أحد كبار المحاضرين في الدراسات الإنمائية الدولية في جامعة أمستردام- أن الارتفاع الواضح لجرائم القتل المُبلّغ عنها في حالة موظفي تقديم المعونة في مجال التعليم بصفة عامة، وموظفي تقديم المعونة بصفة عامة يجب أن ينظر إليه في سياق التصدي لآثار النزاعات ومواطن الضعف في البلدان المعرضة لهذا النوع من الخطر. ويشير السيد نوفيلي إلى الارتفاع الكبير في نسبة المعونة التي تقدمها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى الدول الهشة أو المتأثرة بالنزاعات من ٩,٣ في المائة في ٢٠٠٠ إلى ٣٨,٤ في المائة في ٢٠٠٧. وهو يشير أيضاً إلى تزايد التسليم بأهمية التعليم في أوضاع النزاعات، وهذا ناتج إلى حد ما عن سعي دول العالم إلى توفير التعليم للجميع.[١٣٠]

وتدل أرقام قاعدة البيانات المتعلقة بأمن موظفي تقديم المعونة على أن نسبة عمليات الاعتداء التي حدد لها دافع سياسي من بين الحوادث المعروفة دوافعها البالغة ٤٥ في المائة قد ارتفعت من ٢٩ في المائة عام ٢٠٠٣ إلى ٣٩ في المائة عام ٢٠٠٨.

وشهدت أفغانستان بصفة خاصة ارتفاعاً كبيراً في عمليات الاعتداء التي نُسبت إلى مجموعات مسلحة تابعة للمعارضة، إذ قفزت نسبة هذه عمليات الاعتداء من ٣٩ في المائة عام ٢٠٠٧ إلى ٥٦ في المائة عام ٢٠٠٨.

واعتبر ستودارد وهارمر ودي دومينيكو أن «... منظمات المعونة تتعرض للاعتداء لا لأنها تُتهم بالتعاون مع جهات سياسية غربية فحسب، بل لأنها تُعتبر جزءاً لا يتجزأ من برنامج عمل الغرب أيضاً». وقد أفادا بأن السكان المحليين كانوا يميزون قبل سنوات قليلة بين الوكالات التي تعمل مع أفرقة إعادة إعمار المحافظات التابعة لقوات التحالف والوكالات التي لا تعمل معها - والتي كانت تضم أفراداً عسكريين من التحالف وتُستخدم ضمن أمور أخرى لبناء المدارس أو إصلاحها. أما اليوم، فجميع الوكالات الغربية أصبحت تعتبر منحازة، باستثناء اللجنة الدولية للصليب الأحمر.[١٣١]

---

١٢٩ صدرت هذه المعلومات عن مكتب اليونيسيف في منطقة شرق الكونغو – غوما.

١٣٠ Mario Novelli, "Attacks on Humanitarian and Development Education Workers: A Preliminary Enquiry" (presentation, UNESCO international expert seminar Protecting Education from Attack, Paris, September 28, 2009

١٣١ ستودار هارمر وديدومينيكو، تقديم المعونة في ظروف غير آمنة، ص ٦ (Stoddard, Harmer, and DiDomenico, Providing Aid in Insecure Environments)

وفي المقابل، تراجعت معدلات الضحايا في صفوف موظفي اللجنة الدولية للصليب الأحمر خلال السنوات القليلة الماضية في الوقت نفسه الذي طوعت فيه استراتيجيتها الأمنية بحيث تشمل التحدث مع مصادر الخطر المحتملة والتشديد على استقلالها وحيادها.[١٣٢]

ويرى نوفيلي أن إضفاء الطابع السياسي والعسكري على عملية التنمية يكمن وراء ارتفاع عدد عمليات الاعتداء.[١٣٣] وكانت ست دول من أصل الدول السبع الأكثر تأثراً بعمليات الاعتداء بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٨ بلداناً إسلامية في غالبيتها. وكانت منظمات عديدة من منظمات المعونة المتأثرة بعمليات الاعتداء متمركزة في بلدان غربية، مع أن معظم العاملين فيها من المواطنين المحليين. وهناك اتجاه الآن لتغيير مفهوم عملية توفير التعليم باعتباره جزءاً من استراتيجيات مكافحة العصيان، وأصبح تمييع الحدود الفاصلة بين المعونة الغربية والعمليات العسكرية ومطالبة القادة العسكريين باستثمارات إنمائية لكسب القلوب والعقول تهديدا لموظفي تقديم المعونة بمخاطر جديدة.

■ دراسات حالة

تفجير مدارس البنات في باكستان

لم تترك حركة طالبان في منطقة وادي سوات الباكستانية أي مجال للشك فيما يخص سعيها إلى استهداف تعليم البنات. فقد أمروا في تصريح تُلي في المساجد وبُث على أمواج الإذاعات غير القانونية في أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ بإقفال جميع مدارس البنات وحددوا ١٥ كانون الثاني/يناير آخر أجل للتنفيذ. وجاء مع هذا الأمر إنذار مروّع مفاده أنه ستفجر أي مدرسة تواصل توفير حصص للفتيات، وأن كل فتاة تجازف بحضور الحصص ستتعرض للهجوم.[١٣٤] فمن المتوقع أن تلقى الفتيات المصير نفسه الذي لقيته الفتيات ممن رُمين بحامض حارق على وجوههن في أفغانستان.[١٣٥]

وكثيرا ما استغل مولانا فضل الله، الشيخ الأصولي زعيم حركة طالبان في وادي سوات، خطبة المسجد لحث الأهالي على عدم إرسال بناتهم إلى المدارس التي «تلقن البنات القيم الغربية» وتقودهن إلى الضلال.[١٣٦]

---

١٣٢ المصدر نفسه.

١٣٣ نوفيلي، « عمليات اعتداء على العاملين في المجالين الإنساني والإنمائي، " Novelli, "Attacks on Humanitarian and Development Education Workers.

١٣٤ Zahid Hussain, "Islamic Militants Threaten to Blow Up Girls' Schools If They Refuse to Close," The Times, December 26, 2008.

١٣٥ IRIN News, "Pakistan: Militants Announce Ban on Girls' Education in Swat," January 1, 2009.

١٣٦ Hussain, "Islamic Militants Threaten to Blow Up Girls' Schools".

وقال مسلم خان، أحد الناطقين باسم حركة طالبان، إن مدارس البنات لن يسمح لها بفتح أبوابها إلى حين انسحاب الجيش من وادي سوات وفرْض أحكام الشريعة الإسلامية. وأخبر خان وكالة «أسوشييتد برس» أن «هذه المدارس تدار بموجب نظام أدخله البريطانيون وأنها تحض على الفحش والابتذال في المجتمع».[١٣٧]

وما أكد على خطورة هذا التحذير هو اعتداء حركة طالبان على حوالى ١٢٥ مدرسة في السنة السابقة. وقد انخفض عدد البنات الملتحقات بالمدارس من ١٢٠٠٠٠ فتاة عام ٢٠٠٧ إلى ٥٠٠٠٠ فتاة.[١٣٨]

© اليونيسف/NYHQ2009-1111/مارتا راموندا

في ١٦ تموز/يوليو ٢٠٠٩، تدمرت بعض أجزاء مدرسة ثانوية حكومية في قرية كامبار في وادي سوات بمحافظة الحدود الشمالية الغربية (باكستان). ولا تزال حالة انعدام الأمن المتواصلة تشكل خطراً على الناس من بينهم موظفو المعونة الإنسانية.

وقال المنسق الإقليمي للتحالف الباكستاني للتعليم إيبراش باشا لشبكة «إيرين»: «ثمة مخاوف من أن ينفذ المتطرفون تهديداتهم. وكانت مهمة إقناع الآباء بإرسال أبنائهم إلى المدرسة، لا سيما البنات منهم، مهمة شاقة أساساً، وكل الجهود الحثيثة التي بُذلت على مدار سنوات لتشجيع سكان المجتمعات الريفية على تعليم بناتهم ذهبت سدى».[١٣٩]

واستجابةً للأمر، أعلن المسؤولون عن التعليم ومديرو المدارس عن إقفال ٩٠٠ مدرسة (٥٠٠ مدرسة عامة و٤٠٠ مدرسة خاصة) من بينها ٢٠ كلية، مما يؤثر في ١٢٥٠٠٠ طالب. ورغم ذلك فجرت مدرسة حكومية للبنات في ضاحية ميناغورا، عاصمة الوادي التجارية في اليوم التالي للأجل النهائي.[١٤٠]

وكانت منطقة سوات – وهي واد جبلي رعوي كان في يوم من الأيام قبلة الناس لقضاء العطل – قد بدأت تفلت من سيطرة الحكومة قبل ذلك بعامين. وخلال القتال الذي نشب منذ ذلك الحين وتسبب في مقتل ١٠٠٠ شخص وفرار ٥٠٠٠٠٠ من المنطقة تمكّنت حركة طالبان من السيطرة تدريجياً

١٣٧ The Independent, "Taliban Restrict Women's Education in Pakistan," January 18, 2009.

١٣٨ IRIN News, "Pakistan: Swat Militants Driving Girls Out of School," January 20, 2009

١٣٩ IRIN News, "Pakistan: Militants Announce Ban on Girls' Education in Swat," January 1, 2009

١٤٠ IRIN News, "Pakistan: Government Assurances of Swat Schools Fall on Deaf Ears," January 26, 2009

على الوادي. ورسخت أثناء ذلك سياسة منع البنات من الذهاب إلى المدرسة عن طريق حرق المدارس وقصفها ونشر مواد دعائية تزعم أن تعليم البنات منافٍ للتعاليم الإسلامية.

وكان يُذاع على السكان عبر الإذاعة المحلية كل مساء أن عدم إرسال بناتهم إلى المدرسة يجعل منهم مسلمين صالحين. وكانت تذاع أسماء البنات اللاتي توقفن عن الذهاب إلى المدرسة. وكان يقال كذلك للمستمعين إن البنات اللاتي ما زلن يحضرن الحصص الدراسية مصيرهن الجحيم.

وأخبر أحمد علي البالغ من العمر ٥٢ سنة وأب لثلاث فتيات شبكة «إيرين» أنه «لا يمكننا المخاطرة بإرسال بناتنا إلى المدرسة. فحركة طالبان تنفّذ دائماً تهديداتها. وسبق لي أن رأيت جثثاً ورؤوساً مقطوعةً. ولا أريد أن أكون عبرة للآخرين».[١٤١]

وأثار الحظر الذي فُرض على مدارس البنات احتجاجاً شعبياً. وطالب مديرو المدارس الخاصة من الناشطين إلغاء هذا الحظر حفاظاً على مصالح الآلاف من الطالبات والمئات من المعلمات ممن كن العائل الوحيد لأسرهن.

وفي أواخر كانون الثاني/يناير خففت حركة طالبان من حدة موقفها الرسمي وسمحت للفتيات بالذهاب إلى المدرسة حتى الصف الرابع ابتدائي، لكنها أبقت على تهديداتها فيما يخص الصفوف العليا.[١٤٢]

ونقلت شبكة «إيرين» عن قدسية بيبي، وهي أم لفتاة عمرها ١٥ سنة وتعيش في قرية مجاورة لماتا في وادي سوات قولها: «أشعر بقلق بالغ حتى عندما أفكر في إرسال ابنتي إلى مدرسة خاصة. وسأحاول تعليمها في المنزل».[١٤٣]

وفي ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩ حاولت باكستان نزع فتيل النزاع في وادي سوات عبر الرضوخ لمطلب حركة طالبان القاضي بفرض أحكام الشريعة الإسلامية في منطقة مالاكاند التي تضم وادي سوات لقاء وقف إطلاق النار. وشمل جزء من الاتفاق تسوية قضت بالسماح بإعادة فتح المدارس.[١٤٤]

وسرعان ما أصبح وادي سوات شبيهاً بأفغانستان في ظل حكم حركة طالبان قبل الهزيمة التي منيت بها عام ٢٠٠١. ففي المدن حرص أتباع طالبان الذين يرتدون عمائم سوداء ويلوحون بعصيهم على التأكد من أن تطبيق أحكام الشريعة قد بدأ. ورفرفت الأعلام السوداء فوق المباني وأُرغمت النساء على ارتداء البراقع ومُنعن من الذهاب إلى الأسواق أو مغادرة منازلهن دون مرافقة

---

١٤١ المصدر نفسه.

١٤٢ ديلاوار جان، «٤٠٠ مدرسة خاصة في سوات تلغي الحصص المخصصة للفتيات»، «ذا نيوز»، ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩؛ و«تايديان نيوز»، «الجيش الباكستاني يتمركز في مدارس وادي سوات»، ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، http://www.thaindian.com/newsportal/uncategorized/pakistan-posts-army-at-swat-schools_100146974.html.

١٤٣ شبكة «إيرين»، «باكستان: الناشطون في وادي سوات يمنعون البنات من الذهاب إلى المدارس».

١٤٤ سعيد شاه، «باكستان تفرض الشريعة الإسلامية في معقل حركة طالبان»، «ذا غورديان»، ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٩؛ وجايسون بورك، «حركة طالبان توافق على «وقف دائم لإطلاق النار» في وادي سوات المزق بالحرب»، «ذا أوبزورفر»، ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٩.

رجل. وكن يتعرضن للجلد إذا ارتدين ملابس غير مناسبة. وحظرت الموسيقى في المتاجر وواجه الرجال العقوبة إذا سمحوا لزوجاتهم بالذهاب إلى العمل. ومُنعت البنات اللاتي يزيد عمرهن عن ١٣ سنة من الذهاب إلى المدرسة.[١٤٥]

وكان أفظع مثال لعدالة الطالبان حالة معلمة – أرملة تعول ثلاثة أطفال – وصمها النشطاء بأنها مومس وقتلوها لرفضها التخلي عن عملها.[١٤٦] وعلم الصحفي حامد مير بما جرى على لسان أستاذ في الدين حاول مساعدتها. فعندما حذرها جيرانها في قرية كوزا بانداي من أن النساء يُمنعن من مغادرة المنزل دون سبب مقنع، قالت إنها لا تستطيع ترك أطفالها يموتون جوعاً. وانتقلت إلى منزل أختها في منطقة مينغورا حيث واصلت عملها في مدرسة خاصة. وعندما تلقّى مدير المدرسة المزيد من الشكاوى لجأت المعلمة إلى أحد المعلمين في إحدى المدارس الإسلامية علّم بعض أفراد حركة طالبان. فدافع هذا المعلم عنها أمام القائد المحلي للحركة، لكنه أقيل من عمله ومُنع من دخول وادي سوات بسبب جهوده. وأخذت هذه المعلمة فيما بعد وأُرغمت على ارتداء خلاخل في شكل أجراس كالتي ترتديها المومسات وقتلت.[١٤٧]

ورفع المدير العام لليونسكو آنذاك، السيد كويشيرو ماتسورا، محنة المعلمات والطالبات على الساحة الدولية. وأعرب عن قلقه إزاء عمليات الاعتداء التي وقعت على المؤسسات التعليمية وموظفي التعليم والطلاب طيلة أشهر. واستُهدفت مدارس البنات بصورة خاصة، وكانت حركة طالبان والجيش قد أنشأت مواقع عسكرية داخل مباني المدارس. ولن يطمئن الآباء إلا بعد عقد اتفاق يؤكد التزام الحكومة الباكستانية بأهداف التعليم للجميع، بما في ذلك تيسير انتفاع البنات بالتعليم. وصرح السيد ماتسورا قائلاً: «يجب إرسال إشارة قوية كي يتسنى للجميع الحصول مجدداً على تعليم يضمن مستقبلهم ومستقبل بلادهم».[١٤٨]

وبحلول أواخر نيسان/أبريل، كانت المدارس التي لم تتعرض للقصف قد أعادت فتح أبوابها نظريا بموجب اتفاق وقف إطلاق النار.[١٤٩] لكن العديد من المعلمين كانوا قد فروا من المنطقة، وكان الآباء لا يزالون قلقين بشأن إرسال بناتهم إلى المدرسة خشية أن يتعرضن للاعتداء.

وفي تلك الفترة كان الجيش الباكستاني يتعرض لضغط الولايات المتحدة والمعارضة الشعبية لمحاولته استرضاء طالبان، ويواجه توغل الحركة في مقاطعتي دير وبونر المجاورتين لسوات، فشن هجوماً واسع النطاق لدحر متمردي طالبان من وادي سوات.

---

١٤٥ ستيوارت رامساي، «المنطقة الباكستانية التي سيطرت عليها حركة طالبان الوحشية»، «ذا تايمز»، ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٦.

١٤٦ شبكة «إيرين»، «باكستان: الناشطون في وادي سوات يمنعون البنات من الذهاب إلى المدارس».

١٤٧ حميد مير، «سوات – وادي الرعب والترهيب»، «ذا نيوز»، ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

١٤٨ اليونسكو، «المدير العام يعرب عن قلقه العميق إزاء تعليم البنات في وادي سوات في باكستان: «حينما يختطف النظام التعليمي يصبح البلد كله رهينة»»، الأول من نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

١٤٩ Declan Walsh, "Taliban Reaches Beyond Swat Valley in Pakistan," The Guardian, April 25, 2009.

وأدى القتال إلى تشريد نحو مليوني شخص. لكن عندما حاصر الجيش معاقل حركة طالبان بحلول أواخر أيار/مايو كان مقاتلو الحركة لا يزالون متمركزين في مدارس مينغورا ومكاتبها.[١٥٠]

وفي نهاية المطاف انتصر الجيش الباكستاني. وكان الثمن المباشر الذي دفعه التعليم نتيجة لحركة التمرد وما تلاها من قتال إلحاق الأضرار بـ ٣٥٦ مدرسة. لكن الخسائر على المدى الطويل التي تكبّدتها المعلمات والبنات بسبب منعهن من الذهاب إلى المدرسة لم تُقس حتى الآن[١٥١].

نجاة أكاديمي من تهديدات بالقتل في زمبابوي

اتّبع تومبسون ماكاهامادزي طيلة خمسة أعوام سياسة ضبط النفس وبدّل وظيفته تفاديا للمشاكل لأنه لم يشأ بوصفه معلماً أن يعرض نفسه لضغوط نظام روبرت موغابي.

وقد انضم ماكاهامادزي إلى حركة التغيير الديمقراطي المعارضة عام ١٩٩٩ عندما كان طالباً في السنة الأخيرة في جامعة زمبابوي في هراري. ورأى في هذه الحركة حزباً نابضاً بالحياة يضم الكثير من الشباب ويحترم تطلعات الأكاديميين والمهنيين.

ويقول في هذا الصدد:»لكن الانضمام إلى صفوف المعارضة في زمبابوي أشبه بطلب حكم الإعدام.»

وقد ترك وظيفته الأولى في مدرسة ثانوية في منطقة بوهيرا بمحافظة مانيكا، مقر زعيم المعارضة مورغان تسفانغيراي بعد اختطاف ثلاثة من زملائه. وتخلى عن وظيفته الثانية وهي مدرس لعلم الاجتماع واللاهوت في مدرسة ثانوية في مدينة رنكو الريفية بمحافظة ماسفينغو عندما بدأ شبان مسلحون استهداف الطلاب في الكليات والجامعات.

وفيما بعد، أي عام ٢٠٠٥ عُيّن في وظيفة في جامعة زمبابوي الكبرى الواقعة على حدود مدينة ماسفينغو، وهي جامعة تتبنى شعار «انشر البحوث أو مت». ومن ثم تغيرت حياته. فبدأ يكتب عن المشكلات التي يواجهها سكان زمبابوي وحاول البحث عن الحلول من خلال عمله الأكاديمي.

وكان ماكاهامادزي يعطي في جامعة زمبابوي الكبرى دروسا في العهد الجديد والعهد الجديد الإغريقي وكتب عن عدد من القضايا الاجتماعية والدينية، بما في ذلك عن آثار الإزالة القسرية للأحياء الفقيرة على كنيسة جوهان مارانكي الرسولية ونظرة المسيحيين السبتيين إلى الانتخابات العامة عام ٢٠٠٨ وآثار فيروس ومرض الإيدز على الكنيسة السبتية ودور القادة التقليديين في تعزيز الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

وكتب ماكاهامادزي مع تاكافافيرا زو -محاضر في التاريخ في جامعة زمبابوي الكبرى (ورئيس الاتحاد التقدمي للمعلمين في زمبابوي)- بحثا عن نظام روبرت موغابي رئيس زمبابوي وعميد

١٥٠ Declan Walsh, "Pakistani Army Claims Taliban's Elimination in Swat Valley Imminent," The Guardian, May 22, 2009.

١٥١ IRIN News, "Pakistan: Schools in Swat Re-open," August 3, 2009

جامعة زمبابوي الكبرى. وتضمن هذا البحث نقدا لوجهات نظر مؤيدي موغابي ومعارضيه. وجاء فيها أن نظامه دكتاتوري وقمعي وأنه قوض انتشار الديمقراطية في العالم عن طريق إضفاء الشرعية على الأعمال الوحشية عبر صناديق الاقتراع. وخلص هذا البحث إلى أن موغابي يعد خطرا. وقدم ماكاهامادزي بحثه في الجامعة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

ويقول ماكاهامادزي: «ينص دستور زمبابوي صراحةً على أنه يحق لمواطني زمبابوي التعبير عن آرائهم. ونحن نعتقد أن من واجبنا التعبير عن آرائنا بوصفنا علماء».

ولكن عنوان هذا البحث استرعى انتباه مسؤولي الاتحاد الوطني الأفريقي في زمبابوي -الجبهة الوطنية وقدامى المحاربين وكتيبة «المقاتلين الخضر» (وهي ميليشيا من الشباب تابعة للاتحاد الوطني الأفريقي والجبهة الوطنية في زمبابوي) في ماسفينغو.

والحرية الأكاديمية محدودة في بلد تضم جامعاته أعداداً كبيرةً من «المقاتلين الخضر»، إضافةً إلى تغلغل ضباط جهاز المخابرات الحكومية فيها لمراقبة المعارضة.

ونقل خبر الأستاذين الأكاديميين إلى نائب عميد الجامعة فاستدعاهما كلا على حدة كي يستفهم عن وجود تنظيم سري وراء عملهما. وطُلب من ماكاهامادزي توخي الحذر وإلا وجد نفسه في «سيبيريا». وفسر هذا التحذير على أنه قد يختفي إلى الأبد كما حدث مع عدد من أصدقائه.

والواقع أن زو وثمانية أعضاء آخرين في الاتحاد التقدمي للمعلمين في زمبابوي ضربوا وعذبوا في مكاتب الاتحاد الوطني الأفريقي والجبهة الوطنية في زمبابوي بهراري في شباط/فبراير ٢٠٠٨. وفي غرفة جدرانها ملطخة بالدماء انهالت عليهم مجموعات من الرجال بالضرب بقطع من الخشب وقضبان حديدية. وتعرضت ضحيتان من النساء لاعتداءات جنسية بإدخال قطع خشبية في أعضائهن التناسلية.[١٥٢]

وعندما أطلق موغابي حملة عامة للانتخابات الرئاسية في آذار/مارس ٢٠٠٨، اعتبر ماكاهامادزي أن ليس لديه ما يخشاه وأن موغابي سيُهزم في عملية التصويت الديمقراطية. غير أن حزب الاتحاد الوطني الأفريقي حجب النتائج لفرض دورة ثانية من الاقتراع في ظل انتشار معلومات عن حدوث تلاعب في الأصوات. وتلقى قدامى المحاربين وعناصر الميليشيا أمراً من الجيش بجمع أسماء من عارضوا نظام موغابي علناً.

وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ علم ماكاهامادزي من مصدر موثوق به أن قدامى المحاربين الذين كانوا موجودين عندما قدم بحثه وضعوا اسمه على قائمة المعارضين المُراد تصفيتهم. وتلقى تحذيراً للنجاة بنفسه قبل فوات الأوان.

يقول ماكاهامادزي: «كان من المفترض قتل الأشخاص المدرجة أسماؤهم في القائمة وأرادوا إسكات الأحزاب المعارضة وانتظار الانتخابات القادمة».

١٥٢ Anna Bruce-Lockhart, "Tortured by Mugabe's Men," The Guardian Weekly, June 24, 2008

ولم يكن لديه الوقت لإعلام زوجته وولده بما يعتزم القيام به. وقرر ماكاهامادزي مع سبعة أشخاص آخرين كانوا يخشون خطر الموت -ومنهم أربعة معلمين- الفرار إلى جنوب أفريقيا.

يقول في هذا الصدد: «لم أستطع أن أصدق أنني كنت على وشك الموت. وفكرت في عائلتي وأصدقائي منذ أيام المدرسة وفي كل ما حققته من إنجازات وفقدت الأمل وشعرت بأني ميت».

وسافر ماكاهامادزي وأصدقاؤه ليلاً في جُنح الظلام واختبأوا في النهار فقطعوا على هذا النحو ٢٠٠ كيلومتر سيراً على الأقدام قبل أن يجدوا من ينقلهم في مركبته إلى حدود جنوب أفريقيا.

وفي تلك الأثناء كانت الميليشيا في زمبابوي تبحث عنه وأحرقت منزله واعتقلت زوجته وابنه ونقلتهما إلى قاعدة قدامى المحاربين. واستجوبت الزوجة لمعرفة مكان وجوده، لكنها لم تكن تعلم شيئا عن ذلك.

ووجد الهاربون ثقباً في السياج الكهربائي الذي يفصل بين زمبابوي وجنوب أفريقيا قرب مركز الحدود في بيتبريدج وعبروا نهر ليمبوبو سيراً على الأقدام ممسكين بأيدي بعضهم بعضاً كي لا يجرفهم تيار النهر.

ووصل ماكاهامادزي إلى منطقة بورت إليزابيث حيث عمل مزارعاً في البساتين إلى حين سماعه بصندوق إنقاذ العلماء الذي يديره معهد التعليم الدولي في نيويورك والذي يقدم منحاً للعلماء المعرضين للخطر من أجل نقلهم إلى مؤسسات أخرى في بلدان آمنة.

وكان عليه أن يسافر إلى بورت إليزابيث لاستخدام الإنترنت، ولكن معهد التعليم الدولي قدم إليه في نهاية المطاف منحة دراسية مكنته من الانضمام إلى جامعة شاتهام في بتسبرغ بالولايات المتحدة الأمريكية حيث يتابع الآن دورات في الدراسات الدولية عن الجغرافيا السياسية في أفريقيا والعنف الأسري والعلاقة بين الثقافة وانتشار فيروس ومرض الإيدز.

ولا يساور ماكاهامادزي أي شك في أن ما تعرض له كان اعتداءً على التعليم.

يقول في هذا الصدد: «أنا أستاذ جامعي، وأعلم أنني استُهدفت تحديداً بسبب طبيعة البحوث التي كنت أكتبها. وقد كتبت بحثا آخر عن الآثار المدمرة لعملية موراتسفيمبا –التي استهدفت أفراد المعارضة– على الأشخاص العُزّل، لا سيما أتباع كنيسة جوهان مارانكي الرسولية. وهذا بالتحديد معنى التعليم».

ويقول «إذا كنت تمارس أي نوع من أنواع التعليم في زمبابوي ورفضت التهليل للحزب الحاكم فهذا يعني أنك من أعداء الدولة وقد تعرض نفسك للاختطاف».[١٥٣]

١٥٣ Tompson Makahamdze, interview with the author, November 2009

تدمير المدارس للإطاحة بالنظام في غزة

في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، أي اليوم الثالث من العملية التي شنتها إسرائيل ضد حركة حماس التي كانت قواتها قد أطلقت صواريخ من قطاع غزة على الأراضي الإسرائيلية، وعد اللواء دان هارئيل -نائب رئيس الأركان في الجيش الإسرائيلي- باتباع استراتيجية جديدة وهي تدمير كل مبنى مرتبط بحكم حماس في غزة إلى حين الإطاحة بالحركة الإسلامية من السلطة.

وقال «بعد هذه العملية لن يبقى أي مبنى واحد قائم لحماس في غزة. فنحن لا نضرب الإرهابيين ومطلقي الصواريخ فقط، بل نستهدف حكومة حماس بأكملها وجميع أجنحتها أيضا. ونحن نضرب في الوقت الحاضر عددا من المباني الحكومية ومصانع الإنتاج والأجهزة الأمنية وغير ذلك من الأهداف».[١٥٤]

وشملت الأهداف عشرات من الجامعات والمدارس التي كان بعضها يأوي أشخاصاً مشردينً.

وبدا كما لو أن إسرائيل قد شرعت فعلاً في تنفيذ استراتيجيتها. ففي ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، قُتل ثمانية طلاب في مدرسة تديرها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وجُرح ١٩ طلاب آخرين عندما كانوا ينتظرون إحدى الحافلات التابعة للأمم المتحدة بعد مغادرة كلية التدريب في غزة بجوار مقر الأونرو.ا[١٥٥] وفي ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، دمرت غارة جوية إسرائيلية المدرسة الأمريكية الدولية بغزة، مما أدى إلى مقتل حارس المدرسة.[١٥٦]

وفي اليوم نفسه الذي أدلى فيه هارئيل بتصريحه تعرضت الجامعة الإسلامية في غزة إلى القصف، مما تسبب في تدمير مجمع العلوم والمكتبة وغيرهما من مباني الجامعة.[١٥٧] وأفادت تقارير بأن وزارة التربية أيضاً تعرضت للقصف مرتين.

وفي ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ قُصفت مدرسة مختلطة تديرها منظمة الأونروا في مخيم الشاطئ بغزة، مما أدى إلى مقتل ثلاثة أشخاص.[١٥٨] وفي ٦ كانون الثاني/يناير شنت القوات الإسرائيلية غارة على ثلاث مدارس تديرها الأونروا في غزة، مما أدى إلى مقتل أكثر من ٤٦ مدنياً.

---

١٥٤ The Times, "Israel Vows to Sweep Hamas from Power," December 30, 2008

١٥٥ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، «التقرير الأسبوعي بشأن حماية المدنيين رقم ٢٩١»، ٢٤-٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

١٥٦ Ameera Ahmad and Ed Vulliamy, "In Gaza, the Schools Are Dying Too," The Guardian, January 10, and OCHA, "Gaza Humanitarian Situation Report," January 3, 2009

١٥٧ James Hilder, "Hamas Braced as Israel Pledges an All-out War to Topple Regime," The Times, December 30, 2008

١٥٨ BBC, "Strike at Gaza School 'Kills 40'," January 7, 2009; and United Nations (UN), "Statement by the Secretary-General on the Strike on United Nations Relief and Works Agency (UNRWA) School in Gaza," January 6, 2009"

وفي أسوأ حادث، سقطت ثلاث قذائف مدفعية أطلقتها دبابات إسرائيلية على بعد حوالى ١٠ أمتار من مدرسة الفاخورة الابتدائية للفتيات التي تديرها الأونروا في مخيم جباليا للاجئين بغزة وكان قد احتمى بها ٣٥٠ شخصاً.[١٥٩] وأدت هذه العملية إلى مقتل ٣٠ شخصاً وجرح ٥٥ آخرين بسبب الشظايا التي تطايرت داخل المبنى وخارجه.[١٦٠] وكان هؤلاء من بين مجموعة من ١٥٠٠٠ شخص آوتهم ٢٣ مدرسة تديرها الأونروا في قطاع غزة. وأفادت الأمم المتحدة بأنها أبلغت السلطات الإسرائيلية بتفاصيل مواقع مرافق الأونروا خصيصا لتفادي هذا النوع من المجازر.

وقال الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون: «أشعر باستياء بالغ لوقوع هذه المآسي التي شهدناها اليوم بالرغم من هذه الجهود المتكررة. وهجمات القوات العسكرية الإسرائيلية التي تعرض للخطر مرافق الأمم المتحدة المستخدمة لإيواء الأهالي غير مقبولة على الإطلاق».[١٦١]

وأكدت السلطات الإسرائيلية في ذلك الوقت أن حماس كانت تستخدم مدارس غزة لإطلاق الصواريخ على البلدات الإسرائيلية مع أن المحققين التابعين للأمم المتحدة قالوا إنهم لم يجدوا أي دليل يؤكد صحة هذه الادعاءات.[١٦٢] وخلص المحققون الإسرائيليون بعد مرور أشهر إلى أن القوات الإسرائيلية كانت تقصف في حادثة الفاخورة مركزاً تستخدمه حماس لإطلاق قذائف الهاون يقع على بعد ٨٠ متراً غرب المدرسة.[١٦٣]

وقبل ساعات من الهجوم الذي استهدف مدرسة الفاخورة، قُتل ثلاثة شبان من عائلة واحدة جراء القصف الإسرائيلي على مدرسة أسماء الابتدائية. وزعم المحققون الإسرائيليون لاحقاً أنه كانت توجد وحدة إرهابية في المدرسة وتستعد لشن عمليات عسكرية على جيش الدفاع الإسرائيلي، وأن الجيش لم يُبلَّغ بإعادة فتح هذه المدرسة التي أُقفلت لتسعة أيام من أجل إيواء المدنيين.[١٦٤]

© UNICEF/NYHQ2009-0186/Jad El-Baba

المدرسة الأمريكية الدولية في مدينة بيت لاهيا شمال غزة في الأرض الفلسطينية المحتلة قد دُمرت عن آخرها خلال عملية الرصاص المصبوب. وتعرضت أكثر من ١٧٠ مدرسة في غزة للدمار أو لحقتها أضرار خلال العمليات العسكرية.

١٥٩ BBC, "Strike at Gaza School 'Kills 40'"; and National Public Radio (NPR), "UN Run School in Gaza Hit by Israeli Fire, 40 Dead," January 6, 2009" http://www.npr.org/templates/story/story.php?storyId=99038800&ps=rs.

١٦٠ BBC, "Strike at Gaza School 'Kills 40'"; and UN, "Statement by the Secretary-General on the Strike.".

١٦١ Michael Montas, "Highlights of the Noon Briefing- Gaza: Ban-Ki Moon Appeals for Immediate Ceasefire After Strikes on UN Schools Sheltering Palestinians," January 6, 2009

١٦٢ Tim McGirk, "UN: No Hamas Fighters in Bombed Gaza School," Time, January 7, 2009; BBC, "Strike at Gaza School 'Kills 40'"; and UN, "Statement by the Secretary-General on the Strike."

١٦٣ Israeli Ministry of Foreign Affairs, "The Operation in Gaza: Factual and Legal Aspects," July 29, 2009,http://www.mfa.gov.il/MFA/Terrorism-+Obstacle+to+Peace/Hamas+war+against+Israel/Operation_in_Gaza-Factual_and_Legal_Aspects.htm.

١٦٤ نفس المصدر.

غير أن عمليات القصف كانت جزءاً من نمط محدد من عمليات الاعتداء التي استهدفت مباني التعليم وأصابت ٣٠٢ منها بالدمار أو الأضرار.

وأفادت تقارير بأن الهجمات العسكرية أدت إلى مقتل ٢٥٠ طالباً و١٥ معلماً وإلى إصابة مئات آخرين. وأُصيب بعض الطلاب بجروح بسبب شظايا الزجاج المتطاير أثناء اجتيازهم الامتحانات وقُتل آخرون عندما كانوا ينتظرون الحافلة للعودة إلى منازلهم.

ومن أكثر الصور تعبيراً عن مأساة الحرب صورةٌ التقطها محمد عابد فيها ثلاثة رجال يفرون نجاةً بحياتهم من مدرسة تابعة للأمم المتحدة في بيت لاهيا في ١٧ كانون الثاني/يناير بينما كانت تتساقط على مبنى المدرسة المؤلف من ثلاثة طوابق كرات ملتهبة من أكثر من ١٥ قذيفة ثبت لاحقاً أنها قذائف فوسفور ألقتها القوات الإسرائيلية تاركة خلفها خيوطا من الدخان المضاد للدبابات. وأدى ذلك إلى مقتل طفلين وإصابة ١٤ شخصاً بحروق بالغة اذ أشعلت قذائف الفوسفور النار في عدة أقسام من المدرسة وأدت إلى سقوط أجزاء من السقف.

وجاء في تقرير صدر عن منظمة مراقبة حقوق الإنسان أن استخدام جيش الدفاع الإسرائيلي المتكرر لقذائف المدفعية الفوسفورية التي تتفجر في الجو خلال "عملية الرصاص المصبوب"، وهي قذائف أدت إلى مقتل العديد من المدنيين وتشويههم، يعبر عن "نمط معين أو سياسةً سلوكيةً محددة" وكان عملا طائشا في منطقة كثيفة السكان ويعد جريمة حرب.[١٦٥] لكن السلطات الإسرائيلية زعمت أن استخدام هذه القذائف كان قانونياً وفقا لنظرية القتال.

وتبريرا لعمليات اعتداء أخرى على المدارس أصدرت القوات الإسرائيلية صوراً تظهر مواقع زُعم أنها استُخدمت لإطلاق الصواريخ قرب ثلاثة مبان مدرسية من بينها موقعان داخل مجمع مدرسي وسبعة مواقع على الطريق أو في مبنىً مجاور.[١٦٦] وأفادت منظمة مراقبة حقوق الإنسان أيضاً بأن مقاتلي حماس أطلقوا الصواريخ من قواعد مجاورة لمناطق مأهولة بالمدنيين، وهذا خرقٌ للقانون الإنساني الدولي.

وتكمن الآثار على المدى الطويل للعملية العسكرية على النظام التعليمي في غزة في تدهور بالغ على مستوى البنية الأساسية وخسائر في صفوف المعلمين من قتلى وجرحى ومجموعة من الاضطرابات النفسية الاجتماعية أو الصدمات لدى الطلاب والموظفين.[١٦٧]

وأظهر تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصّي الحقائق بشأن النزاع في غزة بقيادة القاضي غولدستون أن الجانبين ارتكبا جرائم حرب جسيمة قد تصنف ضمن الجرائم ضد الإنسانية، وأن المخططين العسكريين التابعين للجيش الإسرائيلي تعمّدوا اتّباع نظرية «استخدام قوة غير متناسبة وإلحاق ضرر ودمار كبيرين بالممتلكات والبنية الأساسية المدنية والتسبب في معاناة السكان المدنيين».[١٦٨]

---

١٦٥ Rory McCarthy, "Israel Accused of Indiscriminate Phosphorous Use in Gaza," The Guardian, March 2009

١٦٦ Israeli Ministry of Foreign Affairs, "The Operation in Gaza."

١٦٧ Rory McCarthy, "Hamas Accused: Palestinian Groups Face War Crimes Claims," The Guardian, March 24, 2009

١٦٨ مركز أنباء الأمم المتحدة، «بعثة تقصي الحقائق حول غزة تتحدث عن أدلة على جرائم حرب ارتكبها طرفا النزاع»، ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

الاغتصاب : أسلوب من أساليب الحرب في جمهورية الكونغو الديمقراطية

تقول أونوراتا كيزيندي البالغة من العمر ٥٦ سنة وهي تتذكر يوم أتوا للاعتداء عليها: «يمكنهم اغتصابك أينما كنت وأيا كنت.»

وتضيف «مارست مهنة التعليم لمدة ٢٥ سنة. لكن بما أن معظم المعلمين لا يتلقون أجورهم فقد بحثت عن وظائف أخرى. فبدأت أبيع الأغذية والسكر لعمال المناجم خلال عطلة نهاية الأسبوع. وفي إحدى المرات ليلة الأحد كنت أعمل في المنجم عندما وقع الهجوم».

«أخذوا نحو عشر نساء واقتادونا إلى الغابة وظلوا يلفون ويدورون. لقد أرادوا أن يوهمونا أننا ابتعدنا عن المنجم. وساروا بنا لوقت طويل حتى الساعة الواحدة بعد منتصف الليل. وكنا نشعر بالجوع. فقالوا لنا إنهم يريدون تناول العشاء. وكنت أنا العشاء».

«ركلني خمسة رجال واغتصبوني. ومدّدوني وتابعوا اغتصابي. ولطموني عيني بعنف وما زلت حتى اليوم أعاني من صعوبة في القراءة. وكسروا أسناني ونزعوا خاتم الزواج من إصبعي وقالوا لي «لست متزوجة بعد الآن. أصبحت ملكا لنا جميعا «.

وقد أخذوا هونوراتا التي كانت تتولى إدارة إحدى المدارس في كيفو الجنوبية عند اختطافها رقيقا جنسياً طيلة عام ٢٠٠٢. وفي قصتها وحشية بالغة، لكنها ليست إلا واحدة من بين عشرات الآلاف من الضحايا ممن تعرضن للعنف الجنسي خلال الحرب في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومن بينهن معلمات وفتيات اختُطفن في طريقهن إلى المدرسة.

قالت هونوراتا: «نقلونا من غابة إلى أخرى ولم أستطع تحمل الأمر. وسموني «الملكة»، أي المرأة التي اغتصبوها أمام الجميع. كانوا يعلقونني على صليب رأسا على عقب ويغتصبوني الواحد تلو الآخر».

والعنف الجنسي متفشّ في النزاع الجاري في جمهورية الكونغو الديمقراطية بحيث أضحى أسلوباً من أساليب الحرب. والخبراء حائرون وعاجزون عن تفسير سبب انتشار المشكلة إلى هذا الحد. لكن تقارير الأمم المتحدة تفيد بأنه قد أبلغ عام ٢٠٠٦ عن ٢٧٠٠٠ حالة عنف الجنسي في إقليم كيفو الجنوبية وحده رغم وجود ١٧٠٠٠ عنصر من قوات الأمم المتحدة في البلد.

ولا يعرف عدد حالات الانتهاك التي استهدفت الطالبات أو المعلمات.

وبين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ سجلت الأمم المتحدة ٥٥١٧ حالة عنف جنسي بحق الأطفال في مناطق النزاع -أي إيتوري وإقليمي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية- مما يمثل ٣١ في المائة من ضحايا العنف الجنسي حسب منظمة مراقبة حقوق الإنسان.[١٦٩]

١٦٩ HRW, "Taking the Next Step: Strengthening the Security Council's Response to Sexual Violence and Attacks on Education in Armed Conflict," April 20, 2009

تقول سايو أوكي، الخبيرة السابقة في مجال التعليم لدى اليونيسف في غوما: «تتعرض أغلبية البنات للاعتداء في طريقهن إلى المدرسة أو منها، وكذلك في الأسواق».[١٧٠]

وكثيرا ما يؤدى الاعتداء إلى تشريد النساء وبؤسهن لأن مئات الآلاف من الرجال يديرون ظهورهم لزوجاتهم خشية وصمة العار المرتبطة بالاغتصاب.

وأفادت شبكة «إيرين» نقلاً عن مارتن هارتبيرغ، أحد مستشاري منظمة «أوكسفام» في مجال الحماية بغوما: «لا شك أن هذا البلد من بين أخطر الأماكن في العالم بالنسبة إلى النساء. ويبدو أن الاغتصاب أصبح يترسخ في ثقافة هذه المجموعات المسلحة. ومن الصعب للغاية وقف هذا المدّ دون إصلاح شامل للقطاع الأمني في هذا البلد».

وعام ٢٠٠٦ أدخلت عقوبة جديدة للاغتصاب وعمليات الاعتداء الجنسية تقضي بالسجن لمدة لا تقل عن ٢٠ سنة، لكن الملاحقات قليلة جدا.

ويعتقد جوزيف سيزا الذي يساعد على إدارة مستشفى منظمة «هيل أفريكا» لضحايا العنف الجنسي في غوما أن التربية في مجال حقوق الإنسان هي الحل لهذه المشكلة.

وقال السيد سيزا لشبكة «إيرين»: «يجب أن يعلم الجميع أن للنساء قيمة وأنهن يتمتعن بحقوق الإنسان. فإذا حدث ذلك، يمكن لقادة الميليشيات تعليم هذه المبادئ لمجنديهم، وتعليم الأطفال منذ الصغر أن الاغتصاب أمر سيئ. التغيير ممكن».[١٧١]

وتمكنت هونوراتا من الهرب أثناء انشغال خاطفيها بالقتال. ومشت ٣٠٠ كيلومتر للنجاة بنفسها. لكن أسرتها تبرأت منها عندما وصلت إلى منزلها.

«قالوا إنني تعرضت للاغتصاب على يد الهوتو وكان على أن أغادرهم.» وصادفت أخريات في الوضع نفسه وكنا نسكن سوياً في منزل. وبعد بضعة أشهر نفذ عناصر من قبائل التوتسي اعتداءً وداهموا منزلنا واغتصبونا مجدداً». في تلك الفترة أرادت هونوراتا الانتحار فبقيت تنزف طيلة أسبوعين. لكن إحدى الراهبات ساعدتها وانضمت في نهاية المطاف إلى منظمة خيرية تدعى «النساء من أجل النساء». وهي اليوم مدربة في برنامج دولي لحقوق المرأة وتسافر إلى بلدان العالم لتعزيز الوعي بهذه المشكلة.

وتقول: «كثيرون من يعتقدون أن الاغتصاب غير موجود. وأود أن أوجه رسالة إلى السلطات والمسؤولين على الساحة الدولية مفادها أنكم إذا لم تخرجوا عن الصمت فأنتم متواطؤون».[١٧٢]

---

١٧٠ Sayo Aoki, interview with author, June 2009

١٧١ IRIN News, "DRC: Rape Crisis Set to Worsen Amid Kivu Chaos," November 19, 2008

١٧٢ صدرت شهادة أونوراتا عن مكتب اليونيسيف في غوما. وقد أدلت بها خلال حملة نُظمت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ في إطار حركة «يوم النصر»، وهي حركة عالمية ترمي إلى وقف أعمال العنف بحق النساء والفتيات. وتشارك أونوراتا اليوم في أنشطة حملة «أوقفوا الاغتصاب» التابعة لحركة «يوم النصر».

اختطاف الأطفال في الهند للقتال بالسهام والبنادق

كان تاريم كوسا[١٧٣] في الصف الثامن ابتدائي عندما أتى الناكساليون (الماويون) إلى مدرسته في تشاتيسغار للبحث عن مجندين محتملين. راقبوه وهو يمارس الرياضة فرأوا أنه يتمتع بلياقة بدنية وبالقوة وقرروا اختطافه.

وقال تاريم لمنظمة مراقبة حقوق الإنسان: «كنت طالباً في مدرسة أشرام (مدرسة داخلية تديرها الحكومة) عندما أتى الناكساليون إلى مسكني في مساكن الطلاب.» وكان عمره آنذاك ١٣ أو ١٤ سنة.

وأضاف: «اختطفوا أربعة طلاب من مدرستي. لكن بعدما قطعوا مسافة تتراوح بين ١٠ و١٢ كيلومتراً أطلقوا سراح ثلاثة طلاب واستبقوني أنا وحدي».[١٧٤]

توسل الصبي إليهم ليسمحوا له بالعودة إلى المدرسة لأنه يريد مواصلة الدراسة. لكنه أُرغم خلال السنوات الثلاث التالية على الالتحاق بمجموعة «دلام» الفرعية. فشارك في عدة معارك مسلحة مع القوات الحكومية، واعتمد على القرى والمدارس المحلية للحصول على الطعام.

ودرب في بادئ الأمر على استخدام الأقواس والسهام، وأُعطي بندقية فيما بعد وتلقّى نوعا آخر من التدريب ليتعلم زرع القنابل.

وقال لمنظمة مراقبة حقوق الإنسان: «كنت أفكر كثيراً في بيتنا. وكنت أخشى ألا أتمكن أبدا من الاتصال بأهليً. وأحياناً كنت أجلس وأبكي».[١٧٥]

وفي نهاية المطاف استطاع تاريم الهرب. لكن الناكساليين عاقبوه بقتل أخويه الأصغر سناً منه وضرب أمه وحرق منزله.

وسلم تاريم نفسه للقوات المساعدة في الشرطة حماية لنفسه. لم يكن قد بلغ الثامنة عشرة لكنه عمل مُخبِراً لصالح هذه القوات وشارك في عمليات البحث عن الناكساليين مما جعله يصبح مطلوباً لديهم.

وما قصة تاريم سوى تجربة من التجارب العديدة للجنود الأطفال التي يرويها تقرير منظمة مراقبة حقوق الإنسان بعنوان «مهمة خطيرة: الأطفال والنزاع في تشاتيسغار (٢٠٠٨)». يتناول هذا التقرير تجنيد الأطفال وتسخيرهم على يد الناكساليين وقوات الأمن الحكومية بما فيها القوات المساعدة في الشرطة (ضباط الشرطة الخاصة) وميليشا سلوا جدوم (التابعة للدولة).

وانتهكت هذه المجموعات الثلاث التزام الهند بأحكام البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة، وهو بروتوكول حدد سن الثامنة عشرة كحد أدنى للتجنيد الإلزامي أو التجنيد القسري أو المشاركة المباشرة في القتال. كما ألزم هذا البروتوكول المجموعات المسلحة غير التابعة للدولة بعدم تجنيد الأطفال أو تسخيرهم في العمليات الحربية.

---

١٧٣ اسم مستعار.

١٧٤ HRW, Dangerous Duty: Children and the Chhattisgarh Conflict (New York: HRW, 2008), 31-2

١٧٥ نفس المصدر .

وعام ٢٠٠٨ شاعت المعلومات عن تجنيد أطفال دون سن الثامنة عشرة في مجموعات تابعة للدولة ومعادية للمتمردين في في تشاتيسغار، وذلك وفقاً للتقرير العالمي للائتلاف الهادف إلى وقف استخدام الأطفال الجنود لعام ٢٠٠٨.

ويفيد منتدى التوثيق والتأييد لتقصي الحقائق بأن أحد التقارير أورد أن التقديرات تشير إلى اشتراك ٨٠٠٠٠ طفل بصفة مباشرة أو غير مباشرة في النزاع، ووجود ١٢٠٠٠ قاصر يقال إن ميليشيا سلوا جودم تستخدمهم ويحتمل أن يكون الكثير من ضباط الشرطة الخاصة البالغ عددهم ٤٠٠٠ والذين جندتهم حكومة تشاتيسغار دون سن الثامنة عشرة.[١٧٦] لكن من الصعب تحديد سنهم بسبب نقص وثائق قيد النفوس.

وعام ٢٠٠٦ أجرى محققو المركز الآسيوي لحقوق الإنسان مقابلات مع تسع فتيات قاصرات في مخيم بانغابال للإغاثة داخل مخفر شرطة بانغابال بتشاتيسغار جندن ضابطات في صفوف قوات الشرطة الخاصة. وأخبرت الفتيات المركز أنهن دربن على أساليب القتال، بما يشمل استخدام البنادق وجمع المعلومات الاستخباراتية.[١٧٧]

وفي نزاع الناكساليين أقدم الماويون على تجنيد كثير من الأطفال من المدارس بناء على حجج زائفة دون موافقة الأهل أو قسراً.

و في أيار/مايو ٢٠٠٨ قال غيردهاري نياك المفتش العام لشرطة مكافحة الماويين «إن المتمردين يجرون تدريباً مكثفاً للجنود الأطفال في مخابئهم داخل غابة في منطقة باستار في تشاتيسغار المجاورة لأندرا براديش».[١٧٨]

وأضاف: «أنه تجنيد قسري، فالمتمردون يأخذون الأطفال دون موافقة آبائهم ويدربونهم على استعمال الأسلحة حتى المعقدة منها ويسخّرونهم لتنفيذ اعتداءات على المدنيين وعلى منشآت الشرطة».

وأضاف قائلاً: «لدينا تقارير تفيد بأن المتمردين يأخذون فتيات وأولاد من قبيلة «أديفازي» قسراً من مدارس القرى الصغيرة الفقيرة في منطقة باستار».

وأوضح أحد ضباط الشرطة الخاصة لم يبلغ بعد الثامنة عشرة من عمره -يوم نُفذت عملية تمشيط ضد الناكساليين في ماريغودا عام ٢٠٠٧- أنه تلقى أمراً بإطلاق النار على مجموعة من الأطفال يرتدون الزي المدرسي.[١٧٩]

وفي مقابلة مع منظمة مراقبة حقوق الإنسان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ أفاد بوسام كانيا -أحد المقيمين السابقين في مخيم إيرابور- بأن الشرطة طلبت منه أن ينضم ضابطا بقوات الشرطة

١٧٦ Ueli Zemp and Subash Mohapatra, "Child Soldiers in Chhattisgarh: Issues, Challenges and FFDA's Response . http://www.otherindia.org/dev/images/stories/feda_child.pdf

١٧٧ ACHR, The Adivasis of Chhattisgarh: Victims of the Naxalite Movement and Salwa Judum Campaign (New Delhi: ACHR, 2006).

١٧٨ Zeenews.com, "Maoists Forcibly Recruiting Child Soldiers in Chhattisgarh," May 7, 2008

١٧٩ HRW, Dangerous Duty, 43

الخاصة. لكنه رفض لأنه لم يكن يريد إطلاق النار على الناس وقتلهم. وقال: «لم يسألوني عن سني عندما طلبوا مني أن أكون ضابطا بقوات الشرطة الخاصة. وهم لا يسألون أحداً عن سنّه. فحتى الأطفال الذين يبلغون من العمر ١٤ عاماً كان بوسعهم الالتحاق بصفوف ضباط الشرطة الخاصة إذا طلبت الشرطة منهم ذلك. وهناك أولاد وفتيات يحملون بنادق أكبر منهم حجماً».[١٨٠]

وأفادت منظمة مراقبة حقوق الإنسان بأن القوات المساعدة في الشرطة سخرت أطفالاً لأعمال الحراسة، كما صدرت تقارير تفيد بأن ميليشيا سلوا جودوم استخدمت الأطفال في شنّ غارات عنيفة على القرى المحلية.

وقد زار أحد الصحفيين موقع هجوم شنّه الناكساليون في آذار/مارس ٢٠٠٧ على أحد مخافر الشرطة في راني بودلي أودى بحياة ٥٥ شرطياً من بينهم ٢٧ ضابطاً في قوات الشرطة الخاصة وأخبر المنظمة أنه رأى جثثا عديدة لضباط قوات الشرطة الخاصة وأن نحو عشرة منهم كانوا -حسب تقديره- دون سن الثامنة عشرة.[١٨١]

ولم يُعرف حتى الآن عدد الأطفال الذين يُسخَّرون لجمع المعلومات الاستخباراتية والحراسة وزرع الألغام الأرضية والمتفجرات والمشاركة في القتال الدائر بين المتمردين الماويين وقوات الأمن التابعة لولاية تشاتيسغار. ولكن هناك حاجة ماسّة للارتقاء بمستوى الرصد من أجل قياس حجم المشكلة.

١٨٠ نفس المصدر، ص. ٤. بوسام كانيا اسم مستعار.

١٨١ نفس المصدر، ص. ٤٢.

٧ - الآثار على توفير التعليم والتنمية والأوضاع الحرجة

عواقب الاعتداءات على التعليم على الأجل القصير واضحة للعيان رغم أنه قلما يبلّغ، لكن آثارها النفسية والمالية والنوعية والأيديولوجيا البعيدة المدى على نظام التعليم وعلى تنمية المناطق والبلدان تكاد لا تخضع لأية دراسة على الإطلاق.

إن الاعتداءات على المدارس والجامعات والطلاب والمعلمين والأكاديميين وغيرهم من العاملين في حقل التعليم ليست مجرد اعتداءات على مدنيين وعلى مبانٍ مدنية. فهي اعتداءٌ على الحق في التعليم، بما فيه الحق في تعليم جيد؛ واعتداءٌ على الحرية الأكاديمية واعتداءٌ على الاستقرار واعتداءٌ على التنمية واعتداءٌ على الديمقراطية.

يقول فيرنور مونيوز، وهو المقرر الخاص للحق في التعليم «هذه الاعتداءات تخلـّف أثراً مادياً فظيعا، فهي تقتل الإنسان وتخرب المباني والأماكن المخصصة للتعليم الآمن. غير أن لها كذلك أثراً رمزياً مدمراً في حد ذاته يؤدي إلى تفاقم الأثر المادي.»

«ويستند هذا الأثر الرمزي إلى الخوف وإخضاع بعض الناس لأناس آخرين والقضاء على فرص العيش الكريم والحياة الحرة».

«وهناك أيضاً أثر أيديولوجي تخلفه الاعتداءات على المدارس يتمثل في إلغاء واحد من حقوق الإنسان الأساسية. ومن هذا المنطلق، فإن الاعتداءات تنكر مقاصد هذا الحق المحدد من حقوق الإنسان، وهو حق يرتبط بإرساء أسس للتعلـُّم من أجل عيش كريم. ويستند هذا الهدف إلى احترام التنوع البشري. فالاعتداءات على المؤسسات التعليمية وعلى الطلاب والمعلمين تعني الاعتداء المباشر الوحشي على الوضع الإنساني نفسه»[١٨٢].

١٨٢ فيرنور مونيوز، في مقابلة أجراها معه المؤلف. ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٩.

© UNICEF/NYHQ2009-0026/Iyad El Baba

مكافحو الحريق يحاولون إخماد النيران التي اندلعت في مجمَّع أونروا في مدينة غزة في الأراضي الفلسطينية المحتلة بتاريخ ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ويضم المجمع مخازن للتموين والوقود ومكاتب ومدرسة. وكانت المدرسة قد استخدمت كملجأ للمشردين أثناء التوغل العسكري التي تعرضت له المدينة آنذاك. وقد جُرح ثلاثة أشخاص جراء الهجوم على المجمّع.

ويسهل نسبياً قياس الآثار المادية لتفجير مباني المدارس والجامعات وقصفها وحرقها، وهي تشمل ما يلي: خسائر في الأرواح وإصابات وفقدان أماكن التعلّم وفقدان مواد التعلّم ومعداته ومفروشات المدارس ومواد البحوث والحواسيب والبيانات ونظم المعلومات الإدارية والمختبرات المتخصصة ومركبات النقل.

لكن من الصعب جدا قياس الآثار النفسية لجرائم قتل الطلاب والمعلمين وغيرهم من العاملين واختفائهم وتعذيبهم. ويمكن لهذه الآثار أن تشمل الصدمة النفسية والخوف والشعور بانعدام الأمن والإحباط واليأس في أوساط الطلاب والأهل والمعلمين والأكاديميين وموظفي الدعم والعاملين على تقديم المعونة والنقابيين والمسؤولين الذين يديرون النظام.

ومن المرجح في جميع أنواع الاعتداءات أن يتجاوز الأثر التعليمي عدد الأفراد والمجتمعات المحلية المهددة بصورة مباشرة. فانتشار أخبار الاعتداءات المتكررة والتهديد بالاعتداء بواسطة تناقل الناس أو وسائط الإعلام، يمكن أن ينتشر الخوف في جميع المدارس والجامعات، وهذا ربما ما يقصده مرتكبو هذه الاعتداءات.

تقول جان إيستمَن، نائبة الأمين العام في منظمة الاتحاد الدولي لنقابات المعلمين، «الاعتداءات على التعليم تعوق تفعيل الحق في التعليم، وهو حق مهم لأنه يتعلق بتحقيق الإنسان ذاته بصفته مواطنا وفردا. والاعتداءات على المباني التعليمية وعلى الطلاب والكبار تعرقل هذه العملية. فالأطفال لا ينالون هذه الفرصة مرة أخرى». [١٨٣]

■ الآثار الطويلة الأجل على جودة التعليم

عندما تتعرض المدارس في منطقة ما إلى اعتداءات متكررة، فإنه من الأرجح أن يشعر الأطفال بالخوف من الذهاب إلى المدرسة، وأن يشعر الأهل بالخوف من إرسال الأطفال إلى المدرسة، وأن يشعر المعلمون بالخوف من الذهاب إلى العمل. ويمكن أن تتردد الحكومات نفسها في إعادة فتح المدارس أو في استثمار مزيد من الموارد فيها إلى أن تزول تلك التهديدات.

ويمكن أن تؤثر الاغتيالات المستهدفة والاختفاءات القسرية والاحتجازات العشوائية والتعذيب والضرب، والتهديد بأي من هذه الأعمال تأثيرا كبيرا في مقدرة المعلمين والنقابيين والأكاديميين والمسؤولين على أداء وظائفهم وعلى حماسهم للقيام بذلك، مما يؤدي إلى تدهور نوعية التعليم في المناطق المتأثرة.

ويمكن للحكومات أن تواجه صعوبات كبرى في توظيف المعلمين في المناطق التي يتعرضون فيها للاستهداف بالاغتيالات مثلا. وإذا استمرت المشاكل هذه عدة سنوات، يمكن أن يترتب على ذلك عواقب وخيمة على نوعية المعلمين الذين يعينون وعلى عددهم.

---

١٨٣ جان إيستمَن، في مقابلة أجراها معها المؤلف. ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٩.

وفي مؤسسات التعليم العالي، من شأن الاعتداءات على الأكاديميين الذين يبحثون في موضوعات معينة أو يدرسونها، سواء كانت موضوعاتهم تتناول التاريخ المختلف عليه أو حقوق الإنسان أو فيروس ومرض الإيدز، على سبيل المثال، أن تحدّ من مناهج التدريس وأن تقيد التفكير الجديد وأن تعرقل التطور.

ويمكن أن تؤدي الاعتداءات على العاملين في مجال المعونة الإنسانية إلى إخراجهم من مناطق معينة أو حتى من بلد بأكمله. من ذلك تقييد عمل اليونيسيف في أفغانستان عام ٢٠٠٩ باعتبارها وكالة رائدة تساند التعليم بسبب عدم الإذن لموظفي الأمم المتحدة بالعمل إلا في نصف البلاد لأسباب أمنية، مما جعل هذا العمل يؤدى بالوكالة من خلال منظمات محلية غير حكومية.

وتقول إيستمَن «إن للاعتداءات أثر أكبر في البلدان النامية نظراً لقلة مواردها المرصودة للتصدي لهذه الاعتداءات أو للخلاص منها. القدرات أقل في هذه البلدان. وتكرر الاعتداءات يؤدي أيضاً إلى إضعاف الحماس لإجراء التصليحات – فبعض الحكومات تشعر أنها أمام صخرة صماء – وبذلك يمكن أن يفقد جيل كامل من الأطفال فرصته في التعلّم.»[١٨٤]

■ النكسات التعليمية تغذي النزاعات

يمكن لإضاعة فرصة الالتحاق بالمدارس أن يدفع بالأطفال إلى سبل بديلة. وفي بعض النزاعات، تستهدف الجماعات المسلحة وقوى الأمن والعصابات الإجرامية الأطفال غير الملتحقين بالمدارس لتجنيدهم من أجل القتال أو العمل القسري.

ومن الشائع أن يقول أنصار توفير التعليم في حالات الطوارئ بضرورة توفير الخدمات المدرسية بأسرع وقت ممكن للمجتمعات والأفراد المتأثرين بالنزاع لأن المدارس عامل يوفر الاستقرار، وهي استثمار في المستقبل ومكان يؤمن العناية بالأطفال، ويسمح بتفرغ الأهل لمهمة إعادة بناء مجتمعهم وسبل عيشهم. والعكس بالعكس. فإذا كانت المدارس تتعرض إلى اعتداءات متكررة وتزايدت مخاطر قدوم المعلمين إلى المدارس للقيام بالتدريس أو مخاطر إرسال الأطفال إليها، فإن ذلك يعني القضاء على عامل أساسي من عوامل الاستقرار في المجتمع المعني – مما يزيد من احتمال تشريد الأطفال وتعريضهم لمخاطر أخرى. لذا فمن مصلحة كل المعنيين بحماية الأطفال أن يعملوا على حماية المدارس وغيرها من أماكن التعلّم.

وكما تحدث نيكولاس بورنيت أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في آذار/مارس ٢٠٠٩، وكان وقتها مساعد المدير العام لشؤون التعليم في اليونسكو: «من الواضح أننا لن نبلغ الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بالتعليم للجميع طالما أن الأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة ومتردية يُستبعدون من المدارس أو لا يحصلون إلا على النزر اليسير من فرص التعلّم الرديء. إننا لن نبلغ هذه الأهداف عندما يكون الطلاب أنفسهم ومعلموهم وغيرهم من الموظفين المسؤولين عن التعليم ضحايا الاعتداءات أو التهديد بها.

١٨٤ المرجع السابق.

«والمسألة ليست مسألة أرقام فحسب. فالحرمان من التعليم يطيل أمد دائرة العنف والاستبعاد، ويمنع المعرفة والمهارات والقيم عن الأطفال والشباب والكبار الذين يحتاجونها لبناء مستقبل أفضل وأكثر سلاماً».[١٨٥]

الحاجة إلى تعزيز أنشطة الرصد والبحوث

هناك حاجة إلى مزيد من البحوث حول الأثر الطويل الأجل المترتب عن الاعتداءات على تعليم الطلاب وقدرة المعلمين على التعليم وقدرة الأكاديميين على الاضطلاع ببحوثهم، بما في ذلك الأثر المتعلق بكونهم أهدافاً لاعتداءات وحشية كإطلاق الرصاص أو الاغتصاب أو التعذيب أو كونهم شهوداً على هذه الاعتداءات.

ومعظم الإبلاغات الحالية عن أثر الاعتداءات في التعليم لا يتصل إلا بعدد المدارس التي أغلقت دون التعرض إلا فيما ندر للآثار المستمرة على نوعية التعليم أو معدلات الالتحاق بالمدارس أو البقاء فيها بعد إعادة فتحها. ومن شأن توفر المزيد من هذه المعلومات أن يساعد على التدليل بصورة أقوى على الحاجة إلى حماية نظم التعليم وتحسين توجيه الرد على الهجمات.

معلومات جديدة عن آثار الاعتداءات على نظام التعليم

تأتي معظم المعلومات المتاحة حول آثار الاعتداءات من أفغانستان وتايلاند وكذلك في الآونة الأخيرة من باكستان. وتتوفر معلومات مفيدة حول زمبابوي والصومال ونيبال وجورجيا والأراضي الفلسطينية المحتلة.

وتفيد اليونيسيف أن ٦٧٠ مدرسة أغلقت في أفغانستان في آذار/مارس ٢٠٠٩، مما يحرم ١٧٠ ٠٠٠ تلميذ من التعليم في بلد لا يلتحق بالمدارس فيه أكثر من نصف الأطفال في سن المدرسة. وتستهدف الاعتداءات بصورة غير متكافئة تعليم البنات، مما يتسبب بالإضرار بالجهود الرامية إلى تحسين حالة الحرمان الخطير الذي يعشنَ فيه بالفعل، بل وبتقويض هذه الجهود، وذلك بإغلاق المدارس وتخفيض معدلات الطلاب والموظفين. وتبين تقارير الأبحاث التي أجرتها منظمة «كير» أن ثلاثة في المائة من المعلمين الذكور وسبعة في المائة من المعلمات ذكروا في مقابلات الدراسة الاستقصائية أنهم

١٨٥ نيكولاس بورنيت، مساعد المدير العام لشؤون التعليم في اليونسكو. كلمة ألقاها في حوار الجمعية العامة للأمم المتحدة التفاعلي حول الوصول إلى التعليم في حالات الطوارئ وما بعد الأزمات وفي الحالات الانتقالية الناتجة عن نزاعات أوجدها الإنسان أو عن كوارث طبيعية، نيويورك، ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٩.

خفضوا حضورهم بعد الاعتداءات[١٨٦]. ولم تبلغ نسبة البنات من أصل ٥,٧ ملايين التلاميذ المسجلين في المدارس في أفغانستان في ٢٠٠٨-٢٠٠٩ إلا ٣٥ في المائة. وتفيد وزارة التربية في أفغانستان أنه، في تموز/يوليو ٢٠٠٩، كان هناك ٤٠٠ مدرسة بقيت مغلقة، أساساً في الجنوب، بسبب انعدام الأمن. ويعكس التحسن درجة ما تحقق من نجاح في محاولات التفاوض حول إعادة فتح المدارس المغلقة (انظر القسم ٨ - تدابير الحماية والوقاية).

وخلال الفترة من ١ أيار/مايو إلى حزيران/يونيو ٢٠٠٩ ضربت حوادث المدارس في أفغانستان رقماً قياسياً بلغ ٩٨ حادثة، منها اعتداءات بالأسلحة والصواريخ الصغيرة وحرق المدارس والتهديد بالقتل. وفي أعقاب ذلك أعلنت آن فينيمان، مديرة اليونيسيف، أن الاعتداءات على المدارس «تعود بالبلاد إلى الوراء وتهدد ما تحقق من إنجازات هامة في مجال التعليم وصحة الطفل خلال السنوات الأخيرة.

فعندما لا يمكن للأطفال أن يشعروا بالأمان في مدرستهم أو على الطريق إليها، حتى وإن لم يتعرضوا للعنف مباشرة، فإن فرص تعليمهم وآفاقهم تتأذى بذلك، ويتحطم مستقبل أسرهم ومجتمعاتهم المحلية»[١٨٧].

وعام ٢٠٠٨ في تايلاند، طلب ٣٠٠ من المعلمين نقلهم من إحدى المقاطعات المتأثرة. وذكرت التقارير الصحفية أن مئات المدارس يمكن أن تُغلق لأيام أو لأسابيع بعد كل اعتداء على مدرسة ما أو على المعلمين أو الجنود الذين يتولون حراسة المعلمين في منطقتهم. ونتيجة لإحدى الحوادث من هذا النوع، أغلقت جميع المدارس في المقاطعات الجنوبية الثلاث.[١٨٨]

وخلال الفترة بين كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ وآذار/مارس ٢٠٠٩ في منطقة سوات في الإقليم الحدودي الشمالي الغربي، خلّفت عمليات الحرق والقصف والتفجير والنهب ٩١ مدرسة للبنات و١٧ مدرسة للبنين مدمرة بالكامل، و٢٥ مدرسة للبنات و٣٩ مدرسة للبنين مخربة جزئياً. وقد تضاعف عدد المدارس المتضررة أثناء الهجوم المضاد الذي شنه الجيش، وعندما أعيد فتح المدارس لأول مرة بعد ثلاثة شهور من ذلك الهجوم، كان لا بد أن تقام كثير من الصفوف الدراسية في الخيام، وكانت كثير من الطرق المؤدية إلى المدارس إما مخربة أو مغلقة لأسباب أمنية، والعديد من الطلاب إما لم يتمكنوا من العودة إلى المدرسة وإما خشي آباؤهم إرسالهم إليها.[١٨٩]

وفي أغسطس/آب ٢٠٠٩، قالت سيدة تدعى أمينة بيبي في منغورا لشبكة إيرين: «إن أولادي الثلاثة متحمسون للعودة إلى المدرسة، فابنتاي لم تذهبا منذ كانون الأول/ديسمبر الماضي عندما فرضت جماعة الطالبان الحظر على تعليم البنات. غير أنه ليس هناك أي مواصلات»[١٩٠].

---

١٨٦ Marit Glad, Knowledge on Fire: Attacks on Education in Afghanistan; Risks and Measures for Successful Mitigation (منظمة "كير"/البنك الدولي/وزارة التربية الأفغانية، ٢٠٠٩).

١٨٧ أنباء الأمم المتحدة، «بعثة الأمم المتحدة تقول: الإرهاب أكثر تقتيلًا في المدنيين الأفغان من أية أعمال عسكرية،» ١٣ تموز/يوليو ٢٠٠٩، http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=31446.

١٨٨ وكالة الأنباء الفرنسية، Thailand: Bomb Injures 14 in Thai Muslim South، ١٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٧.

١٨٩ شبكة أنباء إيرين (شبكة الأنباء الإنسانية)، "Pakistan: Schools in Swat Re-Open"، ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٩.

١٩٠ المرجع السابق.

وبسبب حظر الطالبان صفوف البنات، اضطرت ٩٠٠ مدرسة خاصة وحكومية إلى إغلاق أبوابها[١٩١]. وتأجل توزيع ٣٠٠ من المعلمين حديثي التأهيل. ويهدد الحظرُ بآثار تتجاوز قلب الجهود الحكومية الرامية إلى معالجة الخلل بين الجنسين في سوات، حيث لا تتجاوز نسبة معرفة القراءة والكتابة بين النساء ٢٨ في المائة في مقابل ٦٧ في المائة بين الرجال، وحيث لا تتجاوز نسبة الإناث اللاتي ينهين المدرسة الابتدائية ١٩ في المائة بالمقارنة بنسبة ٥٨ في المائة بين الذكور. وخلال الفترة بين ٢٠٠٢ و٢٠٠٧، أضيف ٠٠٠ ٣٠ من البنات في المدارس الابتدائية غير أن الخوف من الطالبان، إن بقوا في الحكم، كان سينهي تعليم ٠٠٠ ١٢٠ من البنات بصورة دائمة.[١٩٢]

وفي زمبابوي خلال الفترة بين ٢٠٠٤ و٢٠٠٨، غادر البلاد نحو ٠٠٠ ٤٥ معلم هرباً من الأزمة الاقتصادية أو العنف السياسي[١٩٣]. ويُذكر أن آلاف أخرى عديدة كانت تخشى مغادرة المنزل في ٢٠٠٨ بسبب العنف السياسي الذي أوقف التعليم في معظم المدارس، خصوصاً في المناطق الريفية[١٩٤]. ونتيجة لذلك، كانت المدارس فارغة وتناقلت التقارير أنها تستخدم كقواعد لقوات «غرين بومبرز» وغيرها من القوى التابعة للدولة. وفرض حظر على أنشطة جميع المنظمات غير الحكومية لفترة طويلة خلال عام ٢٠٠٨ بل وتعرض بعض موظفيها للملاحقة.

وحذر أحد المتخصصين في التعليم التابعين لليونسكو في هراري قائلاً: «إن وقف أنشطة التعليم خلال السنوات الماضية سيترك أثراً هائلاً خلال السنوات الكثيرة المقبلة، إذ سيترك لدى الطلاب ثغرات في المعرفة يصعب تداركها مع انتقالهم إلى مراحل أخرى من حياتهم.»[١٩٥]

ومن الأمثلة الصارخة على أثر الاعتداءات على عاملي الدعم في مجال التعليم ما حدث في الصومال، حيث أدى اغتيال موظف ثانٍ من موظفي منظمة «كير» في ٢١ حزيران/يونيو ٢٠٠٨، إلى تعليق عمليات هذه المنظمة الأمريكيةً غير الحكومية في المنطقة، وفقاً لمعلومات المكتب الأمريكي للديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل. وقد أفاد مدير المنظمة القطري ديفيد غيلمور أن منظمته لن تتمكن من توفير المساعدة الغذائية الطارئة لأكثر من ٠٠٠ ٢٥٠ شخص في المنطقة نتيجة لذلك. وأضاف «إن من المحزن بنفس القدر أن نحو ٤٠٠ من معلمي المدارس الابتدائية و ٠٠٠ ٥ من التلاميذ، ونصفهم من البنات، لن يستفيدوا من برنامج التعليم الذي بدأ مؤخراً في المنطقة نفسها.»[١٩٦]

وفي الصومال في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ قال عمر رولي المتحدث باسم «أخوية التعليم،» وهي شبكة من المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال التعليم في مقديشو، إن كثيراً من مدارس المدينة دمرت

١٩١ شبكة أنباء إيرين، "Pakistan: Swat Conflict Takes Toll on Girls' Education"، ١٦ حزيران/يونيو ٢٠٠٩.

١٩٢ شبكة أنباء إيرين، "Pakistan: Talibanisation Threatens Girls' Schooling in West"، ٧ حزيران/يونيو ٢٠٠٩.

١٩٣ (شبكة أنباء إيرين، "Zimbabwe: School's Really Out"، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

١٩٤ معلومات قدمها مكتب مجموعة اليونسكو في هراري.

١٩٥ أخصائي في التعليم تابع لليونسكو، مقابلة بالبريد الإلكتروني أجراها معه المؤلف، ١٣ تموز/يوليو ٢٠٠٩.

١٩٦ شبكة أنباء إيرين، ٢٤ ."Somali: End Attacks Against Aid Workers, Agencies Urge" حزيران/يونيو ٢٠٠٩.

بالكامل ولم يعد كثير من الطلاب يذهبون إلى المدرسة. وأضاف قائلاً: «إننا نخسر كثيراً من الأطفال لأن الأهل لم يعودوا يشعرون بأن الأمن متوفر لأطفالهم.» وقد دُمّر ما لا يقل عن ٢٤ مدرسة أو أغلقت بسبب الاعتداءات وانعدام الأمن – فالاعتداءات على المدارس توهن قطاع التعليم[١٩٧].

وفي نيبال، يعاني كثير من الأطفال من اضطرابات ذهنية بسبب النزاع الذي استمر عقداً من الزمن بين الماويين والقوات الحكومية، وفق ما يقوله مركز ضحايا التعذيب، المنظمة المحلية غير الحكومية التي تختص في العلاج النفسي للأطفال المتأثرين بالنزاع[١٩٨]. وكانت المناطق الغربية من نيبال هي الأشد تأثراً بالنزاع إذ شهدت أعلى معدلات ضحايا القتل والاختفاء القسري والتشريد والتعذيب. وفي البلد ككل في الفترة بين ٢٠٠٢ و٢٠٠٦، أبلغ عن اختطاف ٠٠٠ ٢٢ طالب وتعرض ٢٤٦ ١ طالباً للتهديد وتعرض ٣٦٨ طالباً للضرب و٧٣٠ ١ للاعتقال أو التعذيب. واختفى ١٢٦ طالباً.[١٩٩]

وقد أبلغ تيلاك مَناذر، المدرب المختص في الشؤون النفسية الذي يعمل لدى مركز ضحايا التعذيب، شبكة أنباء إيرين في منطقة باردیا في وسط غربي نيبال أن «آلاف الأطفال [في غربي نيبال] ممن شهدوا أعمال العنف والتعذيب والقتل أو كانوا ضحية لها لا يستطيعون أن يتغلبوا على التجارب الأسوأ التي مروا بها وهم في حاجة إلى المساعدة.»[٢٠٠]

ومع أن التمرد الماوي انتهى عام ٢٠٠٦ بتوقيع اتفاق للسلام، غير أن نشطاء حقوق الطفل يقولون إن الحكومة تهمل مسألة إعادة تأهيل الأطفال.

ويقول المستشار النفسي سوكْمايا سونوار لشبكة أنباء إيرين «إن الحاجة ماسة حقاً لإعادة تأهيل الأطفال ومعالجتهم، فتجربتهم المرعبة لا تزال ماثلة أمامهم.»[٢٠١]

ويصعب في بعض الحالات التمييز بين أثر اعتداءات محددة على التعليم وبين الأضرار الجانبية الناتجة عن أنشطة أخرى. فقد أفادت وزارة التربية والعلوم في جورجيا أن الأعمال العسكرية الروسية في ٢٠٠٨ كان لها عواقبها الخطيرة على نظام التعليم الجورجي. فعلى الأجل القصير، تعين إرجاء افتتاح السنة الدراسية ٢٠٠٨-٢٠٠٩ في كثير من المناطق. وبسبب استخدام الجيش الروسي للألغام الأرضية والقنابل الانشطارية على نطاق واسع يصبح العديد من المباني غير آمنة واستلزم إجراء عمليات لإزالة الألغام قبل إعادة فتح المدارس. إضافة لذلك، تضرر الكثير من المدارس بدرجات مختلفة بسبب القصف والتفجير ونيران المدفعية والحرق والنهب، فضلاً عن الاستهلاك بسبب الإيواء الطارئ للمشردين داخلياً. وقد عانى كثير من الأطفال من اضطرابات توتر ما بعد الصدمة وأزمات القلق والاكتئاب. وقد أرسل أكثر من ٤٠٠ من الأطفال المشردين داخليا برفقة أطباء اختصاصي في علم نفس الأطفال إلى بولندا وأوكرانيا لتلقي الرعاية هناك. ومن المنتظر أن ينضم إلى هؤلاء ١٠٠

١٩٧ كرين (شبكة معلومات حقوق الطفل)،
"Somalia: UN Condemns Attacks on Students, Teachers and Schools"، ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

١٩٨ شبكة أنباء إيرين،
"Nepal: NGO Helps Children Traumatised by Conflict"، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

١٩٩ أرقام قدمها مركز خدمات القطاع غير الرسمي.

٢٠٠ شبكة أنباء إيرين، "Nepal: NGO Helps Children Traumatised by Conflict"

٢٠١ المرجع السابق.

طفل آخرين. إضافة إلى ذلك، تُقدم خدمات إعادة التأهيل النفسي لخمسين مراهقاً في مخيمات ترفيهية خاصة في تـسكـنيتي[٢٠٢].

وقد أدت تكاليف مساعدة المشردين داخلياً وترميم البنيات التحتية إلى تخفيضات بلغت ٢٠ في المائة من ميزانية وزارة التربية والعلوم وتعين بذلك إنهاء أو تعليق برامج دعم الطلاب الذين يعيشون في منطقة النزاع والصفوف التحضيرية لامتحانات القبول والمنح الخاصة برسوم الجامعات وبرامج علمية يصل عددها إلى المائة. وتقول الوزارة إنه إذا تعين تعليق أو إنهاء برامج أخرى فإن كامل مستقبل برنامج الإصلاح التعليمي الجورجي سيكون معرضاً للخطر[٢٠٣]. وتوقفت عمليات نشر الكتب المدرسية وكذلك خصخصة التعليم والتدريب المهني. وتعطل أيضاً تدريب مديري المدارس والمعلمين. واضطرت مدارس يصل عددها إلى ٦٣ مدرسة إلى تأخير افتتاح أبوابها لعدة شهور، مما أجبر ٠٠٠ ١٧ طالب على الانتقال إلى مدارس أخرى[٢٠٤]. وقد تعرض للخطر مصير جميع البرامج الأساسية التي تساند إدماج الأقليات وشمولية التعليم والشراكات المدرسية والتعبئة المجتمعية المحلية وتعليم المساجين والتعليم قبل المدرسة والأنشطة خارج نطاق المناهج الرسمية وأطفال الشوارع.

أما من الجانب الإيجابي، فإن انخفاض الاعتداءات على التعليم في العراق وما اقترن بذلك من تحسن عام كبير جداً في الوضع الأمني قد مكن المدارس الابتدائية من تسجيل التلاميذ حتى زاد عددها إلى حد ما من ٤,١٥ مليون تلميذ في ٢٠٠٦-٢٠٠٧ إلى ٤,٣٣ مليون تلميذ في ٢٠٠٧-٢٠٠٨ [٢٠٥]. وفي أول أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، أعلنت وزارة التعليم العالي أنها تلقت ١٥٠ طلباً من أكاديميين يرغبون في العودة إلى البلاد.[٢٠٦]

■ الآثار على التنمية والأوضاع الحرجة

ليس المقصود بتأثير الاعتداءات على التعليم العالي الإضرار بالمباني بقدر ما هو إخراس العلماء ومن ثم أصوات الخائفين من الزملاء والطلاب في الوسط الأكاديمي بصفة أعم. وهذه الاعتداءات انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وللحرية الأكاديمية - بما في ذلك «الحق في المساهمة في التغيير الاجتماعي من خلال التعبير الحر عن آرائهم في سياسات الدولة وفي السياسات التي تمس التعليم العالي» على النحو الوارد في توصية عام ١٩٩٧ بخصوص وضع العاملين في حقل التعليم العالي – وتشكل تهديداً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

٢٠٢ وزارة التعليم الجورجية، الاجتياح الروسي لجورجيا: وقائع وأرقام، ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

٢٠٣ المرجع السابق.

٢٠٤ المرجع السابق.

٢٠٥ وزارة الخارجية الأمريكية، تقرير حقوق الإنسان لعام ٢٠٠٨: العراق (وزارة الخارجية الأمريكية، ٢٠٠٩).

٢٠٦ المرجع السابق.

وكما رأى الكاتبان جاريسكي وكايْست:

«عندما يـُقتل عالم أو يُسَكـّت، فإننا نفقد عمراً قضاه ذاك العالم في التدريس والتعلّم وكان بوسعه أن يقدم لمئات الطلاب آلاف الساعات من التعليم وكل الفوائد التي تنجم عن ذلك بالنسبة إلى المجتمع عموماً. ويسكت علماء آخرون بسبب الخوف ويتردد الطلاب في متابعة التعليم ويتضرر الوسط الفكري بأكمله، وهو الأساس الضروري لأي بلد لإقامة نموه وتنميته عليه.»

«إن مقتل العالم أو حتى إسكاته يؤدي إلى قتل الأفكار – تلك الأفكار التي كان بمقدورها أن تقدم علاجات جديدة للأمراض وأن توفر النمو الاقتصادي في البلدان النامية أو تحسن أساليب إنتاج الأغذية أو توفر حماية أفضل لقطاعات المجتمع الأضعف»[٢٠٧].

ويشير البحث الذي أجراه الكاتبان لصالح معهد التعليم الدولي إلى أن البلدان التي تحتاج إلى تلك الأفكار، بل وإلى الطاقة والابتكار الناشئين عن وجود مجتمع أكاديمي منفتح، هي نفسها البلدان التي يرجح أن يتعرض الأكاديميون فيها للاعتداء.

وحلل جاريسكي وكايْست الظروف التي يرجح كثيراً فيها أن يلتمس الأكاديميون المساعدة من صندوق إنقاذ العلماء، وخلصوا إلى أن البلدان التي يتعرض فيها الأكاديميون إلى جميع أشكال الاعتداء، من الإزعاج إلى الاعتداءات العنيفة والتعذيب والاغتيال، تتصف جميعها على ما يبدو بالسمات التالية: انخفاض الناتج الوطني المحلي وارتفاع مستوى النزاعات وصغر حجم الوسط الأكاديمي وحالة فشل الدولة وتدني مستوى الحرية في البلاد وانخفاض مستوى حرية الصحافة.[٢٠٨]

ويحذر جاريسكي وكايْست من المبالغة في استخلاص النتائج من بحثهما نظراً للقيود المتصلة بحجم قاعدة البيانات لديهما والتغطية الجغرافية التي توفرها[٢٠٩]. غير أن إحدى الأفكار الثاقبة الهامة التي تستحق مزيداً من الدراسة هي ما يقترحانه من وجود تصاعد في احتمالات الاعتداءات على التعليم العالي في الدول المعرضة لذلك التي ينخفض فيها مستوى الحرية الديمقراطية. ويسلط ذلك مزيداً من الأضواء على النقص في الفرضية القائلة بأن بعض الاعتداءات على الأكاديميين العاملين في السياسة، في بحوث حقوق الإنسان مثلاً أو في اقتراح استراتيجيات أو سياسية بديلة أو في إسداء المشورة للحركات السياسية البديلة أو في دعمها، هي في الواقع اعتداءات على السياسة وليس على التعليم. فتطوير التفكير النقدي وتوفير البحوث الأكاديمية البديلة والأفكار حول قضايا السياسة هما الإسهام الأكاديمي الحيوي في التقدم السياسي. والأماكن التي يقيد فيها هذا الإسهام عبر قمع الأكاديميين أو الاعتداء عليهم أميل لأن تكون دولاً تثبّط أو تتقهقر فيها التنمية السياسية.

ومن المعروف فعلاً أن هناك ارتباطا وثيقا بين ضعف التعليم وانخفاض إمكانية الحصول عليه والتحصيل فيه: من ذلك مثلاً أن أكثر من نصف الأطفال في سن المدرسة الابتدائية الذين لا يذهبون

٢٠٧ هنري ج. جاريسكي ودانييلا زين كايْست، Scholar Rescue in the Modern World (نيويورك: معهد التعليم الدولي، ٢٠٠٩)، ١٧.

٢٠٨ المرجع السابق.

٢٠٩ المرجع السابق، ٧.

إلى المدرسة موجودون في البلدان المتأثرة بالنزاعات[٢١٠]، ويقول البنك الدولي إن توفير التعليم، خصوصاً تعليم البنات، هو التدخل الأوحد والأنجع الذي يمكن للبلدان أن تقوم به لتحسين التنمية البشرية. ولذلك، فإن من الممكن إذن أن يُعتبر منع الاعتداءات على التعليم وتعزيز الحق في التعليم على جميع المستويات مساهمة هامة في معالجة الأوضاع الحرجة.

ويقول إيستمَن «إن التعليم له أهميته دائماً في بناء الدولة، وتقع على المعلمين والأكاديميين مسؤولية، بل وواجب، الانخراط في ذلك. والاعتداءات على التعليم هي اعتداء على الهدف المتمثل في تنشئة مواطنين متعلمين». والتعليم في الوقت نفسه، خصوصاً الحصول على التعليم الجيد، عامل هام في ترويج السلام والاستقرار والأمل في فرص جديدة تنجم عن التنمية مستقبلا، وهذا كله يساعد الدول على التخلص من الأوضاع الحرجة. وبالمقابل، تقوض الاعتداءات على التعليم ذلك الأمل في التقدم.[٢١١]

تضييق نطاق المنظور التربوي

يقول روبرت كوين من منظمة «العلماء المعرضين للخطر» أن الاعتداءات على التعليم لها أهميتها من حيث ما تكشفه من صراع حول المنظور الذي يجب اتباعه في التعليم. فإذا كانت الهجمات تستهدف مضمون التعليم فإنها تحدّ من المعارف التي يمكن البحث فيها أو تعليمها أو تطبيقها في الميدان السياسي مثلاً.[٢١٢]

ويثير ذلك مسائل تتعلق بالغرض من التعليم. فالحكومات غير الشرعية التي لا تحتفظ بمواقعها في السلطة إلا باستخدام القوة، كثيراً ما تقول بأن الغرض هو المحافظة على الوضع الراهن وتوجيه الناس نحو تنمية المهارات اللازمة لاستمرار البنية الحالية دون تهديده.

في النفس الليلة التي هاجم فيها النكساليون (الماويون) مدرسة بيلهارا الثانوية في الهند بتاريخ ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، ظهرت كتابات باللون الأحمر على جدران البنايات المجاورة تحث السكان على مقاطعة الانتخابات القادمة. ويظهر في الصورة نموذج غير مقروء من هذه الكتابات بعد أن طُمست معالمه.

٢١٠ منظمة إنقاذ الطفولة، "Children in Conflict-Affected Countries Short-Changed in Education Funding"، ٣ حزيران/يونيو ٢٠٠٨. من أصل ٧٢ مليون طفل لا يذهبون إلى المدرسة، يعيش نحو ٣٧ مليون طفل في البلدان المتأثرة بالنزاع.

٢١١ جان إيستمَن، مقابلة أجراها معها المؤلف. ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٩.

٢١٢ روبرت كوين، مقابلة أجراها معه المؤلف. ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

ويرى كوين أن "هذا ينتهي بالنتيجة إلى منظور شديد الضيق للهدف من التعليم، سواء للمجتمع ككل أو للفرد. فإذا كنت تعتبر أن التعليم عملية لتحقيق الذات والنماء الشخصي والتحرر تمكن كل فرد من المساهمة في المجتمع بأقصى ما لديه من قدرات، يمكنك حينها أن تدرك أن هذه القيود لها أثر أعم بكثير وأنها في الواقع أسلوب لفرض منظور بديل للعالم يجعل من المقبول أن تبنى الأمور بالقوة الغاشمة"[٢١٣].

ويمكن للاعتداءات على مستوى التعليم العالي أن تؤدي إلى عواقب خطيرة اجتماعية واقتصادية وسياسية طويلة الأجل في البلدان التي تشتد فيها هذه الاعتداءات، وكذلك في البلدان المجاورة، نظراً لفقدان المعارف وفقدان الفرص للتعاون داخلياً ودولياً، ونظراً لما ينتج عنها من تراجع في احترام الجامعات.

ولهذا السبب بالذات، فإن الحد الفاصل بين ما يسمى اعتداءً سياسياً وما هو اعتداءٌ على التعليم العالي هو حد خاطئ لأنه يفترض أن الجامعة ليس لها دور عام ولا صوت عام وأن هناك مجالات ينبغي ألا تتدخل فيها البحوث التعليمية واستخداماتها. ويقول كوين: «إن للجامعة مكانها في المجتمع وينبغي أن تشارك فيه، وهذا ما يبرر استثمار المجتمع فيها». وهو يتساءل: ما معنى أن يبحث الأكاديميون في السياسة إذا منعوا من استخدام هذه المعرفة في تطوير السياسة؟

٢١٣ المرجع السابق.

آثار الاعتداءات

الآثار المادية

- خسارة أرواح التلاميذ والموظفين والتسبب في أذاهم وإصابتهم بإعاقات دائمة
- تدمير المباني والتجهيزات والموارد والمرافق (بما في ذلك وسائل النقل) ومواد التعليم
- تخريب الطرق المؤدية إلى أماكن التعلّم مما يمنع الوصول إليها

الآثار النفسية

- المعاناة أو الصدمة النفسية لدى الطلاب والمعلمين والأهل وغيرهم
- الخوف من الذهاب إلى العمل
- الخوف من الذهاب إلى المدرسة
- حالة اليأس والإحباط لدى الطلاب والمعلمين والأكاديميين والمسؤولين والنقابيين والعاملين على تقديم المعونة

الآثار المالية

- تكلفة إعادة البناء و/أو إعادة التجهيز
- تكلفة توظيف معلمين ومسؤولين وعاملين آخرين جدد
- تكلفة التدابير الأمنية
- تكلفة توفير المساندة النفسية
- تكلفة خسارة مساهمة التعليم في المجتمع

الآثار الخاصة بالتعليم

- إنهاء تعليم الطلاب أو انقطاعه بسبب انسحاب الآباء أو هروبهم
- الإضرار تركيز الطلاب وبحماسهم للتعلّم
- إضعاف القدرة على التدريس وارتفاع النسبة بين الطلاب والمعلمين نظراً لانقطاع المعلمين عن العمل أو إجلائهم أو نقلهم
- تقويض نوعية التدريس بسبب الإحباط واليأس والصدمة النفسية لدى المعلمين
- قمع الحرية الأكاديمية مما يخفض النوعية ويحدّ من القدرة
- تدني القدرة على البحث بسبب الخوف والإحباط من البحث في موضوعات معينة أو من الدخول في المهنة الأكاديمية إطلاقاً
- تدني القدرة على التدريس والبحث بسبب هروب الأكاديميين والمعلمين
- ضعف نوعية التعليم بفعل الخوف من المشاركة في العمل النقابي الذي يسهم في الدفاع عن التعليم أو في تنميته
- تثبيط العمل في إدارة شؤون التعليم
- هروب المسؤولين أو نقلهم وما يتصل بذلك من هدر للخبرات
- انقطاع دعم المنظمات غير الحكومية أو إنهائه وما يتصل بذلك من إضاعة الإمدادات ومن هدر الخبرات

الآثار على التنمية وبناء الدولة والضعف

- مكتسبات المتمردين النفسية والمادية تضعف المجهود الحربي
- المكتسبات النفسية التي تحققها أنظمة القمع تزيد من العرضة للخطر
- فقد ثقة المجتمع في سيادة القانون وفي المستقبل يقوض العمل على هزم المتمردين
- تقييد مساهمة الأكاديميين في بناء الدولة وتنمية حقوق الإنسان والعملية الديمقراطية
- هدر الأفكار وإضاعة مساهمة المعرفة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية
- تقييد الابتكار
- تراجع التعليم للجميع، بما في ذلك فرص الحصول على التعليم والتحصيل العلمي، وعواقب ذلك على الاقتصاد والصحة والرفاه الاجتماعي
- إضعاف إدارة الدولة للتعليم

٨ - تدابير الحماية والوقاية

هناك جوانب كثيرة للحماية من الاعتداءات على التعليم ومنعها ويمكن تبادل الخبرة فيها. وتتنوع هذه الجوانب بين استراتيجيات الحماية المادية مثل التزويد بالحراس وتأمين المرافـَقة المسلحة، وتدريب الجنود على الأعمال المكنة والجائزة بموجب القانون الدولي أو على التفاوض مع الجماعات المسلحة لإنهاء الاعتداءات. ومن الموضوعات الهامة البارزة في هذا التقرير موضوع أهمية المشاركة المجتمعية المحلية في إدارة المدارس والدفاع عنها.

في عام ٢٠٠٧، قامت منظمة "أنقذوا الأطفال" بتدريب مجموعة من العمال الشباب في مجال حماية الأطفال وحقوقهم في كارتاغينا بكولومبيا في إطار تعزيز حلقات العمل الرامية إلى مساعدة صغار السن على تفادي التجنيد في القوات المسلحة. ويتعرض الكثير من الشباب الكولومبي للتجنيد القسري على يد الجماعات المسلحة غير المشروعة.

الحماية بالسلاح

أدى استخدام الحماية المسلحة المخصصة لهذا الغرض إلى نتائج متباينة ضد الاعتداءات على التعليم. وتشمل التدابير الممكن اتخاذها ما يلي: زيادة عامة في مستوى القوات المتواجدة في المنطقة وتسيير الدوريات المسلحة حول المدارس ووضع الشرطة أو الحراس الأمنيين المسلحين في المدارس وتوفير خدمات أمنية للمعلمين والطلاب في طريقهم إلى المدرسة ومنها.

ويعتمد تقديم هذه الخدمات على توفر القوى البشرية للأغراض الأمنية من جهة، وعلى مدى اقتناع رؤساء إدارات الأمن بأهمية تخصيص الموارد للدفاع عن الأهداف التعليمية من جهة أخرى. ويمكن لمهمة الإقناع هذه أن تكون أكثر صعوبة في بعض الحالات، حيث يـعتبر التعليم أقل قيمة أو حيث

تتعرض الميزانيات الأمنية وقوى الأمن لضغوط أكبر من طاقتها أو حيث تكون النخبة الحاكمة أقل حماساً لحماية أهالي منطقة معينة أو فئة اجتماعية أو إثنية خاصة.

وعلى الرغم من استمرار حملة التعليم للجميع في تخفيض عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدرسة في مختلف أنحاء العالم، فإن نسبة الأطفال المحرومين من التعليم في البلدان المتأثرة بالنزاعات لا تزال تتزايد. ولذا، فإن المناطق المتأثرة بالنزاع والضعيفة هي تحديداً المناطق الأشد حاجة إلى تعبئة الدعم لحماية المدارس، إن أردنا تحقيق هدف توفير التعليم للجميع. ولابد من التعاون بين وزارات التعليم والوزارات الأمنية حول هذه المسألة.

ويُظهر مثال العراق أهمية التوعية بحماية التعليم خارج نطاق الوزارة المعنية. ففي عام ٢٠٠٧، تعطلت في العراق بشكل خطير الامتحانات المدرسية لـ ١٥٠ ٠٠٠ طالب في المدارس الثانوية بسبب دخول المتطرفين قاعات الامتحان وإقدامهم على قتل المعلمين والطلاب. وطالب أعضاء البرلمان بنهج مختلف في عام ٢٠٠٨ يقوم على التعاون بين الوزارات المعنية بالجيش والشرطة والأمن والتعليم. وضمنوا نقل الامتحانات إلى المباني الجامعية حيث يسهل توفير الحماية لها. ووفقاً لعلاء مكّي، رئيس لجنة التعليم البرلمانية العراقية، تمثل العامل الأساسي في شن حملة «توسيع نطاق أهمية التعليم في عقول المسؤولين العسكريين والسياسيين»[٢١٤].

وقد أدت حالة الفوضى الناجمة عن اعتداءات ٢٠٠٧، إلى جانب مشاكل الفساد، إلى معدلات نجاح متضخمة بلغت ٨٥ في المائة، وارتفع عدد الطلاب المؤهلين لدخول الجامعة بـ ٢٥ ٠٠٠ طالب فوق عدد الكراسي المتاحة البالغ ٨٥ ٠٠٠ كرسي مما يمكن للجامعات استيعابه. غير أن البلدين المجاورين سورية والأردن اللذين قبلا في الماضي كثيراً من الطلاب العراقيين رفضاً الاعتراف بنتائج الامتحانات، وتعين حشر جميع الناجحين ضمن نظام التعليم العراقي القائم.

ويضيف مكّي: «ما كنا لنرغب في ترك الطلاب يتسكعون في الشوارع لتحتويهم المليشيات وتزودهم بالمال لشراء الأسلحة وارتكاب أمور بشعة.» ونتيجة لذلك، تعين على الجامعات أن تستوعب عددا هائلا من الطلاب بصفة مؤقتة، وهذا تضخم يستنزف الموارد. وقد بدأ النظام الآن في معالجته تدريجياً.

وفي أعقاب ذلك، حث مكّي، باسم لجنة التعليم، رئيس الوزراء ووزيري التربية والتعليم العالي على إعطاء أولوية لقيام الجيش والشرطة بتوفير الحماية لقاعات الامتحان في ٢٠٠٨.

وقد نُقل الطلاب من مدارسهم لإجراء الامتحان في الجامعات لأن القاعات فيها كبيرة ويمكنها استيعاب آلاف الطلاب، ووُضعت قوات الأمن في الجامعات لحراستهم. ويقول مكّي: كانت الامتحانات في الماضي تجرى في مدارس مختلفة هنا وهناك ولم يكن بمقدورنا حمايتها». كانت هذه أول مرة تجري فيها الامتحانات المدرسية في المباني الجامعية، وهبط معدل النجاح إلى ٥٠ في المائة، وهو معدّل تداركه.

٢١٤ بريندن أومالي، "Baghdad Battles for Better Education,"، ساوث تشاينا مورننغ بوست، ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

وفي جنوبي تايلاند، هناك تشديد قوي على زيادة تعداد قوات الأمن في الأقاليم الجنوبية المضطربة وتوفير مرافقة مسلحة للمعلمين. وقد تلقى المعلمون التدريب على السلاح وعلى كيفية التفاوض مع محتجزي الرهائن، ورُخّص لهم حمل السلاح.

وقد ارتفعت أعداد دوريات الشرطة المسيّرة حول المدارس في المناطق الواقعة إلى أقصى الجنوب اعتباراً من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، ومع بدء السنة الدراسية الجديدة في ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٧، وُضع أكثر من ٣ ٠٠٠ شرطي في نحو ١ ٠٠٠ من المدارس الحكومية[٢١٥]. لكن ذلك لم يمنع ارتفاع عدد الاعتداءات على المدارس والمعلمين في ٢٠٠٧، فقد كان شهر حزيران/يونيو واحداً من أسوأ الشهور المسجلة من حيث هذه الحوادث.

وتزامن الانخفاض الكبير في عدد الاعتداءات في المدارس في ٢٠٠٨ مع انخفاض عام بنسبة النصف في حوادث العنف والإصابات الناجمة عنه في الجنوب، مما يعزى من جهة إلى تدابير الحماية – منها مثلاً وضع الجيش لجنود مسلحين ووحدات شبه عسكرية داخل المدارس[٢١٦] – وإلى ضعف في موقف المتمردين في ٢٠٠٨، من جهة أخرى.

لكن ينبغي أن نلاحظ أنه مع أن عدد المدارس المحروقة انخفض من ١٦٤ مدرسة في ٢٠٠٧ إلى ١٠ مدارس في ٢٠٠٨[٢١٧]، فإن عدد القتلى بين الطلاب وموظفي التعليم في جنوب تايلاند (١٧) وعدد القتلى بين حراس المدارس والمرافقين الأمنيين (١١) بقيا على حالهما خلال العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، وعادا إلى الارتفاع نسبياً خلال النصف الأول من ٢٠٠٩ (١٠ و٧ على التوالي)[٢١٨]. ويوحي ذلك بأن تحسين حماية المدارس دفع بالمتمردين إلى زيادة التركيز على مهاجمة المعلمين الأفراد أو مرافقيهم الأمنيين. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، تنبأ سوناي باسوك، من منظمة مراقبة حقوق الإنسان، بتعزّز الاتجاه نحو استخدام السيارات المفخخة للتسبب بعدد أكبر من الضحايا، وهو اتجاه ظهر في الشهور الثلاثة الأخيرة من ٢٠٠٨. ويمكن لهذا الاتجاه أن يؤثر على المعلمين وعلى مرافقيهم الأمنيين بتفجيرهم بقنابل مزروعة على جوانب الطرقات أو بسيارات مفخخة.[٢١٩]

ويتعين دائماً أن ينظر في تدابير حماية المدارس في سياق التدابير الأمنية العامة المتخذة للتصدي للنزاع الأوسع نطاقاً الذي تنفذ فيه هذه التدابير. وفي ٢٠٠٧، ضاعفت حكومة ما بعد الانقلاب في تايلاند إنفاقها العسكري ونشرت مزيداً من قوات الأمن في سياق نهج أكثر تشدداً إزاء عملية التمرد. وشمل ذلك احتجاز آلاف المتهمين لمدد تصل إلى الشهر، وذكرت الأنباء أن هؤلاء المحتجزين اجبروا على المرور ببرامج «لإعادة التثقيف.»

---

٢١٥ وكالة أنباء AKI: "Thailand Police On Guard Against Jihad Attacks as Schools Reopen in the ٣,٠٠٠ South"، ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٧.

٢١٦ ذا نيشن، "PM Plays Down Safety Concerns Ahead of South Visit"، ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩؛ ووكالة الأنباء الفرنسية، ٢٠ "Teachers Targeted in Thailand's Deadly Insurgency" آذار/مارس ٢٠٠٨.

٢١٧ هذه الأرقام مأخوذة من بحث في التقارير الصحفية وتقارير حقوق الإنسان.

٢١٨ تتمثل إحدى مشاكل استخدام أرقام نصف السنة في أنها يمكن أن تنحرف نتيجة إدراج بداية السنة الدراسية في أيار/مايو، حين يمكن أن يكون معدل الاعتداءات أعلى من باقي السنة.

٢١٩ رون كوربن، "Thailand's Southern Insurgency Passes Five-Year Mark"، فويس أوف أمريكا، ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

لكن فريق الأزمات الدولية يخشى أن يؤدي استخدام الحكومة لقوات غير نظامية مثل الحراس شبه العسكريين والميليشيات المتطوعة إلى إضعاف آليات القيادة والسيطرة، ومن ثم الحدّ من المساءلة. ويرى الفريق وجود حاجة إلى إضفاء صفة احترافية على القوات في المنطقة. وضرورة ملاحقة مجموعات العدالة الذاتية التي يمكن أن تكون سببا في ارتفاع عدد جرائم القتل بين المعلمين الماليزيين المسلمين وغيرهم من المدنيين الذين سقطوا ضحية اعتداءات انتقامية.

وتقول فرانشيسكا لوي ديفيز، المحللة في فريق الأزمات الدولية «إن التعاقد من الباطن على خدمات الأمن مع وحدات شبه عسكرية وميليشيات قليلة التدريب ليس حلا. لأنها كثيراً ما تفشل في توفير الأمن وتورطهم في انتهاكات حقوق الإنسان يمنح المقاتلين نصراً دعائياً»[٢٢٠].

وترى لوي ديفيز أنه يتعين أن يتلقى الحراس تدريباً إضافياً عسكرياً وتدريبا في شؤون القانون الإنساني وأن يخضعوا لإشراف أكثر حزما لتحسين الانضباط والحد من التعديات وينبغي نزع سلاح ميليشيات القرى وتفكيكها وفرض الرقابة على السلاح والتشدد في منح رخص حمله. وينبغي عدم السماح لمجموعات العدالة الذاتية بالعمل.[٢٢١]

وفي آذار/مارس ٢٠٠٩، أعلن رئيس الوزراء التايلندي أبهيسيت فيجاجيفا أن المنطقة لن تحصل على الاستقلال الذاتي. أعلن أنه سينشر ٤ ٠٠٠ من رجال الأمن الإضافيين، رافعاً بذلك قوام القوات الذي يفوق ٦٠ ٠٠٠ من المجندين ضد أنشطة المتمردين الذين يقدر عددهم بحوالي ٧ ٠٠٠ شخص[٢٢٢]. وستعمل القوات هذه على منع الشباب المراهق المحلي من الانضمام إلى المجموعة المتطرفة من خلال تزويدهم بمزيد من فرص التعليم، وفق ما ذكر في أحد التقارير[٢٢٣].

غير أن الاعتداءات على المعلمين ومرافقيهم الأمنيين زادت على ما يبدو في النصف الأول من ٢٠٠٩. وفي كانون الثاني/يناير حذر بوساك من أنه ليس هناك ما يضمن أن يكون لهذه التدابير أثرها على الأجل الطويل إذا لم تعالج أسباب النزاع[٢٢٤]، وهي تحديداً شعور الاغتراب بين الماليزيين المسلمين. وفي المقابل، فإن الحلول التوفيقية الخاصة المتعلقة بنوع التعليم المتاح يمكن أن يكون لها دور هام في معالجة تلك الأسباب.

والمسألة التي يتعين بحثها في تايلاند هي ما إذا كان توفير مرافقين من الجنود، رغم أنه يتم بحسن نية، يعطي المتمردين هدفاً أكبر ويشجعهم على شن مزيد من الاعتداءات. وفي نزاعات أخرى، كما في حروب الناكزال في الهند، نـُقلت المدارس إلى أماكن قريبة من مخافر الشرطة لتوفير حماية إضافية، غير أن ذلك جعل المدارس عرضة للخطر عند الاعتداء على تلك المخافر.

---

٢٢٠ فريق الأزمات الدولية، Southern Thailand: The Problem with Paramilitaries، تقرير آسيا رقم ١٤٠ (٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧).

٢٢١ المرجع السابق.

٢٢٢ "Thai Muslim Insurgents Draw Recruits from Schools" ,Grant Peck، وكالة أسوشيتد بريس، ٢٢ حزيران/يونيو ٢٠٠٩.

٢٢٣ وكالة شينوا، «المتمردون يشنون هجوم بقنبلة على قوة الأمن في جنوب تايلاند،» ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٩.

٢٢٤ كوربن، "Thailand's Southern Insurgency Passes Five-Year Mark"

دفاع المجتمع المحلي

في كثير من البلدان، خصوصاً البلدان حيث الاتصالات ضعيفة والتي تنتشر فيها مجموعات سكنية ريفية قليلة في مناطق وعرة، يمكن ألا يكون وضع الجنود أو الشرطة في المدارس خياراً ممكناً بسبب ما ينطوي عليه من تكلفة وما يلوم من قوة بشرية ودعم لوجستي. وقد شهدت أفغانستان مبادرتين ألقيتا ضوءاً جديداً على الطرق البديلة للدفاع عن المدارس.

المبادرة الأولى هي مبادرة الدفاع المجتمعي المحلي التي أطلقت في حزيران/يونيو ٢٠٠٦. وهي تقوم على تعبئة المجتمعات المحلية لردع الاعتداءات أو مقاومتها. وقد أنشئت مجالس «الشورى» لحماية المدارس في الأماكن التي لا توجد فيها لجان إدارية للمدارس. وكان من المقرر أن تتلقى هذه المجالس الدعم بنظام وطني لجمع المعلومات يوفر إنذاراً مبكراً بالاعتداءات. ويقوم فريق من حماة الأطفال قوامه ٨٥ رجلاً برصد البيانات الأمنية وبالعمل مع الأفرقة المحلية لإعادة الهيكلة على تحسين الأمن. إضافة لذلك، يشجَّع الأهالي على مجابهة المهاجمين، وقد سارعوا في ثماني مقاطعات على الأقل بالدفاع عن المدارس.

غير أن دراسة أجرتها منظمة «كير» تحت عنوان «الهجوم على المعرفة» كشف عن وجود تباين في الأثر المتوقع من هذا المخطط. فمن الناحية السلبية، قال ٨٧ في المائة ممن أجاب على الأسئلة المطروحة أنه لم تُمنع أية هجمات في مجتمعاتهم المحلية، في حين أن أربعة في المائة فقط أشاروا إلى حالات منع الهجمات. غير أنه في اثنتين من المقاطعات هما بلخ وخوست، قال ١٢ في المائة ممن أجاب على الأسئلة المطروحة أنه شوهدت حالات منعت فيها الهجمات.[٢٢٥]

وفي المقاطعتين هاتين، ذكر عدة أشخاص تفاوضت فيها المجتمعات المحلية مع المهاجمين المحتملين أو حصلوا على «إذن» منهم بمواصلة التدريس. من ذلك مثلاً أنه في هيرات في غربي أفغانستان روى أحد رجال الشرطة كيف تعاونت الشرطة والمجتمع المحلي في أعقاب إحدى الهجمات. فقد رتب الأهالي اجتماعاً مع المهاجمين المفترضين، وهم من الطالبان، وتفاوضوا على وقف الهجوم، ومكّنوا بذلك المعلمين والطلاب من العودة إلى المدرسة. وقامت الشرطة بترتيب ما يلزم للانتقال إلى مكان الاجتماع ومنه.[٢٢٦]

ومن التدابير الأخرى التي استخدمت في المقاطعتين قيام الأهالي بحظر دخول الغرباء إلى القرية أو استئجار حراس ليليين أو خفارة المدارس بأنفسهم، خصوصاً بعد تلقي رسائل ليلية (تهديدات). وحتى عندما لم يتيسر للحراس الليليين ردع هجوم ما، أمكنهم في بعض الحالات أن يحدّوا من الضرر بالعمل على إطفاء الحرائق في المدارس أو خيم الصفوف بعد الاعتداءات. وفي بعض الحالات تصدوا هم أو الأهالي للمهاجمين وقاتلوهم.[٢٢٧]

---

٢٢٥ Marit Glad, Knowledge on Fire: Attacks on Education in Afghanistan; Risks and Measures for Successful Mitigation ("كير"/البنك الدولي/وزارة التربية الأفغانية، ٢٠٠٩)، ٤٩.

٢٢٦ المرجع السابق، ٤٩.

٢٢٧ المرجع السابق، ٤٩-٥٠.

وقد أظهرت بحوث منظمة «كير» أن مشاركة الأهالي كانت واضحة في إدارة المدارس وأدت على ما يبدو إلى انخفاض احتمال الهجوم وتعزيز إمكانية منعه عبر التفاوض. وتشمل الأدلة على ذلك ما يلي:

- أفاد ٦٥ في المائة من المستجوبين في المجتمعات المحلية التي لم تتعرض فيها المدارس للهجوم أن الأهالي هم الذين طلبوا بناء المدرسة، في حين لم يفد بالمعلومات نفسها إلا ٥٦ في المائة من المستجوبين في المجتمعات المحلية التي تعرضت فيها المدارس للهجوم. وأفاد ٧ في المائة من المستجوبين في المجتمعات المحلية التي لم تتعرض فيها المدارس للهجوم أن الأهالي لم يطلبوا بناء المدرسة، في حين لم يفد بالمعلومات نفسها إلا ١٧ في المائة من المناطق التي تعرضت فيها المدارس للهجوم.[٢٢٨]

- واعتبر ٨٥ في المائة من المستجوبين أن الحماية مسؤولية تقع على عاتق المجتمع المحلي. وقال ٤٥ في المائة إن المسؤولية تقع على عاتق الحكومة. في حين قال ٣٢ في المائة إن المسؤولية تقع على عاتق الشرطة. أما الجيش الأفغاني الوطني والقوات العسكرية الدولية فيعتبران غير مسؤولين عن توفير الحماية.[٢٢٩]

- دلت ظاهرة استئجار الحرس لحراسة المدارس أو غير ذلك من التدابير الدفاعية المتخذة على الصعيد المجتمعي المحلي على أن المدارس "إنما هي للشعب وليس للحكومة،" ولذا ينبغي عدم استهدافها كأحد الرموز الحكومية.[٢٣٠]

- كان التفكير بأن المناهج المعادية للإسلام سبب شائع للهجمات، وفق ما أوردته قاعدة بيانات الحوادث لدى اليونيسيف.[٢٣١]

- بيّن التقدير الميداني الذي أجرته وزارة التربية في لوغار أن المدارس التي تمولها الأفرقة الإقليمية لإعادة التعمير (التي تشمل أفراداً عسكريين دوليين ومن الأفغان) ومدارس البنات هي الأكثر تعرضاً للهجوم.[٢٣٢]

- تتلقى المدارس المجتمعية التي تساندها منظمات غير حكومية تهديدات تجبرها على تعليق عملياتها. غير أنها لا تتعرض إلا لقدر قليل من الهجمات الفعلية.[٢٣٣]

- قال ٣١ في المائة من المستجوبين إن بعض التهديدات تأتي من أشخاص يعرفونهم في المجتمع المحلي.[٢٣٤]

٢٢٨ المرجع السابق، ٤٧.
٢٢٩ المرجع السابق، ٤٩.
٢٣٠ المرجع السابق، ٤٥.
٢٣١ المرجع السابق، ٧، ٣٥-٦.
٢٣٢ المرجع السابق، ٣٥.
٢٣٣ المرجع السابق، ٥٢.
٢٣٤ المرجع السابق، ١٨.

- تحدث ٩٦ في المائة من المستجوبين عن إنشاء مجلس للتنمية المجتمعية المحلية، مما يعني أن الأهالي منظمون ويديرون شؤونهم بأنفسهم، مقارنة ٦٠ في المائة من المستجوبين أبلغوا عن وقوع اعتداءات على المدارس.[٢٣٥]

- فيما يخص السؤال بشأن ما يمكن فعله لمنع الاعتداءات بالاختيار بين التدابير المجتمعية والتدابير غير المجتمعية، ذكر ٧٢ في المائة إنشاء مجالس الشورى الأمنية في المدارس ودعا ٥٦ في المائة إلى نزع السلاح العام و٤٣ في المائة إلى التفاوض مع المعارضة المسلحة و٣٦ في المائة إلى زيادة مشاركة الشرطة في حماية المدارس. أما نسبة الذين اعتبروا أن للقوات العسكرية الدولية دور في ذلك فلم تبلغ إلا ١ في المائة.[٢٣٦]

© UNICEF/HQ07-1106/Shehzad Noorani

فتاة تكتب على السبورة داخل مسجد في قرية كامار كالاغ الواقعة على مشارف هرات بات يستخدم كمدرسة يأتيها نحو ٤٧٠ من الصبيان والفتيات من القرى المجاورة ليحضروا دروسها غير الرسمية بسبب عدم وجود مدارس رسمية قريبة. إلا أن الحضور غير منتظم لاسيما من جانب الفتيات.

لكن تجدر الإشارة إلى أن نتائج دراسة منظمة «كير» يمكن أن تتأثر بكون الاستقصاء لم ينفذ إلا في المقاطعات التي اعتبرت آمنة يمكن لأفرقة البحث زيارتها والتي يمكن فيها مناقشة موضوعات قد تكون حساسة. ولا تغطي الدراسة المقاطعات الأشد تعطلاً بسبب النزاع التي أوردت الدراسة بأنها تتعرض لأكبر عدد من الاعتداءات على المدارس وحالات إغلاق المدارس.

وتفيد النتائج التي تستخلصها الدراسة بأن مشاركة الأهالي في إنشاء المدارس وإدارتها وفي الدفاع عنها تعتبر عاملاً هاماً في منع بعض الاعتداءات في المقاطعات التي غطتها الدراسة وأن ديناميات التهديد والهجوم لا يمكن أن تُفهم إلا ضمن سياقها المحلي وأن انتهاج نهج مركزي إزاء التخطيط لحماية المدارس يمكن ألا يكون فعالاً بل وأن يكون ضاراً.

وتقول الدراسة «إن الفرصة الأقوى لتوفير الحماية المثلى للتعليم يتيحها تطبيق اللامركزية على عمليات تحليل أمن المدارس واتخاذ القرار بشأنه وتنفيذه، وذلك بنقلها إلى مستوى الأقاليم والمقاطعات والمجتمعات المحلية، مع توفير الحكومة المركزية للدعم الخاص بالميزانية والدعم التقني.»[٢٣٧]

٢٣٥ المرجع السابق، ٥٠.
٢٣٦ المرجع السابق، ٥٠.
٢٣٧ المرجع السابق، ٥٥.

وهذا النهج هو الذي اتبعته عموماً وزارة التربية بإنشائها لجان إدارة المدارس ورابطات الأهالي والمعلمين ومجالس الشورى الأمنية المدرسية لتولي المسؤولية على المستوى المحلي. وتعتبر الدراسة العامل الأساسي في هذا المضمار هو ضمان تعريف الهيئات المحلية بجميع التدابير المكنة للحماية ولتخفيف الأثر ولكيفية الحصول على الدعم اللازم لتنفيذ التدابير التي ترى تلك الهيئات أنها تصلح في حالتها الخاصة.

التفاوض لإعادة فتح المدارس

حققت الحكومة إنجازا مذهلا تبين أنه من الممكن في أفغانستان على الأقل تخفيض عدد الاعتداءات على التعليم إذا أتيح المجال أمام المجتمعات المحلية، بل وحتى أمام الطالبان، للشعور بتبنيهم للتعليم والتغلب على مخاوفهم من وجود سيطرة خارجية على مدارسهم أو فرض قيم غريبة عليهم.

وعندما عُين الوزير الجديد للتعليم في أفغانستان، فاروق ورداك، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، قرر أن يواجه بصورة مباشرة مسألة المعارضة التي تواجهها المدارس الحكومية. وكانت الحكومة قد عملت لفترة ثلاث سنوات مع اليونيسيف وغيرها من الوكالات على المستوى المحلي على إقناع الشيوخ المحليين، خصوصاً الزعماء الدينيين، على زيادة تأييد تعليم البنات وإنشاء مدارس مجتمعية داخل البيوت يدرس فيها معلمون متطوعون. (هناك الآن ٠٠٠ ٨ مدرسة من هذا النوع، وقد تحسنت فيها أنظمة التدريب والأجور لجعل المعلمين أكثر تمرسا في مهنتهم؟)

واستعار ورداك بعضاً من عناصر فكرة تعبئة الشيوخ المحليين والقادة الدينيين ودعا الزعماء القبليين والدينيين والقرويين إلى جعل الأهالي يدعمون إعادة فتح المدارس في المناطق التي أغلقت فيها بعد الاعتداءات. ودعا بعد ذلك أصحاب النفوذ في هذه المجتمعات المحلية، بما في ذلك مؤيدو المعارضة أو العناصر المعادية للحكومة مثل الطالبان، للتشاور لمعرفة السبب في بقاء المدارس مغلقة ولاقتراح الحلول التوفيقية التي من شأنها أن تضاعف من الشعور بتبني المدارس والمناهج محلياً. ويقول فضل الحق، وهو رئيس مكتب اليونيسيف للتعليم في كابول، «إنهم يدعون الناس بغض النظر عن معتقدهم السياسي وقد بدأ الأهالي بالتوافد على الاجتماعات.»[٢٣٨]

واعترض البعض على استخدام المصطلح الرسمي المقابل لكلمة المدرسة متخوفين من كون المناهج أو اللوائح معادية للإسلام. واستجابة لذلك، سمحت الحكومة باستبدال كلمة «school» الإنكليزية في اسم المؤسسة التعليمية بكلمة "مدرسة". وسمحت الحكومة للمجتمعات المحلية بتعيين معلم محلي مدرَّب يختارونه لينضم إلى موظفي المدرسة للتأكد من عدم وجود ما يتنافى مع الإسلام. إضافة إلى ذلك، تشجع الحكومة الناس على البحث في المناهج أو الكتب المدرسية وتعدهم بالتغيير إنْ وجدوا فيها ما يتنافى مع الإسلام. وقد طُلب إلى المدارس بإدراج فترات للصلاة ضمن جدول ساعات الدراسة.

٢٣٨ فضل الحق، مقابلة أجراها معه المؤلف، ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

ويقول فضل الحق "إن هذا يوحي بأن المدرسة مدرستنا نحن كما نريدها. فالحكومة تبحث عن الحلول الوسط مما يجعل الناس أكثر حماساً. وقد باتوا مهتمين بفتح المدارس ولم يعد أحد يهاجمها."

وفي آذار/مارس ٢٠٠٩، في أعقاب هذه المبادرة، أعيد فتح ١٦١ مدرسة مقابل ٣٥ مدرسة في٢٠٠٧-٢٠٠٨، ولم يبلغ عن تعرض المدارس لأية حوادث عنيفة خلال الشهر الأول الحاسم من الفصل الدراسي، وهو الشهر الذي تكون فيه المدارس أكثر عرضة للاعتداء.[٢٣٩]

تدابير الإنعاش الخاصة بالمدارس

إلى جانب المنع، تكمن الطريقة الثانية للحد من أثر الاعتداءات في توفير الدعم للإنعاش السريع. وتتبع اليونيسيف سياسة ثابتة في زيارة المدارس خلال ٧٢ ساعة من أي هجوم يقع عليها، وتوفير مجموعة أدوات التعليم في حالات الطوارئ، وهي تضم الخيامَ لاستخدامها كصفوف دراسية وصناديقَ مواد التدريس والتعلّم خلال خمسة أيام. وفي أفغانستان تزداد صعوبة هذه المهمة لأن موظفي الأمم المتحدة لم يعد يُسمح لهم، حرصاً على سلامتهم، بالسفر في مناطق تشكل نصف مساحة البلاد، مما يعني الاضطرار إلى الاستعانة بالشركاء المحليين في تلك المناطق.

وفي بعض الحالات، هناك عقبة كبيرة تتمثل في الاستمرار في استخدام المدارس إما كقاعدة لقوات الأمن أو لإيواء المشردين داخلياً. وقد يتطلب الأمر الدخول في مفاوضات للعودة بالمباني إلى استخدامها كمدارس. وفي شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث حدث احتلال للمدارس من جانب المشردين ومن جانب الجماعات المسلحة والجيش، تطلب اليونيسيف من سلطات التعليم والقادة الدينيين التحدث مع الناس لتبين ما يمكن القيام به لإخلاء المدارس وإعادة فتحها.

وتعمل اليونيسيف بالتنسيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتوفير الأغلفة البلاستيكية التي يستخدمها المشردون داخلياً على سبيل المأوى، مما يمكنهم من إخلاء المدارس. ويقول سايو أوكي، المختص بشؤون التعليم لدى اليونيسيف في غوما سابقاً: «كثيراً ما تستخدم المدارس في حالات الطوارئ كمراكز استقبال للمشردين، وهم يجدون فيها المأوى ولذا فإنهم يشغلونها. إنهم لا يبقون في المدارس عن رغبة منهم في ذلك. فالخيارات أمامهم معدومة»[٢٤٠].

وكثيراً ما تتحدث اليونيسيف مع المدارس ومع لجان أهل الطلاب للتفاوض على حلول محلية، ويمكن أن ينجح ذلك، في حين أن مكتب منسق الشؤون الإنسانية يقوم بدور الوسيط. وفي إحدى الحالات، تم إخلاء مدرسة يحتلها متمردون بعد مفاوضات أجراها مكتب المنسق. وفي حالة أخرى، تم إخلاء مدرسة يحتلها الجيش في أعقاب مفاوضات أجرتها لجنة مشكلة من مديري المدرسة وأهل الطلاب.[٢٤١]

---

٢٣٩ المرجع السابق.

٢٤٠ سايو أوكي، مقابلة أجراها معه المؤلف، حزيران/يونيو ٢٠٠٩.

٢٤١ المرجع السابق، ومعلومات قدمها مكتب اليونسكو لمنطقة شرقي الكونغو، غوما.

وفي غوما، تشغل اليونيسيف مشروعاً تجريبياً منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، يرمي إلى توفير أفرقة متنقلة لدعم المعلمين وهي تساعد المدارس المحلية على استيعاب الأطفال المشردين. ويعمل البرنامج على رفع مستوى التعليم بتوفير التدريب لهم وزيادة مشاركة المجتمع المحلي وتنظيم دروس تكميلية تمكن الطلاب الذين فقدوا فرص الدراسة، بسبب النزوح أو انعدام الأمن، من اللحاق بزملائهم. وقد قدم المشروع الدعم إلى ٨٥ مدرسة مضيفة تضم ٠٠٠ ٤٥ طفل، ٣٥ في المائة منهم من المشردين داخلياً. وبنهاية العام الدراسي اجتاز الامتحانات السنوية ٩٠ في المائة منهم، مما يـُعتبر إنجازاً هاماً خاصة وأن ٨٥ في المائة من الأطفال الذين لا ينجحون عند المحاولة الأولى ينقطعون عن الدراسة.[٢٤٢]

وعلى الصعيد الدولي، من المتوقع أن تتحسن تدابير الإنعاش من الاعتداءات بزيادة الوزن الذي يُعطى للتعليم في حالات الطوارئ. ويقول نيكولاس بورنيت، من اليونسكو سابقاً، أن ذلك يتطلب تعزيز التعاون وبناء القدرات الخاصة بالاستجابة الإنسانية للأزمات، وهو ما يتضرر بسبب الافتقار إلى التنسيق بين الجهات الفاعلة العديدة. وفي المناقشة التي أجرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عن التعليم في حالات الطوارئ في آذار/مارس ٢٠٠٩، امتدح بورنيت القبول بتطبيق عملية المجموعات على التعليم عام ٢٠٠٦، وهي عملية تمكّن الوكالات من تنسيق استجابتها للحالات الإنسانية، لكنه حذر من بقاء «مواطن الضعف الرئيسية» في الدور المحدود الذي كثيراً ما يـُعطى للشركاء الوطنيين في عملية إعادة البناء.[٢٤٣]

وأضاف بورنيت قائلاً إن «تنمية القدرات ليست عاملاً إضافياً بل يتعين أن تكون جانباً أساسياً من جهودنا لمنع وقوع أزمة ما ومن استجابتنا لتلك الأزمة. فكثير من البلدان تعاني من نزاع مزمن ومتقطع. وبناء القدرات يحسن مهارات وزارات التعليم ويضاعف من ثقتها بالقدرة على العمل في تلك الأوضاع وعلى تحسين التخفيف من وطأتها.»[٢٤٤]

تدابير الإنعاش الخاصة بالجنود الأطفال

ثمة الآن إجراء راسخ وضعته الأمم المتحدة لنزع سلاح الجنود الأطفال وتسريحهم وإعادة إدماجهم بمجتمعاتهم، وهو إجراء تسانده وكالات المعونة. وتتمثل المرحلة الأولى عادة في جمع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والثقيلة في منطقة النزاع، الأمر الذي يعني جمع المقاتلين وإدارة تخزين الأسلحة أو تدميرها. ويشمل التسريح تسريح الجنود من الجيش أو المجموعة المسلحة، رسمياً وبصورة خاضعة للمراقبة. وتشمل العملية تحديد مدى مشاركة الطفل في النزاع وجمع المعلومات التي تمكن من تحديد هويته وتتبع أثر أسرته وتقدير احتياجاته. أما إعادة إدماج الأطفال بمجتمعاتهم فهي عملية طويلة الأجل تهدف إلى تزويد الأطفال بأنماط حياة بديلة عن حياتهم في

٢٤٢ المرجع السابق.

٢٤٣ نيكولاس بورنيت، مساعد المدير العام لشؤون التعليم، اليونسكو (كلمة أمام فريق للمناقشة، حوار الجمعية العامة المواضيعي التفاعلي حول الحصول على التعليم في حالات الطوارئ وبعد الأزمات والحالات الانتقالية الناتجة عن نزاعات من صنع الإنسان أو كوارث طبيعية، نيويورك، ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٩).

٢٤٤ المرجع السابق.

المجموعة المسلحة وإلى إعادة تثبيتهم في المجتمع. ويمكن أن يشمل ذلك ردهم إلى أسرهم أو إيجاد رعاية بديلة لهم إذا لم يكن من الممكن ردهم إلى أسرهم. ويعني ذلك توفير التعليم والتدريب لهم، ومساعدتهم على التخطيط لكسب العيش وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي لهم، حيثما يلزم ذلك[٢٤٥]. وقد تحقق التقدم الدولي في نزع سلاح الجنود الأطفال وتسريحهم وإعادة إدماجهم بمجتمعاتهم بدعم من عمل الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاعات المسلحة، واتفق عليه مجلس الأمن، في مجال إعداد قائمة البلدان المخالفة ورصدها ووضع خطط عمل محددة زمنياً.

تدابير الإنعاش الخاصة بضحايا العنف الجنسي

من بين الآثار المؤلمة التي تعاني منها النساء والأطفال ضحايا الاغتصاب أثناء الحرب الصدمات النفسية وتمزق الأنسجة في الفرج والمثانة والشرج وتدلي الرحم والعقم والأمراض المنقولة جنسياً، بما في ذلك فيروس ومرض الايدز، وفقاً لبحوث أجرتها جين وارد وميندي مارش لصالح صندوق الأمم المتحدة للسكان[٢٤٦]. واكتشفت دراسة أجريت عن ضحايا الاغتصاب من بين أرامل مذابح الإبادة في رواندا أن ٦٧ من اللاتي بقين على قيد الحياة مصابات بفيروس نقص المناعة البشرية. وتتعثر محاولات تلبية الاحتياجات الطبية والنفسية لضحايا الاغتصاب أثناء الحرب بسبب انعدام المرافق أو المعارف المختصة. وكشفت مقابلات أجريت مع نساء مشردات داخلياً في كوسوفو وتيمور الشرقية وكولومبيا عن صعوبة الوصول إلى المرافق التي تديرها الدولة. وفي معظم حالات النزاع، تناضل المنظمات الإنسانية لتوفير أهم الخدمات.

تدابير الإنعاش الخاصة بالأكاديميين

في التعليم العالي، تعمل عدة شبكات دولية تعنى بالدفاع عن العلماء المهددين ومساعدتهم أيضاً على الانتقال إلى ملاذ آمن في مؤسسات تقع في بلدان أخرى.

ويقول روبرت كوين، من منظمة «العلماء المعرضين للخطر»: «ينصب عملنا في المقام الأول على سيناريو أسوأ الحالات، أي عندما لا تتوفر أية وسيلة لحماية شخص ما في بلده وعندما يتعلق الأمر بفقداننا لفكره وصوته ومساهمته. عندها نحاول أن ننظم عملية انتقال طارئة إلى ملاذ آمن في جامعة في مكان آخر».

وتعمل منظمة «علماء في خطر» ومركزها في نيويورك، وصندوق إنقاذ العلماء وهو أيضاً في نيويورك،

٢٤٥ التحالف لوقف استخدام الجنود الأطفال، www.child-soldiers.org.

٢٤٦ جين وارد وميندي مارش، العنف الجنسي ضد النساء والفتيات أثناء الحرب وما بعدها: الوقائع والاستجابات والموارد اللازمة (صندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠٠٦).

بصورة مشتركة ومنفصلة لمساعدة الأكاديميين المهددين في العثور على ملاذ آمن. وتحدد المنظمتان فيما بينها، الأكاديميين الذين يحتاجون إلى الإنقاذ وتساعدان على توفير أو إيجاد أو تمويل وظائف أكاديمية مؤقتة في الولايات المتحدة وكندا وأوروبا، وفي الآونة الأخيرة في الأردن والشرق الأوسط. وكان مجلس مساعدة الأكاديميين اللاجئين (كارا) يسعى إلى توفير المنح للأكاديميين الذين جاؤوا إلى المملكة المتحدة وطلبوا الحصول على وضع اللاجئين. وتمكنهم هذه المنح من التسجيل لدراسات الدكتوراه والماجستير، وتقدم أيضا منح خاصة بالمشقة للأكاديميين الذين يكافحون لإعالة أسرهم بعد أن فقدوا سبل الدخل.

إضافة لذلك، يعمل مجلس كارا على تجريب برامج التطوير المهني المتواصل للأكاديميين العراقيين الذين يعيشون في المنفى وبرنامجٍ للزمالات يدعم مشاريع البحوث الدولية المبتكرة ويشارك فيها أكاديميون عراقيون.

ويقبل كوين بوجود حاجة إلى التدخل المبكر قبل أن تدفع ضغوط التهديد بالقتل أو تجربة السجن أو التعذيب بالأكاديميين إلى مغادرة البلاد. «إننا نحاول أن نحدد نقاط التدخل قبل أن يضطر الأكاديميون إلى المغادرة. ولدينا بضعة نظريات حول كيفية القيام بذلك. غير أن الأمر يتعلق بتعبئة أجهزة حقوق الإنسان والأجهزة الحكومية الدولية بحيث تصبح الاعتداءات أكثر بروزاً. ويلزمنا أن نجعل التكلفة السياسية والاجتماعية للاعتداءات أعلى قيمة بأمل أن يؤدي ذلك إلى الحدّ منها. أما الهدف الطويل الأجل فيتمثل في إرساء أساس دعم ديمقراطي لفائدة الجامعات ووضع منظور للتعليم يمكن الأكاديميين من المساهمة في المجتمع بأقصى ما لديهم من قدرات دون أي تقييد»[٢٤٧].

التفاوض بشأن الملاذات الآمنة

يتجسد الحق في التعليم الآمن في الشرح الموسع على «إطار عمل داكار» الذي انبثق عن منتدى التعليم العالمي. وتعلن الفقرة ٥٨ من الإطار أن «المدارس ينبغي أن تحظى بالاحترام والحماية باعتبارها ملاذا آمنا ومناطق للسلام».

وقد أورد تقرير التعليم في مرمى النار (٢٠٠٧) اقتراح صندوق إنقاذ الطفولة الداعي إلى استخدام رمز دولي يبين أن المدارس ملاذ آمن يتعين ألا يهاجم، مع أن بعض الخبراء يقولون بأن الإكثار من هذه الرموز يقلل من قيمتها، وآثار آخرون شواغل أخلاقية وأمنية هامة تتعلق باقتصار الاهتمام على فئات محددة من المدنيين (انظر القسم ٩ – «الرصد والإفلات من العقاب»).

ومنذ ذلك الوقت، في ٢٠٠٨ أوصت الهيئة الوطنية الهندية لحماية حقوق الأطفال بأن يتولى جميع الأطراف في نزاع الناكزال تحديد المدارس والاعتراف بها باعتبارها «مناطق سلام». ويشمل ذلك عدم

٢٤٧ روبرت كوين، في مقابلة أجراها معه المؤلف. ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

استخدام المدارس لأية أغراض غير أغراض التعليم وفصل المدارس عن مخيمات «سلوى جودوم» (شرطة التطهير) أو الشرطة أو الناكزال واستحداث برامج تتعامل مع الاحتياجات النفسية للأطفال في المدارس بواسطة معلمين مدربين تدريبا ملائما[٢٤٨].

أما قائمة الاعتداءات المستفيضة التي انتهكت هذا المثل الأعلى (انظر المرفق الأول: التقارير القطرية) فتعطي أملا ضعيفا في وجود أي تأثير لالتزام داكار أو للرمز الدولي المرسوم. لكن تجربة أفغانستان في التفاوض لإعادة فتح المدارس ليست المثال الوحيد عن التمكن من إقناع جماعات مسلحة بإبقاء عنف النزاع خارج أبواب المدارس.

ففي جمهورية أفريقيا الوسطى في حزيران/يونيو ٢٠٠٨، تم التوصل إلى اتفاق مع المتمردين – ممن دأبوا على اختطاف الآباء والمعلمين – لإنشاء مناطق محايدة يمكن فيها إجراء الامتحانات لأطفال مدارس الغابة التي أقامتها مجموعات المشردين.[٢٤٩]

وفي نيبال، خلال النزاع بين الماويين والقوات الحكومية (١٩٩٦-٢٠٠٦) تعطل التعلّم في المدارس على نطاق واسع. وأدى إغلاق المدارس بالقوة، بسبب إضرابات فرضها الماويون، إلى منع التلاميذ من دخول الامتحانات. وتعرضت المدارس للاحتلال وحولت إلى قواعد عسكرية. وأسر الآلاف من الطلاب والمعلمين وخضعوا لبرامج التثقيف العقائدي، وكان الأطفال يجندون. إضافة إلى ذلك، كان الماويون يستولون بالقوة على نحو ١٥ في المائة من مرتبات المعلمين ويجبرونهم على استخدام مناهج تتعارض مع مناهج الدولة.[٢٥٠]

ومن جهة أخرى، كان ينظر إلى المدارس باعتبارها أداة لضمان استقرار النظام الملكي، من ذلك مثلاً أن صور العائلة المالكة كانت تعلق على الجدران أو تزين الكتب المدرسية.[٢٥١]

وعام ٢٠٠٤، طلبت الجهات المعنية إلى اليونيسيف والمنظمات الشريكة أن تبادر بتنظيم حملة تحت شعار «المدارس مناطق للسلام». وساندت اليونيسيف منظمة التعليم العالمي وغيرها من الشركاء من أجل ما يلي:

---

٢٤٨ الهيئة الوطنية لحماية حقوق الإنسان، زيارة إلى دانتيوادا (تشاتيسغاره) وخامام (أندهرا براديش) للتحقيق في الحالة الصحية والتعليمية للأطفال المتأثرين بالاضطرابات المدنية، ١٧ إلى ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (الهيئة الوطنية، ٢٠٠٨)، ٤، كما وردت في نشرة منظمة مراقبة حقوق الإنسان، Being Neutral is Our Biggest Crime: Government, Vigilante, and Naxalite Abuses in India›s Chhattisgarh State (نيويورك، منظمة مراقبة حقوق الإنسان، ٢٠٠٨).

٢٤٩ نتالي فيونا حمودي، Bush Schools in Central African Republic (تقرير أمام حلقة الخبراء الدراسية الدولية في اليونسكو، حماية التعليم في مرمى النار، باريس، ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩).

٢٥٠ ميليندا سميث، Nepal Case Study: Schools as Zones of Peace (تقرير أمام المشاورة العالمية لعام ٢٠٠٩ التي نظمتها الشبكة المشتركة بين الوكالات للتعليم في حالات الطوارئ، اسطنبول، ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٩).

٢٥١ ميليندا سميث وراج كومار دونغانا، Schools as Zones of Peace, Nepal (تقرير أمام حلقة الخبراء الدراسية الدولية في اليونسكو، حماية التعليم في مرمى النار، باريس، ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩).

- وضع دليل للتفاوض ومدونات لقواعد السلوك في المدارس لكي تحميها باعتبارها مناطق للسلام يُجري فيها مشرفون من المجتمعات المحلية مفاوضات مع الماويين والجيش والمجتمع المدني وغير ذلك من الجهات المعنية للتوقف عن استهداف المدارس؛
- تعبئة المجتمع المدني لإبقاء النزاع خارج نطاق المدارس باستخدام وسائل الإعلام المحلية التي ترصد التهديدات الموجهة للمدارس عن طريق رابطة الصحفيين العاملين في حقل التعليم؛
- تقديم الدعم النفسي وغيره من أشكال المساندة للطلاب المتأثرين بالنزاع؛
- تقديم الدعم للمعلمين وتزويدهم بمهارات حسن التصرف؛
- التوعية بأخطار الألغام الأرضية والحماية منها.[٢٥٢]

لقد رسمت علامات على سطوح المدارس لمنع الحكومة من قصفها وعلقت على الجدران رسائل لتوعية الجمهور بهذه المبادرة.

وقد جُرب البرنامج في اثنتين من المناطق الأشد تأثراً. وتمثلت المهمة الأصعب في استنباط الطرق للتفاوض على مدونات قواعد السلوك، وفق ما تقوله مليندا سميث، رئيسة مجموعة التعليم في مكتب اليونيسيف سابقاً في نيبال.

ففي البداية، حاولت المنظمة الاستعانة بالمسؤولين الحكوميين بصفة مفاوضين غير أنها أدركت سريعاً أن من شأن هذا أن يعرض الطلاب والموظفين للخطر. وبدأت، بدلاً من ذلك بتدريب أعضاء المجتمعات المحلية الموثوق بهم، ومعظمهم من النساء، للعمل بصفة ميسّرين. «فالميسرون يلعبون الدور المحوري في إشراك الحكومة والماويين على حد سواء عبر الضغط على كل من الجانبين للمشاركة والاستفادة من رغبتهم في الظهور بصورة إيجابية لدى الجهتين.» وتضيف سميث أنه «نظراً لأن للماويين أخوة وأبناء أخواتهم وإخوانهم في المدارس المحلية فقد اقتنعوا بمساندة قواعد السلوك، لا على سبيل خدمة أقاربهم فحسب بل كذلك تماشيا مع الرسالة الماوية التي تدعو إلى توفير التعليم المجاني العام للجميع»[٢٥٣].

وأقيم اتصال مع الماويين عن طريق نشطاء حقوق الإنسان الذين كانوا قد ساعدوا على إنقاذ حياة عدد من الماويين. وقد كان من دواعي الخطر الشديد أن يلتقي الميسرون بالماويين مباشرة وإذا فقد لجأ المفاوضون إلى طريقة المكوك الخلفي التي تمكن الميسرين من العمل دون خوف من الانتقام. وقول سميث إن أحد العوامل الأساسية تمثل في تعبئة الصحفيين المحليين للعمل على رصد تنفيذ أية مدونة يُتفق عليها وتعلق على أبواب المدارس.

---

٢٥٢ ميليندا سميث، Schools as Zones of Peace: Nepal Case Study in Access to Education During Armed Conflict and Civil Unrest في Protecting Education from Attack: A State-of-the-Art Review (باريس، اليونسكو، ٢٠١٠) ٢٦١-٢٧٨.

٢٥٣ المرجع السابق، ٢٦٦.

© UNICEF Nepal/CWIN/2008

ملصق جداري في نيبال يدعو إلى المحافظة على سلامة المدارس باعتبارها مناطق سلام وإلى حظر الأنشطة السياسية وأعمال العنف التي تستهدف المدارس.

ومع تصاعد النزاع، اتفق المشتركون على وجود حاجة إلى وضع مدونات قواعد السلوك لكل منطقة بأكملها تعزيزاً للمدونات الخاصة بالمدارس. ولاحظوا كذلك الحاجة إلى وضع وحدات لثقافة السلام/حل النزاع للمجتمع المحلي وللمدارس. وشملت المدونات أحكاماً مثل "عدم اعتقال أو اختطاف أي شخص داخل المبنى"؛ "عدم استخدام المدرسة كمعسكر، والامتناع امتناعا باتا عن اعتبار المدرسة هدفاً محتملاً، وعن استخدامها قاعدةً عسكرية، وعدم استخدام اللباس المدرسي لأغراض التنكر"[٢٥٤].

وتكللت المفاوضات في مقاطعتين بالنجاح وأعلنت ٣٩ مدرسة في ست قرى مستهدفة نفسها «مناطق للسلام». وجرى التفاوض على مدونة لقواعد السلوك للمقاطعة. وأفادت أفرقة الرصد المحلية أن جميع الأنشطة السياسية في المدارس توقفت تماماً نتيجة لوجود المدونة.[٢٥٥]

وفي مبادرة أخرى للمدارس بصفتها منطقة سلام اضطلعت بها منظمة إنقاذ الطفولة الأمريكية، أظهرت المقابلات في أربع مقاطعات أن الأهل والطلاب يشعرون بتعزيز السلامة والأمن في المدارس وأن أعمال العنف قد توقفت.[٢٥٦]

وأدى النجاح أثناء النزاع في مبادرات المدارس بصفتها مناطق للسلام إلى حملة لإنشاء مناطق مماثلة اضطلعت بها الحكومة بعد النزاع استجابة لاضطرابات نشأت في منطقة تيراي.

وأجريت هذه الحملة باستخدام التوعية الوطنية وجلسات الاستماع العامة والمفاوضات المحلية وتوصلت إلى الاتفاق على مدونات لقواعد السلوك في تسع مقاطعات و٤٠٣ مدارس. وتمثلت نتيجة ذلك في انخفاض أيام تعطل المدارس نتيجة للإضرابات، وبقيت المجموعات المسلحة خارج المدارس، وتحسنت إدارة المدارس، وانخفضت إساءة استخدام المدارس لأغراض الأنشطة السياسية.[٢٥٧] وتبذل الجهود منذ ذلك الحين لإنشاء إطار وطني للمدارس كباعتبارها مناطق سلام.[٢٥٨]

وهناك بعض التشابه في الدروس المستفادة مع دروس المفاوضات في أفغانستان: فشروط النجاح تشمل على ما يبدو تولي المجتمع المحلي أمر العملية وانضمام المعارضة المسلحة إليها وتوافر القيادة المحلية للمدارس والإحساس المحلي بالمسؤولية عنها. غير أن مثال نيبال اتصف بميزة إضافية تمثلت في التزام الماويين العام بتوفير التعليم للجميع.

---

٢٥٤ ميليندا سميث، "Nepal Case Study: Schools as Zones of Peace". نموذج مدونة لقواعد السلوك.

٢٥٥ ميليندا سميث، "Schools as Zones of Peace: Nepal Case Study". 268-269.

٢٥٦ المرجع السابق، ٢٦٩.

٢٥٧ المرجع السابق، ٢٧٦-٢٧٧.

٢٥٨ سميث ودونغانا، "Schools as Zones of Peace".

وتوصي دراسة منظمة «كير» في أفغانستان بأنه في حال معرفة المهاجمين المحتملين مسبقاً، يمكن لقادة المجتمع المحلي أن ينظروا في الدخول معهم في مفاوضات احترازية في محاولة للتوصل إلى اتفاق معهم حول إمكانية مواصلة التعليم محلياً. غير أن الدراسة تحذر من استسهال هذا الخيار وتقول بأن القادة المحليين وحدهم هم القادرون على معرفة مدى ملاءمته، وما إذا كان من الممكن أن يؤدي إلى عكس الغاية منه أو أن يكون أبعد من متناولهم.[٢٥٩]

وفي حلقة دراسية للخبراء تحت عنوان «حماية التعليم من الاعتداء» استضافتها اليونسكو في باريس في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، جرى التدليل على أن فعالية محاولة مواجهة الجماعات المسلحة لوضع حد لاعتداءاتها على التعليم ولتمتثل للقانون الإنساني الدولي إنما تعتمد على دوافع هذه الجماعات وتركيبتها. فإذا كانت تسعى للحصول على اعتراف دولي باعتبارها حكومة ممكنة تنتظر تقلدها السلطة، فإن من الممكن أن تكون أكثر تعاوناً. غير أن كثيراً من أطراف النزاع تشمل فرقاً شبه مستقلة تتصف بمستويات متباينة من الانضباط وباختلاف درجات الرغبة في الامتثال فيها. وعندما يكون الهدف هو إرهاب المواطنين أو إخراج فئة اثنية من المنطقة المعنية، فإن المهمة ستكون أصعب بكثير.

إدراج التعليم في اتفاقات السلام

يتمثل أحد الأماكن الأخرى لمعالجة الاعتداءات على التعليم والدوافع المؤدية إليها وأثرها على الحق في التعليم في مضمون اتفاقات السلام.

ومن أصل اتفاقات السلام المتاحة عموماً والمبرمة بين عامي ١٩٨٩ و٢٠٠٥ والبالغ عددها ٣٧ اتفاقاً، يرد ذكر التعليم في ٢٦ اتفاقاً (أي بنسبة ٧٠ في المائة). ومن أصل اتفاقات السلام الجزئي المتاحة عموماً والموقعة خلال الفترة نفسها والبالغ عددها ٦٦ اتفاقاً، يرد ذكر التعليم في ٣١ اتفاقاً (أي بنسبة ٤٧ في المائة)[٢٦٠]. ويفيد كندرا دوبوي بأن هذه الاتفاقات تنص على أربعة أنواع من الأنشطة: احترام الحق في التعليم وتنفيذه، واستئناف خدمات التعليم، والاستجابة للمسائل التي أوجدها النزاع ضمن قطاع التعليم، وإصلاح نظام التعليم لمعالجة المسائل الواقعة في صميم النزاع.[٢٦١]

٢٥٩. Glad, Knowledge on Fire.

٢٦٠. Kendra E. Dupuy, "Education in Peace Agreements, 1989-2005"، في مجلة Conflict Resolution Quarterly، العدد ٢ (شباط/فبراير ٢٠٠٩)، ١٥٣.

٢٦١ المرجع السابق، ١٥٥.

وتعترف عدة اتفاقات للسلام رسمياً بالصلة القوية بين التعليم والأسباب الجذرية لبعض النزاعات، بما في ذلك توزيع الموارد، والوصول إلى السلطة السياسية، والاعتراف بالهوية والتنمية الثقافية، والفقر.[٢٦٢] «فاتفاقات السلام حلولٌ سياسية للنزاع المسلح. والتعليم أساسا مسألة سياسية لأنه عنصر محوري في إنتاج هياكل السلطة في المجتمع،» كما يقول دوبوي.[٢٦٣]

ويورد اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي عام ٢٠٠٠ أن أحد أسباب العنف وانعدام الأمن في البلاد يتمثل في النظام التمييزي الذي لم يقدم التعليم على قدم المساواة للشباب بوروندي جميعه بغض النظر عن الانتماء الإثني». ويحاول الاتفاق أن يصحح ذلك الوضع بالدعوة إلى توزيع منصف للمباني والمعدات والكتب المدرسية.[٢٦٤]

وعلى غرار ذلك، تنص اتفاقات غواتيمالا وتشياباس في أواسط التسعينيات من القرن الماضي على وجوب تدريب المعلمين واستخدامهم في التعليم الثنائي اللغات والمتعدد الثقافات تحسيناً للنوعية الاجتماعية ولشموليته، مما يعالج المظالم التي تعبأت حولها المجموعات المختلفة في البلدين. ويدعو الاتفاق الغواتيمالي لعام ١٩٩٦حول هوية الشعوب الأصلية الحكومة إلى إشراك ممثلي المجتمعات الإثنية في إدارة التعليم على المستوى المحلي. ويدعو اتفاق الفلبين لعام ١٩٩٦ إلى استقلالية إدارة التعليم في المقاطعات.

وتتناول بعض الاتفاقات مضمون التعليم وتشجع على تدريس قيم مثل التسامح والمسامحة والتعاون والتضامن والاحترام والتنوع ويحدد بعضها استخدام اللغة المحلية لغةً للتدريس.

ويقول دوبوي بأن للتعليم دوراً في اتفاقات السلام لأن هذه الاتفاقات يمكنها أن تحدد أولويات مرحلة ما بعد النزاعات وأن تعلن التزام الدولة برعاية سكانها جميعهم، وكذلك، وهو الأهم، لأن للتعليم دوراً حيوياً في عملية بناء السلام.

بيد أنه من الأسباب المحتملة لعدم إدراج التعليم في اتفاقات السلام مخاطر محاولة التفاوض مع الجماعات المسلحة وما إذا كان من الأفضل أن تترك مسألة اتفاقات السلام التي تؤثر على مستقبل التعليم على الأجل الطويل ليعالجها المقاتلون في ساحة المعركة دون أن يتوفر ما يكفي من الوقت أو الإمكانية للاستفادة من خبرة التعليم.

وعلى الرغم من الأخطار المحتملة، فإن بعض الوكالات تتفاوض مع الجهات الفاعلة غير الحكومية قبل اتفاقات السلام للتوصل إلى اتفاق حول مسائل إنسانية معينة مثل عدم استخدام الألغام الأرضية أو بعض الشواغل الأخرى الخاصة بحماية الأطفال. وقد أدى بعض هذه الجهود إلى تحسين حماية المدنيين وأظهر أن المشاركة يمكن أن تشكل استراتيجية فعالة. لكن بعض الجهات الفاعلة غير

---

٢٦٢ Postconflict Development: Meeting New Challenges يف. "Wondem Asres Degu, "Reforming Education، تحرير جيرد جون و وليمين فيركورين (بولدر: لين رينر، ٢٠٠٤):Scott Gates, "Empirically Assessing the Causes of War" (بحث مقدم إلى المؤتمر الثالث والأربعين لرابطة الدراسات الدولية، نيو أورلينز، آذار/مارس ٢٤-٢٧ ٢٠٠٢)، كما وردت في Dupuy, "Education in Peace Agreements"، ١٥٨.

٢٦٣ دوبوي، 158 ، "Education in Peace Agreements".

٢٦٤ المرجع السابق، ١٥٩.

الحكومية يمكن ألا تكون مستعدة للتعاون مع سلطات الدولة في حالات معينة وذلك تحديداً بسبب التوتر المرتبط بموضوع التعليم، وخاصة عندما تكون المسألة مرتبطة باكتساب "القلوب والعقول" و/أو بهوية الأطفال.[٢٦٥]

وحتى الآن لا جواب لمسألة ما إذا كانت اتفاقات السلام قد نفذت بنجاح في البلدان التي كان التعليم هدفاً للاعتداءات فيها، وما الأثر، إن وُجد، في تحسين مستوى التصدي للاعتداءات والحماية منها وفي التخفيف من آثار الاعتداءات على التعليم على الأجل الطويل، وفي حذف التعليم من قائمة مصادر التوتر. ولا تزال الحاجة قائمة إلى مزيد من البحوث في هذا المجال قبل استخلاص أية نتائج.

ضبط سلوك القوات المسلحة

يمكن أن يتطلب ردع أفراد القوات المسلحة التابعة للدولة من شن هجماتها التشدد في المبادئ التوجيهية لتنفيذ القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي الخاص بحقوق الإنسان فيما يتعلق بالاعتداءات على الأهداف المدنية والمدنيين. وفي حلقة عمل الخبراء التي نظمتها اليونسكو في باريس عام ٢٠٠٩، ذكر خبراء قانونيون من ذوي الخبرة في إسداء المشورة للمقاتلين أن العنصر الأساسي في منع الانتهاكات إنما يكمن في حسن الانضباط؛ وتدريب الجنود الفعال؛ ووجود نظام فعال للاستماع للشكاوى والإبلاغ عما يُشك به من الانتهاكات جميعها والتحقيق والمقاضاة في حال صدق الاتهامات. وتقضي اتفاقية جنيف بوجوب تدريب الجنود على تنفيذ القانون الدولي لا عند التجنيد وحده بل كذلك سنويا قبل نشرهم وفي ساحة الحرب. من ذلك مثلاً أنه يتعين ألا تكون الآثار الجانبية مفرطة بالنسبة للفائدة العسكرية المتوخاة منها وأن قرارات العسكريين سيُحكم عليها بما يُتوقع منها من أثر على المدنيين. وعليهم أن يحملوا معهم بطاقات تنص بصورة فعالة على قواعد الاشتباك. وفي الوقت نفسه، تعلق أهمية كبرى على المشورة المقدمة للقادة الميدانيين فيما يتعلق بتنفيذ القانون. ويرى خبراء القانون العسكري أنه لا بد من إدانة استخدام المدارس للأغراض العسكرية إذا كنا نريد تخفيض عدد هجمات القوات المسلحة الوطنية والدولية.

جعل التعليم أداة للسلام

إحدى وسائل تخفيف مخاطر تحول المدارس إلى أهداف هي التيقن من أن التعليم يؤدي دوره في بناء السلام في المقام الأول سواء قبل النزاع أو أثناءه أو بعده. وكما يذكر تقرير التعليم في مرمى النار (٢٠٠٧)، هناك بالفعل مخطط للقيام بذلك على شكل التوصية الصادرة عام ١٩٦٦ بخصوص وضع المعلمين، والتي تنص الفقرة ٣ منها على ما يلي:

٢٦٥ جوناثان سومر، مقابلة أجراها معه المؤلف، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

ينبغي توجيه التعليم منذ سنواته الأولى إلى التنمية العامة المتكاملة لشخصية الإنسان، وإلى التقدم الروحي والأخلاقي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي في المجتمع، وكذلك إلى تشريب الطلاب بالاحترام العميق لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وفي إطار هذه القيم، تولى الأهمية القصوى لمساهمة التعليم في السلام والفهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم وبين المجموعات العرقية أو الدينية.

وقد تكون السياسة متأصلة في التعليم من انطلاقا من أنه يشكل هياكل السلطة في المجتمع، إلا أن بإمكانه، إن كان منصفاً وشاملاً بالفعل وكان يتصف بالشفافية في إدارته بمراعاة الهوية الثقافية المحلية وما يتصل بها من لغة ودين وتاريخ وقيم، أن يسهم في تخفيض حدة ذلك التوتر الذي يتسبب في بعض الحالات في الهجمات على المدارس أو الجامعات. وإعطاء الأهل والمعلمين حق المشاركة الفعلية في إدارة المدارس هو من الطرق التي تضمن معالجة تلك الأمور الحساسة.

ويشمل مضمون المناهج الذي يمكن يمكنه أن يساهم أيضاً بصورة ايجابية استخدام طرائق ومناهج تدريس التاريخ القائمة على البحث لمعالجة قضايا التاريخ المحلي الخلافية؛ وتدريس التعليم لأغراض التفاهم المتبادل والتراث الثقافي المشترك والمتنوع وحل النزاعات؛ والترويج للتعاون في المناهج أو البحوث بين الطلاب والموظفين من جانبي المجتمعات المنقسمة. ويشمل هذا المضمون خلق روح التسامح والإنصاف والفهم.

وقد جـُرّبت هذه السبل جميعها في أيرلندا الشمالية مثلاً حيث أصدرت إحدى الجماعات المسلحة تهديداً عاماً بقتل المعلمين الكاثوليك عام ٢٠٠٢. لكن الخبراء مختلفون حول مدى تأثير ذلك كله، نظراً لأن أطفال الجانبين لا يزالون يذهبون إلى مدارس منفصلة أساساً ولأن التعليم يتنافس مع النفوذ الطائفي في أسر الأطفال ومجتمعاتهم المحلية.[٢٦٦]

وعلى غرار ذلك، ففي التعليم العالي، تسهم معالجة التقييدات على المضمون أو تشويهه والحدود المفروضة على الحريات الأكاديمية والتحيز في توظيف الموظفين في إنهاء النزاعات وبناء السلام والاستقرار. وقد أجرى هستر لونا باناكر دراسة استكشافية أجراها حول الاعتداءات على التعليم العالي في العراق، واستندت إلى البحث في آراء أكاديميين هربوا من البلاد بعد الغزو الأمريكي، أن طريقة إدارة التعليم العالي تعتبر داعمة لبيئة يستهدف فيها الأكاديميون على نطاق واسع وبصفة محددة لأسباب سياسية. وأخذ هذا التسييس شكل المحسوبية والانتقائية والقمع والفساد على أساس طائفي. غير أن هناك حاجة إلى مزيد من البحوث حول دور الحرية العلمية في العلاقة بين النزاع والعنف السياسي والتعليم العالي.[٢٦٧]

٢٦٦ Brendan O'Malley, Peace Makers (تلفزيون المعلمين، ٢٠٠٨)، فيلم وثائقي، www.teachers.tv.

٢٦٧ هستر لونا بانكر، "Higher Education in Iraq under Attack: An Explorative Study on the Political Violence Against Academics and the Higher Education System in the Conflict in Iraq" (أطروحة للماجستير، جامعة أمستردام، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩)، ١٠٨.

٩ – الرصد والإفلات من العقاب

نقاط القوة والضعف في آلية الأمم المتحدة لرصد الاعتداءات على التعليم

في المناقشة التي أجرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة حول التعليم في حالات الطوارئ يوم ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٩، دلّل نيكولاس بورنيت، من اليونسكو، بقوة على الصلة بين الرصد والإبلاغ وإنهاء حالة الإفلات من العقاب. فقد قال «إن للرصد المنتظم أهمية حاسمة لأن السكوت يضفي صفة شرعية على حالة غير مقبولة. ويمكن للرصد في بعض الأحيان أن يشكل رادعاً، ويمكن له في حالات أخرى أن يكون أداة للتفاوض والوساطة. ويتعين توثيق كل اعتداء والتحقيق فيه وإطلاع المجتمع الدولي عليه. وبدون الرصد، لا يمكننا أن نشجب، وبدون الشجب، لا يمكننا العمل على حماية التعليم وإنهاء حالة الإفلات من العقاب»[٢٦٨].

ولا يوجد حالياً نظام عالمي لرصد الاعتداءات على التعليم بكامل نطاقها. لكن ثمة آلية للرصد والإبلاغ الدولي المتزايد تمخض عنها العمل الدولي الخاص بالأطفال والنزاع المسلح، وهو عمل يغطي الاعتداءات على المدارس. ومع أن هذه الآلية لا تشكل حلاً شاملاً لتحديات رصد الاعتداءات على التعليم والإبلاغ عنها، فإن لها أهميتها ضمن عدة مسارات ترمي إلى تحسين تغطية هذه الاعتداءات. وتتمثل المسائل الرئيسية في كيفية تعزيزها للتمكن من جمع البيانات واستخدامها على نحو أفضل، وفي طرق استكمالها لضمان الرصد المستمر لنطاق الاعتداءات الكامل ولضمان أن تسهم البيانات في جهود تعزيز الحماية، وتجنب الخطر، والإنعاش.

---

٢٦٨ نيكولاس بورنيت، مساعد المدير العام لشؤون التعليم في اليونسكو. كلمة ألقاها في حوار الجمعية العامة للأمم المتحدة التفاعلي حول الوصول إلى التعليم في حالات الطوارئ وما بعد الأزمات وفي الحالات الانتقالية الناتجة عن نزاعات أوجدها الإنسان أو عن كوارث طبيعية، نيويورك، ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٩، http://unesdoc.unesco.org/images/0018/001812/181220e.pdf.

جذور آلية الرصد والإبلاغ بشأن الأطفال والنزاع المسلح

دعا مجلس الأمن لأول مرة عام ٢٠٠١ إلى وضع قائمة سنوية للأطراف الذين يستخدمون الأطفال في نزاع مسلح (قرار المجلس ١٣٧٩ (٢٠٠١)). وفي عام ٢٠٠٤، في القرار ١٥٣٩ (٢٠٠٤)، وضع المجلس خطط عمل محددة زمنياً لوقف تجنيد الأطفال وإطلاق الجنود الأطفال. وتعين على الجهات الفاعلة التابعة للدولة وغير التابعة لها أن تتفق على هذه الخطط مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية[٢٦٩] أو أن تواجه إمكانية فرض عقوبات عليها.

بعد ذلك، أنشأ مجلس الأمن بموجب قراره ١٦١٢ (٢٠٠٥) آلية دولية للرصد والإبلاغ لتزويد المجلس بمعلومات «سريعة ودقيقة وموثوقة وموضوعية» عن ستة انتهاكات جسيمة ضد الأطفال في النزاع المسلح، تشمل «الهجمات على المدارس والمستشفيات». ولأول مرة، كانت محاولة لوضع نظام للرصد والإبلاغ وأنشأت أفرقة الأمم المتحدة القطرية في سياقها مجموعات عمل تعنى بآلية الرصد والإبلاغ في كل دولة من الدول المدرجة وتزود مجلس الأمن بالبيانات عما يحدث من اعتداءات.

غير أن البلدان الوحيدة التي أخضعت للرصد في الآلية هي البلدان المدرجة رسمياً في قوائم في مرفقات تقارير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح. وحتى الآن لا تدرج البلدان إلا في حال تجنيد الجنود الأطفال واستخدامهم، مع أن الانتهاكات الجسيمة الخمسة الأخرى يمكن أن تُرصد هي أيضاً بعد إدراج البلد المعني على القائمة. غير أنه حتى عند ذلك، لا تدرج جميع البلدان التي يبلغ فيها عن مستويات هامة من تجنيد الجنود الأطفال واستخدامهم: والمثال الأهم على ذلك هو الهند.

ونتيجة لذلك، لا ترصد بالضرورة الاعتداءات على التعليم من خلال الآلية هذه إلا في ١٤ بلداً، بالمقارنة مع ٣٠ بلداً تدرجها هذه الدراسة باعتبارها شهدت هجمات ضد التعليم في الفترة بين كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ وتموز/يوليو ٢٠٠٩.

وفي آذار/مارس ٢٠٠٩، أدرجت مرفقات تقرير الأمين العام السنوي الثامن عن الأطفال والنزاع المسلح أطراف النزاع في البلدان التالية: أفغانستان وبوروندي وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وكولومبيا وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية وميانمار ونيبال والفلبين والصومال وسري لانكا والسودان وأوغندا[٢٧٠]. ومن البلدان الأخرى التي كانت الأشد تعرضاً للاعتداءات على التعليم خلال فترة التقرير (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨) أورد التقرير التطورات الجارية في جورجيا والعراق والأرض الفلسطينية المحتلة وتايلاند. غير أن التقرير لم يذكر الهند أو باكستان أو زمبابوي.

٢٦٩ تتألف أفرقة الأمم المتحدة القطرية من ممثلي وكالات الأمم المتحدة التنفيذية الموجودة على الأرض في البلد المعني. وفي حالات الطوارئ أو الكوارث المعقدة، يلعب منسق الأمم المتحدة المقيم الدور القيادي في تنسيق برامج وأعمال جميع البلدان حيث تتواجد الأمم المتحدة.

٢٧٠ مجلس الأمن للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح A/٦٨/٧٨٥-S/٢٠٠٩/١٥٨ (٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٩)، المرفقات.

وبموجب قرار مجلس الأمن ١٦١٢(٢٠٠٥)، أنشئ فريق عامل تابع للمجلس، وله فريق فرعي يجتمع كل شهرين للنظر في تقارير[٢٧١] مجموعات العمل القطرية لآلية الرصد والإبلاغ، وهي تقارير تركز كل مرة على حالتين من حالات النزاع عادة. وتقع هذه التقارير في ١٨ صفحة تقريباً وهي تسجل الانتهاكات التي أبلغت عنها مجموعة عمل الآلية في البلد المعني، وتبين التدابير المتخذة وتقدم التوصيات. ويناقش الفريق الفرعي هذه التقارير ويقدم توصياته بشأنها إلى الأمين العام حول التدابير المحددة زمنياً التي سيَطلب من أطراف النزاع اتخاذها.[٢٧٢]

فريق العمل المعني بالأطفال والنزاعات المسلحة التابع لمجلس الأمن يعقد اجتماعا في مقر الأمم المتحدة بنيويورك لمناقشة الانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال أثناء النزاعات المسلحة.

ومجموعة العمل الخاصة بالآلية في كل بلد تحالف يضم الشركاء المستعدين، وهي مسؤولة أمام فريق الأمم المتحدة القطري. ويرأس الفريقَ القطري ممثل للأمين العام أو الممثل المقيم، وله نائب رئيس هو عادة من اليونيسيف، أو من مفوضية حقوق الإنسان أو مفوضية شؤون اللاجئين أو إدارة عمليات حفظ السلام أو منظمة العمل الدولية. وتضم مجموعة العمل في عضويتها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وهيئات المجتمع المدني الأخرى، وهي عادة منظمات تشارك بقوة في حماية الأطفال أو في رصد حقوق الإنسان. أما نسبة الهيئات المشاركة التي لا تنتمي للأمم المتحدة فتختلف من بلد إلى آخر.

وتتلقى مجموعات العمل الدعم من مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح، الذي يساعد الأفرقة القطرية على تصميم خطط العمل وتنفيذها.[٢٧٣]

وتتولى مجموعات العمل بجمع المعلومات عن حصول الانتهاكات الجسيمة الستة التالية ضد الأطفال، والتحقق من هذه المعلومات:

٢٧١ تشمل هذه التقارير المذكرات الأفقية العالمية والتقارير القطرية. وتقدم المذكرات الأفقية، وهي لا تنشر على الملأ، المعلومات أو التحديثات حول الحالات الهامة. أما التقارير القطرية فهي تنشر في وقت لاحق وتصب في التقارير السنوية للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح.

٢٧٢ للإطلاع على مزيد من المعلومات حول عمل الآلية، انظر: قائمة المراقبة الخاصة بالأطفال في النزاع المسلح، Getting it Done and Doing it Right: A Global Study on the United Nations-led Monitoring & Reporting Mechanism on Children and Armed Conflict (قائمة المراقبة الخاصة بالأطفال والنزاع المسلح، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨)؛ Katy Barnett and Anna Jefferys, Full of Promise: How the UN's Monitoring and Reporting Mechanism Can Better Protect Children، بحث HPN رقم ٦٢ (لندن، معهد التنمية ما وراء البحار، ٢٠٠٨).

٢٧٣ أليك وارغو، مقابلة أجراها معه المؤلف، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

- قتل الأطفال أو تشويههم؛
- تجنيد الأطفال أو استخدامهم جنوداً أطفال؛
- الاعتداءات على المدارس أو المستشفيات؛
- منع وصول المساعدة الإنسانية إلى الأطفال؛
- اختطاف الأطفال؛
- الاغتصاب وغيره من الاعتداءات الجسيمة على الأطفال.

وقد بقيت خطط العمل حتى الآن مقتصرة على معالجة تجنيد الأطفال أو استخدامهم جنوداً أطفال (مع أن نطاق ذلك سيتسع ليشمل العنف الجنسي والقتل والتشويه، بموجب قرار مجلس الأمن ١٨٨٢ (٢٠٠٩) الذي اتُخذ في ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٩). ومع تحسن الرصد وزيادته فيما يتعلق بتجنيد الأطفال، تحسنت أيضاً الخبرة في تصميم خطط العمل وتنفيذها. ويفيد أليك وارغو، مسؤول البرامج في مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح، أن أحد الدروس المستفادة الهامة هو أن الفريق العامل التابع لمجلس الأمن يصبح أفضل تجهيزاً لوضع توصيات ملموسة عند توفر مزيد من التحليلات المتعمقة للانتهاكات المرتكبة. ويقول "إن رصد الجنود الأطفال والإبلاغ الخاص بهم تحسن باستمرار منذ عام ٢٠٠٥. وإننا أيضا ننجز المزيد من أعمال التوحيد مع مستشاري شؤون حماية الأطفال في بعثات حفظ السلام والعمليات الأخرى"[٢٧٤].

التقدم المحرز في مجال مكافحة تجنيد الأطفال

يُستدل على إحراز تقدم في موضوع استخدام الجنود الأطفال وتجنيدهم بمعدل حذف البلدان من قائمة مرفقات تقرير الأمين العام السنوي. وتُحذف البلدان من القائمة عندما تنفذ بالكامل خطة العمل المحددة زمنياً؛ وبعبارة أخرى، عندما يُمنع التجنيد وتتوفر مساءلة الجهات التي تجند الأطفال انتهاكاً للقانون المحلي والقانون الدولي، ويتاح المجال أمام الأمم المتحدة للتحقق من ذلك. ويستغرق الأمر عادة بين سنة و١٨ شهراً ولا يمكن أن يتحقق إلا إذا لم يعد التجنيد يجري على نطاق واسع وإذا فرضت العقوبات المناسبة على الذين يقومون بالتجنيد وإذا لم يعد الأطفال مرتبطين بالقوات المسلحة في الميدان أو في المعسكرات.

وقد حققت هذه الجهود بعض الإنجازات الهامة فيما يتعلق بتجنيد الأطفال، وفق منظمة مراقبة حقوق الإنسان[٢٧٥]:

---

٢٧٤ المرجع السابق.

٢٧٥ منظمة مراقبة حقوق الإنسان، «Taking the Next Step: Strengthening the Security Council's Response to Sexual Violence and Attacks on Education in Armed Conflict"، ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

- كفت خمسة من أطراف النزاع في كوت ديفوار عن استخدامها الجنود الأطفال بعد الموافقة على خطط العمل على إنهاء هذه الممارسة؛
- حذف اسم حكومة أوغندا من قائمة المنتهكين لدى الأمين العام بعد إخراج الأطفال من قوات الدفاع الشعبية الأوغندية ومن وحدات الدفاع المحلية المرتبطة بالحكومة؛
- وقعت عدة جماعات مسلحة غير حكومية في ميانمار "سندات التزام" طوعية تتعهد بموجبها بإنهاء استخدام الجنود الأطفال وبقبول التحقق الدولي من ذلك؛
- في سياق متابعة استنتاجات الفريق العامل التابع لمجلس الأمن، توصل الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح إلى التزامات من جانب الأطراف في النزاع المسلح في الفلبين ونيبال وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وغيرها بإنهاء استخدام الجنود الأطفال و/أو إطلاق الأطفال من القوات المسلحة؛
- وافقت بعض الجهات الفاعلة على خطط العمل لتسريح الجنود الأطفال، لكن ذلك لم ينفذ بالكامل بعد.

إهمال العنف الجنسي والاعتداءات على المدارس

وفي المقابل، فإن مستوى تغطية العنف الجنسي والاعتداءات على التعليم في تقارير الأمين العام منخفض تماماً، مما يوحي بعدم إعطاء وزن كاف لجمع المعلومات عن هذين الموضوعين. غير أنه سلط مزيد من الأضواء على العنف الجنسي هذا العام، مع اتخاذ مجلس الأمن قراره ١٨٨٢ (٢٠٠٩) الذي يفتح الباب أما إدراج البلدان بسبب هذا الانتهاك.

وحتى آب/أغسطس ٢٠٠٩، كان تجنيد الجنود الأطفال هو المسبب الوحيد لإدراج البلدان وأصبح عملياً مجال التركيز الرئيسي في آلية الرصد والإبلاغ. أما الآن فهناك انتهاكان آخران يتسببان بالإدراج – الانتهاك الجنسي والقتل والتشويه – مما سيؤدي إلى وضع خطط عمل إلزامية للتصدي لهذين الانتهاكين. ومن شأن ذلك أن يضاعف الاهتمام بالعنف الجنسي وبقتل وإصابة الطلاب في المدارس أو في على الطريق إليها ومنها، ولكن ذلك لا يشمل بالضرورة الاعتداءات على مباني المدارس وقتل المعلمين وغيرهم من موظفي التعليم.

ونظراً لأن الانتهاكات الستة جميعها يتعين رصدها عند الإدراج في القائمة، فإن هذا التوسع في معايير إدراج يمكن أن يفيد في رصد الاعتداءات على المدارس والإبلاغ عنها لأنه يمكن أن يوسع نطاق البلدان الخاضعة للمراقبة.

لكن في واقع الأمر فالانتهاكات التي لا تسبب هذا الإدراج، عموماً، والاعتداءات على المدارس بصفة خاصة، لا تحظى على ما يبدو إلا بقدر أقل بكثير من الاهتمام وليس هناك إلا ما ندر من التوصيات حول كيفية تحسين حماية الطلاب والمدارس. وقد وجد تحليل أجرته منظمة مراقبة حقوق الإنسان لاستجابة مجلس الأمن لاثنين من الانتهاكات، هما العنف الجنسي والاعتداء على المدارس، أنه مع

أن آلية الرصد والإبلاغ توثق جميع الانتهاكات الجسيمة الستة، فإن الانتهاكات، غير تجنيد الجنود الأطفال واستخدامهم، لم تحصل على الصعيد العملي إلا على اهتمام سطحي.

ووفقاً لذلك التحليل، فقد أصدر الأمين العام تسعة تقارير قطرية عن الأطفال والنزاع المسلح منذ بداية عام ٢٠٠٨، وأصدر الفريق العامل التابع للمجلس عشر مجموعات منفصلة من الاستنتاجات الخاصة بحالات فردية. وتشمل هذه الوثائق الـ ١٩ ما مجموعه ١٤١ توصية منفصلة تتعلق بتجنيد الجنود الأطفال واستخدامهم، غير أنها لم لا تتضمن إلا ١٨ توصية عن العنف الجنسي وست توصيات تتصل بالاعتداءات على المدارس. ولم تتضمن سبع وثائق من أصل الوثائق الـ ١٩ أية توصية عن العنف الجنسي أو الاعتداءات على المدارس، حتى في حالات وصف فيها الأمين العام معدلات العنف الجنسي بأنها «مثيرة للجزع»، وكذلك في حالات أشير فيها للاعتداءات على المدارس.[٢٧٦]

وعلى غرار ذلك، خلصت دراسة أجرتها شبكة الممارسات الإنسانية عام ٢٠٠٨ بدعم من منظمة إنقاذ الطفولة إلى أن رصد الانتهاكات الجسيمة الأخرى غير التجنيد، والإبلاغ عنها، والاستجابة لها، لا يكون إلا بصفة «محدودة ومتفرقة»، وأن الحالة هذه لن تتغير ما بقي تجنيد الأطفال معيارا وحيدا للإدراج في المرفقات. وأشارت الدراسة إلى أن أعضاء مجلس الأمن أعربوا عن القلق لأنه في الحالات التي تتعرض فيها المدارس للاعتداءات فإن حالتها «لا تـمنح أي دراسة متعمقة» إلا إذا وُجدت فيها حوادث تجنيد محددة[٢٧٧]. وفي حال تكرر هذا النمط مع الانتهاكات الجديدة المسببة للإدراج، فإن من غير المحتمل أن تحظى الاعتداءات على المدارس ما يكفي من الرصد في إطار آلية الرصد والإبلاغ.

وتوصي منظمة مراقبة حقوق الإنسان بأن يكلف مجلس الأمن أفرقة الأمم المتحدة القطرية بتوسيع الحوار مع الأطراف في النزاع المسلح للتوصل إلى خطط عمل تعالج جميع الانتهاكات ضد الأطفال بما فيها العنف الجنسي والاعتداءات على المدارس وأن يوسع المجلس تدريجياً «محفزات» رصد الانتهاكات ضد الأطفال والنزاع المسلح، بحيث تشمل، بداية، العنف الجنسي والاعتداءات على المدارس باعتبارها محفزات للرصد[٢٧٨].

ويقول نيكولاس بورنيت، باسم اليونسكو، بوجوب تشجيع مجلس الأمن على معاملة جميع فئات الانتهاكات الجسيمة على قدم المساواة، وأن يحيل اعتداءات استهدافية معينة إلى المحكمة الجنائية الدولية للتحقيق فيها ومقاضاتها. «فنحن باختصار بحاجة إلى ضمان وجود نظام منهجي موثوق للرصد العالمي لتوثيق الاعتداءات العنيفة على التعليم»[٢٧٩].

---

٢٧٦ (المرجع السابق.

٢٧٧ Barnett and Jefferys, Full of Promise، ١٦.

٢٧٨ المرجع السابق

٢٧٩ بورنيت (كلمة أمام فريق للمناقشة).

توسيع نطاق التعريف الخاص بالاعتداءات على المدارس

هناك مسألة أخرى أثيرت على الصعيد الدولي تتعلق بما إذا كان الرصد والإبلاغ يغطي تعريفاً واسعاً بما فيه الكفاية للاعتداءات على المدارس. ويأتي هذا السؤال من عدم مقاضاة الاعتداءات على المدارس أو الإبلاغ عنها في تقارير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (مع أن هذه التغطية زادت في آخر هذه التقارير).

إلى أية درجة يقارب مفهوم «الاعتداءات على المدارس» تعريفها المستخدم في هذه الدراسة؟ هل يشمل التعريف مثلاً الطلاب والمعلمين وموظفي الدعم في المدارس ومسؤولي التعليم ونقابيي مهنة التعليم والعاملين في مجال المعونة التعليمية؟

إن مجموعة بيانات الحد الأدنى التي يطلبها ممثل الأمين العام من مجموعات عمل آلية الرصد والإبلاغ تدعو إلى توفير تسع فئات من المعلومات المتصلة بالاعتداءات على المدارس والمستشفيات، بما في ذلك الإجابات على السؤال التالي: «ما هي عواقب الاعتداء؟ (عدد القتلى/المصابين بين الأطفال؛ الفترة التي أغلقت/تأثرت فيها المدرسة؛ عدد القتلى/المصابين بين المعلمين أو الموظفين الآخرين)»[٢٨٠].

ويتضمن التقرير السنوي الذي قدمته الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، راذيكا كومارأسوامي، إلى مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التوصية التالية بخصوص الاعتداءات على المدارس، وهي توصية تستخدم تعريفاً واسعاً لها (التشديد بالحرف المائل أضافهُ المؤلف):

يُطلب إلى الأطراف في حالات النزع المسلح أن يتقيدوا بالقانون الدولي الذي يحمي الحق في التعليم في الحالات المقلقة. ويشمل هذا حماية المؤسسات التعليمية وعملية التعليم، بما في ذلك حماية المعلمين والأكاديميين وغيرهم من موظفي التعليم. وينبغي أن يولى اهتمام خاص لحماية البنات، نظراً لما يتعرض له تعليمهن من استهداف متزايد في بعض البلدان.[٢٨١]

وتماشيا مع ذلك، فإن التعليمات التي بعثت بها اللجنة التوجيهية التابعة لمجلس الأمن إلى مجموعة عمل آلية الرصد والإبلاغ في نيبال تعرف الاعتداءات على المدارس بأنها «اعتداءات مادية على المباني التي تستضيف المدارس، بما في ذلك احتلالها وقصفها واستهدافها في الأغراض الدعائية وإغلاقها القسري واستخدامها بالقوة من جانب الجماعات/القوات المسلحة، والاعتداءات المادية على موظفي المدارس ونهب معدات المدارس ولوازمها أو سرقتها وفرض القيود على الوصول إليها»[٢٨٢].

٢٨٠ مجموعة بيانات الحد الأدنى، قدمها مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح.

٢٨١ مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التقرير السنوي الذي قدمته راذيكا كومارأسوامي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، A/HRC/12/49 (٣٠ تموز/يوليو ٢٠٠٩)، الفقرة ٦٢.

٢٨٢ أُخذ من نسخة من التعليمات قدمها مركز قطاع الخدمات غير الرسمية.

ويعني استخدام المدارس بالقوة في هذا السياق «التدخل العسكري الذي يعطل أنشطة التعلم الاعتيادية: استخدام/استغلال الأماكن لأي غرض كان (كمخفر أو مخبأ أو موقف ليلي واستخدام صنابير الماء أو الملاعب؛ استخدامها للمحاضرات/الأحاديث ولبرامج الجماعات المسلحة أو برامج التعلم الخاص بها؛ دخول الأماكن الخاصة بالمدرسة بالسلاح؛ إطلاق النار على الأماكن الخاصة بالمدارس وتبادل إطلاق النار منها والتمركز قرب مبانيها)».

وطُلب إلى المنظمات الأعضاء في مجموعة العمل إحصاء عدد القتلى والمصابين بين المعلمين والموظفين وعدد القتلى والمصابين بين الأطفال والطلاب ومجموع التهديدات الموجهة للمعلمين والطلاب.

ويفند هذا كله فكرة أن نظام آلية الرصد والإبلاغ غير مهيأ لجمع المعلومات حول الاعتداءات على المدارس بتعريفها الموسع الذي يشمل الطلاب والمعلمين وموظفي التعليم، فضلاً عن المباني. والسؤال الآن هو لماذا لا ينفذ ذلك على الصعيد العملي؟

سبب نقص التقارير المتعلقة بالاعتداءات على التعليم

يبدو في الوقت الحاضر أن مجموعات عمل آلية الرصد والإبلاغ تقلل بصورة خطرة من الإبلاغ عن مدى الاعتداءات على التعليم في كثير من الحالات التي تدرَج أطرافها بالفعل على قائمة تجنيد الجنود الأطفال أو استخدامهم. فالمعلومات عن تايلاند مثلاً قليلة، والبيانات القادمة من كولومبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية محدودة للغاية، أما المعلومات المتعلقة بالصومال والسودان فهي نادرة شحيحة.

وهناك قعود عن تشجيع إشراك جهات فاعلة أساسية من قطاع التعليم (سواء من جانب الأمم المتحدة أو المجتمع المدني) وعن دفعها إلى معالجة وإبراز المسائل المتعلقة بالاعتداءات على التعليم. ويبدو أن المنظمات التعليمية لم تصبح بعد مشاركة على نحو وثيق و/أو مستمر في آلية الرصد والإبلاغ، بل إنها قد لا تكون في بعض الحالات عارفة بوجود تلك الآلية. أضف إلى ذلك أنه لم تظهر للوجود جماعة من الممارسين تعنى بالإبلاغ عن هذه الانتهاكات. ونظراً لغياب المنظمات التعليمية أو افتقارها للمشاركة، فإنها لا تقدم المعلومات إلى الأفرقة القطرية لأغراض تقارير الأمين العام أو لا تقترح التدابير التي تود أن يتخذها مجلس الأمن لحماية الأطفال والتعليم.

وفي الحالات التي تضطلع فيها آلية الرصد والإبلاغ بالإبلاغ عن الاعتداءات على التعليم، فإن هذا الإبلاغ يقتصر على التأكيد على الاعتداءات المادية في حين أن التهديدات الأخرى وأثار الاعتداءات على الأطفال ونظم التعليم تبقى غائبة بصورة ملحوظة في ذلك الإبلاغ.

وتجدر الإشارة إلى وجود عاملين عامين يؤثران على أية محاولة لإشراك المنظمات التعليمية. الأول هو الافتقار إلى الموظفين والتمويل. فقد أضاف معظم أعضاء مجموعات العمل أنشطة آلية الرصد والإبلاغ إلى عبء العمل لديهم دون زيادة قدراتهم أو بزيادة طفيفة. حتى اليونيسيف لم تتلق إلا

النزر اليسير من التمويل لأغراض تنفيذ الآلية. وكما يبين بارنيت وجيفري، هناك حاجة إلى ضمان حصول مجموعات العمل الموارد بصورة روتينية سواء لتيسير بناء قدرات أعضائها على الرصد والإبلاغ أو لضمان جعل ذلك الرصد والإبلاغ على درجة كافية من الجودة والحجم.[٢٨٣]

أما العامل الآخر فهو التردد في التعاون على جمع المعلومات الخاصة بانتهاكات حقوق الإنسان بسبب الخوف من التهديد أو من الهجمات الانتقامية من جانب القوات المسلحة والجماعات المسلحة. ويمكن أن يكون هناك مخاوف لدى المنظمات غير الحكومية حول تعريض مبدأي الحياد والنزاهة للخطر، وهذا ما أفادت به منظمة قائمة مراقبة الأطفال والنزاع المسلح، لأن المعلومات التي تـُجمع تُستخدم لتحريك تدابير سياسية يتخذها مجلس الأمن[٢٨٤]. ويساور القلق كثيراً من المنظمات غير الحكومية حول إمكانية تقاسم المعلومات التي تجمعها مجموعات عمل آلية الرصد والإبلاغ مع المحكمة الجنائية الدولية، خصوصاً في البلدان التي أصدرت المحكمة فيها لوائح اتهام بارتكاب جرائم حرب، خشية أن يرتكب القادة العسكريين وغيرهم ممن يواجه احتمال إصدار لوائح اتهام بحقهم اعتداءات تأديبية.[٢٨٥]

وهناك حاجة إلى مشاركة وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المعنية بالتعليم بقدر أكبر بغية إدراج الاعتداءات على التعليم على جدول أعمال مجموعات عمل آلية الرصد والإبلاغ على المستوى القطري. غير أن هذه المنظمات تجد نفسها أمام معضلة: فهي إن تمكنت من زيادة نشاطها فيرصد الاعتداءات على التعليم والإبلاغ عنها، فإنها ستكون قادرة على التماس مزيد من الدعم المالي لبرامج الإنعاش الوقائية بصورة أكثر فعالية، غير أن الافتقار إلى الأموال الإضافية والتدريب الجديد يضعف من قدرتها على رصد تلك الاعتداءات. ولذا فمن الممكن التدليل على قيام الحكومات المانحة القلقة إزاء آثار الاعتداءات على التعليم على تحقيق هدف التعليم للجميع، بالنظر في تقديم تمويل موجه لأغراض بناء القدرات لدى وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المعنية.

الفئات المستهدفة التي لا تغطيها آلية الرصد والإبلاغ

هناك بعض الفوارق الهامة بين فهم الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح فيما يتعلق بالاعتداءات على المدارس والتعريف الأوسع للاعتداءات على التعليم الذي تستخدمه هذه الدراسة والذي يتصل بتعريف موظفي التعليم من غير المعلمين والاقتصار على قطاع تعليم الصف ١٢. ويمثل ردم هذه الهوة بين الاثنين تحدياً من الأرجح أنه يتعين مواجهته خارج نطاق جهاز آلية الرصد والإبلاغ.

ويكمن أحد الأهداف التي لا تغطيها الآلية إلا جزئياً في حراس الأمن/المرافقين الأمنيين:

٢٨٣. Barnett and Jefferys, Full of Promise, 15, 20.

٢٨٤ قائمة المراقبة الخاصة بالأطفال في النزاع المسلح، Getting it Done and Doing it Right. 11.

٢٨٥ المرجع السابق، ١٤

حراس الأمن/المرافقين الأمنيين

يعتبر التفسير الذي قدمه الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح أن من الممكن إدراج المرافقين الأمنيين للمعلمين إذا كان هناك نمط واضح لمهاجمة قوافل المعلمين. والموضوع أكثر إشكالية إذا كان المرافقون من الجنود بدلاً من الشرطة، التي تُعتبر قوة مدنية. ويتماشى ذلك مع التمييز بين المدنيين والعسكريين في اتفاقية جنيف، غير أنه قد لا يتماشى مع الأهداف الحقيقية للاعتداءات، خاصة وأن المتمردين يميلون إلى اعتبار الجنود والشرطة، على قدم المساواة، رموزاً للدولة التي يعارضونها. وقد أدرجت هذه الدراسة الجنود الذين يقومون بحراسة المعلمين لأن الاعتداء عليهم يمثل محاولة لمنع الحماية عن المعلمين، ولذا فهو اعتداءٌ على الحق في تعلّم آمن.

وهناك ثلاثة أنواع من الأهداف لا تغطيها آلية الرصد والإبلاغ إطلاقاً، وهي الاعتداءات على نقابيي مهنة التعليم وموظفي التعليم العالي ومسؤولي التعليم:

النقابيون المعلمون ونقابيو مهنة التعليم

في إطار آلية الرصد والإبلاغ، إذا هوجم معلم ما أثناء قيامه بنشاط سياسي أو نقابي خلاف عمله في التدريس مباشرة، فإن الاعتداء لا يعدّ اعتداءً على المدارس.

«فإذا هوجموا في مدرسة فيها طلاب، فإن من الواضح تماماً أنهم يهاجَمون باعتبارهم جزءً من كامل الهياكل الأساسية التعليمية. إما إذا كانوا خارج مجتمعهم المحلي، وكانوا يشاركون في نشاط سياسي، فقد يكونون معلمين غير أن هويتهم بصفتهم معلمين تأتي في المقام الثاني، لأنهم ناشطون سياسيون أولاً،» كما يقول وارغو. «وعلينا دائماً أن نطرح تلك الأسئلة الحاسمة: لماذا هوجموا؟ واهي الأحداث المحيطة بالهجوم؟ هل كان الهجوع في أعقاب اجتماع لمسؤولين نقابيين أو حدث في المدرسة؟»[٢٨٦].

لكن يتعين التدليل على وجوب إدراج نقابيي مهنة التعليم لأنهم يشكلون في كثير من الأحيان جزءاً هاماً من عملية ضمان توفير التعليم الجيد سواء في المرحلة الابتدائية وفق أهداف التعليم للجميع أو في مراحل التعليم الأخرى جميعها.

وتقول جان إيستمن، من منظمة الاتحاد الدولي لنقابات المعلمين، إن المسألة الأولى التي يتعين التذرع بها هي أن نقابيي مهنة التعليم هم في الوقت نفسه معلمون ونقابيون، ولذا فإن مقتل أحدهم يعني فقدان واحد من المعلمين. والمعلمون هم المورد الأكثر أهمية والأكثر تكلفة في عملية التعليم. فالمدارس يمكن أن توجد بدون أبنية – ستون في المائة من المدارس في أفغانستان ليس لديها مبان دائمة وهي تعمل في خيام منصوبة في العراء[٢٨٧]. غير أنها لا يمكن أن تعمل بدون معلمين. فإذا تغيب المعلمون عن العمل بسبب الوفاة أو الإصابة أو الخوف، فإن الأطفال لن يتلقوا أي تعليم.[٢٨٨]

---

٢٨٦ أليك وارغو، مقابلة أجراها معه المؤلف، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

٢٨٧ Maysam Najafizada, "Afghanistan: Education in a War Zone," Transitions Online with support from the Education Support Program, Open Society Institute, ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩.

٢٨٨ جان ايستمن، مقالة أجراها المؤلف، ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٩.

والمسألة الأخرى هي أن المعلمين يساهمون مساهمة نشطة من خلال نقاباتهم وذلك عبر المشاركة في الحوارات الوطنية التي تصنع معالم نظام التعليم ومناهجه ومعاييره وقيمه. فالاعتداءات على النقابيين أثناء ممارستهم لهذا النشاط تعتبر اعتداءً على نظام التعليم. حتى النقاش حول أجور المعلمين له أهميته لأن مستوى هذه الأجور يؤثر في التوظيف ومن ثم في نوعية الموظفين. فالسماح للمعلمين بالإدلاء بأصواتهم من خلال عضويتهم في النقابات والأنشطة النقابية جانب هام من جوانب تنمية نظام تعليم رفيع المستوى. ولذا، فإن مهاجمة نقابيي مهنة التعليم يمكن أن تهدد نوعية ما يقدم من تعليم.

الأكاديميون وموظفو التعليم العالي

لا تشمل مهام الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح التعليم العالي لأن اختصاص آلية الرصد والإبلاغ يقتصر على الأطفال دون سن الثامنة عشرة. ومع أن من الممكن القول بأن الجامعات أساسية لتدريب معلمي المستقبل وتأهيلهم تأهيلاً جيداً سواء في موضوعات تخصصهم أو في أساليب التربية، فإن حماية الأكاديميين ليست مدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن، ولعل ذلك يعود إلى عدم معرفة حجم المشكلة أو أهميتها. وهماك الشاغل الآخر المتمثل في حساسية الموضوع السياسية، نظراً لأن معظم الاعتداءات على التعليم العالي تنفذها على ما يبدو القوات الحكومية. وهناك حاجة لدراسات تفصيلية، تبلّغ عن الحوادث وهوية مرتكبيها وأسبابها، للتدليل لكن الأكاديميين يشكلون فئة سكانية معرّضة للخطر.

مسؤولو التعليم

ربما لا داعي للتذكير بأن الاعتداءات على مسؤولي التعليم تمثل اعتداءً على نظام التعليم. فبدونهم لا يمكن وضع الميزانيات ولا تقديم اللوازم أو تسديد مرتبات المعلمين ولا وضع معايير وطنية وإنفاذها، ولا يمكن إعداد المناهج وتدريب المعلمين، وبذلك تتوقف تدريجياً عملية التعلّم. وتعتبر الاعتداءات على المسؤولين الأفراد أو على المباني الإدارية اعتداءً على قدرة نظم التعليم على العمل. ولهذا كله، فإنه من المهم أن ترصد أيضاً الاعتداءات على المسؤولين.

نحو آلية عالمية لرصد الاعتداءات على التعليم

هناك طريقتان لزيادة الإبلاغ عن الاعتداءات على التعليم. الأولى تقوم على تكثيف الإبلاغ الذي تقوم به آلية الرصد والإبلاغ وتوسيع نطاقه بحيث يشمل الاعتداءات غير المادية وتشمل خصوصاً أثر الاعتداءات على التعليم على النظام المدرسي. ويقترح زاما كورسن-نيف، من منظمة مراقبة حقوق الإنسان أن بإمكان مجموعات التعليم على المستوى القطري أن تلعب دوراً ايجابياً في المساعدة على إنشاء نظم للمعلومات موجهة لمسألة التعليم وعلى وضع الطرائق لجمع معلومات موحدة.[٢٨٩]

٢٨٩ Zama Coursen-Neff, "Monitoring Attacks on Education" (تقرير أمام حلقة الخبراء الدراسية الدولية في اليونسكو، حماية التعليم في مرمى النار، باريس، ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩).

أما الطريقة الأخرى فتتمثل في التشجيع على وضع نظام عالمي منهجي حقاً للرصد والإبلاغ لأغراض هذه المسألة، ويمكن لآلية الرصد والإبلاغ أن تساهم فيه بالبيانات ذات الصلة، لكنه يغطي جميع قطاعات التعليم ويصب في تقرير مماثل لتقرير التعليم في مرمى النار ٢٠١٠. ويتطلب الأمر إقامة تحالف من الشركاء الدوليين والإقليميين والوطنيين، يشمل جميع قطاعات التعليم الفرعية، وعلى استعداد للبحث عن البيانات وتوفيرها سنة بعد سنة بحيث يمكن تتبّع الاتجاهات والآثار عالمياً وضمن سياقات محددة.

وبدورها، يمكن للشبكات المخصصة في تقدير العلماء ونقابيي مهنة التعليم المهددين أن تسهم في الرصد والإبلاغ بالاستثمار في تحليل ما يصلها من تقارير كثيرة عن الحوادث المتصلة بالأكاديميين ونقابيي مهنة التعليم وفي نشر المعلومات.

وربما يمكن كذلك إقناع المنظمات التعليمية التي تشجع على المشاركة في آلية الرصد والإبلاغ بتوسيع نطاق تغطيتها لتشمل نطاق الاعتداءات الكامل – إذا توفرت لديها الوسائل المادية لذلك، لأغراض استخدامه في نظام الرصد العالمي.

ضمان معاقبة مرتكبي الاعتداءات

مزايا ومساوئ تعديل القانون الدولي

تثير مشكلة عدم مقاضاة المسؤولين عن الاعتداءات على التعليم انزعاج المجتمع الدولي، وقد اكتسبت اهتماماً متزايداً منذ نشر تقرير التعليم في مرمى النار (٢٠٠٧). وخلال مؤتمر حول التعليم في العراق استضافته اليونسكو في باريس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، صدرت دعوات على نطاق واسع تطالب بالتحقيق مع المسؤولين عن قتل المئات من أساتذة الجامعات والمثقفين[٢٩٠]. وخلال مناقشة الجمعية العامة للأمم المتحدة حول التعليم في حالات الطوارئ في آذار/مارس ٢٠٠٩، ناشدت سمو الشيخة موزه بنت ناصر المسند، الحاضرين بكل عاطفة أن يضمنوا معاقبة مرتكبي الاعتداءات على التعليم.

وقالت سمو الشيخة، وهي مبعوثة اليونسكو الخاصة للتعليم الأساسي والعالي: «إن الحفاظ على الحق في التعليم يتطلب حماية المؤسسات التعليمية وجميع موظفيها من الاعتداءات في فترات النزاع. ولا يمكن ضمان هذه الحماية إلا بوجود عنصرين أساسيين: الجزاءات والعقاب.

٢٩٠ اليونسكو، المؤتمر الدولي المعني بحماية الحق في التعليم في البلدان المتأثرة بالنزاع، «توقفوا عن تعريض مستقبل العراق للخطر!»، باريس، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر – ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، ركز على سبل الوصول إلى التعليم وحماية المثقفين العراقيين والقضايا التعليمية التي تواجهها الجامعات العراقية، وعلى المشردين داخلياً واللاجئين. وحضر المؤتمر وزراء ومسؤولون وقادة أكاديميون من العراق، وكان بدعم من مكتب سمو الشيخة موزه بنت ناصر المسند.

وعملاً على تحقيق ذلك، يتعين تفعيل الاتفاقيات الدولية القائمة وتعزيز مضمونها بحيث تنشئ، على أساس تفكير متعمق جاد، آلية عالمية، عملية وفعالة، لحظر الاعتداءات على الحق في التعليم ومعاقبة مرتكبيها وإجبارهم على تقديم تعويض ملائم عن أي ضرر إنساني أو مادي نتج عن أفعالهم»[٢٩١].

وتشمل الأسئلة الرئيسية التي طرحت أثناء المناقشة أو التي أثيرت بعدها ما يلي: ما الجديد الذي يتعين القيام به لضمان التحقيق بالفعل مع مرتكبي الاعتداءات ومحاكمتهم ومعاقبتهم؟ هل يُعزى الافتقار الواضح الواسع النطاق إلى أي تقدم في هذه المسألة إلى وجود ثغرات في تغطية الاعتداءات على التعليم في القانون الدولي أو في عملية الرصد التي يمكن أن يسترشد بها المحققون؟ هل ينبغي شن حملة لاستصدار قرار من الأمم المتحدة؟ ما الذي يمكن فعله كي تستخدم القوانين المنطبقة فعلاً للتحقيق في هذه الاعتداءات؟

وهناك آراء متباينة حول ما إذا كانت الاعتداءات على التعليم مغطاة بما فيه الكفاية في إطار القانون الدولي. والمقصود بالقانون الدولي هنا هو القانون الدولي لحقوق الإنسان؛ والقانون الإنساني الدولي، بما فيه القانون العرفي الدولي[٢٩٢]؛ والقانون الجنائي الدولي.

ويظهر من بحوث أجريت لفائدة مكتب سمو الشيخة موزه بنت ناصر المسند بشأن تغطية هذه الاعتداءات في المعاهدات الرئيسية ذات الصلة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والقانون الجنائي الدولي والقانون العرفي أن هذه الاعتداءات مغطاة بالفعل، مع أن حماية مباني التعليم لا تُذكر فيها صراحة على نحو ما تُذكر المستشفيات مثلاً.[٢٩٣]

---

٢٩١ الجمعية العامة للأمم المتحدة، «كلمة سمو الشيخة موزه بنت ناصر المسند القطرية: الجلسة الافتتاحية للمناقشة المواضيعية التفاعلية حول التعليم في حالات الطوارئ»، ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٩.»

٢٩٢ المفهوم الذي يستند إليه القانون العرفي الدولي هو أن الدولة ملزمة بمعيار للسلوك حتى وإن لم تعط موافقتها السيادية بتصديقها على معاهدة وحتى إن كانت تعترض بقوة لكن المعيار المعني هو قانون عرفي. وينشأ معيار السلوك هذا ببساطة في سياق الممارسة العامة للدول أو كلمتها أو سلوكها. ومع أن التنازع وارد حول كيفية تحول معيار ما للسلوك إلى قاعدة قانونية ملزمة من خلال الأعراف، فإن القاعدتين الأساسيتين اللتين تنطبقان على نظم التعليم – عدم استهداف المدنيين أو الممتلكات المدنية وعدم التسبب في أضرار جانبية مفرطة – هما بين أكثر القواعد العرفية استقراراً في القانون الإنساني الدولي. انظر: مكتب سمو الشيخة موزه بنت ناصر المسند القطرية، مديرية التخطيط والبرمجة، «القانون الدولي وحماية نظم التعليم»، في حماية نظم التعليم: استعراض لأحدث الأساليب (باريس: اليونسكو، ٢٠١٠)، ١٤٧–١٧٨.

٢٩٣ معاهدات القانون الدولي لحقوق الإنسان المشار إليها هنا هي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، 999 UNTS 171 (كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ٩٩٣ UNTS ٣ (١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦)، واتفاقية حقوق الطفل، 1577 UNTS 3, A/44/49 (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩)، وهي جميعاً صادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة؛ ومعاهدات القانون الإنساني هي المعاهدات الأربع الخاصة بلجنة الصليب الأحمر الدولية: اتفاقيتا جنيف (١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩)، والبروتوكولان الإضافيان: لجنة الصليب الأحمر الدولية، البروتوكول الإضافي لاتفاقيتي جنيف المؤرختين ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ والمتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية (البروتوكول الأول)، 1125 UNTS 3(٨ حزيران/يونيو ١٩٧٧)، والبروتوكول الإضافي لاتفاقيتي جنيف المؤرختين ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ والمتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية (البروتوكول الثاني)، 1125 UNTS 609 (٨ حزيران/يونيو ١٩٧٧)؛ ومعاهدة القانون الجنائي الدولي وهي نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة A/CONF.183/9 (١٧ تموز/يوليو ١٩٩٨). انظر: مكتب سمو الشيخة موزه بنت ناصر المسند القطرية، مديرية التخطيط والبرمجة، "القانون الدولي وحماية نظم التعليم".

وبموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يتصل بواجب الدول المتعلق بحماية الحقوق، يقع على الدول واجب حماية التمتع بالحق في التعليم أو نظم التعليم من الاعتداء وقت النزاع المسلح أو في حال انعدام الأمن حتى من جانب الجهات الفاعلة غير الحكومية. ويعني ذلك عملياً أن على الدول أن تتخذ خطوات «معقولة» لحماية الطلاب من الاعتداءات من جانب القوى شبه العسكرية أو العصابات الإجرامية أو الجماعات المسلحة المنظمة غير التابعة للدولة، في المدرسة أو في الطريق إليها أو منها، حيثما تشكل هذه الاعتداءات حاجزاً أمام المواظبة على الدراسة[٢٩٤]. ويعني أيضا أن عليها واجب اتخاذ الخطوات للتغلب على العقبات الأخرى أمام التعليم، مما يمكن أن يشمل ضرورة إصلاح المدارس بعد الاعتداء.[٢٩٥]

إن معاهدات حقوق الإنسان توضع برعاية من الجمعية العامة للأمم المتحدة. وتقوم هيئات تنشئها المعاهدات نفسها الامتثال لها، وهي هيئات مسؤولة أمام الجمعية العامة، برصد الامتثال لها، ويرصد هذا الامتثال مجلس حقوق الإنسان وما لديه من مقررين خاصين، بما في ذلك المقرر الخاص للحق في التعليم، والاستعراض الدوري العالمي، الذي يستعرض التقدم الذي تحرزه كل دولة في إعمال حقوق الإنسان. وهناك آليات أخرى للمساءلة منها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؛ والممثل الخاص للأمين العام لشؤون العنف ضد الأطفال؛ ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون الإنسان. وتشمل آليات مجلس الأمن التوصيات والقرارات التي يمكن أن تنشئ أنظمة للإبلاغ وخطط عمل محددة زمنياً، كما هو الحال في قرار المجلس ١٦١٢ (٢٠٠٥).[٢٩٦]

وبموجب القانون الإنساني الدولي (وهو ما يعرف أيضاً باسم قوانين الحرب)، والذي يغطي النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية[٢٩٧]، يتعين عدم استهداف المدنيين (ويشمل ذلك الطلاب والمعلمين والأكاديميين وغيرهم من موظفي التعليم) والممتلكات المدنية (بما فيها مباني المدارس والنقل الخاص بها) بالهجوم إطلاقاً. وينبغي ألا يتسبب الهجوم بخسارة جانبية «مفرطة» أو غير متكافئة (الضرر الجانبي) مع الفائدة العسكرية المباشرة المتوقعة من الهجوم؛ ويتعين ألا تتسبب الأسلحة أو الأساليب المستخدمة قدراً غير معقول (غير متكافئ) من المعاناة الإنسانية. ويدخل انتهاك أي من هذه القواعد في إطار الفئة الأكثر جسامة من جرائم الحرب.[٢٩٨]

وتنطبق هذه القواعد على قادة الدول السياسيين وقادة القوات المسلحة الذين يتخذون القرارات حول مجرى العمليات الحربية؛ غير أنها تنطبق أيضاً على القادة السياسيين والعسكريين في الجماعات المسلحة المنظمة غير التابعة للدولة. إضافة لذلك، يُلزم الجنود الأفراد في القوات الحكومية والجماعات المسلحة المنظمة غير التابعة للدولة بالامتثال لتلك القواعد، ويمكن أن يعتبر قادتهم مسؤولين جنائياً عن انتهاكات ارتكبها آخرون.[٢٩٩]

---

٢٩٤ مكتب سمو الشيخة موزه بنت ناصر المسند القطرية، مديرية التخطيط والبرمجة، «القانون الدولي وحماية نظم التعليم».

٢٩٥ المرجع السابق.

٢٩٦ المرجع السابق.

٢٩٧ تعني عبارة النزاع المسلح غير الدولي القتال بين الدولة وجماعة مسلحة منظمة غير تابعة لدولة ما.

٢٩٨ مكتب سمو الشيخة موزه بنت ناصر المسند، مديرية التخطيط والبرمجة، «القانون الدولي وحماية نظم التعليم».

٢٩٩ المرجع السابق.

ويرد أهم التزام يقع على عاتق الجماعات المسلحة في المادة المشتركة ٣ من اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩، والتي تنطبق على «كل طرف من أطراف النزاع». وتنص المادة تحديداً على حظر أفعال معينة موجهة ضد أشخاص لا يشاركون في الأعمال القتالية (مثل المعلمين والطلاب). وتشمل هذه الأفعال جرائم القتل والتشويه والمعاملة القاسية والتعذيب وأخذ الرهائن والاعتداء على كرامة الإنسان، خصوصاً المعاملة المهينة والمُذلّة.[٣٠٠]

ويغطي القانون العرفي الثغرات الناجمة عن عدم التصديق على البروتوكول الإضافي الثاني لاتفاقية جنيف والمتعلق بالنزاع المسلح غير الدولي؛ ويغطي القانون العرفي الثغرات في قوانين التمييز في البروتوكول نفسه، مما يشير إلى المدنيين المستهدفين وحدهم دون الممتلكات المدنية ولا يجرم الضرر الجانبي غير المتكافئ الذي يصيب المدنيين والممتلكات المدنية.

وتشمل التحديات التي تعترض التماس المقاضاة بموجب القانون الإنساني الدولي شرط إثبات استهداف المدنيين والممتلكات المدنية وإثبات استخدام القوة بصورة غير متكافئة أو أن المعاناة الناجمة كانت غير متكافئة. فالأحكام الذاتية حول ما يشكل أثراً غير متكافئ نتيجة اعتداء على التعليم، في الوقت الذي يقرر فيه القادة الميدانيون إذا كان شن الهجوم يتعارض مع القانون، يمكن أن تتأثر بدرجة رؤيتهم للاعتداء على المدنيين والتعليم أو شعورهم به أو فهمهم له. هل يقرر القاضي شرعية هجوم ما يتسبب جانبياً بالإضرار بمدرسة على أساس عدد الجدران المدمرة مباشرة أو بعدد الأطفال الذين أصيبوا بالصدمة لفترات مطولة أو بالأثر الطويل الأجل الذي يمكن أن ينزل بتعليم الأطفال بسبب رفض المعلمين للعمل في تلك المنطقة نتيجة للاعتداء؟ وهناك دور يؤديه المختصون في التعليم وتؤديه المنظمات الدولية في إرشاد الإجابة على هذه الأسئلة.

وهناك مشاكل أيضاً في تحديد ما إذا كان مستوى العنف يشكل نزاعاً مسلحاً، وما إذا كان المقاتلون يشملهم تعريف الجماعة المسلحة المنظمة أو ما إذا كانت هذه الجماعات تسيطر على نحو كاف على المنطقة التي تجري فيها الانتهاكات.

غير أن هناك مسألة هامة في القانون الإنساني الدولي تؤثر على التعليم، وهي مسألة الاستثناء في حال مشاركة المدنيين في القتال أو استخدام المباني المدنية لأغراض عسكرية، مثل استخدامه قاعدةً للجنود أو مركزاً لقيادة العمليات العسكرية – مما يُفقد المدنيين والممتلكات المدنية مركزها المحمي.

وهناك ضمانات ضد استخدام هذا الاستثناء بصورة كاذبة لتبرير الاعتداءات:

- يتعين على مخططي الهجوم أو الذين يأذنون به أن يفعلوا كل ما في وسعهم لتحديد ما إذا كانت الأهداف من المدنيين أو من الممتلكات المدنية.
- يتعين وجود المستشارين القانونيين لإسداء المشورة للقادة العسكريين حول قانونية الهجوم أثناء التخطيط له أو الإذن به.

٣٠٠ Peter Rowe, "The Application of International Humanitarian Law to Attacks on Education in Armed Conflict," in Protecting Education from Attack: A State-of-the-Art Review (باريس، اليونسكو، ٢٠١٠)، ١٧٩-١٩٤.

- يتعين على منفذي العملية أن يوقفوا الهجوم إذا اتضح لهم أن الأهداف أشخاص مدنيون أو ممتلكات مدنية.[٣٠١]

غير أن النقاد يرون أنه في صميم المعركة، يسهل تبرير الهجوم بالارتباك الحاصل حول إثبات أن مبنى ما إنما يُستخدم لأغراض عسكرية. ونظراً لأن الدافع الذي يؤدي إلى ارتفاع عدد الهجمات على المدارس في نزاعات معينة هو استخدامها من جانب العسكريين أو قوات الأمن أو جماعات المعارضة المسلحة، فإن ذلك يمكن أن يكون نقطة هامة يتعين على القانون أن يعالجها.

ويرى غريغوري بارت، وهو عسكري برتبة قائد في البحرية الأمريكية وقاض في إدارة المحامي العام ويعمل رئيساً لقسم القانون التنفيذي والسياسة في قيادة العمليات الخاصة، أنه يوجد مبرر قوي لاقتراح إدخال تغيير على القانون الدولي يزيد من حماية مباني المدارس إلى نفس درجة حماية المباني الدينية والمستشفيات، وذلك بحظر استخدامها للأغراض العسكرية حظراً كاملاً.[٣٠٢]

ولا تحظى المدارس حالياً بالحماية إلا على قدر الحماية الممنوحة لدور السينما أو الفنادق. وفي حين أن حماية المدارس لم تتحسن قانوناً منذ عام ١٩٠٧، فإن حماية الكنائس والمستشفيات بموجب القانون تحسنت إلى حد كبير لدرجة أن استخدامها للأغراض العسكرية بات محظوراً.

ويحتج بارت بأن تحويل مدرسة واحدة في ميدان المعركة إلى الاستخدام العسكري يؤدي إلى مضاعفة احتمال أن يفكر القادة الميدانيون بأن تحويل تلك المدرسة الواحدة يعني أن المدارس الأخرى حولت هي أيضاً بالضرورة للاستخدام العسكري، الأمر الذي يعرّض على الفور مزيداً من المدارس لخطر الاستهداف.[٣٠٣]

ولذا، فإنه يدعو إلى فرض حظر كامل على الاستخدام العسكري للمدارس وإلى استخدام رمز مفهوم تسهيلاً للامتثال. وسيتطلب هذا الحظر فحصاً مستمراً لأغراض مناهج الدراسة وبرامج البحوث مما يجري بين جدران المدرسة الواحدة – مما يمكن أن يمنع كذلك استخدام المدارس في البرامج السياسية المصممة لتجنيد الجنود الأطفال، أو استخدام المختبرات الجامعية في تطوير أسلحة حربية.[٣٠٤]

عموماً، وبغض النظر عن الافتقار إلى حظر الاستخدام العسكري للمباني التعليمية، فإن المشكلة الواسعة الانتشار والمتمثلة في إفلات مرتكبي الاعتداءات على التعليم من العقاب يبدو أنها لا تأتي من عيوب في القانون المكتوب بل في الفشل في تنفيذه. ويقول خبراء حقوق الإنسان إن القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان كاملة بما فيه الكفاية للتمكين من التحقيق مع الدول فيما يتعلق بجميع المشاكل تقريباً مما يرد في تقرير التعليم في مرمى النار والمباني التعليمية والطلاب والمعلمون

٣٠١ مكتب سمو الشيخة موزه بنت ناصر المسند القطرية، مديرية التخطيط والبرمجة، «القانون الدولي وحماية نظم التعليم».

٣٠٢ للاطلاع على تفاصيل الحجج، انظر Gregory Bart, "The Ambiguous Protection of Schools under the Law of War: Time for Parity with Hospitals and Religious Buildings," Georgetown Journal of International Law 40, no. 2 (2009).
لكن حججه ليست إلا رأياً شخصياً ولا تشكل بالضرورة رأياً تتبناه حكومة الولايات المتحدة.

٣٠٣ المرجع السابق، ٤٤١.

٣٠٤ المرجع السابق، ٤٣٨.

وموظفو التعليم يتمتعون بالتغطية بصفتهم مدنيين بموجب اتفاقيات جنيف التي تشارك فيها كأطراف جميع الدول.[٣٠٥]

وفي المقابل، يقول الخبراء إن المخاطرة المتمثلة في وضع قواعد قانونية جديدة من خلال معاهدة تعنى خصيصاً بالاعتداءات على التعليم هي أن عملية التفاوض على تلك المعاهدة يعطي الدول الفرصة للتخلص من بعض الضمانات الموجودة فعلاً بالنسبة للطلاب والموظفين والمباني التعليمية باعتبارها من المدنيين والممتلكات المدنية. وبعبارة أخرى، هناك خطر يتمثل في أن العمل على تحسين حماية الأهداف التعليمية سيجعلها تنال قدراً أقل من الحماية القانونية.

ويعرب سعد جابر عن رأي مخالف في هذه المسألة، وهو أن صدور قرار مجلس الأمن ١٧٣٨ (٢٠٠٦) الذي يحمي الصحفيين يدل على أنه ليس من غير العملي بالضرورة استصدار قرار يتعلق بفئة محددة مثل الأكاديميين. فقرار من هذا القبيل يكمّل ما يوفره قرار المجلس ١٦١٢ (٢٠٠٥) من حماية للأطفال والمدارس والموظفين الذين يعملون فيها[٣٠٦]. ومن جهة أخرى، هناك أيضاً شواغل تتعلق بأن أي تدبير يعطي امتياز الحماية لمجموعة من الناس أو لفئة من المباني دون غيرها يخاطر بإضفاء الصفة المشروعة على الأهداف الأخرى التي لم تمنح تلك الحماية الخاصة.

وهناك ثغرة هامة في القانون الإنساني الدولي، خصوصاً من منظور الاعتداء على التعليم العالي أو على نقابيي مهنة التعليم في غير حالات النزاع، وهي توفير تغطية في الحالات التي لا تصل إلى الحد الأدنى لما يشكل نزاعاً مسلحاً. والانتهاكات من هذا النوع تخضع في الأحوال العادية للقانون الجنائي الوطني. لكن الاعتداءات المنهجية في وقت السلام مغطاة بالمادة ٧ من نظام روما الأساسي، وهو ما سنناقشه فيما بعد، مع أن ذلك لا ينطبق في حال اعتداء واحد غير متكرر. وتشارك هذه وتتفق هذه الدراسة مع الاستنتاج القائل بأنه «في حين أنه يتعين اتخاذ التدابير لتصحيح أية أماكن ضعيفة في القانون، فإن معظم العمل الرامي إلى تعزيز الحماية لا بد من أن يوجـّه إلى حل الأبعاد الأخرى للمشكلة»[٣٠٧].

وهناك جملة من الجوانب التي تحتاج إلى المعالجة لتفعيل إمكانات القانون الدولي والقوانين الوطنية للمساعدة على ردع الاعتداءات. وتشمل هذه الجوانب ما يلي:

- إحالة مزيد من القضايا المتعلقة بمرتكبي الاعتداءات والقادة الميدانيين المعنيين (الذين يعرفون أو كان يتعين عليهم أن يعرفوا بأن هناك جريمة حرب تنفذ أو الذين قعدوا عن وقف حدوثها) إلى المدّعين الوطنيين، وإذا لزم الأمر إلى مكتب المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية؛

٣٠٥ مشورة من بروس أبرامسون، المحامي المختص بحقوق الإنسان، قدمها في حلقة دراسية قانونية حول زيادة نظم التعليم أثناء الحرب وانعدام الأمن، لندن، ٢٦ حزيران/يونيو ٢٠٠٩.

٣٠٦ أثار هذه النقطة سعد جبار، نائب مدير مركز دراسات شمال أفريقيا في جامعة كامبردج، وذلك في مقابلة أجراها معه المؤلف، ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٩.

٣٠٧ مكتب سمو الشيخة موزه بنت ناصر المسند، مديرية التخطيط والبرمجة، «القانون الدولي وحماية نظم التعليم».

- البحث والرصد فيما يتعلق بفعالية آليات المساءلة في الحد من الإفلات من العقاب على الاعتداءات على التعليم؛
- تدريب الجنود والضباط والمحامين العسكريين على قوانين الحرب وسلوك الأفراد العسكريين فيما يتعلق بحماية التعليم من الاعتداءات وحماية الحق في التعليم؛
- رصد امتثال الضباط والجنود للقانون الوطني والقانون الدولي فيما يتعلق بحماية التعليم من الاعتداءات وحماية الحق في التعليم؛
- رصد تعطيل سير التعليم ونفاذ الحق في التعليم بسبب الاعتداءات على التعليم، بما في ذلك أثرها في نظام التعليم؛ ودفع المجتمع الدولي والمحامين العسكريين وأطراف النزاع أكثر اطلاعا على هذا الآثار في الضحايا ونظم التعليم والتنمية والأوضاع الحرجة؛
- التوصل إلى اتفاقات خاصة بين أطراف النزاع على عدم مهاجمة الطلاب، وموظفي التعليم، والمباني التعليمية أو الأماكن المجاورة لها، والعمليات التعليمية مثل الامتحانات أو غير ذلك من أشكال توفير التعليم؛
- الارتقاء بمستوى الاعتراف بقيمة التعليم وأهمية حمايته من خلال التوعية وإمكانية وضع رمز مفهوم دولياً يعطي مركز الملاذ الآمن، والتثقيف العام حول الحق في التعليم وقوانين الحرب وتحسين رصد الاعتداءات والإبلاغ عنها (على النحو الوارد أعلاه)؛
- تحسين مساعدة الضحايا وإصلاح المباني والمرافق وإعادة تأهيلها، بما يتفق مع واجب حماية الحق في التعليم.

أهمية التحقيقات الوطنية

من مشاكل الاعتداءات على التعليم أنه ليس هناك إلا القليل من الحالات التي تبلغ فيها التغطية الإعلامية مستوى كافياً لتحريك الرأي العام العالمي والبدء بتحقيقات دولية، على غرار حادثة الاعتداء بالأسيد على البنات في أفغانستان. غير أنه يمكن القول، استناداً إلى ما يتحقق من تغطية كبرى في بعض البلدان مثل تايلاند، بأن هناك إمكانية أكبر لتشجيع التحقيقات الوطنية في حال توفر قوانين ملائمة.

وقالت راذيكا كومارأسوامي في تقريرها المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في تموز/يوليو ٢٠٠٩ إنه لا بدّ من أن يستند العمل على المستوى الدولي إلى التزام بمعالجة مسالة الإفلات من العقاب على الصعيد الوطني. ويشمل ذلك إجراء إصلاح ملائم للتشريعات الوطنية المتعلقة بحماية الأطفال بحيث تتماشى القوانين مع الالتزامات الدولية، ويشمل التصدي لثقافات الإفلات من العقاب السائدة المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال من خلال «التحقيق المتشدد مع المسؤولين عنها ومقاضاتهم الصارمة». ودعت إلى تعزيز حماية القدرة على حماية الأطفال وتحسين تدريب العسكريين والشرطة

والمسؤولين عن إنفاذ القانون ومسؤولي القضاء[٣٠٨]. وأضافت إن التشريعات الوطنية المتعلقة بقتل بالإبادة والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب يجب أن تتكفل بإخضاع هذه الجرائم للعقوبات بموجب القانون الوطني وأن تتمتع بنفس نطاق التعريف الوارد في نظام روما الأساسي الذي أنشأ المحكمة الجنائية الدولية.

دور المحكمة الجنائية الدولية

هناك عدة أسباب تجعل المحكمة الجنائية الدولية أداة هامة للتشجيع على مقاضاة مرتكبي الاعتداءات على التعليم.

أولاً، لأن نظام روما الأساسي يصنف في عداد جرائم الحرب تجنيد الأطفال دون سن الخامسة عشرة أو تطويعهم أو استخدامهم في العمال القتالية؛ وأفعال العنف الجنسي الجسيمة؛ والاعتداءات على المستشفيات والمدارس. والمحكمة تجري بالفعل التحقيقات في جرائم تتعلق بالاعتداءات على التعليم وفق تعريفها المستخدم في هذه الدراسة، وذلك في ست حالات من أصل الحالات الثماني المعروضة عليها.

ثانياً، مع أن الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح لا يحيل عادة الأدلة إلى المحكمة الجنائية الدولية، فإن لديه علاقة وثيقة جدا مع هذه الهيئة ويطلع المحكمة على القضايا. ومن المنتظر أن يعرض الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ الأدلة المتوفرة لديه على المحكمة في لاهاي استناداً إلى تقريرها باعتباره صديقا للمحكمة[٣٠٩]. وتستخدم المحكمة تقارير الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح لتبين ما يمكن للمحكمة أن تحقق فيه وأن تعود إلى الأطراف على الأرض، مثل مجموعات عمل آلية الرصد والإبلاغ، لتقاسم المعلومات معها. وهكذا فإن من شأن تحسين الإبلاغ عن الاعتداءات على التعليم من جانب آلية الرصد والإبلاغ فيما يتعلق بالأطفال والنزاع المسلح أن يحسن أيضاً تدفق المعلومات لتشجيع التحقيقات في المحكمة الجنائية الدولية.

إضافة إلى ذلك ومع أن مبدأ التكامل يقضي بأن المحكمة لا تجري محاكماتها في القضايا إلا عندما تمتنع الدول أو تعجز عن القيام بذلك بموجب مسؤوليتها عن منع الفظائع والمعاقبة عليها، فإن مكتب المدعي العام في المحكمة له موقف استباقي تجاه مسألة الإفلات من العقاب. فهو يستخدم نفوذه في الأوساط الوطنية والدولية للتشجيع على توفر إجراءات قضائية وطنية حقيقية حيثما أمكن، ولتقديم الدعم لها.

ووفقاً لمكتب المدعي العام[٣١٠] في المحكمة، فإن نظام روما الأساسي لا يضع تعريفاً محدداً للاعتداءات

٣٠٨ الجمعية العامة للأمم المتحدة، التقرير السنوي للممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح.

٣٠٩ هذا مصطلح قانوني يتعلق بالمنظمات التي تُدعى للبحث في القانون عندما يكون للقضية آثار أوسع تتجاوز نطاق آثارها على أطرافها.

٣١٠ بيانات قدمها للمؤلف مكتب المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية، آب/أغسطس ٢٠٠٩.

على التعليم، غير أن عدة أفعال يحظرها النظام يمكن في أحوال معينة أن تشمل الاعتداءات على التعليم وفق التعريف الوارد في تقرير التعليم في مرمى النار لعام ٢٠١٠:

فالمادة ٨ من نظام روما الأساسي التي تعالج جرائم الحرب تحظر توجيه هجمات مقصودة ضد السكان المدنيين (المادة ٨(٢)(ب)('١') والمادة ٨(٢)(هـ)('١'))، وضد الممتلكات المدنية (المادة ٨(٢)(ب)('٢')) أثناء نزاع محلي دولي أو غير دولي. وثمة إشارة محددة تحظر توجيه هجمات مقصودة ضد المباني المخصصة للتعليم (المادة ٨(٢)(ب)('٩') والمادة ٨(٢)(هـ)('٤')). والهجوم الموجه بصورة مقصودة على مدرسة ما وعلى المدنيين داخلها محظور من حيث الحظر العام على مهاجمة المدنيين والممتلكات المدنية وكذلك من حيث الحظر المحدد الخاص بمهاجمة المباني التعليمية. والتحذير الوحيد هو ألا يكون المبنى مستخدماً لأغراض عسكرية أو يخدم غاية عسكرية وألا يكون المدنيون فيه مشاركين بصورة مباشرة في الأعمال القتالية.

والمادة ٧ التي تتعلق بالجرائم ضد الإنسانية، وتنطبق على حالات وقت السلم والنزاع المسلح معاً، تحمي المدنيين من أفعال مثل جرائم القتل والسجن والتعذيب والاغتصاب والاختفاء القسري أو غيرها من أشكال المعاملة غير الإنسانية التي تسبب معاناة كبرى أو إصابة خطيرة في الجسم أو في الصحة العقلية أو الجسدية. غير إنه لكي تعامل إحدى هذه الأفعال باعتبارها جريمة حرب، يتعين أن تُرتكب كجزء من هجوم واسع النطاق أو منهجي على السكان المدنيين.

وبموجب نظام روما الأساسي، هناك ثلاث طرق لعرض قضية ما على المحكمة الجنائية الدولية:

- يمكن لإحدى الدول الأطراف أن تحيل إحدى الحالات إلى المدعي العام؛
- يحق للمدعي العام أن يبادر بالتحقيق على أساس معلومات يتلقاها من مصادر موثوقة. وفي هذه الحالة، يتعين على المدعي العام أن يلتمس إذنا مسبقاً من دائرة ابتدائية تتألف من ثلاثة من القضاة المستقلين؛
- يمكن لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن يحيل إحدى الحالات إلى المدعي العام بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

ومع أن أية جريمة تدخل في اختصاص المحكمة تشكل مسألة خطيرة تعريفاً، فإن نظام روما الأساسي يتطلب من مكتب المدعي العام أن يبت في كون القضية تتصف بخطورة كافية تبرر قيام المحكمة بإجراء إضافي بخصوصها. وتشمل العوامل التي يُنظر فيها حجم الجرائم وطبيعتها وطريقة ارتكابها وأثرها.

التحقيقات الحالية للمحكمة الجنائية الدولية بشأن الاعتداءات على المدارس

يجري مكتب المدعي العام تحقيقات ومقاضاة في ثمان من القضايا في الوقت الراهن، وهي تتعلق بأربعة نزاعات (جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا والسودان وجمهورية أفريقيا الوسطى) وتشمل ١٤ شخصاً.

وتتضمن ست قضايا من القضايا هذه إشارات إلى جرائم يمكن أن توصف بأنها من الاعتداءات على التعليم وفق التعريف الوارد في تقرير التعليم في مرمى النار لعام ٢٠١٠:

- المدعي العام ضد توماس لوبانغا ديليو (الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية)
- المدعي العام ضد جرمين كاتانغا وماثيو نغودجولو تشوي (الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية)
- المدعي العام ضد بوسكو نتاغندا (الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية)
- المدعي العام ضد جوزيف كوني (الحالة في أوغندا)
- المدعي العام ضد عمر حسن البشير (الحالة في دارفور)
- المدعي العام ضد جان بيير بيمبا (الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى)

وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا يواجه المتهمون تهما من بينها تهمة ارتكاب جريمة حرب هي استخدام الأطفال دون سن الخامسة عشرة للمشاركة النشطة في أعمال قتالية، وهي تهمة يعاقب عليها بموجب المادة ٨(٢)(ب)(٢٦) و/أو المادة ٨(٢)(هـ)(٧) من نظام روما الأساسي، وذلك في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة بين تموز/يوليو ٢٠٠٢ ونهاية عام ٢٠٠٣، وفي أوغندا خلال عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤. والجدير بالذكر أن الأطفال كانوا كذلك بين ضحايا جرائم أخرى مثل القتل وأعمال العنف الجنسي.

وعلى غرار ذلك، فإن حالتي دارفور بالسودان وجمهورية أفريقيا الوسطى تتسمان بارتكاب الجرائم على نطاق واسع مثل جرائم القتل والاغتصاب والإغارة على السكان المدنيين، بما في ذلك على الأطفال. وفي كثير من هذه الحالات يستهدف قادة المجتمعات المحلية مثل المعلمين. أما الإطار الزمني لهذه الجرائم في دارفور فهو في الفترة من آذار/مارس ٢٠٠٣ إلى تموز/يوليو ٢٠٠٨ وفي جمهورية أفريقيا الوسطى في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ إلى آذار/مارس ٢٠٠٣.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، أبلغ المدعي العام الدول الأطراف بأنه مستعد لطلب الإذن من أجل استخدام صلاحياته لفتح التحقيق في جرائم حرب ارتُكبت في منطقة ايتوري، وإذا أحالت الدول المعنية ذلك وقدمت دعما نشطا فستساعده على أداء عمله. وفي آذار/مارس ٢٠٠٤، أحالت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية الحالة في إقليمها إلى المحكمة، وأعلن المدعي العام في ٢٣ حزيران/يونيو ٢٠٠٤ قراره فتح أول تحقيق في المحكمة الجنائية الدولية.

وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وفي أعقاب جلسة تثبيت سبقت ذلك أمام المحكمة الابتدائية، بدأت محاكمة لوبانغا. واستكمل مكتب المدعي العام مرافعته في القضية في ١٤ تموز/يوليو ٢٠٠٩، وكان من المقرر أن يبدأ الدفاع في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وقد كان مقرراً أن تبدأ محاكمة كاتانغا ونغودجولو في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وصدر أمر إلقاء القبض على نتاغاندا في ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٦، غير أنه لا يزال طليقاً هارباً من العدالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

أوغندا

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، تلقى مكتب المدعي العام إحالة من حكومة أوغندا تتعلق بجرائم يدعى ارتكابها من جانب جيش الرب للمقاومة. وأبلغ المكتب فيما بعد أوغندا أنه يفسر الإحالة بأنها تتصل بجميع الجرائم الواردة في نظام المحكمة والمرتكبة في شمالي أوغندا، وأنه سيجري تحقيقاته بصورة تتسم بالحيدة. وفي أعقاب قبول حكومة أوغندا بهذا التفسير، قرر المكتب في ٢٨ تموز/يوليو ٢٠٠٤ أن يفتح التحقيق.

وفي تموز/يوليو ٢٠٠٥، صدرت خمسة أوامر لإلقاء القبض. غير أنه في ١١ تموز/يوليو ٢٠٠٧، توقفت الإجراءات ضد لاسكا لوكوييا بسبب التثبت من وفاته. وقدم المكتب معلومات إلى الدائرة عن تقارير تفيد بوفاة فنسنت أوتي. أما الباقون على قيد الحياة فهم طلقاء هاربون من العدالة، وحوادث اختطاف الأطفال على يد جيش الرب للمقاومة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وجمهورية أفريقيا الوسطى لم تتوقف خلال تلك الفترة، وهي فترة شهدت أيضاً هجوماً قام به جيش الرب على معهد لتدريب المعلمين في السودان.

السودان: دارفور

في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥، اتخذ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، القرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥) بإحالة الحالة في دارفور بالسودان، اعتباراً من ١ تموز/يوليو ٢٠٠٢، إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، عملاً بالمادة ١٣(ب) من نظام روما الأساسي.

وافتُتح التحقيق في الحالة في دارفور يوم ٦ حزيران/يونيو ٢٠٠٥. ومن ذلك الحين عرضت على المحكمة ثلاث قضايا:

- المدعي العام ضد أحمد محمد هارون وعلي محمد علي عبد الرحمن (علي كوشيب)؛
- المدعي العام ضد عمر حسن أحمد البشير؛
- المدعي العام ضد بحر إدريس أبو قردة.

والمتهمون في القضيتين الأولى والثانية لا يزالون طلقاء هاربين من العدالة أما المتهم في القضية الثالثة فقد مثل أمام المحكمة.

وفيما يتعلق بالاعتداءات على التعليم، وُجه الاتهام إلى البشير بارتكاب عدة هجمات في الفترة بين آذار/مارس ٢٠٠٣ و١٤ تموز/يوليو ٢٠٠٨ في سياق حملة ضد التمرد. وهذه هجمات كانت على السكان المدنيين في دارفور من قبائل الفور والماساليت والزغاوة، وهي تشمل قصف المدارس بالقنابل حيث كانت نسبة الأطفال عالية بين الضحايا.

جمهورية أفريقيا الوسطى

أحيلت الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى المحكمة الجنائية الدولية من جانب سلطات البلاد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وفتح التحقيق في أيار/مايو ٢٠٠٧. وصدر أمر إلقاء القبض على جان-بيير بيمبا وتم اعتقاله في ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٨ في بروكسل ببلجيكا. وفي ١٥ حزيران/يونيو ٢٠٠٩، ثبتت الدائرة الابتدائية الثانية الاتهامات جزئياً: وقد اتهم بيمبا بالاغتصاب والقتل باعتبارهما من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وبالإغارة كجريمة حرب. وكان مقرراً أن تبدأ محاكمته في أواخر عام ٢٠٠٩. ويشكل العنف الجنسي الواسع النطاق سمة مميزة لهذه القضية، بما في ذلك العنف الجنسي ضد الأطفال. فقد تعرض كثير منهم للاغتصاب، بل وللاغتصاب الجماعي، وكثيراً ما حدث ذلك على الملأ و/أو بوجود الأهل.

علاوة على ذلك، يواصل المكتب رصده عن كثب للاتهامات المتعلقة بارتكاب جرائم في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ نهاية عام ٢٠٠٥، وهو يتابع ما إذا أجريت، أو كانت تجري، أية تحقيقات أو مقاضاة وطنية تتعلق بجرائم يمكن أن تدخل في اختصاص المحكمة.

وقد حُدد الأطفال باعتبارهم الضحايا الأساسيين للنزاع الذي نشب في جمهورية أفريقيا الوسطى في أواخر عام ٢٠٠٥، ويقدر أنهم يشكلون نصف السكان المشردين داخلياً.

وتفيد التقارير بأن مجموعات مسلحة مختلفة تعمل في جمهورية أفريقيا الوسطى تواصل تجنيد الأطفال واستخدامهم. وتفيد تقارير أخرى بارتكاب جرائم جسيمة أخرى ضد الأطفال، بما في ذلك القتل والتشويه والاعتداءات على المدارس. وعلى وجه التحديد، تناقلت الأنباء أن عصابات زاراغويناس المسلحة تستهدف المدارس بغية اختطاف الأطفال وطلب الفدية. وأدى ذلك إلى امتناع الأهل عن إرسال أطفالهم إلى المدرسة.[٣١١]

٣١١ معلومات قدمها مكتب المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية.

التأثير الرادع لنشاط المحكمة الجنائية الدولية

منذ ٢٢ حزيران/يونيو ٢٠٠٩، يعمل مكتب المدعي العام بتعاون وثيق مع المستشار الخاص لمنع الجريمة، خوان إ. مينديز في بحوث تتعلق بكيفية مضاعفة أثر عمل المكتب وبكيفية مساهمة هذا العمل في منع ارتكاب الفظائع على نطاق واسع.

ويقول متحدث باسم مكتب المدعي العام: « مهمتنا هي إنهاء حالة الإفلات من العقاب فيما يخص أخطر الجرائم التي تهم المجتمع الدولي ككل - وهي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجريمة الإبادة - والمساهمة في منع ارتكاب هذه الجرائم في المستقبل، وهذا يمكن أن يشمل «الاعتداءات على التعليم».

ويتعين تعزيز أثر أنشطة المكتب، من تحليل المعلومات إلى بدء التحقيق إلى المحاكمة. والهدف هو أن يكون لكل تحقيق ومقاضاة أصداءٌ تتردد لا على المستوى المحلي فقط بل وفي جميع الدول الأطراف.

ويضيف المتحدث أنه «عندما يخطط لارتكاب الجرائم على نطاق واسع، فإن الإعلان عن تحليل أو تحقيق يمكن أن يكون أثراً رادعاً. وحتى مجرد رصد المكتب لحالة ما - الأمر الذي يختلف عن تحقيق رسمي - يمكن أن يردع عن ارتكاب الجرائم».

«ولا يقتصر هذا الأثر على الحالات الخاضعة للتحقيق، فنطاقه يمتد ليشمل مختلف البلدان في جميع أنحاء العالم، وبالتركيز على جوانب مثل إسقاط الحصانة فيما يتعلق بالجرائم الخطرة، أو إظهار أن الأنشطة التي كانت تعتبر «عادية» في الماضي - مثل تجنيد الجنود الأطفال، بما في ذلك ما يسمى «تجنيداً طوعياً» - هي جرائم خطيرة لا بد أن تخضع للمقاضاة».

وفكرة أن تدخل المحكمة الجنائية الدولية في القضايا يؤثر على الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية تستند ما يبدو إلى البحث الذي أجراه بارنيت وجيفريز. فقد توصل هذا البحث إلى أن إدانة لوبانغا والشخصين الآخرين في جمهورية الكونغو الديمقراطية بتهم تجنيد الأطفال أثار اهتمام الصحافة العالمية أكثر من أية تدابير وأنشطة أخرى متصلة بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥). ويستشهد هذا البحث بمصدر من الحكومة البريطانية يقول إن أطراف النزاع «أكثر خوفاً من المحكمة منهم من الجزاءات»[٣١٢].

ويجري مكتب المدعي العام في المحكمة حالياً تحليلاً تفصيلياً للحالة في أفغانستان وكولومبيا وكينيا وجورجيا وكوت ديفوار وفلسطين.

جعل المعتدين على التعليم عبرة للآخرين

يسود اعتراف عام بأنه إذا كان لحماية التعليم بموجب القانون أن تترك أثرها فإنه يتعين عمل المزيد لكي نضمن أن مرتكبي الانتهاكات يدفعون ثمن جرائمهم. وفي مناقشة الجمعية العامة في آذار/مارس ٢٠٠٩، قال لوثر كرابمَن، العضو في لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل، «هذا التدمير الواسع

٣١٢. Barnett and Jefferys, Full of Promise, 9.

النطاق للمنشآت التعليمية ليس مجرد أثر جانبي لعمل عسكري أعمى. أود أن أسأل إذا كان الاعتداء على المدارس والمعلمين والأطفال يلقى حقاً الاهتمام اللائق في مثل هذه الجرائم. وأودّ أن أحث كل من له علاقة بالأمر، بما في ذلك هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها وكذلك منظمات المجتمع المدني، أن يفكروا في إصدار بيان واضح يطالب الدول الأطراف بحماية المدارس وبجعلها أماكن آمنة. وينبغي أن تجرّم الدول الاعتداء على المدارس باعتباره جريمة حرب وفقاً للمادة ٨(٢)(ب)(٩٠) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وأن تقاضي المجرمين على هذا الأساس».

وهناك هدف مجد يمكن للمعنيين بالاعتداءات على المدارس أن تعمل على تحقيقه، وهو تشجيع التحقيقات الوطنية والدولية في الحالات الأكثر ظهوراً والتي يسلط فيها الكثير من الأضواء على الاعتداءات على المدارس والمعلمين التي أعلن فيها مرتكبو الاعتداءات عن عزمهم مهاجمة المدارس في تهديدات أو أوامر نشروها. ومن الأمثلة على ذلك استهداف الطالبان المدارس في أفغانستان وباكستان واستهداف الحزب الشيوعي الهندي- الماوي لها في الهند.

ففي أفغانستان هناك حالات عديدة للتهديد الكتابي بعضها باسم زعيم الطالبان الملا عمر وكثير منها باسم الطالبان. وفي باكستان، أعلنت على الملأ تهديدات لمدارس البنات بأنها ستواجه العواقب إن لم تغلق أبوابها، وهي تهديدات جاءت باسم زعيم الطالبان المحلي مولانا فضل الله، ثم عاد فعدل فيها في اجتماع ترأسه فأصبحت تنطبق على المدارس التي تعلم البنات ما فوق الصف الرابع.[٣١٣]

وفي الهند، أعلن الناكزال في بيانات عامة، خصوصاً في ولاية تشاتسغاره، أنهم سيفجرون المباني المدرسية انتقاماً لاستخدام قوات الأمن لها كمعسكرات في السابق. وفي كثير من الحالات، فجروا فعلاً المدارس بعد فترة طويلة من توقف استخدامها على أنها معسكرات.

وحجم هذه الاعتداءات في باكستان وأفغانستان والرسالة الرادعة التي يمكن للتحقيق بشأنها أن يرسلها، نظراً للانتشار الواسع للتقارير المتعلقة بالنزاع فيهما - وللتقارير عن الاعتداءات على المدارس في سياق ذلك النزاع - يمكن أن يجعلها نقطة بدء جيدة، مع أنه يتعين، بالطبع، الإمساك بمرتكبي الجرائم المزعومين قبل محاكمتهم.

واجب الحماية من الاعتداءات

وهناك مسار ثان يمكن اتباعه يتعلق بأن القانون الدولي يمكن أن يُستخدم لا لمعاقبة مرتكبي الاعتداءات فقط بل كذلك للضغط على الدول لاتخاذ التدابير اللازمة لحماية المدارس. وكما ورد سابقاً، في حين أن القانون الإنساني والجنائي الدولي يجرّم استهداف نظم التعليم، فإن قانون حقوق الإنسان المتعلق بالحق في الحياة والحق في التعليم يتضمن «واجب حماية» الجمهور من الاعتداء من جانب جهات فاعلة غير تابعة للدولة، حتى في وقت النزاع المسلح أو انعدام الأمن.

٣١٣ Delawar Jan, "400 Private Schools in Swat Shut Down Girls Classes"، ذا نيوز، ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

وينبغي ألا يقتصر الحكم على فعالية هذه القوانين من حيث عدد القضايا الخاضعة للمقاضاة نتيجة عدم الامتثال بهذه القوانين، بل كذلك من حيث عدد التدابير الايجابية المتخذة لحماية الحقوق التي وضعت تلك القوانين لحمايتها.

وهناك عمل هام يتعين القيام به يتمثل في مساعدة الدول على إنفاذ تلك القوانين باسم تعزيز حقوق الإنسان. ومن النهج النشطة والبناءة لذلك تشجيع التعاون على وضع مبادئ توجيهية يؤيدها المجتمع الدولي لحماية نظم التعليم أثناء الحرب وانعدام الأمن.[٣١٤]

ويتعين أن تكون هذه العملية شاملة تشارك فيها الدول والمسؤولون العسكريون وخبراء الأمن والقانون والهيئات الإنسانية والمنظمات التعليمية وغير ذلك. أما هدفها فهو وضع قائمة للتدابير الملموسة التي يمكن اتخاذها لتحسين الحماية، مثل سن التشريعات التي تجرّم بموجب القانون الوطني انتهاكات حقوق الإنسان ذات الصلة، وتوفير التدريب للمحامين العسكريين والضباط والجنود خصيصاً لفهم كيفية تجنب الهجوم على التعليم. ومن شأن المبادئ التوجيهية هذه أن تدعم الدعوة لاتخاذ تدابير معينة للحماية. والجدير بالذكر أنها تقدم للقضاة توجيهات تساعدهم على البت في قراراتهم فيما يتعلق مثلاً بما إذا كانت قد اتخذت خطوات معقولة لتبين إذا كان المبنى المعني مدرسة محمية قبل الهجوم أو إذا اتخذت التدابير المعقولة لتجنب مهاجمة المدرسة من جهات غير تابعة للدولة.

والهدف النهائي في السعي لاعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة لهذه المبادئ التوجيهية بصفتها إشارة واضحة لما تتفق الدول على القيام به فرادى وجماعات.

وينبغي استكمال إعداد المبادئ التوجيهية بمحاولة منسقة دولياً للتوعية بتغطية القانون الدولي للاعتداءات على التعليم من خلال توفير التوجيهات حول تدابير الحماية وتجنب المخاطرة وتشجيع تحسين رصد الاعتداءات والإبلاغ عنها ومواصلة البحث في أثرها والدوافع الكامنة فيها وفعالية تدابير الحماية منها ومضاعفة تثقيف الجمهور حول الحق في التعليم، مما يستخدمه بالفعل دعاة التعليم للجميع. ومن المفيد أن يتضمن دراسة أعمق لبعض المسائل الأعوص يسترشد بها القادة الميدانيون في قراراتهم المتعلقة بالقيام بعمليات عسكرية، مثل ما يشكل أضراراً جانبية مفرطة تصيب المدارس أو القرارات الحكومية بشأن عمليات قوات الشرطة والأمن ضد ما يشك به من تخريب يقوم به طلاب وأكاديميون ونقابيون، مثل ما إذا كانت التدابير هذه تضيّق بصورة غير معقولة على حقوق الإنسان والحريات الأساسية والحق في التعليم.

ولا بد من العمل مع المنابر الإعلامية والمحررين والصحفيين للترويج لفهم المسائل وتغطية الانتهاكات. وينبغي توجيه ذلك نحو توليد فيض من الرأي العام الدولي المطّلع لضمان مطالبة صناع القرار السياسي والعسكري والقضائي بأن يدركوا الحاجة إلى حماية التعليم من الاعتداء وترجيح هذا الاعتبار في سياق ما يتخذونه من قرارات.

٣١٤ مكتب سمو الشيخة موزه بنت ناصر المسند، مديرية التخطيط والبرمجة، «القانون الدولي وحماية نظم التعليم».

١٠- إدراج الاعتداءات على التعليم في جدول الأعمال الدولي

كان تقرير التعليم في مرمى النار (٢٠٠٧) أول دراسة عالمية للاعتداءات العنيفة السياسية والعسكرية على موظفي التعليم وعلى الطلاب والمعلمين والأكاديميين والمسؤولين النقابيين والحكوميين وعلى المؤسسات. وقد حقق بذلك قفزة نوعية جديدة على طريق وضع هذه المسألة على جدول الأعمال الدولي.

وقد قدمت الدراسة في اجتماع مواز للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة في جنيف وفي جلسة إعلامية نظمت للخبراء في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، وكذلك أمام مندوبي اليونسكو في باريس، والمجلس التنفيذي لمنظمة الاتحاد الدولي لنقابات المعلمين في بروكسل، وفي اجتماعات لخبراء التعليم والمعونة في لندن (المملكة المتحدة) وهولندا.

وقد حظي إطلاق التقرير في نيويورك في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ باهتمام عالمي في وسائل الإعلام، إضافة إلى التغطية التي نالها هذا الموضوع في التقارير الخاصة بنزاعات معينة وفي سياق الدعوة التي تقوم بها منظمات حقوق الإنسان والمعونة والنقابات، مثل منظمة مراقبة حقوق الإنسان ومنظمة إنقاذ الطفولة واليونيسيف ومنظمة الاتحاد الدولي لنقابات المعلمين. وقد أصدرت المنظمة الأخيرة بعد ذلك إعلاناً دولياً يطالب بمعاملة المدارس على أنها ملاذ آمن.[٣١٥]

وهناك الآن تغطية إعلامية واسعة للاعتداءات على التعليم في الصحافة الوطنية في كثير من البلدان التي تقع فيها هذه الاعتداءات، وفي الصحافة الدولية عندما تقع الاعتداءات في سياق نزاعات تشارك فيها قوات أو مصالح دولية، مثل أفغانستان وباكستان والعراق والأراضي الفلسطينية المحتلة وإيران. لكن تغطية هذه الاعتداءات في أفريقيا محدودة بصورة أكبر بكثير.

٣١٥ منظمة الاتحاد الدولي لنقابات المعلمين: ستكون المدارس ملاذاً آمناً: إعلان من الاتحاد الدولي لنقابات المعلمين (الاتحاد الدولي لنقابات المعلمين، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩).

وقد ارتفعت أهمية هذه المسألة على جدول أعمال الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح وتزعمها دولياً المدير العام لليونسكو وسمو الشيخة موزه بنت ناصر المسند، مبعوثة اليونسكو الخاصة للتعليم الأساسي والعالي.

وقد نُظم مؤتمر حول محنة التعليم في العراق استضافته اليونسكو ومولته سمو الشيخة موزه، وذلك في باريس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وركز المؤتمر في المقام الأول على الاعتداءات على التعليم وحضره وزراء ونواب من العراق بالإضافة إلى أكاديميين بارزين وخبراء في التعليم.[٣١٦]

وأحد معايير أهمية هذا الموضوع في النظام الدولي هو تزايد تغطيته في تقارير الأمين العام السنوية عن الأطفال والنزاع المسلح وتقارير الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح، وفي التغطية الموسعة في المناقشة التي أجرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عن التعليم في حالات الطوارئ في نيويورك بتاريخ ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٩، وفي اعتراف مجلس الأمن بأهميتها في بيان أصدره في نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

وتحدث أمام الجمعية العامة في تلك المناقشة رئيس الجمعية سعادة ميغيي ديسكوتو-بروكمَن، والأمين العام للأمم المتحدة، ورئيس بوروندي فخامة السيد بيير نكورونزيزا، وسمو الشيخة موزه بنت ناصر المسند، والممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح راذيكا كومارأسوامي، وفيرنون مونيوز، المقرر الخاص للحق في التعليم، ونيكولاس بورنيت الذي كان وقتها مساعد المدير العام لشؤون التعليم في اليونسكو وغيرهم.

عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في آذار-مارس ٢٠٠٩ نقاشاً مواضيعياً بشأن التعليم في أوضاع الطوارئ. وأدار نائب المدير التنفيذي لليونيسيف، هايلد.ف. جونسون (مركز) فريقاً معنية بجعل التعليم أولوية في أوضاع الطوارئ وما بعد الطوارئ. يظهر يسار الصورة المساعد السابق للمدير العام لليونسكو المعنى بالتعليم، نيكولاس بورنيت

واختتم رئيس الجمعية العامة المناقشة قائلاً إن «علينا أن نحث جميع المعنيين بالأمر، بما في ذلك هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها، وكذلك منظمات المجتمع الدولي، على العمل على وضع سياسات واضحة تطالب الدول الأطراف بحماية المدارس وجعلها ملاذاً آمناً، خصوصاً في أشد الحالات صعوبة». وأعلن تأييده «لدعوة الدول إلى تجريم الاعتداءات على المدارس باعتبارها جرائم حرب وفقاً لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وأن تقاضي المجرمين على هذا الأساس. ولا بدّ من القيام بذلك بصورة اعتيادية روتينية منهجية».

٣١٦ اليونسكو، المؤتمر الدولي المعني بحماية الحق في التعليم في البلدان المتأثرة بالنزاع، «توقفوا عن تعريض مستقبل العراق للخطر!»، باريس، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر - ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

وفي ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، أثيرت المسألة رسمياً في مجلس الأمن عندما قام رئيس المجلس، في بيان بتعلق بالتقرير السنوي الثامن للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح، بحَثِّ جميع أطراف النزاع على "الامتناع عن أية أعمال تعوق وصول الأطفال إلى التعليم، خصوصاً عن الاعتداءات على أطفال المدارس أو المعلمين أو التهديد بها واستخدام المدارس لأغراض العمليات العسكرية والاعتداءات على المدارس، مما يحظره القانون الدولي المطبق"[٣١٧]. وطلب إلى جميع الأطراف المدرجة في مرفقات تقرير الأمين العام (S/٢٠٠٩/١٥٨) والتي لم تفعل ذلك بعد، أن تعدّ خطط عمل ملموسة محددة زمنياً لوقف تجنيد الأطفال واستخدامهم في العمليات القتالية، وأن تنفذها دون أي تأخير "وأن تعالج الانتهاكات والاعتداءات الأخرى المرتكبة ضد الأطفال وأن تتعهد بالتزامات وتدابير محددة في هذا الصدد".

السياق الذي تعالج فيه الاعتداءات على التعليم

تعالج الشواغل الخاصة بالاعتداءات على التعليم في عدد من جداول العمال الخاصة بالتنمية وحقوق الإنسان، غير أن هذه الهجمات بنطاقها الكامل لم تعالج كليا في أي من تلك الجداول. وتشكل الاعتداءات على التعليم تهديداً لبلوغ أهداف التعليم للجميع الستة جمعها وينبغي أن تكون مصدر قلق رئيسي للعاملين على تحقيق التعليم للجميع. ويحدث كثير من هذه الاعتداءات في مناطق يتعرض فيها تحقيق أهداف التعليم الابتدائي العام والمساواة بين الجنسين وتقديم التعليم الجيد لأشد الصعوبات. غير أن مرافق تعليم الطفولة المبكرة (الهدف ١ للتعليم للجميع) والمدارس المهنية (الهدف ٣ للتعليم للجميع) تتعرض هي أيضاً للاستهداف. ويؤثر استهداف التعليم العالي أيضاً في الأهداف الأخرى من حيث أنه يضيّق على تعليم معلمي المستقبل أو تدريبهم.

وإن التقصير في الاهتمام بالاعتداءات على التعليم العالي عموماً يمكن أن يعزى جزئيا، باستثناء العراق، إلى الحملة السياسية التي تركز على التعليم الابتدائي بصورة تهمل مراحل التعليم الأخرى مع أن لها أهمية حيوية للتنمية.

وتعتبر الاعتداءات على التعليم مسألة هامة لقطاع التعليم في حالات الطوارئ، الذي يعالج مسألة حماية الحق في التعليم، بمعنى الاستمرار في توفير التعليم، أثناء النزاع وما بعده وفي الحالات المتأثرة بالكوارث. غير أن الاعتداءات على التعليم تحدث أيضاً في حالات ما قبل النزاع أيضاً، خصوصاً الاعتداءات على التعليم العالي. وبرامج التعليم في حالات الطوارئ يمكن ألا تعالج بالضرورة الأثر الطويل الأجل لتدهور نظام التعليم أو الحلول التوفيقية الطويلة الأجل اللازمة لجعل التعليم شاملاً للجميع وعاملاً من عوامل بناء السلام. غير أن هذه البرامج هي بلا أي شك خطوة هامة نحو الأمام، ومع ذلك فإن أية محاولة للدعوة إلى وضع خطة عمل أو اتخاذ قرار أو إصدار إعلان عن التعليم في

٣١٧ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بيان من رئيس مجلس الأمن حول الأطفال والنزاع المسلح، S/PRST/2009/9 (٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٩).

حالات الطوارئ يرجح أن تلقى أكبر الدعم من البلدان المعنية بانتشار الكوارث الطبيعية، مما لا يترك إلا مجالاً قليلاً لمعالجة التعليم بصورة وافية.

ومن الواضح أن الاعتداءات على التعليم تتداخل مع الشواغل الخاصة بحماية الأطفال، خصوصاً في النزاع المسلح، بما في ذلك جميع الانتهاكات الجسيمة الستة المرتكبة ضد الأطفال. غير أن المنحى لا يشمل المعلمين وغيرهم من موظفي التعليم، ولا يشمل التعليم العالي.

واليونسكو مكلفة بمهمة تنسيق الحملة العالمية من أجل التعليم للجميع وبمسؤولية خاصة عن الدعم الشمولي لنظم التعليم، وهي الهيئة المؤهلة بصورة فريدة في منظومة الأمم المتحدة بمعالجة المسألة في جميع القطاعات الفرعية. وقد لعبت دوراً رئيسياً في وضع المسألة على جدول الأعمال الدولي من خلال طلبها إجراء دراسات التعليم في مرمى النار، واستضافة مؤتمر التعليم في العراق، وتنظيم حلقة دراسية للخبراء تحت عنوان «حماية التعليم من الاعتداء». ومع هذا كله، فإن الموضوع لم يدرج على جدول الأعمال الرسمي لمؤتمر اليونسكو العالمي للتعليم العالي في تموز/يوليو ٢٠٠٩.

أما اليونيسيف التي يقوم دورها الأساسي على مساعدة عملية إنعاش التعليم من خلال دعم تنمية التعليم على الأجل الطويل وتنسيق رصد الاعتداءات في مجموعات العمل القطرية المعنية بالأطفال والنزاع المسلح فهي تقدم صوتاً يستند إلى تجربة ميدانية عملية ومعرفة تفصيلية للأحداث على الأرض. غير أن مسؤوليتها تبقى مركزة أساسا على الطفولة المبكرة والتعليم الأساسي، مما يتماشى مع ولايتها الخاصة بالأطفال.

والمصلحة المشتركة بين جميع هذه القطاعات والمنظمات هي أن الاعتداءات على التعليم هي اعتداء على الحق في التعليم الذي تعترف به اتفاقية حقوق الطفل والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقات جنيف وتوصية عام ١٩٦٦ المتعلقة بمركز المعلمين وتوصية عام ١٩٩٧ المتعلقة بمركز موظفي التعليم العالي.

ويقول المقرر الخاص للحق في التعليم، فيرنور مونيوز، إن عليه أن يعمل مع الحكومات والمجتمع المدني لمعالجة هذه المشكلة. «فالسلطة الأدبية للمقرر الخاص يمكن أن تفيد تماماً في إبراز حالات الإفلات من العقاب. والمعلومات المتجمعة في التقارير تقييم عالياً في أغراض المساءلة.» لكن وظيفته تطوعية ولا توفر له إلا موارد قليلة». «والمساعدة الكبرى التي يمكن للحكومات والمنظمات غير الحكومية تقديمها لإجراءات الأمم المتحدة الخاصة هي تيسير عمل هذه الإجراءات: تقديم الدعم للتحقيقات وتمكين ممثلي الإجراءات من القيام بزيارات قطرية وتنظيم عمليات رصد التقدم في تنفيذ توصيات تقاريرها»[٣١٨].

وقد اتُّخذت بالفعل الخطوات الأولى نحو بناء تحرك أو تحالف ممكن حول هذا الموضوع، خصوصاً من خلال حلقة الخبراء الدراسية المعنونة «حماية التعليم من الاعتداء» التي عُقدت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ والتي حضرها نحو ٧٠ ممثلاً من المنظمات المعنية.

٣١٨ فيرنون مونيوز، مقابلة بالبريد الإلكتروني مع المؤلف، آب/أغسطس ٢٠٠٩.

ويكمن التحدي المقبل في كيفية الاستفادة من أوجه القوة لدى جميع المنظمات التي تهتم بهذا الموضوع للتمكن من البناء على ما يُحرز حالياً من تقدم في قضايا الأطفال والنزاع المسلح ومن الزخم المتعلق بالتعليم في حالات الطوارئ لتحقيق الحماية من الاعتداءات لجميع المشاركين في التعليم، ولضمان عدم ترك أي قطاع بلا حماية. وإذا كان لنا أن نحقق التعليم للجميع، فإن هذا العمل المنسق أمر لا بدّ منه.

١١- الاستنتاجات والتوصيات

تعتبر غراسّا ماشيل في تقريرها الخطير الذي قدمته عام ١٩٩٦ إلى الأمين العام عن الأطفال في النزاع المسلح، «أن تدمير الهياكل الأساسية التعليمية من أهم النكسات في مجال التنمية التي تتعرض لها البلدان المتأثرة بالنزاع». «واسترجاع سنوات التعلّم المدرسي المهدورة والمهارات المهنية الضائعة يتطلب عدداً مماثلاً من السنين ويجعل غيابها قدرة المجتمعات على عدم اللجوء إلى الحروب»[٣١٩].

وقد نظر تقرير التعليم في مرمى النار (٢٠٠٧) في استهداف التعليم بالاعتداء خلال السنوات العشر التي أعقبت تقرير ماشيل ووجد أن هناك زيادة خطيرة في عدد الحوادث المسجلة منذ عام ٢٠٠٤. ووجد تقرير التعليم في مرمى النار (٢٠١٠) أدلة متداولة تفيد أن الاستهداف المنهجي للطلاب والمعلمين والأكاديميين وموظفي التعليم ومؤسساته استمر في عدد أكبر من البلدان خلال الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ إلى تموز/يوليو ٢٠٠٩.

فالتزايد المذهل للاعتداءات المبلغ عنها في أفغانستان والهند وباكستان وتايلاند وتصاعدها المفاجئ أثناء العمليات العسكرية في جورجيا وغزة يمثلان اتجاهات جديدة تثير أشد القلق. فالعجز عن القضاء على هذه المشكلة في كمبوديا ونيبال والعراق وحجم الاعتداءات في جمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال وزمبابوي كلها مسائل تثير قلقاً بالغاً. ومن أوجه القلق التي كثيراً ما تُنسى على الرغم من أهميتها الشديدة عدد البلدان التي استهدفت جامعاتها واستهدف طلابها والأكاديميون العاملون فيها، مثل كولومبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والعراق وإيران وزمبابوي.

٣١٩ غراسّا ماشيل، خبيرة لدى الأمين العام للأمم المتحدة، أثر النزاع المسلح على الأطفال (الأمم المتحدة، ١٩٩٦)، ٤٤.

وقد طرأت بعض التحسينات المبشرة بالخير في التغطية الإعلامية وعدد المحطات التي تغطي الاعتداءات على التعليم.

وقد ارتفع عدد الحوادث التي ترصدها مجموعات العمل القطرية التابعة لآلية الرصد والإبلاغ، مما يمثل تقدماً هاماً. لكنه نظراً لتركيز الآلية المحدد على الأطفال في النزاع المسلح في ظروف معينة، فإن هذا النظام غير كاف لتوفير الرصد العالمي على جميع مراحل نظام التعليم ولجميع الفئات المستهدفة في كل من البلدان التي تجري فيها الاعتداءات. وفي الوقت الحاضر، لا تزال الجهود المبذولة عاجزة عن توفير نظام للرصد الشامل العالمي.

وتُظهر دراسة دوافع المعتدين أن كثيراً من الأسباب خلفها، وبعض عوامل المخاطرة التي تحتاج إلى مزيد من الاستكشاف والمعالجة تشمل ما يلي:

- إساءة استخدام المدارس لفرض قيم أجنبية؛
- الفشل في خلق الشعور بملكية المجتمع للمدارس وللعملية التعليمية؛
- عدم القدرة على التمييز بين العمليات العسكرية وعمليات المعونة؛
- اعتقاد كثير من الأنظمة القمعية بأنه من المقبول فرض سلطتها باستخدام القوة الغاشمة للحد من نطاق التعليم، خصوصاً التعليم العالي.
- ويبدو أنه ينبغي النظر بعمق أطبر في الأثر الرادع لإعطاء المجتمعات المحلية دوراً في إدارة مدارسها والدفاع عنها.

وإن الاعتداءات على المدارس والجامعات والطلاب والمعلمين والأكاديميين وجميع موظفي التعليم الآخرين ليست مجرد اعتداء على المدنيين أو على المباني المدنية. فهي اعتداء على الحق في التعليم والتنمية والديمقراطية.

وقد أشير إلى احتمال وجود علاقة تلازم بين الاعتداءات على التعليم العالي والعرضة للخطر. غير أن هناك حاجة إلى المزيد من البحوث لتثبيت هذه الصلة ولرؤية ما إذا كانت تنطبق أيضاً على الاعتداءات على المدارس. وبإلقاء نظرة خاطفة على قائمة الدول التي تعاني من أعلى عدد من الاعتداءات يمكن الوقوف على أن الوضع فعلا كذلك.

وحماية التعليم جزء هام من استقرار البلاد والعكس صحيح أيضا. فتدمير المدارس على نطاق واسع كما نشهده في حالات نزاع معينة يمكن أن يكون عاملاً مساهماً في التدهور السريع لحالة العنف وتشريد مزيد من السكان.

والقضاء على المثقفين والتقييد الشديد على الحرية الأكاديمية أو قتلها كلياً، ويواكبه القضاء على المثقفين، يمكن أن يخلف أثراً شديد الضرر على التنمية وهو أثر تصل توابعه إلى البلدان المجاورة ويضر بعملية النهوض بالمعرفة.

وقد آن الأوان لكي تأخذ الحكومات في اعتبارها على النحو الواجب بالدور الذي تؤديه الاعتداءات على المدارس في إشاعة عدم الاستقرار والرجوع عن التقدم الاقتصادي والاجتماعي المحرز، في سياق تقديرها لتكلفة توفير الحماية ومعالجة الإفلات من العقاب. وصحيح أيضاً أن السياسات الحكومية الخاصة بالتعليم في بعض الحالات تغذي هي نفسها النزاع وتشكل جزءاً على الأقل من أسباب الاعتداءات على المدارس.

وفي المقابل، فإن قيم التعليم المتصف بالشمولية والشفافية والتوجه الثقافي الذي يروج للتسامح والتفاهم، وفق ما تدعو إليه توصية عام ١٩٦٦ بشأن مركز المعلمين، تبقى أساسية لتمكين التعليم من المساهمة في بناء السلام.

ويحظى التقدمُ المحرز في التصدي لتجنيد الجنود الأطفال ولاستخدامهم بالترحيب. بيد أن الطريق لا تزال طويلة قبل التوصل إلى إنشاء نظام رصد عالمي كاف للاعتداءات على التعليم أو حتى توفر ما يكفي من القضايا الخاضعة للمحاكمة من أجل ردع ملائم.

إن آلية الرصد والإبلاغ الخاصة بالأطفال والنزاع المسلح تمكّن بالفعل لا مجرد رصد الاعتداءات على المدارس بل كذلك رصد قتل الطلاب والمعلمين وغيرهم من موظفي التعليم. فالمسألة هي مسألة دفع المنظمات المهتمة بالتعليم لتصبح شريكة في الرصد ولتساعد في جمع المعلومات واستخدامها لا لتعزيز المساءلة فحسب، بل لتحسين منع الاعتداءات والاستجابة أيضاً.

وينبغي إدراج الاعتداءات على التعليم على أنها محفز يضاف إلى قائمة مجلس الأمن، مع اشتراط إعداد خطط عمل محددة زمنياً.

وإضافة إلى مساهمة آلية الرصد والإبلاغ، ودون المساس بها، يتعين وضع نظام عالمي حقاً لرصد الاعتداءات على كامل نطاق الأهداف التعليمية، بصيغتها المحددة في هذه الدراسة.

وتفيد الأدلة المستقاة من البحوث بأن تدابير الأمن المتصلبة وحدها يمكن ألا تردع الاعتداءات. ويتعين توجيه قدر من الجهود أكبر بكثير إلى البحث في سبب ارتكاب المجرمين اعتداءاتهم على التعليم ولتحديد المدى المتاح للتفاوض لحماية المدارس والجامعات باعتبارها ملاذا آمنا.

ولا بد أيضاً من زيادة البحوث حول ما تحرزه البلدان من تقدم في تجريم الاعتداءات والتحقيق مع مرتكبيها ومقاضاتهم. أما كون كثير من البلدان لم تفعل ذلك بعد فيمكن أن يعزى أساساً إلى الافتقار إلى الوعي بالاعتداءات أو بأهمية أثرها على التعليم.

ولا بد من إدراك أهمية التعليم الجنرالات العسكريون وقادة الجماعات المسلحة غير المنتمية للدولة والسياسيون. وينبغي في الوقت نفسه تزويد أفراد القوات المسلحة والجهات الفاعلة غير التابعة للدولة بالتدريب والمتابعة لتلقين معرفة أحكام القانون الإنساني المتصلة بالاعتداءات على التعليم.

ويمكن التدليل على ضرورة استكشاف فوائد تغيير القانون الدولي لحظر تحويل المدارس وغيرها من المباني التعليمية إلى الاستخدام العسكري. غير أن صكوك حقوق الإنسان والقانون الإنساني متوفرة فعلاً لمعالجة معظم الاعتداءات على التعليم. فالمسألة تتعلق بجمع الأدلة وفي الضغط على المحاكم الدولية والوطنية للتحقيق في هذه قضايا.

وفي الوقت نفسه، يمكن تشجيع الدول وأطراف النزاع على اتخاذ خطوات ايجابية لتعزيز لتفعيل الحق في التعليم والحق في التمتع بالتعليم الآمن وفق ما يعنيه القانون الدولي. ولتحقيق ذلك، فإن من شأن التطوير التعاوني لمبادئ توجيهية، تحظى بالتأييد الدولي، لحماية نظم التعليم أثناء الحرب وانعدام الأمن سيشكل خطوة ايجابية إلى الأمام.

ولا بد من تغيير التفكير الحالي لضمان مطالبة صناع القرار السياسي والعسكري والقضائي بأن يكونوا على وعي بالحاجة إلى حماية التعليم من الاعتداء وإلى ترجيح هذا الاعتبار في القرارات التي يتخذونها بخصوص العمليات العسكرية والأمنية.

وينبغي أن تكون نقطة البداية حملة دولية مستمرة للتوعية والدعوة لضمان رصد الاعتداءات على التعليم، بما في ذلك الاعتداءات على التعليم العالي والتحقيق فيها ومعالجتها عن طريق المحاكم ولضمان توفر تدابير كافية للحماية والإنعاش.

في المجتمع الريفي في افغانستان، هؤلاء الأطفال استطاعوا حضور المدرسة بعد رحيل طالبان. هذه المدرسة انشئت داخل بيت الرجل الذي يظهر في أعلى يمين الصورة في الزاوية في أعلى يمين الصورة

التوصيات

المبدأ العام

- ينبغي للمجتمع الدولي أن يروج لاحترام المدارس وغيرها من المؤسسات التعليمية باعتبارها ملاذاً آمنا ومناطق للسلام، عملاً على حماية الحق في التعليم.

- فيما يتعلق بتحسين الحماية بموجب القانون

- ينبغي أن تشجع الأمم المتحدة المحاكم الدولية مثل المحكمة الجنائية الدولية على توفير رادع كاف للاعتداءات على المدارس والمؤسسات التعليمية والطلاب والمعلمين والأكاديميين وغيرهم من موظفي التعليم، بما في ذلك مسؤولي التعليم والنقابيين وعاملي المعونة، وذلك بالتتبع النشط للقضايا الذائعة الصيت المتعلقة بالاعتداءات على التعليم.

- ينبغي أن يساعد فريق مجلس الأمن المعني بالأطفال والنزاع المسلح على ردع الاعتداءات على المدارس والانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال، وذلك عن طريق الطلب من الأمين العام أن يدرج في تقاريره أسماء القادة الميدانيين المتورطين، بموجب أدلة يعول عليها، في الاعتداءات على التعليم لإحالتهم، في حال إمكان ذلك، إلى لجنة الجزاءات المعنية أو لتحقيق المحكمة الجنائية الدولية معهم. ويتطلب ذلك التحقيق لا في القضايا الفردية وحدها بل كذلك في أنماط تسلسل القيادة، مما يمكن أن يخضع المعنيين من بين كبار القادة والمسؤولين للمساءلة عن هذه الانتهاكات.

- لا بدّ من تدعيم العمل على المستوى الدولي بالعمل على المستوى الوطني. وينبغي أن تجرّم الحكومات بموجب القانون الاعتداءات على التعليم.

- ينبغي أن يساند المجتمع الدولي استخدام المحاكم الوطنية والإقليمية والدولية لمحاسبة مرتكبي الاعتداءات على التعليم (من ذلك مثلاً ما يمكن القيام به عن طريق التوعية ورعاية البعثات الدراسية القانونية الخاصة بموضوعات ذات صلة بهذا ومن خلال رصد المحاكمات).

- ينبغي للحكومات والمجتمع الدولي أن تنظر في الطرق التي تمكن من تعزيز حماية التعليم العالي بموجب القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان الدولي.

- ينبغي للحكومات والمجتمع الدولي أن تنظر في مزايا اقتراح حظر مباشر بموجب القانون الإنساني الدولي على تحويل المدارس إلى الاستخدام العسكري وإيجاد وضع رمز مفهوم دولياً يبين أن المدارس والمنشآت التعليمية ينبغي أن تُحترم باعتبارها ملاذا آمنا.

- ينبغي إعطاء دعم دولي لعملية وضع مبادئ توجيهية حول انطباق القانون الإنساني على حماية المباني التعليمية والطلب وموظفي التعليم؛ وحول التدابير التي يتعين أن تتخذها الدول لحماية نظم التعليم. وينبغي التماس اعتماد هذه المبادئ التوجيهية من جانب أعلى سلطة ممكنة، ويفضل أن يأتي ذلك من جانب الجمعية العامة للأمم المتحدة.

- ينبغي اتخاذ التدابير لتشجيع تحسين تدريب المحامين العسكريين والقادة الميدانيين والجنود على تطبيق القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان على حماية المباني التعليمية والطلاب والموظفين، وإدراج هذه المسألة في الكتب الإرشادية العسكرية.

- ينبغي للجنة الصليب الأحمر الدولية والشبكة المشتركة بين الوكالات للتعليم في حالات الطوارئ أن تشجعا على إدراج تعلّم الحق في التعليم وغيره من الحقوق المتأثرة بالاعتداءات على التعليم في المناهج المدرسية، وذلك تعزيزاً لفكرة أن المدرسة تعتبر منطقة سلام ومساعدة الطلاب على حماية أنفسهم مثلاً من التجنيد "الطوعي" الذي تفرضه الجماعات المسلحة.

- وينبغي للحكومات أيضاً أن تغتنم جميع الفرص لوضع شروط التي تمكن من الامتثال لمعايير حقوق الإنسان والحق في الحرية الأكاديمية والحماية الموجهة للمؤسسات التعليمية ولعملية التعلّم، عند الدخول في اتفاقات للتجارة أو للمعونة مع أطراف نزاع ما.

فيما يتعلق بالرصد والإبلاغ

- إدراكاً لنقص الاهتمام الموجه للاعتداءات على المدارس من جانب آلية الرصد والإبلاغ فيما يتعلق بالأطفال والنزاع المسلح، ينبغي أن يدلّل مجلس الأمن على التزامه بالحق في التعليم بتحديده للاعتداءات على المدارس كانتهاك يضع مرتكبه على قائمة مجلس الأمن للإطراف الذين يرتكبون الانتهاكات ضد الأطفال في النزاع المسلح، مما يتطلب الرصد والإبلاغ وخطط العمل المحددة زمنياً.

- ينبغي للوكالات والمنظمات غير الحكومية العاملة بقوة في حقل توفير التعليم أن تنضم، كلما أمكن ذلك، إلى مجموعات العمل القطرية لآلية الرصد والإبلاغ أو أن تساند أنشطتها للمساعدة على تحسين رصد الاعتداءات على التعليم وتوسيع نطاقه، وللدعوة لدى مجلس الأمن وفي المحافل الدولية الأخرى إلى خطط عمل ترمي إلى وقف هذه الاعتداءات.

- ينبغي للحكومات المانحة أن تقدم تمويلاً موجهاً نحو تحسين قدرة وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ذات الوجهة الثقافية على دعم آلية الرصد والإبلاغ.

- ينبغي أن يدعم المجتمع الدولي إنشاء نظام عالمي لرصد الاعتداءات على كامل نطاق الأهداف التعليمية (بما يشمل الطلاب منذ مرحلة الطفولة المبكرة وحتى التعليم العالي، والمعلمين والأكاديميين وموظفي التعليم الآخرين ونقابيي مهنة التعليم وعمال المعونة التعليمية والمرافق التعليمية)، يتألف مما يلي:

- الإبلاغ السنوي العالمي عن هذه المشكلة باستخدام مجموعات البيانات المشتركة للتمكين من إجراء تحليل عبر البلدان وعلى فترات زمنية مختلفة؛
- قاعدة بيانات عالمية متاحة للعموم؛
- إنشاء مرصد أو مركز تنسيق يمكن أن تجمّع فيه البيانات والبحوث والتقارير حول الاعتداءات على التعليم، وتتاح للعموم.
- ينبغي لمجموعات عمل آلية الرصد والإبلاغ ووزارات التعليم والمنظمات غير الحكومية العاملة في ميدان حقوق الإنسان أن تحسن عملية جمع البيانات والمعلومات حول الاعتداءات على التعليم، بحيث تشمل المعلومات الخاصة بالأثر الواقع على توفير التعليم ونوعيته، مثل إغلاق المدارس ومعدلات تسجيل الطلاب ومواظبتهم وبقائهم في المدارس ومعدلات توظيف المعلمين وغيرهم من موظفي التعليم؛ والأثر النفسي على الضحايا والمجتمعات المتأثرة؛ ومعدل التحقيقات والمقاضاة المتعلقة بالاعتداءات بغية تحديد مدى التقدم المحرز نحو إنهاء الإفلات من العقاب.

فيما يتعلق بتدابير الحماية

- ينبغي للمجتمع الدولي ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية أن تعمل مع حكومات الدول المتأثرة بالنزاعات والحكومات التي تقدم المساعدة على منع النزاع أو الحد منه، لوضع وتطوير ما يلي:
- آليات تحمي المهددين من طلاب ومعلمين وأكاديميين وموظفي الدعم ونقابيي مهنة التعليم ومسؤولي التعليم وعاملي المعونة التعليمية وتساعدهم على الانتقال داخلياً أو خارجياً، حسب الاقتضاء؛
- طرق العمل السريع على إعادة بناء المؤسسات التعليمية المهاجمة وتصليحها وإعادة تجهيزها، لضمان إتباع سياسة عدم التسامح إطلاقاً تجاه انتهاكات الحق في التعليم؛
- طرق دعم استمرار التعليم في أماكن بديلة أو بطرائق ووسائط بديلة في المناطق المعرضة للاعتداء؛
- طرق دعم استمرار عمل المؤسسات الأكاديمية في المنفى عند تعرض نظام التعليم للاعتداء.
- ينبغي للمجتمع الدولي أن ينظر في إمكانية توفير التمويل للمساعدة على بناء قدرات الحماية المحلية للتعليم.

- ينبغي لأفرقة الأمم المتحدة القطرية وعمليات حفظ السلام والحكومات، إذا سمحت الحالة الأمنية وشواغل السلامة بذلك، أن تشجع على التفاوض بين أصحاب المصلحة في التعليم والمجتمع المحلي وأطراف النزاع المسلح بهدف التوصل على اتفاق على احترام المدارس على أنها ملاذ آمن وعلى إعادة فتح المدارس المغلقة.

- في الحالات التي يوجد فيها نمط من الاعتداءات على تلاميذ المدارس من الذكور والإناث أو اختطافهم على الطريق إلى المدرسة أو إليها لتجنيدهم كجنود أطفال أو لعمل السخرة أو للاغتصاب، ينبغي للحكومات أن تجد الطرق لتوفير نقل الطلاب بصورة آمنة إلى المدرسة ومنها.

فيما يتعلق بالحد من مخاطر الاعتداء

- ينبغي أن يدرك مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة علاقة التعليم بجدول أعمال السلام والأمن، أي الدور الذي يمكن للتعليم أن يؤديه في كل من المساهمة في التوتر وفي الترويج للسلام، وعليه أن يقدم الدعم لاستراتيجيات تتكفل بألا يكون التعليم عاملاً مساهماً في النزاع.

- ينبغي للحكومات وأطراف النزاع أن تعمل على ضمان رؤية التعليم كعامل محايد، وذلك بالتأكد من إدارة المدارس والمعاهد والجامعات بصورة شفافة وبشكل شامل للجميع بعيد عن الطائفية والتمييز، ومن عدم استخدام المناهج لأغراض دعائية، ومن مراعاة الخصوصيات اللغوية والثقافية والدينية المحلية فيها.

- ينبغي للمجتمع الدولي ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية أن تستنبط استراتيجيات وحملات تعزّز التعليم الشامل الجيد المركز على طالب العلم وتموّله في البلدان المتأثرة بالنزاع، وتفرض احترام المدارس على أنها ملاذ آمن أو باهتبارها مناطق للسلام.

- ينبغي للحكومات أن تنظر في مزايا إشراك المجتمعات المحلية في إدارة المدارس والدفاع عنها كوسيلة للحد من مخاطر الاعتداءات.

- ينبغي للحكومات وللمجتمع الدولي أن يأخذا في اعتبارهما احتمالات زيادة مخاطر أن تصبح المدارس وعاملو المعونة للاعتداءات أهدافاً للاعتداء، وذلك أثناء نظرها في إمكانية تقديم دعم عسكري للمعونة التعليمية وإعادة البناء في حالات الطوارئ وحالات ما بعد النزاع.

فيما يتعلق بالبحوث

- لا بد من تعميق البحوث في المجالات التالية:

— مدى الاعتداءات على التعليم وأثرها، خصوصاً أثرها على الأجل المتوسط والطويل على نظم التعليم، وكذلك أثرها على التنمية والنزاع والعرضة للخطر؛

— مدى تجنيد الأطفال القسري والطوعي من جانب القوات المسلحة والجماعات المسلحة وقوى الأمن، من المدارس أو على الطريق إليها ومنها، أو بطرق تحرم الأطفال من حقهم في التعليم، إلى جانب ما يمكن من تدابير أخرى للحماية؛

— مدى العنف الجنسي المرتكب ضد الطلاب والمعلمين وموظفي التعليم في المدارس وغيرها من المؤسسات التعليمية أو على الطريق إليها ومنها وأثره على تفعيل حق الطلاب في التعليم، إلى جانب ما يمكن من تدابير أخرى للحماية؛

— مدى الاعتداءات على عاملي المعونة التعليمية وأهدافها، وما يمكن من تدابير الحماية؛

— دوافع الاعتداء على كل نوع من أنواع الأهداف وفعالية استراتيجيات الاستجابة في معالجتها، بما في ذلك فعالية زيادة شعور المجتمع المحلي بملكيته لعملية التعليم لسبل الدفاع عن الأهداف التعليمية؛

— الشروط التي تمكن من إجراء المفاوضات المتعلقة بالمدارس باعتبارها ملاذا آمنا أثناء النزاعات؛

— مزايا ومثالب إدراج التعليم وحمايته في اتفاقات السلام؛

— مستويات معرفة انطباق القانون الدولي على حماية التعليم، في أوساط القادة السياسيين والقادة الميدانيين والمستشارين القانونيين العسكريين والجنود؛

— مستوى الاستجابة للاعتداءات على التعليم في آليات المساءلة مثل آلية الرصد والإبلاغ المعنية بالأطفال والنزاع المسلح ومجلس حقوق الإنسان والمقررين الخاصين.

فيما يتعلق بالمناصرة

- فيما يتعلق بالمناصرة، هناك حاجة إلى مزيد من أعمال المناصرة لزيادة الوعي بكيفية تأثير الاعتداءات على التعليم من حيث:

— انتهاك صكوك حقوق الإنسان؛

— الإضرار بنظم التعليم ومحاولات تحقيق أهداف التعليم للجميع؛

- إعاقة التنمية والمساهمة في العرضة للخطر والنزاع.

- وينبغي لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية واتحادات المعلمين أن تشن حملات التضامن الدولي مع المجموعات والمؤسسات المستهدفة وأن تطالب بتفعيل صكوك حقوق الإنسان في معاقبة مرتكبي الاعتداءات على التعليم.

فيما يتعلق بالتغطية الإعلامية

- ينبغي للمنظمات التعليمية أن تعمل مع وسائل الإعلام لتشجع تغطية الاعتداءات وأثرها، عملاً على تحسين المساءلة عن الاعتداءات والاستجابة لها. وينبغي أن يشمل ذلك تغطية الآثار الطويلة الأجل المترتبة عن الاعتداءات على التعليم والنظم التعليمية والجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التعليم للجميع.

- ينبغي أن تعترف وسائل الإعلام الدولي والوطني بدورها الخطير في إيصال هذه الاعتداءات إلى علم المجتمع الدولي، وعليها أن تلتزم بالإبلاغ عن تلك الاعتداءات.

- ينبغي تقديم التدريب والتوجيه لوسائل الإعلام حول كيفية انتهاك الاعتداءات على التعليم لصكوك حقوق الإنسان.

المرفق الأول:
التقارير القطرية

أفغانستان

يحذر تقرير عن أفغانستان أعدته منظمة كير لصالح البنك الدولي من وجود اتجاه «مثير للجزع»[٣٢٠]. ففي الفترة بين كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ أُبلغ عن وقوع ١٥٣ ١ اعتداءً على أهداف تعليمية. وشملت هذه الاعتداءات الإضرار بالمدارس أو تدميرها حرقاً وبالقنابل اليدوية وبالألغام والصواريخ؛ وتهديدات للمعلمين والمسؤولين سُلمت إما شفوياً أو بواسطة «رسائل ليلية»؛ وقتل الطلاب والمعلمين وغيرهم من موظفي التعليم؛ وأعمال النهب. وقد كان عدد الحوادث مستقراً على ٢٤٢ و٢٤٢ في ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ على التوالي ثم تضاعف ثلاث مرات تقريباً ليصل إلى ٦٧٠ في ٢٠٠٨.

وفي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، قتل في الاعتداءات على المدارس وعلى الطلاب وموظفي التعليم ٢٣٠ شخصاً، وفق أرقام وزارة التربية. وفي أحد الحوادث هذه، قتل العشرات من التلاميذ وخمسة من المعلمين عندما كانوا مصطفّين ينتظرون لقاء نائب في إقليم بَغلان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.[٣٢١]

وفي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٩، استهدف المتمردون المدارس وتم تلقي ٥١ تهديداً، وفقاً للراصد الأفغاني لحقوق الإنسان، الذي أورد أرقاماً من اليونيسيف. وخلال الفترة نفسها، قتل ٦٠ طالباً ومعلماً على الأقل وجُرح ٢٠٤ في حوادث أمنية (وبعد تلك

٣٢٠ Marit Glad, Knowledge on Fire: Attacks on Education in Afghanistan; Risks and Measures for Successful Mitigation
(منظمة "كير"، البنك الدولي، وزارة التربية الأفغانية، ٢٠٠٩)، ٢١. ويتعين قبول هامش من الخطأ نتيجة لاستبدال قاعدة البيانات بين اليونيسيف لعامي ٢٠٠٦-٢٠٠٧ والوزارة لعام ٢٠٠٨.

٣٢١ Fisnik Abrashi, "59 Schoolchildren Died in Afghan Blast"
أسوشيتد بريس، ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

الفترة، في ١٩ تموز/يوليو ٢٠٠٩، قتل ١٣ من طلاب المرحلة الابتدائية عندما فجرت قوات الطالبان قنبلة بين مدرستين في مقاطعة لوغار)[٣٢٢]. وفي تموز/يوليو ٢٠٠٩، بقيت أكثر من ٤٠٠ مدرسة، أساساً في الجنوب الخطر، مغلقة بسبب انعدام الأمن، وفق ما قالته الوزارة. وسجلت اليونيسيف ٩٨ حادثة مدرسية خلال الفترة من أول أيار/مايو إلى ٢٤ تموز/يوليو/حزيران [٣٢٣]٢٠٠٩. ووفي يوم الانتخابات، في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٩، هاجمت الطالبان ما لا يقل عن ٢٦ مدرسة وخربتها جزئياً، بسبب استخدامها كمراكز اقتراع، وفقاً للوزارة. وقد أصيبت المدارس بالصواريخ والقذائف والمتفجرات اليدوية الصنع.[٣٢٤]

وفي حزيران/يونيو ٢٠٠٩، أبلغ في ست مناسبات عن العثور على متفجرات موضوعة على مقربة من المدارس أو داخلها وفي أماكن أخرى يشغلها أطفال. وفي ٢١ حزيران/يونيو ٢٠٠٩، انفجرت قنبلة مزروعة في أحد الصفوف في الطابق الثاني من مبنى مدرسة دؤاب بناحية كهمارد في إقليم باميان. ودمر الانفجار جانباً من الطابق الثاني وأعطب البناء.[٣٢٥]

وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٩، وقع اعتداء على مدرستين في ناحية نادر شاه قوة بمقاطعة خوست. وأعطب جانب من جدران واجهة إحدى المدرستين.[٣٢٦]

وفي آذار/مارس ٢٠٠٩، وقع اعتداء على مدرسة في ناحية نادر شاه قوة بمقاطعة خوست مما أدى إلى أضرار كبرى في المبنى.[٣٢٧]

وأفادت وزارة التربية أن الهجمات التي قام بها الإرهابيون والمتمردون خلال عام ٢٠٠٨ قتلت ١٤٩ من المعلمين وموظفي المدارس والطلاب.[٣٢٨]

٣٢٢ Rahim Faiez, "Massive Bomb Blast in Central Afghanistan Kills ٢٥,"، الغارديان، ٩ تموز/يوليو ٢٠٠٩، Mohammad Obaid, "Blast Outside و http://www.guardian.co.uk/world/feedarticle/8599557: School in Afghanistan Kills ٢٥,"، رويترز، ٩ تموز/يوليو ٢٠٠٩، http://w ww.newssafety.org/index.php?option=com_content&view=category&id=110&Itemid=100106

٣٢٣ أنباء الأمم المتحدة، «بعثة الأمم المتحدة تقول: الإرهاب أكثر تقتيلًا في المدنيين الأفغان من أية أعمال عسكرية»، ١٣ تموز/يوليو ٢٠٠٩، http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=31446.

٣٢٤ شبكة أنباء إيرين، «أفغانستان: مهاجمة أكثر من ٢٠ مدرسة يوم الانتخابات»، ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٩.

٣٢٥ North Atlantic Treaty Organization (NATO), "Insurgent Attacks Hinder Educational Progress in Afghanistan," ٩ تموز/يوليو ٢٠٠٩، http://ocha-gwapps1.unog.ch/rw/rwb.nsf/db900sid/JBRN-7TSGA?OpenDocument&rc=3&emid=ACOS-635N96

٣٢٦ المرجع السابق.

٣٢٧ المرجع السابق.

٣٢٨ وزارة الخارجية الأمريكية، تقرير حقوق الإنسان لعام ٢٠٠٨: أفغانستان (وزارة الخارجية الأمريكية، ٢٠٠٩).

وبحلول أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، ورد أن ٦٠٠ من المدارس كانت مغلقة، و٨٠ في المائة منها في المقاطعات الجنوبية: هيلماند وقندهار وزابُل وأوروزغان.[٣٢٩]

وفي ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ أقدم الطالبان على قطع أذني أحد المعلمين في مقاطعة زابُل.[٣٣٠]

وفي ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٨، وقع ثلاثة من عاملي المساعدة الإنسانية لدى لجنة الإنقاذ الدولية، اثنان منهما يعملان تحديداً في برامج التعليم والثالث يعمل سائقاً، ضحية كمين نصبته طالبان في مقاطعة لوغار الأفغانية، وقـُتلوا فيه. وقد أصيب سائق ثان بجراح خطيرة.[٣٣١]

وفي ٩ حزيران/يونيو ٢٠٠٨، قتل مسلحون معلماً وابنته في مقاطعة نانغهار.[٣٣٢]

وفي ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٨، قتل مسلحون معلماً في مقاطعة كوندوز كان قد انتقد علناً التفجيرات الانتحارية.[٣٣٣]

وفي ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٨،أوردت صحيفة التايمز أن ٣٦ اعتداءً على المدارس والمعلمين وقعت منذ بدء الفصل الدراسي الجديد في ٢٣ آذار/مارس. فقد أحرقت مباني المدارس أو هوجمت بالقنابل اليدوية؛ وتعرض المعلمون للاختطاف؛ وفي إحدى الحالات قُطعت أذن ناظر مدرسة وجُدع أنفه لأنه «تعاون مع الحكومة»[٣٣٤]. وفي حادث آخر وقع يوم ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، أضرم مسلحون النار في مدرسة أورتبلاق شمالي مقاطعة كوندوز وقطعوا أذني أحد الحراس الليليين.[٣٣٥]

وفي بعض المدارس، عُلقت على الجدران رسائل ليلية تأمر المدرسين بالمغادرة، وهي موقعة باسم زعيم الطالبان الملا محمد عمر. وفي مدرسة ميان عبد الحكيم بمدينة قندهار، أرهب المهاجمون ناظر المدرسة، وجمعوا ما استطاعوا العثور عليه من مقاعد وسجاجيد وكتب أو دفاتر مدرسية وأضرموا النار فيها.[٣٣٦]

---

٣٢٩ شبكة أنباء إيرين، «أفغانستان: الاعتداءات تحرم ٣٠٠,٠٠٠ طالب من التعليم»، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، http://www.irinnews.org/Report.aspx?ReportId=80506 .

٣٣٠ شبكة أنباء إيرين، «أفغانستان: إحراق عشر مدارس خلال الأسابيع الثلاثة الماضية»، ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، http://www.irinnews.org/Report.aspx?ReportId=77695.

٣٣١ اللجنة الدولية للإنقاذ، «اللجنة تنعي أربعة من الزملاء الأحباء»، ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٨، http://www.theirc.org/news/irc-mourns-four-beloved-colleagues-4385.

٣٣٢ US Department of State, 2008 Human Rights Report: Afghanistan.

٣٣٣ المرجع السابق.

٣٣٤ Nick Meo, "Taleban Return to Attacking Girls' Schools in Afghanistan", ذا تايمز، أيار/مايو ٢٠٠٨.

٣٣٥ United Kingdom Border Agency, Country of Origin Information (COI) Report: Afghanistan (لندن: وكالة الحدود البريطانية، ٢٠٠٨)، ١٦٠؛ وشبكة أنباء إيرين: "Afghanistan: Ten Schools Torched."

٣٣٦ Meo, "Taleban Return to Attacking Girls' Schools".

وفي زابُل حيث كان المجتمع المحلي قد توصل إلى اتفاق مع الطالبان على عدم المساس بالمدارس سمح قادة الطالبان الميدانيون بالتدريس غير أنهم دمروا كتب الدراسات الدينية التي دعت إلى المصالحة بين السنة والشيعة.[٣٣٧]

وبحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، كانت الاعتداءات على المدارس وحالة انعدام الأمن قد منعت ٣٠٠,٠٠٠ من الطلاب من الذهاب إلى المدارس في الجنوب، حيث تم إغلاق ٤٠٠ مدرسة.[٣٣٨]

وفي عام ٢٠٠٧، وقع ٢٢٨ اعتداءً على المدارس أدت إلى مقتل ٧٥ شخصاً وإلى ١١١ إصابة، وفقاً لليونيسيف.[٣٣٩]

وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، ألقيت القنابل اليدوية على مدرسة نـَسوان الثانوية في ناحية شنداد بإقليم هيرات، مما أدى إلى تخريب عدة صفوف. وكانت هذه المدرسة هي الرابعة التي تعرضت للاعتداء في الناحية نفسها خلال فترة ١٧ يوماً. واثنتان من هذه المدارس هما للبنات. وقد كانت المنطقة كلها بقعة ملتهبة بتمرد الطالبان.[٣٤٠]

وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، اعتقلت الشرطة أحد الطلاب، سيد برويز كامبخش، في جامعة بلخ لتنزيل وتوزيع معلومات عن دور المرأة في المجتمعات الإسلامية. وحُكم عليه بالإعدام «لشتم النبي الكريم» غير أن الحكم خفض إلى ٢٠ سنة نتيجة للاستئناف.[٣٤١]

وفي ١٧ حزيران/يونيو ٢٠٠٧، قتل سبعة أطفال عندما قصفت طائرات أمريكية مدرسة للدراسات الإسلامية في ناحية زرغون شاه بإقليم باكتيكا في جنوب شرق البلاد.[٣٤٢]

---

٣٣٧ « شبكة أنباء إيرين، "Afghanistan: Ten Schools Meo, "Taleban Return to Attacking Girls' Schools Torched"؛ UK Border Agency, COI Report: Afghanistan, 160.

٣٣٨ شبكة معلومات حقوق الطفل، "Afghanistan: Some Schools More Vulnerable to Attacks Than Others?" ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. و"Rahim Faiez, "Afghanistan: Violence Forces Afghan Kids from School أسوشيتد بريس، ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، http://www.crin.org/resources/infoDetail.asp?ID=16212.

٣٣٩ منظمة الأمم المتحدة للطفولة، «النزاع يهدد إمكانية وصول المنظمات الإنسانية إلى الأطفال في أفغانستان»، ٨ تموز/يوليو ٢٠٠٨.

٣٤٠ شبكة أنباء إيرين، "Afghanistan: Attacks Threaten Girls' Schooling in Shindand" ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

٣٤١ US Department of State, 2008 Human Rights Report: Afghanistan

٣٤٢ شبكة أنباء إيرين، "Afghanistan: Seventeen Killed in Suicide Blast in Uruzgan Province" ١٠ تموز/يوليو ٢٠٠٧.

وأضرم المتمردون النيران في ١٤ مدرسة في سبعة أقاليم في الفترة بين نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٧، وفقاً لوزارة التربية. وقد تبع ذلك انخفاض في عدد الاعتداءات في شهري حزيران/يونيو وتموز/يوليو، مما قد يكون نتيجة لحملة «حماية المدارس» والتي شجعت على إعلان دعمهم للتعليم.[٣٤٣]

وفي شباط/فبراير ٢٠٠٧، تلقت مديرة مدرسة ثانوية للبنات في لشكرغاره عدة إنذارات بالهاتف وبرسائل ليلية تأمرها بترك منصبها.[٣٤٤]

وقد شهد عاما ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ زيادة كبيرة في الهجمات الانتحارية. ووفقاً لبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان، كان بعض الانتحاريين، على ما يبدو، من أطفال أخذوا من مدارس دينية في باكستان.[٣٤٥]

وورد أنه أحرقت ١٢٠ مدرسة وقتل عشرة معلمين في ٢٠٠٦، بينما أضرمن النار في ٢٧٣ مدرسة في ٢٠٠٥.[٣٤٦]

وجرى استهداف أطفال المدارس بصورة متزايدة على طريق ذهابهم إلى المدرسة وعودتهم منها. ففي شباط/فبراير ٢٠٠٧، أطلق الرصاص على طالب عمره ١٣ سنة وأردي قتيلاً على طريقه إلى مدرسة زكور الثانوية في لشكرغاره. وبعد أربعة أيام من هذه الحادثة، أطلق مسلحون النار عشوائياً خارج مدرسة كارتي لاغان، وقتلوا أحد الطلاب وواحد من الناظرين[٣٤٧].

وفي ١٢ حزيران/يونيو ٢٠٠٧، سُمح لعشر بنات بالعودة إلى المنزل مبكراً من مدرسة قلائي سَيدان في إقليم لوغار بأفغانستان. لكن رجلين على دراجة نارية كانا بانتظارهن بعد خروجهن من باب المدرسة ووصولهن إلى طريق جانبي. وأطلق الاثنان وابلاً من الرصاص على البنات وأصيبت شُكرية، ١٣ سنة، في ظهرها وذراعها. وعند سقوطها ركضت إليها شقيقتها زرمينة، ١٢ سنة، غير أن المسلحَين اقتربا على الدراجة النارية وأطلقا النار عن قرب على البنات فقتلت شُكرية وفتاة أخرى وأصيبت أربعُ بنات بجراح.[٣٤٨]

---

٣٤٣ شبكة أنباء إيرين، "Afghanistan: Hundreds of Schools Remain Closed in the South"، ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

٣٤٤ شبكة أنباء إيرين، ٨ "Afghanistan: Boys' Education Slides in Helmand" تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

٣٤٥ بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان، الهجمات الانتحارية في أفغانستان (٢٠٠١-٢٠٠٧) (بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧)، كما ورد في: التحالف من أجل وقف استخدام الجنود الأطفال، التقرير العالمي عن الجنود الأطفال، ٢٠٠٨ (التحالف من أجل وقف استخدام الجنود الأطفال، ٢٠٠٨)، ٤٢.

٣٤٦ شبكة أنباء إيرين، "Afghanistan: Record Numbers Enrol in New School Year" ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٧.

٣٤٧ شبكة أنباء إيرين، "Afghanistan: Boys' Education Slides"

٣٤٨ Barry Bearak, "As War Enters Classrooms, Fear Grips Afghans" نيويورك تايمز، ١٠ تموز/يوليو ٢٠٠٧.

وفي ١٥ تموز/يوليو ٢٠٠٧، فجر انتحاري نفسه أمام طلاب أثناء مغادرتهم مدرستهم في تارينكوت بإقليم أوروزغان، وقتل ١١ منهم وجرح عدد آخر.[٣٤٩]

وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، هوجمت طالبات مدرسة ثانوية في قندهار بأسيد البطاريات (انظر المقدمة، ص. ١).[٣٥٠]

وفي ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، كانت مجموعة من تلامذة المرحلة الابتدائية على طريقهم إلى المنزل عائدين من المدرسة، على مقربة من نقطة مراقبة في إقليم خوست، دون أن يشعروا بمركبة ٤X٤ كانت تشق طريقها عبر الحواجز مقتربة من نقطة المراقبة. وانفجرت المركبة عندما أصبحت محاذية لهم، مما أدى إلى مقتل ١٤ تلميذاً، جميعهم بين سن الثامنة والعاشرة.[٣٥١]

وفي ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٩، أُدخل إلى المستشفى ٩٨ طالباً وستة معلمين بعد تعرضهم لتسمم جماعي في مدرسة قزعاق شمالي كابُل[٣٥٢]. وسقط خمسة منهم في إغماءة غير أنه تم إنعاشهم. وهذا ثالث اعتداء بالغاز السام على المدارس في المنطقة: فقد سقط عشرات الطلاب مرضى نتيجة هجومين منفصلين على مدرستين في تشاريكار بإقليم كابيسا، إلى الشمال الشرقي من كابُل. وقد وقع هذا الهجوم بعد يوم واحد من دخول ٧١ من الطالبات ومعلمة واحدة من مدرسة في إقليم باروار المجاور إلى المستشفى بعد تعرضهن لمرض مفاجئ أصبن فيه بالصداع والتقيؤ والارتعاش[٣٥٣]. أما المدرسة الثالثة فهي مدرسة صديقي بادشاه في تشاريكار، وقد هوجمت يوم ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، وفي هذا الاعتداء سقط خمسة من المعلمين و٤٠ من الطلاب منهارين وقد تغلبت عليهم الأدخنة بعد أن قُذفت قنينة إلى الملعب أثناء احتفال أقامته المدرسة[٣٥٤]. بعد هذا الاعتداء، أعرب كثير من الفتيات عن مخاوفهن من الذهاب إلى المدرسة في منطقة أعرب أهاليها عن تأييدهم القوي لتعليم البنات، وهي منطقة لم يتمكن الطالبان من السيطرة الكاملة عليها في أي وقت مضى.[٣٥٥]

---

٣٤٩ شبكة أنباء إيرين، "Afghanistan: Teenager Hanged by Taliban in Latest Child Killing" ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

٣٥٠ Clancy Chassay, "Acid Attacks and Rape: Growing Threat to Women Who Oppose Traditional Order"، الغارديان، ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨؛ ومجلس الأمن للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح A/٦٨/٧٨٥–S/٢٠٠٩/١٥٨ (٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٩).

٣٥١ Saeed Shah, "Suicide Car Bomb Kills ١٤ Afghan Primary School Children"، الغارديان، ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

٣٥٢ Welt Online English News, "Third Afghan Girls' School Targeted by Poison Attack"، ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٩، http://www.welt.de/english-news/article3725247/Third-Afghan-girls-school-targeted-by-poison-attack.html

٣٥٣ ذا تلغراف، "Girls Hospitalised by 'Poison Gas Attack ٨٠ More Than"، ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٩.

٣٥٤ Ben Farmer, "Girls Collapse After Suspected Poison Attack on Afghan School"، ذا تلغراف، ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

٣٥٥ Giselle Chang, "Afghan Children Heading to School Despite Attacks"، النشرة العالمية الصادرة عن رابطة الأمم المتحدة في الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٩، http://www.unausa.org/Page.aspx?pid=1323؛ و Hamid Shalizi, "Scores of Afghan Girls Ill in Third School Poisoning"، رويترز، ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٩.

وفي عام ٢٠٠٨، في المدن، حيث تحظى المدارس بحماية أفضل، ذكرت أيضاً مشاكل كبيرة تتعلق باستهداف الانتحاريين للتلاميذ وبحوادث اختطاف وطلب فدية من جانب جماعات إجرامية، على الطريق إلى المدرسة ومنها.[٣٥٦]

وفي أيار/مايو ٢٠٠٩، أغلقت ست مدارس للبنات في ناحية تشاهار داره في إقليم كوندوز الشمالي، في أعقاب تلقي رسائل تهدد بالأسيد والغاز. ونتيجة لهذه الرسائل، بقيت المعلمات والتلميذات في بيوتهن مما أدى بالسلطات إلى إغلاق المدارس في نهاية الأمر. وقد كانت الناحية هذه تحت سيطرة الطالبان أساساً.[٣٥٧]

الأرجنتين

في ٢٠٠٨، تعرض طلاب مدرسة دون أريوني دي ويلدي والمعلمون فيها ونشطاء منظمة الأطفال الشعبية للتهديد ولأفعال التخويف والاعتداء والاختطاف لمشاركتهم في حملة تحت عنوان «الجوع جريمة» تناهض سوء التغذية بين أطفال الأرجنتين. وفي ٢٤ تموز/يوليو ٢٠٠٨، عمدت جماعة من الرجال المسلحين الملثمين إلى اختطاف صبي يدعى غيرلي من دار خيرية للأيتام في دون أريوني تحمل اسم البابا يوحنا الثالث والعشرين، وأخذ الصبي في سيارة وتعرض للتهديد. وفي ليلة ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، اختطفت جماعة معلم من نفس دار الأيتام وتعرض لضرب مبرح وأمروه بإنهاء مشاركته في الحملة. وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، تعرض معلم آخر من نفس دار الأيتام إلى التهديد بنفس الشكل.[٣٥٨]

وفي ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، قتل رجال الشرطة كارلوس فوينتيألبا، العضو في رابطة نيوكويم للمعلمين خلال إضراب عن الطعام بهدف المطالبة بتحسين الأجور. وقد أصيب في رأسه بعبوة من الغز المسيل للدموع أطلقها عليه من على بعد مترين أحد أعضاء قوات زابالا للشرطة الخاصة. وفيما بعد، صدرت تهمة القتل العمد ضد هذا الشرطي.[٣٥٩]

٣٥٦ Meo, "Taleban Return to Attacking Girls' Schools."

٣٥٧ هيئة الرصد التابعة للبي بي سي، "Daily Says German Forces Unable to Prevent Closure of Afghan Girls' Schools"، ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٩.

٣٥٨ الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان، Observatory for the Protection of Human Rights Defenders Annual Report 2009، (الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان، ٢٠٠٩)، ١٥٣.

٣٥٩ 2008 Annual Survey of Violations of Trade Union Rights (الاتحاد الدولي للنقابات، ٢٠٠٨).

البرازيل

خلال الفترة من أيار/مايو إلى تموز/يوليو، ذكرت الأنباء أن رجال الشرطة المسلحون احتلوا دون أي إعلان ثمانٍ من المدارس البلدية ومراكز الرعاية النهارية في كومبلكسو دو ألماو وعلى مقربة منها في ريو دي جانيرو. وقد استخدمت هذه المرافق كقاعدة للإغارة على الطريقة العسكرية على عصابات المخدرات المسلحة، مما جعلها هدفاً للهجوم أثناء تواجد الطلاب في صفوفهم. وشارك في العملية ٣٠٠ ١ من رجال الشرطة المدنية بالإضافة إلى جنود من القوات الوطنية. وأصيبت مباني المدارس بكثير من الأضرار نتيجة التراشق المكثف بالأسلحة النارية، مما جعل الأطفال يولولون من الذعر. وفي إحدى الحالات انفجرت قنبلة في ساحة المدرسة.[٣٦٠]

واستخدمت عصابات المخدرات المسلحة المدارس كملجأ يختبئون فيه. ففي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، وخلال زيارته لمدرسة ثيوفيلو دي سوزا بينتو التي تضم ١ ٠٥٨ طالباً، شاهد المقرر الوطني للحق في التعليم مراهقين يحملون رشاشات نارية على رصيف المدرسة وعلى مقربة من مدخلها. ولاحظ على سطح المدرسة ثقوب الطلقات النارية نتيجة اقتتال طرأ مؤخراً بين العصابات الإجرامية.[٣٦١]

وفي حزيران/يونيو ٢٠٠٨، أغلقت قوة من الشركة مدارس في ولاية ريو غراندي دو سول أنشأتها حركة العمال الريفيين المعدمين التي تشن حملة تطالب بحقوق الأرض في منطقة نهر الأمازون. وفي ١٦ حزيران/يونيو ٢٠٠٨، دمرت إحدى المدارس بعد أن تقدمت الوزارة العامة بشكوى بتاريخ ١١ آذار/مارس ٢٠٠٨ ضد ثمانية من أعضاء الحركة يشك في أنهم «يشكلون جماعة تهدف إلى تغيير سيادة القانون والنظام القائم في البرازيل وترتكب جرائم عدم قبول الأوضاع السياسية».[٣٦٢]

٣٦٠ Denise Sarreira and Suelaine Carneiro, Violation to the Education Rights of the Community in the Complexo do Alemao, Rio de Janeiro (Sao Paolo: Office of the National Rapporteur on the Human (Right to Education, 2008.

٣٦١ المرجع السابق.

٣٦٢ الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان، Observatory for the Protection of Human Rights Defenders Annual Report 2009، (الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان، ٢٠٠٩)، http://www.unhcr.org/refworld/docid/4a5f301317.html.

بوروندي

أوردت الأمم المتحدة ارتفاعاً في تجنيد الجنود الأطفال في ٢٠٠٦ خلال شهري حزيران/يونيو وتموز/يوليو وبعد وقف إطلاق النار في أيلول/سبتمبر. وقد ظهرت تقارير متفرقة حول التجنيد أثناء إغارة قوات التحرير الوطني على المدارس. وفي نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٧، أخضع أكثر من ٢٨ تلميذاً للتجنيد في إقليمي بوروري ونغوزي.[٣٦٣]

تشاد

لا يزال آلاف الأطفال مجندين في صفوف الجيش أو مرتبطين بجماعات مسلحة تنتمي لفرق المتمردين، ومنها الجماعة المتمردة حركة العدل والمساواة والتوروبوروس والمؤتمر التشادي الثوري الديمقراطي والاتفاق الوطني التشادي والجبهة الموحدة للتغيير واتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية. ويُقدّر أن الأطفال يشكلون أكثر من ربع مقاتلي الجبهة الموحدة للتغيير، وكثير منهم دون سن الخامسة عشرة. وقد دأبت الجبهة هذه على تجنيد الأطفال، حتى في سن الثانية عشرة، على نطاق واسع، وذلك قبل اندماجها بالجيش الوطني التشادي في أواخر عام ٢٠٠٦. وهناك تقارير مؤكدة أن الجبهة عمدت في الفترة بين كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ وأيار/مايو ٢٠٠٧ إلى اختطاف الأطفال على طريقهم إلى المدارس أو الأسواق ومنها في منطقة غويريدا لتعزز بهم قواتها. واختطف بقوة السلاح أطفال آخرون من مخيمات اللاجئين[٣٦٤]. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، ذكرت منظمة مراقبة حقوق الإنسان حالة صبي عمره ١٥ سنة اختُطف على ما يبدو من مدرسة مخيم اللاجئينفي الجبل في منطقة سيلفا شرقي تشاد،[٣٦٥] وقد اختطفته جماعة سودانية مسلحة هي حركة العدل والمساواة التي تدعمها الحكومة التشادية أثناء هجوم على ضاحية من ضواحي الخرطوم.[٣٦٦]

كولومبيا

ووفقاً لرفائيل كويلو راميرز، النائب الأول لرئيس اتحاد المعلمين، قُتل ٣٦٠ معلماً وتعرض للتهديد ٣٤٢، وللنفي ٥٠، وتعرض للاختفاء ٢٥ معلماً (مما يعني أنهم اختطفوا دون أثر، ويفترض أنهم قتلوا)، وذلك خلال العقد الماضي. وفي ٢٠٠٩، حتى شهر حزيران/يونيو، قُتل تسعة معلمين ونجا

٣٦٣ التحالف من أجل وقف استخدام الجنود الأطفال، التقرير العالمي عن الجنود الأطفال، ٢٠٠٨، ٧٨. مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام عن النزاع في بوروندي، S/٢٠٠٧/٦٨٦ (٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧).

٣٦٤ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في تشاد، S/٢٠٠٧/٤٠٠ (٣ تموز/يوليو ٢٠٠٧)، على النحو المذكور في التحالف من أجل وقف استخدام الجنود الأطفال، التقرير العالمي عن الجنود الأطفال، ٢٠٠٨، ٩٣.

٣٦٥ منظمة مراقبة حقوق الإنسان، "Briefing to the UN Security Council on the Situation in Chad and the Central African Republic"، ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

٣٦٦ La Federacion Colombiana de Educadores (FECODE), La Violacíon de Derechos Humanos No Ha Disminuido Con la Política de Seguridad Democrática، ٢٧ حزيران/يونيو ٢٠٠٩.

اثنان من محاولات اغتيال[٣٦٧]. وارتفع عدد الانتهاكات في قطاع التعليم بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ من ١٩٣ إلى ٢٦٠. ويشمل ذلك حوادث اغتيال وخطف واختفاء قسري واحتجاز غير قانوني وتعذيب وتهديد. وتبين أرقام الشرطة الوطنية اغتيال ٩٠ معلماً بين ٢٠٠٦ و٢٠٠٨[٣٦٨] بالمقارنة بـ ٣١٠ قتلوا خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٦[٣٦٩]. وتمثل هذه الأرقام انخفاضاً في العدد السنوي لاغتيالات المعلمين من ٤٤ إلى ٣٠. وتبين أرقام المراقبة التابعة لبرنامج قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي لدى نائب رئيس الجمهورية أن عدد المعلمين الذين قتلوا انخفض من ٥٥ في ٢٠٠٦ إلى ٢٣ في ٢٠٠٧ ثم عاد فارتفع إلى ٢٩ في ٢٠٠٨، وبلغ ١٠ خلال النصف الأول من ٢٠٠٩. غير أن عدد التهديدات بالقتل الموجهة ضد عاملي قطاع التعليم، وفقاً لمدرسة النقابات الوطنية، ارتفع من ١٤٦ في ٢٠٠٧ إلى ٢٦٩ في ٢٠٠٨، وسجل ٤٠ تهديداً حتى آخر تموز/يوليو ٢٠٠٩. وقد ارتفع عدد عاملي قطاع التعليم الذين أجبروا على الانتقال التماساً للسلامة من ٩٣ في ٢٠٠٧ إلى ١٤٩ في ٢٠٠٨، ثم عاد فانخفض إلى ثلاثة لا غير في النصف الأول من ٢٠٠٩. إضافة لذلك، بين ٢٠٠٧ و٢٠٠٩، تعرض خمسة من عاملي قطاع التعليم إلى التخويف لإنهاء أنشطتهم، واحتجز خمسة غيرهم احتجازاً تعسفياً في حين أن أربعة آخرين تعرضوا لهجمات لم يصابوا فيها بأذى، وأغارت الشرطة بصورة غير قانونية على اثنين وتعرض أحدهما للتعذيب، وفقاً لمدرسة النقابات الوطنية.[٣٧٠]

وخلال الفترة نفسها، أوردت إدارة الاستخبارات (الإدارة الأمنية) وقوع خمسة اعتداءات على مبان تعليمية. ففي ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٦، أحرق مقاتلو القوات المسلحة الثورية الكولومبية مدرسة في بويرتو خوردان كانت قد استخدمت كمركز للاقتراع في الانتخابات النيابية. وفي ٧ تموز/يوليو ٢٠٠٧، انفجرت قنبلة في ساحة اصطفاف السيارات في جامعة التكنولوجيا في بيريرا. وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، انفجرت قنبلة في كافتيريا كلية ألفونسو غيليس في ميرافلوريس. وفي ١٥ حزيران/يونيو ٢٠٠٨، أحرقت جيش التحرير الوطني مدرسة قروية قرب سابانالارغا. وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، تعرضت مدرسة أنتونيو سانتوس لأضرار نتجت عن هجوم شنه مقاتلو القوات المسلحة الثورية الكولومبية على نقاط التفتيش الأمنية. وفي ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٩، انفجرت قنبلة أخرى في جامعة التكنولوجيا في بيريرا.[٣٧١]

وتناقلت التقارير أن الجامعات اخترقتها الميليشيات شبه العسكرية والمقاتلين خلال الفترة المشمولة بهذه الدراسة. ففي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، قال رئيس الجامعة الوطنية في بوغوتا، وهي

---

٣٦٧ Elver Herrera Arenas and Leydi Sanjuán, Informe Sobre las Violaciones a los Derechos Humanos de los y las Sindicalistas Colombianos en el Año 2007 (Medellin: Escuela Nacional Sindical (ENS), 2008).

٣٦٨ مكتب منسق الشؤون الإنسانية، كولومبيا: اغتيال المعلمين غير النقابيين ٢٠٠٦-٢٠٠٨ (خريطة، مكتب منسق الشؤون الإنسانية، كولومبيا، ٣١ كانون الثاني/ديسمبر ٢٠٠٨)، http://www.reliefweb.int/rw/fullmaps_am.nsf/luFullMap/FB42542E7C632DB4C12575630031BC08/$File/map17.pdf?OpenElement. ومكتب منسق الشؤون الإنسانية، كولومبيا: اغتيال المعلمين النقابيين ٢٠٠٦-٢٠٠٨ (خريطة، مكتب منسق الشؤون الإنسانية، كولومبيا، ٣١ كانون الثاني/ديسمبر ٢٠٠٨)، http://www.reliefweb.int/rw/fullmaps_am.nsf/luFullMap/A18A9866DCD6109DC1257563003205AF/$File/map18.pdf?OpenElement

٣٦٩ أرقام قدمها اتحاد المعلمين (FECODE).

٣٧٠ أرقام قدمتها مدرسة النقابات الوطنية (ENS).

٣٧١ معلومات مقدمة من Observatorio del Programa Presidencial de Derechos Humanos (DDHH) y Derecho Internacional Humanitario (DIH), Vicepresidencia de la Republica de Colombia.

أكبر الجامعات في كولومبيا، أن الجامعة تلقت ٣١٢ تهديداً من المليشيات شبه العسكرية، آخرها رسالة من جماعة «الصقور السود» تعلن أن ٣٢ من طلاب الجامعة هم أهداف عسكرية. وقالت المليشيات إنها تفرض حظر التجول بين الساعة السادسة مساءً والسادسة صباحاً في مجمّع الجامعة على من تشك بكونه من ناشطي اليسار.[٣٧٢]

وقد طرأت زيادة كبرى على عدد انتهاكات حقوق الإنسان الموجهة ضد الطلاب خلال السنوات الثلاث الماضية، وفقاً لتقرير مشترك أعدته الجامعة واتحاد الكليات، والمنظمة غير الحكومية «العدالة لكولومبيا» والاتحاد الوطني للطلاب، وجميعها منظمات بريطانية[٣٧٣]. فخلال الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٨، سُجل ما مجموعه ٩٩ انتهاكاً – أي أكثر من الانتهاكات الـ ٩٣ التي سُجلت خلال عقدين، بين عامي ١٩٨٥ إلى ٢٠٠٤. وشملت هذه الانتهاكات عمليات اغتيال ١٢ طالباً جامعياً واختفاء طالب آخر بصورة قسرية: ففي يوم ١٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٧ اقتاد ستة أعضاء من إدارة الاستخبارات، وهي إدارة مسؤولة أمام رئيس الجمهورية، طالباً عمره ٢٠ عاماً اسمه أندريس فيليبي فيلا ميسا، ولم يشاهَد منذ ذلك الحين. وقُتل خمسة طلاب آخرين خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٩.[٣٧٤]

وخلال الفترة نفسها، وجهت تهديدات بالقتل إلى زعماء طلابيين أفراد أو إلى منظمات طلابية. وفي ثمان من الحالات على الأقل، كان هناك أذى بدني رافق تلك التهديدات. وفي سبع حالات على الأقل، أجبر الطلاب على ترك جامعاتهم. ومُنح دييغو فرناندو مارين، الأمين الوطني للرابطة الكولومبية للطلاب الجامعيين وممثل الطلبة في المجلس الأعلى للجامعة كولومبيا الوطنية، حق اللجوء السياسي في النرويج بعد تلقيه سلسلة من التهديدات بالقتل. وشهدت الفترة ٢٠ حادثة احتجاز لطلاب بدون أمر إلقاء قبض تعرضوا خلالها للأذى بدني أو حتى للتعذيب في بعض الحالات. من ذلك مثلاً أن ميغيل أوسوالدو أفيلانيدا ليزانو، الطالب في جامعة لوس لاندوس وعضو في اللجنة الطلابية للدفاع عن حقوق الإنسان، تعرض يوم ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٧، للاحتجاز والضرب والتهديد والاتهام بانتمائه للمقاتلين.[٣٧٥]

وذكر أن جماعتا المعارضة المسلحة القوات المسلحة الثورية الكولومبية وجيش التحرير الوطني تقومان بتجنيد الأطفال. وورد أن نحو ٢٠٠ من الأطفال لم تسرحهم قوات الدفاع الذاتي الكولومبية

٣٧٢. Adrian Alsema, "Paramilitaries Threaten University 312 Times", تقارير كولومبيا، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، http://colombiareports.com/colombia-news/news/2041-paramilitaries-threaten-university-312-times.html

٣٧٣ الاتحاد الوطني للطلاب/اتحاد الجامعات والكليات/منظمة العدالة لكولومبيا، Colombia: Students in the Firing Line: A Report on Human Rights Abuses Suffered by Colombian University Students (٢٠٠٩).

٣٧٤. Stephanie Peacock, "Colombia: Testimonies of Terror and Torture"، ٤ أيار/مايو ٢٠٠٩، http://www.prensarural.org/spip/spip.php?article2265

٣٧٥ المرجع السابق.

وغيرها من الجماعات المسلحة بحلول نهاية ٢٠٠٦. وسُجّل في ثمان من المقاطعات تجنيد القوات المسلحة الثورية الكولومبية للأطفال. وذكر أيضا أن البنات تتعرضن للاغتصاب والإجهاض القسري.[٣٧٦]

وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، أطلقت النار على معلمة أمام تلاميذها في تولوا، فالي، ويقال أن مرتكبي هذا الاعتداء هم من القوات المسلحة الثورية الكولومبية. وبتاريخ ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، اعتقل مسلحون مراهقَين بصفة غير قانونية في مدرستهما في ترينيداد، كاساناري، وفي اليوم التالي، أبرزت سلطات الفرقة ١٦ جثتيهما وأعلنت أنهما من المغاوير وقد قتلا في المعركة. وفي ٧ آذار/مارس ٢٠٠٦، عندما تمركزت قوات الجيش داخل المدرسة البيئية في كويمبي في بويرتو أسيس، بوتومايو، أعلنت القوات المسلحة الثورية الكولومبية أنها ستهاجم المدرسة، وفي ١٢ تموز/يوليو ٢٠٠٦ في ريككاورتي، مارينو، اعتقلت المجموعة رقم ٣ من الخيالة الآلية ١٠٠ من القرويين في كومباس وأبقوهم في إحدى المدارس لمدة ثلاثة أيام.[٣٧٧]

ووفقاً لمنظمة أطفال الحرب، كان في كولومبيا ٠٠٠ ١٤ من الجنود الأطفال في عام ٢٠٠٧. فنصف الجنود في أكبر اثنتين من جماعات المقاتلين – القوات المسلحة الثورية الكولومبية وجيش التحرير الوطني – وفي المليشيات كانوا من الأطفال. وكان ربعهم دون سن الخامسة عشرة. ويبدو أن كثيراً من هؤلاء الجنود الأطفال كانوا قد جُندوا في مدارسهم. وبعضهم كانوا قد اختطفوا من جانب الجماعات المسلحة التي تنتظر خارج مباني المدارس خروج الطلاب من المدرسة في نهاية اليوم الدراسي.[٣٧٨]

وفي آذار/مارس ٢٠٠٩، أورد الأمين العام للأمم المتحدة قيام كل من القوات المسلحة الثورية الكولومبية وجيش التحرير الوطني بتجنيد الأطفال من المدارس. وفي بعض الحالات، كان الطلاب يتعرضون للتعذيب أو القتل من جانب هذه الجماعات إذا قاوموا التجنيد أو حاولوا الهروب.[٣٧٩]

ووفقاً للأمم المتحدة، واصلت الجماعات المسلحة غير القانونية اعتداءاتها على المدارس أو احتلالها لها لأغراض عسكرية واستهدافها للمعلمين في الفترة من منتصف أيلول/سبتمبر إلى نهاية عام ٢٠٠٨. وكثر تعرض المدارس للتخريب نتيجة لاشتباكات عسكرية بين الجماعات المسلحة والقوات المسلحة.

---

٣٧٦ المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في كولومبيا، E/CN.٤/٢٠٠٥/١٠ (شباط/فبراير ٢٠٠٥)؛ هيئة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، العنف والتمييز ضد المرأة في سياق النزاع المسلح في كولومبيا، OEA/Ser.L/V/II. Doc. ٦٧، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦؛ Defensoría del Pueblo/UNICEF, "Caracterización De Las Niñas, Niños, y Adolescentes Desvinculados De Los Grupos Armados Ilegales: Inserción Social y Productiva Desde Un Enfoque De Derechos Humanos," La Niñez y Sus Derechos Boletin 9 (Bogotá: Defensoría del Pueblo, November 2006)؛ الجمعية العامة للأمم المتحدة، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في كولومبيا، A/HRC/4/48 (٥ آذار/مارس ٢٠٠٧)؛ وجميعها على النحو المذكور في: التحالف من أجل وقف استخدام الجنود الأطفال، التقرير العالمي عن الجنود الأطفال، ٢٠٠٨.

٣٧٧ الجمعية العامة للأمم المتحدة، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في كولومبيا.

٣٧٨ War Child, Child Soldiers: The Shadow of Their Existence (آذار/مارس ٢٠٠٧)، ١٩.

٣٧٩ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (٢٠٠٩)، ٢٣.

من ذلك أن مدرستين في بلدية داغوا، مقاطعة فالي ديل كاوكا، تعرضتا في أيار/مايو ٢٠٠٨ لأضرار كبيرة نتيجة لاشتباك القوات المسلحة الثورية الكولومبية أولاً مع الشرطة الوطنية ثم مع الجيش الوطني[٣٨٠]. وفي حزيران/يونيو ٢٠٠٨، اختطفت القوات المسلحة الثورية الكولومبية أربعة مدرسين في مقاطعة نارينو وقتلتهم، ويقال أن ذلك كان بسبب الشك بأنهم مخبرين يعملون لصالح الجيش. وقد دأبت الأمم المتحدة على التحقق من المعلومات التي تفيد باحتلال القوات المسلحة للمدارس. من ذلك مثلاً أن الجنود احتلوا مدرسة في مونتانا، مما أدى إلى تعرض المدرسة لهجوم القوات المسلحة الثورية الكولومبية عليها وتخريبها يوم ١٣ حزيران/يونيو ٢٠٠٨.[٣٨١]

جمهورية الكونغو الديمقراطية

شهدت المنطقة الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية عدداً كبيراً من الاعتداءات على التعليم خلال فترة هذه الدراسة. وانتشر على نطاق واسع العنف الجنسي الموجه ضد طالبات المدارس. وعمد الجيش والمتمردون المسلحون، سواء بسواء، إلى تجنيد الجنود الأطفال بالقوة من المدارس مستخدمين الشاحنات لنقلهم. وتعرض المعلمون والتلاميذ إلى إطلاق النار عليهم واختطافهم. ونهبت المدارس. ويقدر أن نحو ١٠٠ مدرسة سنوياً احتُلت من جانب الجيش أو الجماعات المسلحة أو المشردين داخلياً في إقليمي روتسورو وماسيسي في كيفو الشمالي.[٣٨٢]

وفي تموز/يوليو ٢٠٠٧، أطلق متمردون من المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب في ماسيسي النار على مدير مدرسة فأردوه قتيلاً بعد الاعتراض على تدخل الجماعات السياسية والمسلحة في برامج المدرسة[٣٨٣]. وفي ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، أختطف مقاتلو مايي-مايي مدير مدرسة بوياغا الابتدائية وقتلوه[٣٨٤]. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، أجرى متمردو المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب عملية تجنيد قسري لـ ٢٠٠ من الشباب بين سن السادسة عشرة والثلاثين، بينهم أطفال وطلاب، وذلك في موهيتو-نياميتابا، في مقاطعة كيفو الشمالي، لكن لم يُفهم ما إذا كنت التجنيد قد تم من المدارس[٣٨٥]. وفي تشرين الأول/أكتوبر، أجرى متمردو المؤتمر عملية تجنيد من المدارس في ماسيسي شملت ٣٢٠ طفلاً.[٣٨٦]

٣٨٠ المرجع السابق، ٢٤-٢٥.

٣٨١ المرجع السابق.

٣٨٢ معلومات قدمها مكتب اليونيسيف لمنطقة شرقي الكونغو، غوما.

٣٨٣ المرجع السابق.

٣٨٤ بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، «تقدير البعثة الشهري لحقوق الإنسان: أيلول/سبتمبر»، ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

٣٨٥ المرجع السابق.

٣٨٦ معلومات قدمها مكتب اليونيسيف لمنطقة شرقي الكونغو، غوما.

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، تعرضت لكمين قافلة تابعة لمنظمة غير حكومية دولية تنقل مواد التعليم والتدريس الخاصة بالمدارس.[٣٨٧]

وفي آذار/مارس ٢٠٠٨، نهبت الشرطة إحدى المدارس[٣٨٨]. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٨، قطعت وحدات من الجيش الوطني ومن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية الطريق على الأطفال طريقهم إلى المدرسة في ماسيسي وأخضعتم للتجنيد في عدة حوادث. ومع أن الأرقام غير مؤكدة، فإن عدد الأطفال الذين تم تجنيدهم يقدر بما يصل إلى ٢٧٠. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، جند جيش الرب للمقاومة بالقوة ٩٠ طفلاً من مدرسة ابتدائية وأخرى ثانوية[٣٨٩]. وتناقلت الأنباء أن جيش الرب للمقاومة، بعد اختطاف الأطفال، عمد إلى نهب المدارس وإحراقها[٣٩٠]. وبحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، يقدر أن نحو ٣ ٠٠٠ طفل كانوا أسرى لدى الجماعات المسلحة واختطف بعض المعلمين لتشغيلهم في العمل القسري[٣٩١]. وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، أوردت منظمة إنقاذ الطفولة أن الأسابيع القليلة الماضية شهدت «انفجاراً» في أنشطة تجنيد الجنود الأطفال[٣٩٢]. وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، أقدمت جماعة مسلحة على اختطاف ثلاثة من المدرسين وسبعة من الأطفال خارج مدرسة ثانوية في ماسيسي، لكنهم هربوا من الأسر بعد يومين[٣٩٣]. وفي شاشا، على بعد خمسة أميال من ساكي، هاجمت جماعة مسلحة مدرسة أخرى، وقتل في هذه الحادثة أحد الأطفال[٣٩٤]. وخلال شهري أيلول/سبتمبر وأكتوبر في دونغو، أويلي العليا، أحرق جيش الرب للمقاومة اثنتين وعشرين مدرسة. وهاجم جمهور غاضب من الغوغاء يضم إحدى الجماعات المسلحة مكتب منظمة غير حكومية تشارك في توفير التعليم في روتسورو.[٣٩٥]

٣٨٧ المرجع السابق.

٣٨٨ بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تحقيق خاص في أحداث الكونغو في شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠٠٨ (أيار/مايو ٢٠٠٨).

٣٨٩ معلومات قدمها مكتب اليونيسيف لمنطقة شرقي الكونغو، غوما.

٣٩٠ منظمة مراقبة حقوق الإنسان، The Christmas Massacres: LRA Attacks on Civilians in Northern Congo، (نيويورك، منظمة مراقبة حقوق الإنسان، ٢٠٠٩).

٣٩١ شبكة أنباء إيرين، "DRC: Recruitment of Child Soldiers Rising"، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

٣٩٢ شبكة أنباء سكاي، "Child Soldiers Recruited in Congo"، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

٣٩٣ منظمة إنقاذ الطفولة، "Schoolchildren Seized as Congo Armed Groups Recruit Child Soldiers"، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، www.savethechildren.org.uk/en/41_6942.htm.

٣٩٤ منظمة إنقاذ الطفولة، "Schoolchildren Seized".

٣٩٥ معلومات قدمها مكتب اليونيسيف لمنطقة شرقي الكونغو، غوما.

وفي أوائل تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، تركت في مدرسة في كيوانجي جثث ضحايا إحدى المجازر المرتكبة. وعمد متمردو المؤتمر إلى تجنيد عدد كبير من الأطفال ساقوهم بالشاحنات من مدارسهم في روتسورو. وتتراوح تقديرات عدد الأطفال الذين جندوا بين ٥٠ و٣٠٠، لكن لم يتسن التحقق من هذه الأرقام.[٣٩٦]

وخلال الشهر نفسه، ذُكر أن الجيش يحتل المدارس في كايمبي وموتاهو وكيباتي، في حين أن حضور متمردي المؤتمر كان متواصلاً في إحدى المدارس في كانيانجا[٣٩٧]. وأبلغ رئيس مدينة كاينا أن الجيش نهب ثلاث مدارس في كاينا وكانيابايونغا وكيرومبا واستخدم مقاعد الدراسة كحطب[٣٩٨]. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، قتل بالرصاص أحد عاملي المعونة التعليمية في روتسورو[٣٩٩].

وخلال الفترة بين ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، اختطف جيش الرب للمقاومة ١٦٠ طفلاً، وفقاً لمنظمة مراقبة حقوق الإنسان.[٤٠٠]

وينتشر العنف الجنسي على نطاق واسع في المناطق الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويشمل ضحايا هذا العنف بنات المدارس. وخلال النصف الأول من عام ٢٠٠٩، يُقدر أن آلاف النساء والفتيات تعرضن للاغتصاب من جانب الجماعات الرواندية والجماعات المتمردة في كيفو الشرقي وفي المقاطعة الشرقية[٤٠١]. وفي الفترة بين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، سجلت الأمم المتحدة ٥١٧ ٥ حالة عنف جنسي ضد الأطفال في مناطق النزاع في إيتوري وكيفو الشمالي وكيفو الجنوبي؛ ووفقاً لمنظمة مراقبة حقوق الإنسان، يشكل الأطفال ٣١ في المائة من ضحايا العنف الجنسي[٤٠٢]. وفي كيسنغاني في شمال البرد، بلغت نسبة ضحايا العنف الجنسي والجنساني بين سن الحادية عشرة والسابعة عشرة ٦٠ في المائة، وفقاً للأمين العام للأمم المتحدة، بان كي- مون[٤٠٣]. ويقدر وزير الشؤون الجنسانية والأسرة

---

٣٩٦ المرجع السابق.

٣٩٧ مكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، «جمهورية الكونغو الديمقراطية: تحديث مكتب المنسق للحالة الإنسانية رقم ١٧ – كيفو الشمالي»، ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر – ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨؛ ومكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، «جمهورية الكونغو الديمقراطية: تحديث مكتب المنسق للحالة الإنسانية رقم ١٥ – كيفو الشمالي»، ٢٠–٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، www.reliefweb.int.

٣٩٨ مكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، «جمهورية الكونغو الديمقراطية: تحديث مكتب المنسق للحالة الإنسانية رقم ١٦ – كيفو الشمالي»، ٢٢–٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، www.reliefweb.int.

٣٩٩ معلومات قدمها مكتب اليونيسيف لمنطقة شرقي الكونغو، غوما.

٤٠٠ وكالة الأنباء الفرنسية، "At Least 100 LRA Victims Found: UN" ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، http://www.newssafety.org/index.php?view=article&catid=25%3Adrc-security&id=11448%3Aat-least-100-lra-victims-found-un-&option=com_content&Itemid=100168

٤٠١ وكالة الأنباء الفرنسية، "Major Rise in Attacks on DR Congo Civilians: Rights Group" ٢ تموز/يوليو ٢٠٠٩، http://www.newssafety.org/index.php?view=article&catid=25%3Adrc-security&id=14343%3Amajor-rise-in-attacks-on-dr-congo-civilians-rights-group&option=com_content&Itemid=100166

٤٠٢ منظمة مراقبة حقوق الإنسان، "Taking the Next Step: Strengthening the Security Council's Response to Sexual Violence and Attacks on Education in Armed Conflict" ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩

٤٠٣ سيريام تي في، PTI. "Karuna faction recruiting child soldiers in Lanka: UN" ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. http://www.rediff.com/cms/print.jsp?docpath=//news/2008/jan/31ltte1.htm

والأطفال أن عدد النساء والفتيات من ضحايا العنف الجنسي يفوق المليون[٤٠٤]. وتقول اليونيسيف إن استهداف البنات يجري في الغالب على طريقهن إلى المدرسة ومنها وفي الأسواق[٤٠٥]. ويشكل عدم توفر فرص وصول الضحايا إلى المستوصفات وتعرضهن لوصمة الاغتصاب عقبات خطيرة أمام التوصل إلى أرقام دقيقة.

وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٩، ورد أن مدير مدرسة كان قد خطف توفي من التعب أثناء العمل القسري[٤٠٦].

وخلال الفترة بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وأيار/مايو ٢٠٠٩، هوجمت ثماني مدارس بعد أمر أصدره جنود جيش الرب للمقاومة باختطاف ألف شخص جديد في سن الخامسة والعشرين وما دونها وتجنيدهم. وجرت معظم عمليات الاختطاف هذه في آذار/مارس.[٤٠٧]

وفي قطاع التعليم العالي، خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٧، تقدم ٤٧ من الأكاديميين إلى صندوق إنقاذ العلماء بطلب الحصول على منح للانتقال هرباً من الملاحقة، بما في ذلك التهديد بالقتل والتعذيب والاحتجاز غير القانوني.[٤٠٨]

إثيوبيا

أغلقت الحكومة رابطة المعلمين الإثيوبيين وأمرت بتسليم أصولها واسمها وثبت القضاء هذا القرار في شباط/فبراير ٢٠٠٨. وحل محل الرابطة اتحاد مناصر للحكومة يحمل نفس الاسم. وفي ٢٠٠٩، رفضت الحكومة أن تسمح بتسجيل اتحاد مستقل بديل هو الرابطة الوطنية للمعلمين. وقد جاء قرار إغلاق الرابطة الأصلية، وهي أكبر منظمة مستقلة قائمة على أعضائها في البلاد، بعد سنوات من أعمال الإزعاج والتخويف الموجهة ضد أعضائها[٤٠٩]. وشمل ذلك قتل نائبة الأمين العام للرابطة آصفة مارو واحتجاز رئيسها السابق تايي ولد عصمت لمدة ست سنوات وسجن العديد من مسؤوليها واحتجاز نشطائها وأسرهم وتعذيبهم[٤١٠].

---

٤٠٤ منظمة مراقبة حقوق الإنسان، Soldiers Who Rape, Commanders Who Condone: Sexual Violence and Military Reform in the Democratic Republic of Congo، (نيويورك: منظمة مراقبة حقوق الإنسان، ٢٠٠٩).

٤٠٥ شبكة أنباء إيرين، "DRC: Rape Crisis Set to Worsen Amid Kivu Chaos"، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، ومعلومات قدمها مكتب اليونيسيف لمنطقة شرقي الكونغو، غوما.

٤٠٦ معلومات قدمها مكتب اليونيسيف لمنطقة شرقي الكونغو، غوما.

٤٠٧ أرقام ومعلومات بعثة الأمم المتحدة قدمها مكتب اليونيسيف لمنطقة شرقي الكونغو، غوما.

٤٠٨ Henry G. Jarecki and Daniela Zane Kaisth, Scholar Rescue in the Modern World، نيويورك، معهد التعليم الدولي، ٢٠٠٩؛ انظر أيضاً: Brendan O'Malley, "A Deadly Silencing of Scholars"، أنباء عالم الجامعات، ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

٤٠٩ Fred van Leeuwen, "Refusal to Register EI's Member Organisation in Ethiopia" Education International Urgent Action Appeal, ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٩.

٤١٠ المرجع السابق.

وفي أواسط كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، اعتُقل ثلاثة من مسؤولي الرابطة، تيلاهون أياليو وميقشا منجيستو وأنيتينيتش جيتينيت، وتعرضوا للتعذيب في محاولة لانتزاع الاعتراف بالانتماء إلى جماعة متمردة هي الجبهة الوطنية الشعبية الإثيوبية. وقد اعتقل عناصر الأمن أيالو، وهو معلم في دانجيلا ورئيس فرع الرابطة في منطقة أوي ولديه سبعة أطفال واقتيد إلى الغابة حيث بقي يُضرب أربعة أيام إلى أن فقد الوعي. بعد ذلك، احتُجز في سجن انفرادي إلى أن أفرجت إحدى المحاكم عنه، غير أن الشرطة عادت إلى اعتقاله وبقي محتجزاً إلى أن عُرضت قضيته على المحكمة الابتدائية الاتحادية. وعندما مثل أمام المحكمة كان شبه عاجز عن المشي بسبب كسر في ساقه نتج، وفق ما قيل، عن محاولات جلاديه انتزاع الاعترافات منه ومنع من أي علاج طبي.[٤١١]

وفي ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٧، أطلقت المحكمة سراحه. وخلال هذه الفترة، كان جيتينيت يعلق بصورة منتظمة مقيد الذراعين والساقين، في حين أن منجيستو تعرض لضرب مبرح[٤١٢]. وقد أورد التقرير السنوي عن انتهاكات الحقوق النقابية لعام ٢٠٠٧ الذي ينشره الاتحاد الدولي للنقابات ما شوهد من أدلة واضحة على تعذيب ثلاثة من نشطاء الرابطة عند مثولهم أمام المحكمة: فقد كان أياليو يعاني من كسر في عظم الساق، وكانت أذن منجيستو دامية وكان يعاني من صعوبات في السمع، أما جيتينيت فقد كانت ذراعاه ملتويتين وعليهما آثار التعذيب.[٤١٣]

ومُنع كل من منجيستو وأياليو بعد مغادرتهما المحكمة من العودة إلى العمل. فقد طلب مديرا مدرستيهما منهما تقديم تبرير كتابي للتغيب عن العمل أثناء الاحتجاز والمحاكمة، غير أن الشرطة في أديس أبابا رفضت إبراز الوثائق اللازمة.[٤١٤]

٤١١ Fred van Leeuwen, "Arrests of Ethiopian Teachers' Association Activists Resumed," Education International Urgent Action Appeal, ٢٢ حزيران/يونيو ٢٠٠٧؛ Wondimu Mekonnen, "Ethiopian Teachers Face Another Cycle of Brutality," Addis Voice، ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧؛ Fred van Leeuwen, "Torture of Ethiopian Teachers' Association Activists," Education International Urgent Action Appeal، ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.

٤١٢ المرجع السابق.

٤١٣ الاتحاد الدولي للنقابات، ٢٠٠٧ Annual Survey of Violations of Trade Union Rights (الاتحاد الدولي للنقابات، ٢٠٠٨).

٤١٤ معهد نيوزيلاند التعليمي، "Teacher Unionists Released from Prison" نشرة المعهد ١٩، العدد ٣ (١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٧)، ٤.

أما جيتينيت الذي كاد يموت من إصاباته فقد عانى من مشاكل صحية حادة بينها فشل رئوي أوجد لديه صعوبات في النطق، مما أجبره على التخلي عن التعليم.[٤١٥]

وفي أيار/مايو ٢٠٠٧، أعيد اعتقال كل من منجيستو، رئيس فرع الرابطة في غوجام الشرقي وعضو لجنة الرابطة لتنفيذ برنامج التعليم الدولي/برنامج الرابطة للتعليم للجميع والتعليم الخاص بفيروس نقص المناعة المكتسبة والايدز، وجيتينيت، عضو مجلس الرابطة في أديس أبابا. وفي ٢٨ أيار/مايو، عندما سمع أياليو بأنه هو أيضاً سيعتقل، لاذ بالفرار والاختباء. وقد اعتقلت زوجته في محاولة لإجبارها على البوح بمكانه، غير أنهم أطلقوا سراحها فيما بعد.[٤١٦]

واعتقل رئيس الرابطة والدي دانا في أوائل حزيران/يونيو. واتهم المعلمون الأربعة جميعهم بالانتماء إلى الجبهة الوطنية التقدمية الإثيوبية. وفي آب/أغسطس، اعتقلت زمودة دانا، ويبيت ليغامو هي وعضو آخر في الرابطة، بيربانو أبا-ديبيسا. وبنهاية عام ٢٠٠٧، كان منغستو وحده الذي بقي قيد الاحتجاز. فقد أطلق سراح أربعة من الخمسة. أما أياليو، فلم يعد يـُسمع عنه.[٤١٧]

وفي آب/أغسطس ٢٠٠٧ أيضاً، اقتحمت الشرطة فرع الرابطة أثناء اجتماع كان معقوداً فيه واعتقلت أمينها العام، تيسفايي تيرغا، بعد العثور على بطاقات صادرة عن منظمة الاتحاد الدولي لنقابات المعلمين تطالب بالإفراج عن نشطاء الرابطة. وتعرّض للاستجواب والضرب قبل أن يُفرج عنه.[٤١٨]

وفي ٢٠٠٩، صدر الحكم على ميقشا منغيستو بالسجن ثلاث سنوات وعلى ويبيت ليغامو بالسجن سنة واحدة بتهمة التخريب التي لم تثبت عليهما.[٤١٩]

جورجيا

بتاريخ ٧ و٨ آب/أغسطس ٢٠٠٨، أصابت القصف الجورجي مبان مدنية منها الجامعة وعدة مدارس ودور حضانة الأطفال في تْسْخينفالي والقرى المجاورة في أوسيتيا الجنوبية. وكانت القوات الأوسيتية الجنوبية تستخدم بعضاً من هذه المباني على أنها مواقع دفاعية.[٤٢٠]

وخلال العملية العسكرية الروسية التي تلت ذلك خلال الشهر نفسه، تعرضت بعض المدارس وأحد مخيمات الشباب الصيفية للقصف والتفجير والإحراق وإطلاق النار والنهب، وفقاً لوزارة التربية

٤١٥ Leeuwen, "Arrests of Ethiopian Teachers' Association Activists Resumed"

٤١٦ Observatory for the Protection of Human Rights Defenders, "Ongoing Arbitrary Detention of Five Leaders of the Ethiopian Teachers' Association"، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، http://www.fidh.org/Ongoing-arbitrary-detention-of-five-leaders-of

٤١٧ الاتحاد الدولي للنقابات، Annual Survey of Violations of Trade Union Rights

٤١٨ المرجع السابق.

٤١٩ Leeuwen, "Refusal to Register EI's Member Organisation in Ethiopia"

٤٢٠ منظمة مراقبة حقوق الإنسان، Up in Flames: Humanitarian Law Violations and Civilian Victims in the Conflict Over South Ossetia (نيويورك، منظمة مراقبة حقوق الإنسان، ٢٠٠٩).

الجورجية. وذُكر أن تسعاً وتسعين من المؤسسات التعليمية تعرضت للدمار أو التخريب بفعل الأعمال العسكرية. وأُعطبت مفروشات المدارس ومواد التعليم، بما في ذلك المختبرات والمكتبات والحواسيب. ويقدر أن نحو ٢٣٠ من رياض الأطفال ومراكز التعليم المهني والمدارس ومراكز الفنون والمدارس الخاصة بالمعوقين ومؤسسات البحوث ومؤسسات التعليم العالي وبيوت الطلبة حُولت كلها لإيواء المشردين داخلياً لفترة وصلت إلى السنة.[٤٢١]

غواتيمالا

تلقى أعضاء فريق تابع للمؤسسة الغواتيمالية لأنثروبولوجيا الطب الشرعي تهديدات بالقتل في شباط/فبراير ٢٠٠٨. وتجري هذه المؤسسة الحفريات تقصياً للمقابر الجماعية بحثاً عن الأدلة المتعلقة بجرائم الإبادة وغيرها من الجرائم ضد الإنسانية، مما ارتكبه الجيش الغواتيمالي خلال الحرب الأهلية التي دامت ٣٦ سنة وانتهت عام ١٩٩٦. وتلقى رئيس المؤسسة، فريدي بيتشيريللي، وزملاؤه وأقرباؤه تهديدات عن طريق رسائل نصّية هاتفية ورسائل بريدية إلكترونية خلال شهري أيار/مايو وحزيران/يونيو ٢٠٠٧، تهددهم بأنهم مراقبون وبأنهم عرضة للاغتصاب والتعذيب والقتل. وكان أعضاء الفريق، هم وأقرباؤهم، قد تلقوا التهديدات سابقاً من مسلحين وجهوا مسدساتهم إلى رؤوسهم في الشارع مثلاً أو برسائل تنذرهم بعواقب وخيمة إن لم يوقفوا عملهم.[٤٢٢]

هاييتي

خلال يومي ١٣ و١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، اختُطف ٣٠ تلميذاً تتراوح أعمارهم بين ١٣ و١٥ سنة من حافلات مدرسية قرب مدينة سيتي سوليي، مما دفع بوزارة التربية إلى إنهاء الفصل الدراسي مبكراً. وكانت هذه الاختطافات الحلقة الأخيرة من سلسلة من الاختطافات تسببت في مقتل اثنين. لكن المشكلة استمرت: فقد اختطف ٨٠ طفلاً خلال عام ٢٠٠٧ و٦٩ طفلاً خلال الشهور الأولى من عام ٢٠٠٨ [٤٢٣]. وخلال الفترة بين شهري أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧،

---

٤٢١ حكومة جورجيا: "Russian Invasion on Georgia: Impact on Georgia's Educational System" Georgia Update، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨؛ و "Russian Invasion of Georgia: Facts and Figures" أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، http://www.slovensko-gruzinsko sakartvelo.eu/DownloadHandler.ashx?pg=8645d3f2-b8df-48b0-ba9b-7bcb17d9b6da§ion=8ea0fe0b-f587-407e-aee5-39eb4cffc414&file=Russian+Invasion+20+09+08.pdf

٤٢٢ شبكة حقوق التعليم والحقوق الأكاديمية، ١٢ "Death Threats to Guatemalan Forensic Anthropologists" شباط/فبراير ٢٠٠٨؛ وشبكة حقوق التعليم والحقوق الأكاديمية، "Urgent Action for Guatemalan Forensic Anthropologists"، ٥ حزيران/يونيو ٢٠٠٧؛ وشبكة حقوق التعليم والحقوق الأكاديمية، "Death Threats Against Forensic Anthropologists"، ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

٤٢٣ أنباء الأمم المتحدة، "Haiti: UN Mission Alarmed as Another Child Kidnapping Victim is Killed"، ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٨.

تناقلت التقارير أن ١٢٦ طفلاً بينهم ٦٠ من البنات، اختطفوا من قبل عناصر مسلحة. ومعظم البنات المختطفات تعرضن للاغتصاب أو لأشكال أخرى من الاعتداء الجنسي.[٤٢٤]

ويستهدف الخاطفون الطلاب خصيصاً على طريقهم إلى المدارس أو منها، وفقاً لمسؤولي حماية الأطفال لدى بعثة الأمم المتحدة للاستقرار في هاييتي. وتـَرتكب أعمال الخطف هذه عصابات إجرامية مسلحة. وكثيراً ما يتعرض الأطفال الضحايا للتعذيب بل ويقتل بعضهم على الرغم من دفع الفدية. وكثيراً ما تتعرض البنات، وهنّ نحو نصف الضحايا القصّر، للاغتصاب أو لأشكال أخرى من الاعتداء الجنسي.[٤٢٥]

وبتاريخ ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٧، أوردت شرطة الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة أن مدير مدرسة ابتدائية اختطف في كاب هايتين في المحافظة الشمالية. وفي ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، أخبر ثلاثة من مديري المدارس في سيتي سوليي وسائل الإعلام المحلية عن تزايد أعمال النهب التي يرتكبها أعضاء العصابات في مدارسهم. وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، اختطف ثلاث فتيات وصبي واحد في كارفور أثناء خروجهم من المدرسة.

وفي شباط/فبراير ٢٠٠٨، قتل صبي عمره ١١ سنة على طريق عودته من المدرسة في بورتو-برانس، واختطف صبي عمره ١٦ سنة خارج مدرسته وقتل بعد ذلك على الرغم من دفع الفدية. وعند العثور على جثته في حي شعبي شمالي بورتو-برانس، كانت آثار التعذيب بادية عليه.[٤٢٦]

هندوراس

في آب/أغسطس ٢٠٠٩، دخلت شرطة مكافحة الشغب بالدبابات مجمع الجامعة الوطنية المستقلة في تيغوسيغالبا وأطلقت القنابل المسيلة للدموع ومدافع الماء لتبديد ٣ ٠٠٠ من الطلاب والموظفين المتظاهرين ضد انقلاب حزيران/يونيو. وضرب رجال الشرطة كثيرين من المتظاهرين. وقد ضربت الشرطة رئيسة الجامعة، جوليتا كاستيلانوس، عندما حاولت تهدئة الجانبين. وذكر أن الشرطة فتحت النار على الطلاب داخل المجمع وأصابت بعضهم.[٤٢٧]

٤٢٤ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (٢٠٠٩).

٤٢٥ أنباء الأمم المتحدة، "Haiti: UN Mission Alarmed".

٤٢٦ المعلومات عن الحوادث قدمتها بعثة الأمم المتحدة عن طريق مكتب اليونسكو في هاييتي.

٤٢٧ شبكة حقوق التعليم والحقوق الأكاديمية، "Police and Students Clash at Honduras University" ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٩.

وتقول منظمة الاتحاد الدولي لنقابات المعلمين إن زعماء اتحاد الطلاب كانوا مستهدفين خصيصاً. وقد أصيب معلم المدرسة الابتدائية روجر فاليخو، وعمره ٣٨ سنة، وهو عضو في اتحاد COPEMH، في رأسه وقتل أثناء مظاهرة جرت يوم ٣٠ تموز/يوليو. وتوفي أحد النشطاء من اتحاد آخر (COPRUMH) هو مارتن فلورنثيو ريفيرا، بعد تعرضه للطعن ٢٧ مرة أثناء مغادرته لمأتم فاليخو. وتعرض للضرب المبرح رئيس اتحاد المعلمين، ساتورنينو سانشيز.[٤٢٨]

الهند

أبلغ عن الاعتداءات على التعليم في عدد من الولايات المتأثرة بنزاع الناكزال (الماوي)، وأهمها في بيهار وتشاتيسغاره وجهارخاند. إضافة لذلك أوردت التقارير وقوع حوادث في ولايات الشمال الشرقي أسام ومانيبور وميغالايا، حيث تنشط الحركات الانفصالية، إلى جانب عدة ولايات أخرى تنشط فيها عصابات إجرامية مسلحة أو تشهد عنفاً دينياً أو متصلاً بالطبقية الاجتماعية. وتشهد بعض الولايات أكثر من مجرد عامل واحد من هذه العوامل.

وفي نزاع الناكزال، خلال الفترة بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليو ٢٠٠٩، جرى تفجير ما لا يقل عن ١١ مدرسة في جهارخاند و٩ مدارس في بيهار، واحتلت قوات الأمن ٣٧ مدرسة على الأقل لبعض الوقت في جهارخاند، وفقاً لمنظمة مراقبة حقوق الإنسان. وخلال عام ٢٠٠٩ كله، هوجم ٥٠ مدرسة على الأقل في جهارخاند وفي بيهار[٤٢٩] [٤٣٠]. وأحرق الماويون منزل معلم مساعد في تشاوكا في جهارخاند وأوسعوه ضرباً[٤٣١]. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٩، ورد أن أحد الأطفال في مندار، في جهارخاند، تعرض للتعذيب لرفضه الانضمام إلى فرقة أطفال الناكزال[٤٣٢]. وفي بيهار، فُجرت

٤٢٨ الرابطة الكندية للمدرسين الجامعيين، Statement on the Violence Against Students and Teachers in Honduras، ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٩؛ ومنظمة الاتحاد الدولي لنقابات المعلمين، Teachers Killed in Violent Repression in Honduras، ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٩.

٤٢٩ بيدي شيرد (منظمة مراقبة حقوق الإنسان)، مقابلة أجراها معها المؤلف، ٩ تموز/يوليو ٢٠٠٩.

٤٣٠ راج كومار، "State Police Launch Leaflet War on Rebels"، ذا تلغراف، كلكوتا، الهند، ٢٦ حزيران/يونيو ٢٠٠٩؛ "Maoists Blow Up School Building in Jharkhand," Zeenews.com، ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٩؛ PTI, "School Building Blown Up by Maoists in Palamau"، ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩؛ Shahnawaz Akhtar "Maoists Blow Up School"، ذا تلغراف، كلكوتا، الهند، ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٩؛ Indo-Asian News Service (IANS), "Maoists Blow Up Railway Station, School in Jharkhand"، ذا تلغراف، كلكوتا، الهند، ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

٤٣١ Kumud Jenamani, "Rebels Torch Teacher's Home"، ذا تلغراف، كلكوتا، الهند،٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

٤٣٢ Kumar, "State Police Launch Leaflet War."

أربع مدارس واستولي على مولد كهرباء في إحداها[٤٣٣]. وفي ولاية تشاتيسغاره، أطلق مقاتلون ماويون النار ثلاث مرات على طالب عمره ١٥ سنة وطعنوه أمام معلمه وزملائه بعد أن أنهى أحد الامتحانات في آذار/مارس ٢٠٠٩.[٤٣٤]

ووقعت حوادث لا علاقة لها بنزاع الناكزال. فتاريخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ اختطف مسلحون لم تحدد هويتهم تلميذاً اسمه أيوش أنكيت، وعمره ٩ سنوات، وذلك على طريقه إلى المدرسة في أوا مور، غوبلغانج، في بيهار[٤٣٥]، وبتاريخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، اختطفت تلميذة عمرها ١١ سنة على طريق عودتها من دروس خصوصية في ناحية مايدا، في البنغال الغربية[٤٣٦]. وفي ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، اختطف ثلاثة مسلحين، بقوة السلاح، شريست يانجاي (شريبا)، وهو تلميذ في الصف الأول من مدرسة كنيسة المسيح، وكان على طريقه إلى المدرسة في باتنا، بيهار[٤٣٧]. وفي منغالور، كارناتاكا، هاجم متطرفون من الهندوس معلماً كاثوليكياً وأوسعوه ضرباً في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.[٤٣٨]

وفي ١٧ تموز/يوليو ٢٠٠٨، فرضت حكومة ولاية مانيبور إلزامية مرافقة الأهل لجميع الأطفال بين سن ١٠ و١٦، في أعقاب تزايد حوادث اختطاف الأطفال وامتناع الأهل عن إرسال الأطفال إلى المدرسة خوفاً من اختطافهم من جانب جماعات المعارضة المسلحة لأغراض تجنيدهم القسري. ووجدت دراسة أجرتها رابطة معلمي المدارس الابتدائية في عموم مانيبور أن حضور الطلاب في المدارس الابتدائية والإعدادية، سواء منها الحكومية أو الخاصة، انخفض من ٨٠ في المائة إلى ٤٠ في المائة منذ أن بدأ الأطفال يختفون في وادي ايمبهال.[٤٣٩]

وقد استهدفت الجماعات المسلحة المدارس والجامعات لأغراض الابتزاز. ففي ١٩ حزيران/يونيو ٢٠٠٨ طلبت جماعة لانتشامبا للحزب الشيوعي في كانغليباك (MC) من ستة مدرسين من جامعة مانيبور أن يدفع كل منهم ٠٠٠ ١٠٠ روبية. وفي ١ تموز/يوليو ٢٠٠٨، قررت السلطات إغلاق المدرسة بسبب طلبات ابتزازية أخرى وردت من جماعات مسلحة غيرها شملت جيش كوكي الوطني ومجلس ناغا الوطني.[٤٤٠]

---

٤٣٣ Abdul Qadir, "Maoists Blow Up School, Health Centre in Bihar"، ذا تايمز أوف إنديا، ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩؛ "Maoists Blast Dynamite in Bihar School"، ذا هندو، ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٩؛ Maoist Diktat in Bihar: Send Kids to School، ذا تايمز أوف إنديا، ١١ حزيران/يونيو ٢٠٠٩.

٤٣٤ هندوستاني تايمز، "Class 9 Boy Shot and Stabbed by Maoists Outside School"، ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٩.

٤٣٥ ذا هندو، "Schoolboy Kidnapped in Bihar"، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

٤٣٦ ذا هندو، "Kidnapped Student Untraced"، ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

٤٣٧ تاي إندين نيوز، "Class 1 Student Kidnapped in Patna"، ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

٤٣٨ أنباء الاتحاد الآسيوي الكاثوليكي، "India: Attacks on Christians Continue in Karnataka"، ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

٤٣٩ ذا تلغراف، "Abductions Keep Kids Home – Manipur Schools Register 40% Drop in Attendance"، ٣٠ تموز/يوليو، ٢٠٠٨، كما وردت في المركز الآسيوي لحقوق الإنسان، تقرير حقوق الإنسان في الهند في ٢٠٠٩ (نيودلهي، المركز الآسيوي لحقوق الإنسان، ٢٠٠٩)، ١٢٨.

٤٤٠ المركز الآسيوي لحقوق الإنسان، تقرير حقوق الإنسان في الهند في ٢٠٠٩.

وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، أمرت المحكمة العليا في أوريسا حكومة الولاية بتقديم تعويضات لجميع المدارس والكليات التي تعرضت للتخريب أثناء الاعتداءات على المسيحيين خلال شهر آب/أغسطس من العام نفسه[٤٤١]. وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، تعرض مدير مدرسة القديس جورج في ريانغكو في ميغالايا، للتعذيب، وفق الادعاء، على يد أعضاء في قوة أمن الحدود[٤٤٢]. وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، أطلق أحد أفراد قوة أمن الحدود النار على خوكول خاتون، وهي طالبة عمرها ١٧ سنة، كانت على طريق عودتها من المدرسة في هاتخولا، ناحية ناديا، في البنغال الغربية، بعد أن قاومت محاولاته للاعتداء عليها جنسياً.[٤٤٣]

وفي سياق نزاع الناكزال في ٢٠٠٨، فجر الماويون مدرستين في جهارخاند. وفي الولاية نفسها، جرى احتلال نحو ٤٠ مدرسة وحولت إلى معسكرات للمليشيات في المناطق الريفية. وقد بقي بعض هذه المدارس تحت الاحتلال لمدة عشرين سنة. وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، عمدت جماعة يشك أنها من الماويين إلى تفجير مبنى مدرسة في مجمع باكي بناحية بالاماو، وخلفت وراءها في مكان الحادث منشوراً يقول إن المبنى دُمّر منعاً لاستخدام قوات الأمن له في المستقبل. وفي ٩ تموز/يوليو ٢٠٠٨، أطلقت جماعة، يشك أنها من الماويين، النار على راميش سينغ موندا، وهو عضو في الجمعية التشريعية، وأردته قتيلاً أثناء حضوره برنامجاً في مدرسة قرب رانتشي. وقتل في الحادثة نفسها طالب عمره ١٧ سنة. وفي ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، قتل معلمان في قرية سيكري بناحية تشاترا، لرفضهما تقديم أموال للمتمردين.[٤٤٤]

وفي تشاتيسغاره، ورد أن الماويين استخدموا الأطفال دون سن الثانية عشرة بأعداد كبيرة. وأخضع الأطفال اعتباراً من سن السادسة إلى تربية عقائدية وجرى تدريبهم كمخبرين. أما الأطفال اعتباراً من سن الثانية عشرة فقد جندوا في الصفوف ودربوا على استخدام السلاح والمتفجرات. واستخدم متطوعو جماعة سلوا جودوم التي تساندها الحكومة الأطفال للهجوم على القرى الخاضعة لنفوذ الناكزال، واستخدمت شرطة الولاية المجندين الأطفال في عمليات التمشيط ضد الناكزال[٤٤٥]. وفي ماتشكاندنا، في ناحية ميدنابور الغربية في البنغال الغربية، بتاريخ ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨، سحب الماويون كرامتشاند سينغ، وهو مدير مدرسة، من كرسيه وأطلقوا عليه النار وحطموا رأسه بحجر أمام طلابه.[٤٤٦]

٤٤١ المرجع السابق، ١٦١.

٤٤٢ المرجع السابق، ١٤٠.

٤٤٣ المرجع السابق، ١٩٩.

٤٤٤ المرجع السابق، ٩٠-٩٢.

٤٤٥ منظمة مراقبة حقوق الإنسان، "India: All Sides Using Children in Chhattisgarh Conflict"، ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

٤٤٦ المركز الآسيوي لحقوق الإنسان، تقرير حقوق الإنسان في الهند في ٢٠٠٩، ٢٠٢.

ووقعت حوادث لا علاقة لها بنزاع الناكزال. ففي عام ٢٠٠٨ في أسام، اختطف من يشك بكونهم من النشطاء صبياً عمره ثماني سنوات قرب مدرسته، وهي مدرسة تانغلا الإعدادية الإنجليزية في ناحية أودالغوري، بتاريخ ٢٥ آب/أغسطس. وقد اختطف في التاريخ نفسه راهول روي ذي الست سنوات من أمام مدرسته في ديبهو.[٤٤٧]

وفي ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٨، في ولاية ماهاراشترا، عمدت جماعة MNS اليمينية المتطرفة إلى تخريب مدرسة في بيون لأنها على ما يـُزعم لم تحتفل بعيد الاستقلال.[٤٤٨]

وبتاريخ ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٨، اختطفت طالبة تحضّر الماجستير في إدارة الأعمال، اسمها براتيبها أنند، على طريق عودتها بعد أن سددت رسوم الدراسة في كليتها، معهد زاكر حسين لإدارة الأعمال في باتنا في بيهار. وطالب المختطفون بفدية.[٤٤٩]

وفي تشارخي دادري في هاريانا، بتاريخ ١٧ تموز/يوليو ٢٠٠٨، اختطفت طالبة من الداليت عمرها ١٧ سنة خارج مدرستها، واقتيدت في سيارة وهددت بالقتل واغتصبها أربعة رجال.[٤٥٠]

وبتاريخ ٦ تموز/يوليو ٢٠٠٨، في ولاية مانيبور، اختطف حزب كانغليباك الشعبي الثوري أربعة فتيان في حادثتين منفصلتين. وأطلق سراح اثنين منهم في حين أن الحزب أعلن عن تطوع الاثنين الآخرين في صفوفه.[٤٥١]

وفي ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٨، هاجمت جماعة من الغوغاء راهبات من مدرسة القديسة ماري في سانغوتي بناحية رايغاد في ولاية ماهاراشترا، وادعت أن الراهبات يبشرن بالمسيحية في صفوف الأديفاسيين (وهم جماعة دينية محلية).[٤٥٢]

وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، في الشمال الشرقي، عذبت قوات الأمن ماجاب علي، مدير مدرسة ظولا الثانوية في مانغلاداي في أسام. وكانت جماعة من أفراد الجيش قد هاجمته.[٤٥٣]

وخلال نزاع الناكزال في ٢٠٠٧، في كانون الأول/ديسمبر، قال معلمو مدرسة قروية في كانايغودا إنهم امتنعوا عن الذهاب إلى المدرسة لأن أعضاء جماعة سلوا جودوم يضربونهم متهمين إياهم بأنهم يساعدون الناكزال.[٤٥٤]

---

٤٤٧ المرجع السابق، ١٢٥.

٤٤٨ وزارة الخارجية الأمريكية، تقرير حقوق الإنسان لعام ٢٠٠٨: الهند (وزارة الخارجية الأمريكية، ٢٠٠٩).

٤٤٩ Anand Mohan Sahay, "Bihar: MBA Student Kidnapped," Rediff India Abroad، ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٨، http://www.rediff.com/news/2008/aug/09patna.htm

٤٥٠ المركز الآسيوي لحقوق الإنسان، تقرير حقوق الإنسان في الهند في ٢٠٠٩، ٧٢.

٤٥١ وزارة الخارجية الأمريكية، تقرير حقوق الإنسان لعام ٢٠٠٨: الهند.

٤٥٢ المركز الآسيوي لحقوق الإنسان، تقرير حقوق الإنسان في الهند في ٢٠٠٩، ١٢٥.

٤٥٣ المرجع السابق، ٢١.

٤٥٤ منظمة مراقبة حقوق الإنسان، "Being Neutral is Our Biggest Crime": Government, Vigilante, and Naxalite Abuses in India's Chhattisgarh State (نيويورك: منظمة مراقبة حقوق الإنسان، ٢٠٠٨).

وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، فجر الماويون مبنى لإحدى المدارس كان يستخدم لإيواء رجال الأمن في ناحية سوبارانبور غيريديه في جهارخاند.[٤٥٥]

وورد في تموز/يوليو ٢٠٠٧ أن ٢٥ مدرسة حولت إلى معسكرات للشرطة في جهارخاند في حين أن كثيراً من المنشآت التعليمية بقيت مغلقة بسبب الاحتلال العسكري للمدارس وبسبب استهدافها من جانب الناكزال. وفي بعض الحالات، اضطر الأطفال إلى الدراسة في العراء نظراً لأن أفراد قوات الأمن يعيشون في المباني المدرسية[٤٥٦]. ويقول تقرير صدر في حزيران/يونيو ٢٠٠٧ إن ٢٥٠ مدرسة تعرضت للتفجير في تشاتيسغاره خلال فترة السنتين الماضيتين.[٤٥٧]

وفي ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، فجر الماويون مدرسة إعدادية وأخرى ثانوية في مونغير في بيهار كانت تحتلهما سابقاً قوة الشرطة الاحتياطية المركزية.[٤٥٨]

وفي آذار/مارس ٢٠٠٧، قتل الماويون ٥٥ شرطياً في هجوم كبير على موقع للشرطة ملحق بمدرسة داخلية للبنات في قرية راني بولدي.[٤٥٩]

وخلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠٠٧، حولت حكومة جهارخاند ٢٥ مدرسة إلى معسكرات للشرطة[٤٦٠]. وأبلغت منظمة مراقبة حقوق الإنسان أن ٢٠ مدرسة دُمرت بصورة متعمدة في تشاتيسغاره قبل شباط/فبراير ٢٠٠٧ لمنع الشرطة من استخدامها في عملياتها.[٤٦١]

وفي شباط/فبراير ٢٠٠٧، ادعت حكومة تشاتيسغاره أن الماويين فجروا خلال الشهور الأخيرة أكثر من ٢٥٠ مدرسة وأعلنت أنها ستنقل كثيراً من المدارس إلى مناطق مجاورة لمخافر الشرطة أو لمعسكرات سلوا جودوم.[٤٦٢]

وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، أبلِغ المركز الآسيوي لحقوق الإنسان أن ٢٥٠ من المدارس ودور الأشرام (وهي دور معدة لإقامة الأديفاسي وتشمل المدارس الداخلية في كثير من الأحيان) تستخدمها

---

٤٥٥ ذا تايمز أوف انديا، "Maoists Destroy School Buildings in Jharkhand"، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

٤٥٦ المركز الآسيوي لحقوق الإنسان، "The Naxal Conflict: Killings Decrease, Conflict Intensifies"، راصد نزاع الناكزال-٢، العدد ٢ (٤ تموز/يوليو ٢٠٠٧)، ٨

٤٥٧ ذا اندين اكسبريس، "Another Blow by Naxalites, This Time It's Kids' Education"، كما ورد في المركز الآسيوي لحقوق الإنسان، تقرير حقوق الإنسان في الهند ٢٠٠٨ (نيودلهي: المركز الآسيوي لحقوق الإنسان، ٢٠٠٨).

٤٥٨ PTI, "Naxalites Blow Up Two Schools in Bihar"، ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

٤٥٩ Purnima S. Tripathi, "Strike By Night"، مجلة فرونتلاين ٢٤، العدد ٦ (٢٤ آذار/مارس – ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٧).

٤٦٠ ذا هندوستاني تايمز، "Jharkhand Schools Become Police Camps"، ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

٤٦١ منظمة مراقبة حقوق الإنسان، "Being Neutral is Our Biggest Crime."

٤٦٢ ذا اندين اكسبريس، كما وردت في ذا ساوث ايجن،
Naxals disrupt Chhattisgarh Classes, Schools Move Base، ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٧،
http://www.thesouthasian.org/blog/archives/2007/the_new s_about_naxals.html

قوات الأمن في ناحية دانتيوادا. واعترفت الحكومة أن ١٥٠ من المدارس/دور الأشرام كانت تحتلها قوات الأمن.[٤٦٣]

وبعيداً عن نزاع الناكزال في ٢٠٠٧، تعرض أربع من المبشرين المسيحيين من مدرسة دون بوسكو الثانوية في مومباي، إلى الاعتداء والإصابة يوم ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، ويقال أن المعتدين كانوا من النشطاء الهندوس.[٤٦٤]

وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، في أسام تعرض، وفق الادعاءات، راجين داس، مدير مدرسة أولوباري، للتعذيب وقتل أثناء وجوده قيد الاحتجاز لدى الشرطة.[٤٦٥]

وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، تعرض عبد رشيد مير للتعذيب ثم قتل رمياً بالرصاص أثناء احتجازه من جانب الجيش في وهوكيبال بناحية كوبوارا في جامو وكشمير.[٤٦٦]

وفي ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٧، أصيب نانداكومار شارما، المدير المشترك الموقوف عن العمل في مجلس التعليم الثانوي في مانيبور، بطلقة نارية في ركبته من جانب جماعة «كيكل» (جماعة كانغلي ياول كونا لوب المسلحة في مانيبور). وقد كانت حكومة الولاية قد أوقفته عن العمل بتهمة الفساد والتورط في تعيينات للمعلمين غير قانونية.[٤٦٧]

وفي ٧ حزيران/يونيو ٢٠٠٧، اختطف مسلحون تلميذاً عمره ١٢ سنة هو رجات أغاروالا، على طريقه إلى المدرسة في سوناري في سيفسغار بولاية أسام.[٤٦٨]

وفي ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٧، أصيبت تبسّم نور، وهي طالبة في مدرسة ماندورا ترال الثانوية في جامو كشمير، إصابة خطرة على طريقها إلى المدرسة، عند قيام جنود من قوة الشرطة الاحتياطية المركزية بضربها على الرأس والظهر بأعقاب البنادق.[٤٦٩]

---

٤٦٣ Tripathi, "Strike By Night"، انظر أيضاً: www.achrweb.org للاطلاع على مزيد من المعلومات حول النزاع حتى عام ٢٠٠٧.

٤٦٤ ذا اندين اكسبريس، "Missionaries Attacked in Tribal Gujurat, FIR Says It Was VHP Mob"، ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

٤٦٥ المركز الآسيوي لحقوق الإنسان، تقرير حقوق الإنسان في الهند ٢٠٠٩، ١٧.

٤٦٦ Shabir Ibn Yusuf, "Kupwara Killing By Army Personnel – Teacher Tortured Before He Was Shot Dead in Custody"، ذا كشمير تايمز، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

٤٦٧ ذا اندين اكسبريس، "Manipur Militants Shoot Education Official in Knee for Corruption"، ٢٩ آب/أغسطس، كما ورد في المركز الآسيوي لحقوق الإنسان، تقرير حقوق الإنسان في الهند ٢٠٠٨، ١١٣.

٤٦٨ ذا اندين اكسبريس، "Militants Abduct Schoolboy in Assam"، ٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٧، http://www.indianexpress.com/news/militants-abduct-schoolboy-in-assam/33010/

٤٦٩ Shabir Dar, "CRPF Men Beat Up Class X Girl Student"، ذا كشمير تايمز، ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٧.

وفي ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، أطلقت جماعة يشك أنها كوادر من «كيكل» النار على ساقي الدكتور ايبوتون سينغ، مدير المدرسة الأكاديمية المركزية في مانتريبوخري في مانيبور، والمعلم محمد جناب الدين، لزعمهم أنهما يديران مدرسة وطنية مفتوحة كانت الجماعة المسلحة قد حظرتها.[٤٧٠]

وفي ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٧، قتل معلم المدرسة توهينم ساماتا بالرصاص أثناء صدام سياسي حول انتخاب هيئة إدارة مدرسة تشاندولي الثانوية في لاتوا بناحية باردهامان في البنغال الغربية.[٤٧١]

وفي ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٧، اعتقل تعسفاً تابسوار هازاريكا، وهو من موظفي مدرسة غورسوار الثانوية بناحية باسكا في أسام.[٤٧٢]

وفي الفترة بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، اختطف جيش تحرير أديفاسي الوطني طالباً هو سوراف بهوميك، من مدرسة بورسينغ الإنجليزية في ساروباتار في أسام والمدرس كيشوب ساهو، وأنيل كيكيتا، الأمين العام لاتحاد الطلاب في جامعة ساروباتار.[٤٧٣]

وفي نزاع الناكزال في ٢٠٠٦، فجر الماويون ثلاث مدارس – واحدة ابتدائية وأخرى إعدادية ومدرسة اشرام – بناحية كويتبال في دانتيوادا، ومدرستين في ناحية كانكر، وهي جميعاً في ولاية تشاتيسغاره، خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر.[٤٧٤]

وفي أيار/مايو ٢٠٠٦، ورد أن الناكزال في جهارخاند يدمرون جميع المباني التي يمكن أن تؤوي رجال الأمن، بما في ذلك المدارس.[٤٧٥] وقد ضربت إحدى المدارس الابتدائية في هيرهانغ بناحية لوترهار ثلاث مرات خلال السنة نفسها.[٤٧٦]

٤٧٠ ذا كانغلا أون لاين، "Principal, Teacher Shot in the Legs"، كما ورد في المركز الآسيوي لحقوق الإنسان، تقرير حقوق الإنسان في الهند ٢٠٠٨، ١١٣.

٤٧١ ذا تريبيون، "Violence in Court Over Killing of Schoolteacher By Cop"، ١ آذار/مارس ٢٠٠٧، كما ورد في المركز الآسيوي لحقوق الإنسان، تقرير حقوق الإنسان في الهند ٢٠٠٨، ١٥٩.

٤٧٢ المركز الآسيوي لحقوق الإنسان، تقرير حقوق الإنسان في الهند ٢٠٠٨، ١٩.

٤٧٣ Sarat Sarma, "Extortion Network Expands – Adivasi Group on the Prowl"، ذا تلغراف، كلكوتا، الهند، ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.

٤٧٤ ذا هيتافادا، "Naxals Blow Up 3 School Buildings"، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

٤٧٥ ذا تلغراف، كلكوتا، الهند، "Security Shelter on Rebel Radar–Maoists Target and Destroy Buildings Used By Police to Take Cover and Rest"، ٣ أيار/مايو ٢٠٠٦.

٤٧٦ Daily News and Analysis India, www.dnaindia.com

وفي آذار/مارس ٢٠٠٦، طالب المركز الآسيوي لحقوق الإنسان الحكومة بإخلاء ٢٥٠ مدرسة ودار أشرام تستخدمها قوات الأمن وسلوا جودوم وبالتحقيق في تجنيد جنود أطفال في رجال الشرطة الخاصة. وطالب المركز الحزب الشيوعي الهندي (الماوي) بالتوقف عن تجنيد الأطفال لأغراض القتال وبحظر فرقة الأطفال المسماة بال ماندال[٤٧٧]. وكانت ناحيتا دانتيوادا وبيجابور في تشاتيسغاره قد أبلغتا أن ٤٠ في المائة من الأطفال بين سن ٦ و١٦ المقيمين في معسكرات سلوا جودوم لم يكونوا يداومون في المدرسة.[٤٧٨]

وأبلغ عن زيادة في تجنيد الماويين للأطفال بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٧. وذكر أن الأطفال في سن ١٤ و١٥ كانوا يجندون في فرق مسلحة في أندهرا براديش وتشاتيسغاره وجهارخاند. وقد أخذ بعضهم من المدارس دون موافقة أهلهم. وعلى غرار ذلك، جاء في الادعاءات أن الجماعات المعارضة المسلحة الأخرى في جامو وكشمير كانت هي أيضاً تعمل ناشطة على تجنيد الأطفال الصغار في سن ١٣ و١٤ في المدارس والمساجد.[٤٧٩]

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، قال قرويون في كانايغودا وموكودتونغ بناحية دانتيوادا إن الطلاب توقفوا عن الذهاب إلى المدرسة عندما بدأت سلوا جودوم العمل في المنطقة لأن المنظمة كانت تخطف الأطفال.[٤٨٠]

إندونيسيا

في ٢٥ تموز/يوليو ٢٠٠٨، ورد أن ١٨ طالباً في مدرسة أرستمار الإنجيلية اللاهوتية في جاكارتا (المعروفة أيضاً باسم كلية سيتيا) أصيبوا بجراح في هجوم شنه جمع من الأهالي الغاضبين على مجمع المدرسة حاملين الرماح القصبية وقنابل المولوتوف.وفي وقت لاحق، قذف مبنى المدرسة بالحجارة، مما أدى إلى أضرار في عدة مهاجع للطلبة. وادعى الأهالي أن طلاب الكلية كانوا خلف انتشار أعمال السرقة الصغيرة والشغب. وانتقلت المدرسة مؤقتاً إلى حي آخر من أحياء جاكارتا حيث تعيش ٦٠٠ طالبة في مخيم سيبوبور في حين أن الطلبة الذكور توزعوا في مختلف أنحاء المدينة. وحتى نهاية ٢٠٠٨، لم يكن باستطاعة الطلاب العودة إلى مجمع مدرستهم لاستعادة كتب مكتبتهم ومقاعدهم

٤٧٧ المركز الآسيوي لحقوق الإنسان، The Adivasis of Chhattisgarh: Victims of the Naxalite Movement and the Salwa Judum Campaign، (نيودلهي، المركز الآسيوي لحقوق الإنسان، ٢٠٠٦).

٤٧٨ منظمة مراقبة حقوق الإنسان، "Being Neutral is Our Biggest Crime".

٤٧٩ كريستشن ساينس مونيتر، "Maoists Spread Across Rural India"، ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٦؛ تايمز أوف انديا، "Children at War in Insurgency Zone"، ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٧. منظمة مراقبة حقوق الإنسان، "Everyone Lives in Fear": Patterns of Impunity in Jammu and Kashmir، تقرير المنظمة ١٨، العدد ١١ (C) (نيويورك، منظمة مراقبة حقوق الإنسان، ٢٠٠٦)؛ وجميعها كما وردت في: التحالف من أجل وقف استخدام الجنود الأطفال، التقرير العالمي عن الجنود الأطفال، ٢٠٠٨، ١٧٠.

٤٨٠ المرجع السابق.

وأسرتهم وغير ذلك من الممتلكات. ومنذ عام ٢٠٠٣، دأب الأهالي في منطقة كامبونغ بولو المحيطة على التظاهر ضد المدرسة المسيحية. وبعد هذه الحادثة، أشارت الحكومة على المدرسة بالانتقال من جاكرتا إلى سيكارانغ في جافا الغربية.[٤٨١]

وفي عام ٢٠٠٧، أبلغت منظمة مراقبة حقوق الإنسان عن استمرار حوادث اغتصاب الفتيات على طريقهن إلى المدرسة ومنها وعن انتشار عمليات نهب المدارس من جانب قوات الأمن في بابوا في شرق إندونيسيا. وفي الماضي، عام ٢٠٠٥، كان قد تعرض عدد غير محدد من المدارس للإحراق والتدمير على يد فرق متنقلة من الميليشيات شبه العسكرية الطليعية[٤٨٢]. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، قتلت ثلاث طالبات مسيحيات بضرب العنق قرب بوزو في وسط سولاويسي.[٤٨٣]

إيران

في عام ٢٠٠٧، ورد أن الحكومة الإيرانية حاولت الحد من أنشطة المجتمع المدني المستقلة، بما في ذلك الإعراب عن آراء مناهضة للنظام في أوساط الطلاب والنقابيين ومدرسي الجامعات والمثقفين، حيث تكررت موجات الاعتقال والأحكام التعسفية[٤٨٤]. وفي السابق، في ٢٠٠٦، لم يعتقل إلا عالم بارز واحد وبقي في السجن لمدة أربعة شهور. لكنه في أعقاب المظاهرات الطلابية ضد الرئيس أحمدي نجاد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، تناقلت التقارير أن أربعة طلاب هربوا واختبأوا بعد قدوم جماعة من قوات حفظ الآداب في دار الطلبة. وبموجب نظام جديد للتقييم، يُزعم أن الطلاب الناشطين سياسياً يقيّمون حسب درجة خطرهم، مما أدى إلى منعهم من الدراسة[٤٨٥]. ومنذ ذلك الحين، اعتقلت سلسلة من الأكاديميين والمدرسين والطلاب خلال فترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩ ووجهت إليهم

٤٨١ معلومات قدمها لالا أميرالدين، مكتب اليونسكو في جاكارتا؛ وذا جاكارتا بوست، Attack Forces Indonesian Christians Off Campus، ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨.

٤٨٢ منظمة مراقبة حقوق الإنسان، Out of Sight: Endemic Abuse in Papua's Highlands، تقرير المنظمة ١٩، العدد ١٠ (C) (نيويورك، منظمة مراقبة حقوق الإنسان، ٢٠٠٧).

٤٨٣ التحالف من أجل وقف استخدام الجنود الأطفال، التقرير العالمي عن الجنود الأطفال، ٢٠٠٨، ١٧٤.

٤٨٤ الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان، Observatory for the Protection of Human Rights Defenders Annual Report Iran – 2007 (الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان، ٢٠٠٨)؛ ومنظمة الاتحاد الدولي لنقابات المعلمين، "Teachers Will Continue to Strike Despite Threats," NEAR Alert، ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٧. وقد أعرب البرلمان الأوروبي في قراره عن إيران عن عميق قلقه "إزاء الزيادة المذهلة في قمع حركات المجتمع المدني في إيران خلال السنة الماضية" وطالب "السلطات الإيرانية بإنهاء القمع القاسي للمدافعين عن حقوق المرأة، [...] والحركات الطلابية، والمدافعين عن حقوق الأقليات، والمثقفين، والمعلمين، والصحفيين، وأصحاب المدونات على الإنترنت، والنقابيين". البرلمان الأوروبي، قرار البرلمان الأوروبي المؤرخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ عن إيران، P6_TA(2007)0488 (٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧).

٤٨٥ الغارديان، "Students Flee Fearing for Their Lifes (sic)" NEAR Alert، ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

اتهامات بالتآمر مع «حكومات عدوة» وتعريض الأمن القومي للخطر وشتم الإسلام وعلمائه «والعزم على ارتكاب أعمال دعائية» والمشاركة في المظاهرات. وفي إحدى الحالات، اعتقل ٣٠٠ من المعلمين في آذار/مارس ٢٠٠٧ للتظاهر ضد ظروف العمل.[٤٨٦]

وفي شباط/فبراير ٢٠٠٧، أطلق سراح طالبة طب تدرس في مونتريال بعد شهر من السجن حيث أخضعت للاستنطاق اليومي. وكانت قد قدمت إلى إيران لإخراج فيلم وثائقي عن مدافن الأقليات الإيرانية غير أنها عثرت على مقبرة جماعية لخصوم النظام الذين أعدموا عام ١٩٨٨. وأعيد اعتقالها بعد إطلاق سراحها ومنعت من مغادرة البلاد قرابة سنة.[٤٨٧]

واعتقل عام ٢٠٠٧ أكاديميان إيرانيان يحملان الجنسية الأمريكية واتهما بالتجسس وبتعريض الأمن القومي للخطر. فقد اعتقل كيان تاجبخش، وهو خبير استشاري لشؤون التخطيط في معهد المجتمع المفتوح التابع لمؤسسة سوروس، في أيار/مايو واحتجز في سجن ايفين لمدة أربعة شهور[٤٨٨]. واحتجزت هاله اسفندياري، مديرة برنامج الشرق الأوسط في مركز وودرو ويلسن في واشنطن العاصمة، لمدة ثلاثة شهور أخضعت خلالها للاستنطاق والحبس الانفرادي وأجبرت على الإدلاء «باعتراف تلفزيوني»[٤٨٩].

وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، حكم على ثلاثة أعضاء في منظمة طلابية إصلاحية في جامعة أمير كبير بالسجن لمدد تصل إلى ثلاث سنوات لما يُزعم من شتمهم للإسلام وعلمائه في نشرة يقول الطلاب إن المتطرفين زوروها ضدهم. وقد أنكر الثلاثة التهم الموجهة إليهم. ولم يسمح لهم بالاتصال لا بأسرهم ولا بمحاميهم وقيل إنهم أخضعوا لاعتداءات بدنية ونفسية في سجن ايفين[٤٩٠]. وكان خمسة من طلاب الجامعة قد اعتقلوا أصلاً واحتجزوا في الحبس الانفرادي. وفقاً لمنظمة مراقبة حقوق الإنسان، حتى القضاء اعترف بأن الطلاب لا علاقة لهم بالمنشورات المزورة.[٤٩١]

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، صدرت الأحكام بحق تسعة من المعلمين اتهموا بالمشاركة في مظاهرات عمت البلاد نظمها معلمون وأكاديميون اعتراضاً على ظروف العمل. وتراوحت الأحكام بين ثلاث سنوات من الانتقال إلى تخفيض المرتبات درجتين[٤٩٢]. ووفقاً للمنظمة الدولية

٤٨٦ منظمة الاتحاد الدولي لنقابات المعلمين، "Teachers Will Continue to Strike Despite Threats".

٤٨٧ وكالة الأنباء الفرنسية، "Detained French-Iranian Journalist Student Released," NEAR Alert، ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

٤٨٨ الغارديان، "US-Iranian Academic Released on Bail," NEAR Alert، ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٧.

٤٨٩ المرجع السابق.

٤٩٠ إيران–فا–جاهان، "Three Iranian Student Leaders Sentenced to Jail Terms of Up to Three Years" NEAR Alert، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

٤٩١ منظمة مراقبة حقوق الإنسان، "Eight Detained Students at Risk of Torture," NEAR Alert، ٢٥ حزيران/يونيو ٢٠٠٧.

٤٩٢ منظمة الاتحاد الدولي لنقابات المعلمين، Nine Teachers Sentenced to Jail by a Criminal Court in the Province of Hamadan, NEAR Alert، ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

للتعليم يشيع في إيران كلها استخدام التهديد والضرب والاعتقال والطرد من العمل، وقد خفِّضت مرتبات أكثر من ٧٠٠ معلم شاركوا في المظاهرات، وأوقف عن العمل ٨٦ معلماً ومنع من ممارسة التعليم ٣٩ معلماً.[٤٩٣]

وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٨ ورد أن أربعة من الطلاب النشطاء في مجموعة «الطلاب الباحثين عن الحرية والمساواة» تعرضوا للتعذيب[٤٩٤]. وكان اثنان منهم، بهروز كريميزاده وبيمان بيران، قد اعتقلا في طهران في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ وأودعا في سجن ايفين. وورد أنهما أخضعا في السجن لفترات طويلة من الحبس الانفرادي ولسوء المعاملة البدنية والنفسية. أما الطالب الثالث، علي كنتوري، فقد اعتقل في قزوين، في حين أن الرابع، مجيد بورمجيد اعتقله عناصر وزارة الإعلام في تبريز يوم ٢٩ آذار/مارس ونقل إلى المستشفى يوم ٢ نيسان/أبريل. ولم يسمح للأربعة بالاتصال بمحاميهم. وفي الفترة بعد كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، اعتقل ٤٠ عضواً من المجموعة نفسها، فيما يتعلق على ما يبدو بمظاهرات خُطط لها في الجامعات احتفالاً بعيد الطلاب يوم ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.[٤٩٥]

وفي آب/أغسطس ٢٠٠٨، احتجز الدكتور مهدي زكريان، وهو أستاذ مساعد في القانون الدولي وحقوق الإنسان في جامعة أزاد الإسلامية بطهران، وبقي محتجزاً لمدة شهرين في مركز احتجاز تابع لوزارة الاستخبارات دون أي اتهام. وكان قد طرد من منصبه الجامعي في جامعة طهران في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ دون أي تفسير في سياق موجة من التسريحات في صفوف الأكاديميين في أعقاب انتخاب الرئيس أحمدي نجاد[٤٩٦]. لكنه عاد بعد ذلك ليصبح أستاذاً في جامعة أزاد الإسلامية، وهي مؤسسة مستقلة انتقدها أحمدي نجاد. وكان وقت اختفائه ينتظر موافقة وزارة الأمن الوطني الأمريكية على السفر إلى الولايات المتحدة للتدريس في جامعة مدرسة القانون ببنسلفانيا.[٤٩٧]

وظل مدرس واحد ينتظر تنفيذ حكم الإعدام، هو فرزاد كمنغار الكردي الإيراني الذي يدعو إلى حقوق الإنسان وكان قد حكم عليه بالإعدام في شباط/فبراير ٢٠٠٨ لتعريضه الأمن القومي للخطر، وذلك بعد اعتقاله عام ٢٠٠٦، وقد ورد أنه عُذب لدرجة أنه احتاج إلى رعاية طبية في مستشفى السجن، وفقاً لأدلة تلقتها منظمة مراقبة حقوق الإنسان. ولم يكن هناك محلفون في محاكمته.[٤٩٨]

---

٤٩٣ المرجع السابق.

٤٩٤ منظمة مراقبة حقوق الإنسان، "Detained Students at Risk of Torture" NEAR Alert، ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

٤٩٥ المرجع السابق.

٤٩٦ علماء في موضع الخطر، "Scholar of Human Rights and International Law Detained in Iran," NEAR Alert، ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨؛ ومنظمة العفو الدولية، Iran: Further Information on Fear of Torture or Ill Treatment/ Incommunicado Detention: Dr Mehdi Zakerian (m)، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

٤٩٧ مجلة وقائع التعليم العالي، "Legal Scholar Held in Iran Was Scheduled to Teach at Penn"، ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

٤٩٨ منظمة الاتحاد الدولي لنقابات المعلمين، "Iranian Teacher Unionist Could Be Executed Today," NEAR Alert، ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨؛ ومنظمة الاتحاد الدولي لنقابات المعلمين، Iran: Farzad Kamangar Still at Risk of Being Executed، ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

وتفرض الحكومة معدلات عالية جداً لكفالة الإفراج عن النساء الناشطات، الأمر الذي يعتبر تخويفاً لهنّ، على ما يبدو. من ذلك أن عائشة مؤمني، وهي طالبة في جامعة ولاية كاليفورنيا في نورثبريدج اعتقلت يوم ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ أثناء زيارتها لطهران، احتجزت في الحبس الانفرادي إلى أن دُفعت كفالة الإفراج البالغة ٢ مليون ريال (١٦٠ ٠٠٠ يورو) في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.[٤٩٩]

وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، صدر الحكم على ياسر غولي، وهو ناشط يدعو لحقوق الأكراد ويشغل منصب الأمين العام لاتحاد الطلبة الأكراد في الجامعات الإيرانية وكان محتجزاً منذ ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، بالسجن لمدة ١٥ سنة ونُفي إلى كيرمان شرقي البلاد لصِلاته «بمنظمات كردية غير قانونية»، وهي جريمة تخضع لعقوبة الإعدام.[٥٠٠]

وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، حكم بالسجن على اثنين من الباحثين الدوليين بعد إدانتهم بتهمة التعاون مع الحكومة الأمريكية للتحريض على القيام «بثورة مخملية». وقد أدين الدكتور كامبار علائي وأخوه الدكتور أراش علائي، «بالاتصال مع العدو» لمشاركتهم في مؤتمرات دولية عن فيروس ومرض الإيدز. وقد عمل الاثنان سابقاً مع الحكومة والزعماء الدينيين على برامج تعليمية للشباب وللسجون.[٥٠١]

وفي ١٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٩، اقتحمت شرطة الباسيج (شرطة شبه عسكرية) دور الطلبة في جامعة طهران وهاجمت الطلاب وأحرقت غرف النوم. وتفيد وكالة رويتر أن ثلاثة من الطلاب الذكور وطالبة واحدة قتلوا بالرصاص بينما أضرمت النيران في الغرف. وفي حادثة أخرى، هاجمت شرطة الباسيج دار الطلبة في غولشان التابعة لجامعة الصنائع في طهران وضربت الطلاب بالعصي واستخدمت الغاز المسيل للدموع وحطمت المعدات. واقتحمت كلية الهندسة في جامعة شيراز بطهران وضربت إحدى الطالبات وقتلت طالباً واحداً على الأقل.[٥٠٢]

وتحدثت الأنباء عن ارتكاب قوات الأمن اعتداءات عنيفة أخرى على الطلاب في المدن الإقليمية شيراز وأصفهان وتبريز وبندر عباس ومشهد.[٥٠٣]

---

٤٩٩ الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان، Observatory for the Protection of Human Rights Defenders Annual Report، ٢٠٠٩، ٣١٣.

٥٠٠ المرجع السابق، ٣١٤.

٥٠١ الحملة الدولية لحقوق الإنسان في إيران، "Iranian Doctors Remain in Prisons, Despite Lack of Evidence" NEAR Alert، ١٦ حزيران/يونيو ٢٠٠٩.

٥٠٢ منظمة العفو الدولية، www.nearinternational.org؛ لجنة الشؤون الخارجية في المجلس الوطني للمقاومة في إيران، www.ncr-iran.org؛ الحملة الدولية لحقوق الإنسان في إيران، www.iranhumanrights.org.

٥٠٣ منظمة مراقبة حقوق الإنسان، NEAR Alert "Turmoil in Iran Extends to Universities"، ٢٢ حزيران/يونيو ٢٠٠٩.

وتذكّر الاعتداءات على دور الطلبة بأحداث عام ١٩٩٩عندما أدت مظاهرات طلابية واسعة النطاق تطالب بالإصلاح إلى اقتحام دور الطلبة واعتقال الطلاب وما ورد من تعذيب لهم على يد الشرطة والمتطوعين.[٥٠٤]

وفي ٢٥ تموز/يوليو ٢٠٠٩، اعتُقل ٧٠ من أساتذة الجامعات في أعقاب اجتماع أعضاء الرابطة الإسلامية للمدرسين الجامعيين في إيران مع مير حسين موسوي.[٥٠٥]

وفي ٢١ تموز/يوليو ٢٠٠٩، أعيد في طهران اعتقال الدكتور كيان تاجبخش، عالم الاجتماع الأمريكي الإيراني، دون مبرر قانوني ونُقل إلى مكان مجهول.[٥٠٦]

وقد عمدت شرطة الباسيج شبه العسكرية، والتي يسيطر عليها الحرس الثوري، إلى تجنيد الصبيان من المدارس المتوسطة والثانوية منذ عام ١٩٧٩[٥٠٧]. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، أعلن الحرس الثوري أن ميليشيا الباسيج ستؤسس قريباً في المدارس الابتدائية.[٥٠٨]

العراق

في الفترة بين آذار/مارس ٢٠٠٣ وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، أبلغ عن وقوع ٥٩٨ ٣١ اعتداءً على المؤسسات التعليمية في العراق، وفقاً لوزارة التربية[٥٠٩]. ومع أن الأمن تحسن عموماً في العراق، فإن الحالة التي تواجهها المدارس ويتعرض لها الطلاب والمعلمون والأكاديميون لا تزال حالة

٥٠٤ أنباء البي بي سي، "Iran Student Protests: Five Years On, Account of Victim Mohammad Reza Kassrani"، ٩ تموز/يوليو ٢٠٠٤، http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/3 879535.stm

٥٠٥ اتحاد الجامعات والكليات، "Arrest of Iranian Academics Condemned," NEAR Alert، ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٩.

٥٠٦ أسوشيتد بريس، "Iranian-American Academic Detained in Tehran," NEAR Alert"، ٢١ تموز/يوليو ٢٠٠٩.

٥٠٧ "Wahied Wahdat-Hagh, "Basij - the Revolutionary People's Militia of Iran"، معهد الشرق الأوسط لبحوث وسائل إعلام، Inquiry and Analysis Series no. ٢٦٢ (١ شباط/فبراير ٢٠٠٩)، http://www.memri.org/report/en/0/0/0/0/0/0/1594.htm؛ وغلوبل سكيورتي، "Ansar-I-Hizbullah: Followers of the Party of God," http://www.globalsecurity.org/intell/world/iran/ansar.htm، على نحو ما ورد في: التحالف من أجل وقف استخدام الجنود الأطفال، التقرير العالمي عن الجنود الأطفال، ٢٠٠٨، ١٧٧.

٥٠٨ "Uruknet.info, "Brainwashing Children: Basij Militia to Be Established in 6,000 Elementary Schools"، ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ http://www.uruknet.de/?p=60000.

٥٠٩ "Brendan O'Malley, "Iraq: Killing Academics Is a War Crime"، أنباء عالم الجامعات، ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

خطرة[٥١٠]. وتفيد وزارة التربية بأن ٢٥٩ من الأكاديميين اغتيلوا وأن ٧٢ غيرهم اختطفوا وأن ١٧٤ كانوا محتجزين خلال الفترة بين ٢٠٠٣ و٢٠٠٨. غير أن وزارة حقوق الإنسان تقول إن ٣٤٠ من الأساتذة الجامعيين و٤٤٦ من الطلاب قتلهم المتمردون والمليشيات بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٧. أما تقارير حقوق الإنسان التي تعدها بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في العراق، فتشير إلى مقتل أكثر من مائة طالب في الفترة بين تموز/يوليو ٢٠٠٥ وأواخر آذار/مارس ٢٠٠٧، ومعظمهم بتفجيرات انتحارية وسيارات مفخخة وقذائف هاون استهدفت الجامعات والمدارس، وقد وقع معظم القتلى ضحية لهجومين اثنين وقعا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.[٥١١]

وأبلغ تقرير التعليم في مرمى النار (٢٠٠٧) أن ٢٩٦ شخصاً يعملون في حقل التعليم قتلوا عام ٢٠٠٥ وقتل ١٨٠ معلماً في الفترة بين شباط/فبراير وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦[٥١٢]. وفي ٢٠٠٧، أفادت وزارة المهجرين والمهاجرين أن ثلث الأساتذة والأطباء والصيادلة والمهندسين على الأقل هربوا من البلاد منذ عام ٢٠٠٣.[٥١٣]

وبلغ عدد الاعتداءات على الأهداف التعليمية ذروته عام ٢٠٠٦ وهبط مع انخفاض المستوى العام للعنف في العراق بعد دخول ٣٠ ٠٠٠ جندي أمريكي إضافي في حزيران/يونيو ٢٠٠٧[٥١٤]. وبحلول حزيران/يونيو ٢٠٠٨، انخفضت نسبة القتلى المدنيين ٧٥ في المائة عما كانت عليه في تموز/يوليو ٢٠٠٧، وانخفض عدد حوادث القتل الطائفي من ١ ٦٠٠ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ إلى الصفر[٥١٥]. وبحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، انخفضت نسبة الهجمات اليومية في العراق ٩٥ في المائة من أصل العدد اليومي البالغ ١٨٠ هجوماً، وفقاً لمصادر عسكرية أمريكية.

٥١٠ اليونسكو، «توقفوا عن تعريض مستقبل العراق للخطر»، (وثيقة معلومات، المؤتمر الدولي المعني بالحق في التعليم في البلدان المتأثرة بالنزاع، باريس، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر – ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨).

٥١١ بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في العراق، تقارير حقوق الإنسان من أيار/مايو ٢٠٠٥ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، http://www.uniraq.org/docsmaps/undocuments.asp#HRReports؛ Brendan O'Malley, "Iraq: Killing Academics is a War Crime"، أنباء عالم الجامعات، ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨؛ الفريق العامل المعني بحماية المثقفين والأكاديميين والمعلمين والطلاب العراقيين والمؤسسات التعليمية العراقية، www.unesco.org/fileadmin/unesco/,,,of,,,protection%academics.pdf

٥١٢ Brendan O'Malley, Education Under Attack: A Global Study on Targeted Political and Military Violence Against Education Staff, Students, Teachers, Union and Government Officials, and Institutions (باريس: اليونسكو، ٢٠٠٧).

٥١٣ وزارة الخارجية الأمريكية، تقرير حقوق الإنسان لعام ٢٠٠٨: العراق (وزارة الخارجية الأمريكية، ٢٠٠٩).

٥١٤ Aseel Kami, "Sharp Drop in Violence in Iraq Since June – Ministry.، رويترز، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

٥١٥ تاي اندين نيوز، "US Reports Drop in Violence, Increase in Security in Iraq"، ١٣ حزيران/يونيو ٢٠٠٨.

واستمرت بمعدل منخفض الاعتداءات على أهداف تعليمية طوال عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، وإن كان هذا المعدل يمكن أن يثير قلقاً شديداً في أي بلد آخر. ففي ٢٠٠٧، اغتيل ٥٣ أكاديمياً وطالب واحد وفُقد أحد الأكاديميين يفترض أنه اغتيل، وفقاً لمجموعة محكمة بروكسل. وقد تعرض ١٩ من الضحايا للاختطاف قبل قتلهم، وقد ضُـرب عنق أحدهم.[٥١٦]

ويظهر تحليل للتقارير الصحفية الصادرة باللغة الانجليزية عام ٢٠٠٨ أن عدد القتلى لا يقل عن عشرة من الأكاديميين واثنين من المثقفين وطالب جامعي واحد و٢٨ من طلبة المدارس ومسؤولين اثنين من وزارة التربية وأصيب بجراح أكاديمي واحد وطالب جامعي واحد. وقد اختطف أكاديمي واحد (هو ممن قُتلوا) و٦٠ طالباً. واحتـُجز عشرون من الأكاديميين[٥١٧]. وبقي عدد التهديدات الموجهة للمؤسسات التعليمية مرتفعاً في بعض المناطق. وفي جامعة البصرة، عُلقت التهديدات الموجهة ضد الطالبات على لوحات الإعلان بصورة مكشوفة أو طُليت على الجدران.[٥١٨]

وفي أحد الحوادث، بتاريخ ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، فجر انتحاري نفسه على مدخل مدرسة المتاورة في بعقوبه، وأصاب ١٧ طالباً وأربعة من المعلمين بجراح[٥١٩]. وفي ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٨، فجرت عناصر مسلحة مبنى إحدى المدارس في الصيديه[٥٢٠]. وقد احتلت وحدات من القوات المتعددة الجنسية ومن الجيش العراقي والشرطة العراقية أكثر من ٧٠ مدرسة لأغراض عسكرية في محافظة ديالي.[٥٢١]

وخلال عام ٢٠٠٨، شكلت الاختطافات مشكلة خطيرة للطلاب الجامعيين، خصوصاً على الطرق المؤدية إلى كركوك. وفي ٢٠ نيسان/أبريل، اختطف تسعة طلاب وسائقـَين في نقطة تفتيش وهمية قرب بعقوبه. وفي ١٢ أيار/مايو، اختطف مسلحون ستة طلاب قرب بعقوبه. وفي ٢٤ حزيران/يونيو، اختطف مسلحون أربعة طلاب كانوا على طريقهم إلى جامعة الموصل. إضافة إلى ذلك، في ٢٦ حزيران/يونيو، أصيب خمسة طلاب بجراح عندما أطلق حراس وزير التربية النار على مظاهرة للطلاب في سبع أبكار.[٥٢٢]

---

٥١٦ محكمة بروكسل، "List of Killed, Threatened or Kidnapped Iraqi Academics". http://www.brusselstribunal.org/academicsList.htm

٥١٧ تحليل المؤلف لتقارير وسائل الإعلام العراقية.

٥١٨ وزارة الخارجية الأمريكية، تقرير حقوق الإنسان لعام ٢٠٠٨: العراق.

٥١٩ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (٢٠٠٩)، ١٣.

٥٢٠ المرجع السابق، ١٤.

٥٢١ المرجع السابق، ٤٤.

٥٢٢ بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في العراق، تقرير حقوق الإنسان، ١ كانون الثاني/يناير – ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٨، ١١.

وقد كان معظم الأكاديميين الذين قتلوا قد لوحقوا إلى أماكن عملهم أو إلى بيوتهم أو سياراتهم وقتلوا فيها.

وفي أيار/مايو ٢٠٠٨، اتهم الأهالي والمسؤولون الحكوميون في مدينة الصدر جيش المهدي بإغلاق ٨٦ مدرسة وبتهديد المدرسين والموظفين وأسر الطلاب.[٥٢٣]

وفي وسط العراق وجنوبه، ذُكر أن الميليشيات أو الجماعات المتطرفة أو المتمردة تهدد المدارس والجامعات وتحضها على تغيير أنشطتها أو على تفضيل طلاب معينين وأنها إن لم تنصع ستتعرض للعنف. وفي كثير من الأحيان، كانت المؤسسات تخضع للتهديد، وفق المكتب الأمريكي للديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل.[٥٢٤]

وخلال النصف الأول من ٢٠٠٩، ذكرت وسائل الإعلام الناطقة بالإنجليزية وتقارير حقوق الإنسان مقتل ستة من الأكاديميين وثلاثة من الطلاب الجامعيين وأربعة من طلاب المدارس. وأصيب بجراح ما يصل عدده إلى ٢٠ من الطلاب الجامعيين و١٢ من تلاميذ المدارس. ويبيّن انخفاض الأرقام استمرار تراجع مستوى العنف عموماً.

وبحلول آذار/مارس ٢٠٠٩، تراجع عدد هجمات المتمردين في العراق من ١٣٠ هجوماً يومياً في المتوسط في ٢٠٠٨ إلى حوالي عشرة، وفقاً للواء ديفيد ج. بيركينز، مدير الشؤون الاستراتيجية في القوة المتعددة الجنسيات في العراق[٥٢٥]. ومع ذلك، فإن الاعتداءات على الأهداف التعليمية استمرت ومعظمها في الموصل وبغداد.[٥٢٦]

وفي ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٩، استلمت مِشرحة الأنبار، إلى الغرب من بغداد، جثة أستاذ لعلم النفس في جامعة الأنبار، عز الدين أيوب، قتله مسلحون قرب الفلوجة عند مغادرته لمنزله ذاهباً إلى العمل[٥٢٧]. وفي ٢٦ شباط/فبراير، أدى انفجار موجّه ضد دورية شرطة في جنوب بغداد إلى إصابة عدد من طلاب جامعة بغداد بجراح[٥٢٨]. وفي ٢٦ شباط/فبراير، ذُكر أن مسلحين قتلوا أستاذاً للأدب في الموصل[٥٢٩]. وفي أوائل آذار/مارس، انفجرت سيارة مفخخة قرب الجامعة الطبية في الموصل مما أدى إلى قتل ثلاثة جنود عراقيين وإصابة عشرة من المدنيين (أكثرهم من طلاب الجامعة) بجراح

٥٢٣ شبكة أنباء إيرين، "Iraq: Shia Militiamen Attack Aid Convoys in Baghdad Suburb"، ١ أيار/مايو ٢٠٠٨.

٥٢٤ وزارة الخارجية الأمريكية، تقرير حقوق الإنسان لعام ٢٠٠٨: العراق.

٥٢٥ Gerry Gilmore, "Iraq Violence Continues to Ebb as Security Improves, General Says"، ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٩، www.mnf-iraq.com/index.php?option=com_content&task=view&id=25890&Itemid=128.

٥٢٦ Steven Lee Myers and Campbell Robertson, "Insurgency Remains Tenacious in North Iraq"، نيويورك تايمز، ٩ تموز/يوليو ٢٠٠٩.

٥٢٧ الجزيرة، "Academician Shot Down Near Fallujah"، ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٩.

٥٢٨ أصوات العراق، "IED Kills Officer, Injures 6 in Baghdad"، ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩.

٥٢٩ Campbell Robertson, "Iraq Hands Death Penalty to 28 Cultists for Attacks"، نيويورك تايمز، ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩.

معظمها خطيرة. وتعرض مبنى الجامعة لأضرار خفيفة[٥٣٠]. وفي ١٤ آذار/مارس، قتل مسلحون الدكتور مراد أحمد شهاب، الأستاذ في كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة الموصل[٥٣١]. وفي ١٧ آذار/مارس، قتل مسلحون غربَ الموصل طالباً يدرس الإدارة والاقتصاد[٥٣٢]. وفي ٢٥ آذار/مارس، أدى انفجار قرب مدرسة ابتدائية في الموصل وقت انصراف الأطفال إلى مقتل أربع تلميذات وسبعة أطفال آخرين. وقد كانوا جميعهم دون سن الثانية عشرة[٥٣٣]. وفي ٢١ نيسان/أبريل، اغتيلت أستاذة جامعية أمام منزلها غربَ الموصل. وامتنعت الشرطة عن الإدلاء باسمها[٥٣٤]. وفي ٢٤ أيار/مايو، سقط مدرس جامعي لم يحدد اسمه ضحية كمين نصبه له مسلحون وقتلوه بالرصاص في الأندلس بالموصل[٥٣٥]. وفي ٢٥ أيار/مايو، فتح مسلحون النار على ثلاث طالبات في الموصل أثناء مغادرتهن المدرسة في حي ١٧ تموز وأصابوهنّ جميعاً بجراح[٥٣٦]. وفي ٢٢ حزيران/يونيو، قتل ثلاثة طلاب وأصيب ١٢ غيرهم بجراح عندما فُجرت قنبلة مزروعة على جانب الطريق وقت الازدحام في مدينة الصدر، وهي حي شيعي من أحياء بغداد.[٥٣٧]

وقد أورد الأمين العام وقوع «اعتداءات عديدة على المدارس والأطفال والمعلمين» في العراق بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، يُعتقد أن أفراد جماعة مسلحة تعمدوا استهداف مدرسة للبنات غرب بغداد وقتلوا خمس طالبات وأصابوا ٢١ طالبة أخرى بجراح. وفي حزيران/يونيو ٢٠٠٧، اختطف أفراد من إحدى الجماعات المسلحة ٣٠ طالباً تتراوح أعمارهم بين ١٧ و١٩ سنة من مدرسة ثانوية في الصيديه.[٥٣٨]

---

٥٣٠ "Daniel W. Smith, "Students Wounded, Policewoman Killed in Mosul، ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٩، http://iraqslogger.powweb.com/index.php/post/7336/Students_Wounded_Policewoman_Killed_in_Mosul?PHPSESSID=5428def7b492ec4ccdf478fdbf6aaff9

٥٣١ وكالة الأنباء الكردية، "A University Professor is Killed in Mosul"، ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٩.

٥٣٢ أصوات العراق، "University Student Killed in Ninewa"، ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٩.

٥٣٣ شينوا، "Four Schoolchildren Killed in Bomb Attack in Iraq's Mosul"، ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٩.

٥٣٤ بريس تي في، "Another Iraqi Professor Killed"، ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، http://www.presstv.ir/detail.aspx?id=92155&sectionid=351020201؛ مجلة التركية الأسبوعية، "Iraqi Professor Assassinated in Mosul"، ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٩. http://www.turkishweekly.net/news/73456/-iraqi-professor-assassinated-in-mosul.html

٥٣٥ Rod Nordland, "At Least 22 Killed in Iraq Attacks"، نيويورك تايمز، ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٩.

٥٣٦ أصوات العراق، "Gunman Wounds 3 Female Students in Mosul"، ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٩.

٥٣٧ وكالة الأنباء الفرنسية، "Six Killed in Baghdad Bombings"، ٢٢ حزيران/يونيو ٢٠٠٩.

٥٣٨ مجلس الأمن للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح A/62/609-S/2007/757 (٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧)، على نحو ما ورد في: التحالف من أجل وقف استخدام الجنود الأطفال، التقرير العالمي عن الجنود الأطفال، ٢٠٠٨، ١٧٩.

إسرائيل/الأراضي الفلسطينية المحتلة

أثناء الاحتلال الإسرائيلي العسكري لغزة في أواخر عام ٢٠٠٨ وبداية عام ٢٠٠٩، دمرت عشر مدارس وثمانية رياض للأطفال، وتعرضت لأضرار متوسطة وكبيرة ٢٦٢ مدرسة وروضة أطفال أخرى. ودمرت ستة مبان جامعية وتعرض للأضرار ١٦ مبنى[٥٣٩]. ودمرت غارة جوية إسرائيلية المدرسة الدولية الأمريكية في غزة، مما تسبب في قتل أحد حراسها[٥٤٠]. ووفقاً لوزارة التربية والتعليم العالي، قتل ٢٥٠ طالباً و١٥ معلماً في حين أصيب بجراح ٦٥٦ طالباً و١٩ معلماً[٥٤١]. وذكر الأمين العام أن قوات الدفاع الإسرائيلية والمستوطنون الإسرائيليون شنوا ٢٧ غارة على مدارس حكومية ومدارس الأونروا في الفترة بين أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩[٥٤٢]. ووردت ادعاءات بأن حماس استخدمت الأطفال للاحتماء بهم واستخدمت المدارس أو مناطق مجاورة لها لإطلاق الصواريخ على إسرائيل. وأبلغ ممثل الأمم المتحدة الخاص المعني بالأطفال والنزاع المسلح عن حادثة استخدمت فيها قوات الدفاع الإسرائيلية صبياً عمره ١١ سنة ترسا للاحتماء خلفه حتى عند إطلاق النار عليها.[٥٤٣]

وأُغلقت المدارس الحكومية في غزة وعددها ٣٤٦ مدرسة، ومدارس الأونروا وعددها ٢١٤ والمدارس الخاصة وعددها ٢٨، مما خلّف نحو ٤٥٢ ٤٤١ من الطلبة محرومين من التعليم أثناء الاحتلال العسكري الإسرائيلي[٥٤٤]. وعادت مدارس الأمم المتحدة ففتحت أبوابها بتاريخ ٢٤ شباط/فبراير[٥٤٥]. وفي ٢٤ شباط/فبراير، عاد الدوام في المدارس فوصلت نسبته إلى ٨٠ في المائة في مدارس الأونروا وإلى ٨٩ في المائة في مدارس الوزارة.[٥٤٦]

وخلال الفترة من أيلول ٢٠٠٧ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، في أية وقت منها، كان هناك بين ٢٨١ و ٣٣٧ من الأطفال الفلسطينيين محتجزين في السجون ومراكز الاحتجاز الإسرائيلية. وهناك

٥٣٩ مكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ورابطة الوكالات الإنمائية الدولية، حصار غزة:: صحيفة وقائع عن الأطفال والتعليم (٢٨ تموز/يوليو ٢٠٠٩)
http://www.ochaopt.org/documents/un_ngo_fact_sheet_blockade_figures_2009_07_28_english.pdf
وكانت الأرقام الأقدم التي استخدمها الأمين العام في آذار/مارس ٢٠٠٩ تشير إلى تدمير ٧ مدارس والإضرار بـ ١٥٧ مدرسة حكومية في غزة.

٥٤٠ Ameera Ahmad and Ed Vulliamy, "In Gaza, the Schools Are Dying Too"، الغارديان، ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، ومكتب منسق المساعدة الإنسانية، "تقرير عن الحالة الإنسانية في غزة"، ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

٥٤١ رابطة الوكالات الإنمائية الدولية/مكتب منسق المساعدة الإنسانية، حصار غزة:: صحيفة وقائع عن الأطفال والتعليم.

٥٤٢ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (٢٠٠٩)، ١٨.

٥٤٣ المرجع السابق، ١٨.

٥٤٤ رابطة الوكالات الإنمائية الدولية/مكتب منسق المساعدة الإنسانية، حصار غزة:: صحيفة وقائع عن الأطفال والتعليم؛ واليونيسيف، «مع تعطيل عمليات الأمم المتحدة للمعونة، مراهق من غزة يتحدث عن حياته في وسط النزاع»، ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

٥٤٥ "UN reopens schools in Gaza"، بي بي سي، ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

٥٤٦ منظمة إنقاذ الطفولة، "Children of the Gaza Crisis: Education Fact Sheet"، ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٩،
http://www.scsmena.org/Alliance%20Gaza%20Child%20Rights%20Fact%20Sheet%20no.10%2026%202%2009.pdf

تقارير غير مؤكدة أن مجموعات فلسطينية متطرفة كانت تدرب الأطفال أو تستخدمهم في غزة.[٥٤٧]

وفي الأراضي الإسرائيلية، أصيبت بصواريخ أطلقتها حماس خلال نفس الفترة تسع مدارس مما عرضها للأضرار. وقتل مسلح فلسطيني أربعة أطفال إسرائيليين في هجوم شنه على مدرسة دينية يهودية في القدس الغربية.[٥٤٨]

وبموجب المادة ٥٠ من البروتوكول الرابع لاتفاقية جنيف، يتعين على الدول المحتلة أن «تيسر عمل جميع المؤسسات المخصصة لرعاية الأطفال وتعليمهم». وترى لجنة الصليب الأحمر الدولية في تفسيرها لهذه المادة أن على الدولة المحتلة ألا تمتنع عن إعاقة عملية المؤسسات التعليمية فحسب، بل عليها أيضاً أن تساند هذه المؤسسات بهمّة وأن تشجعها إذا لم تف السلطات المسؤولة في البلاد بهذا الواجب».[٥٤٩]

ووفقاً لحملة الحق في التعليم في الأراضي الفلسطينية المحتلة، يحرم الأطفال الفلسطينيون المحتجزون في سبعة مخيمات للاحتجاز في الضفة الغربية من التعليم. ومن بين السجون الخمسة في إسرائيل لا توفر أي حصص تعليمية إلا اثنتان: الأولى لمدة ساعتين في الأسبوع والثانية لتسع ساعات في الأسبوع.[٥٥٠]

وفي ٢٠٠٧، لم يسمح للشباب الفلسطينيين المحتجزين في السجون الإسرائيلية بالتقدم إلى امتحانات السنة الأخيرة من المرحلة الثانوية، وهم ٣٠٠٠ حسب الادعاءات.[٥٥١]

وكانت القرار الصادر عن محكمة العدل الدولية بشأن الجدار (وهو الحاجز الذي تبنيه إسرائيل على طول الضفة الغربية، وطوله ٧٠٣ كم، لمنع الهجمات الانتحارية) قد وجدت أنه يعوق بصورة غير مشروعة ممارسة الفلسطينيين حقهم في التعليم لأنه يحول دون وصول المعلمين والطلاب إلى مدارسهم في القدس الشرقية.[٥٥٢]

٥٤٧ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (٢٠٠٩)، ١٩.

٥٤٨ المرجع السابق، ١٨-١٩.

٥٤٩ لجنة الصليب الأحمر الدولية، شرح اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب (جنيف: لجنة الصليب الأحمر الدولية، ١٩٥٨)، ٢٨٦.

٥٥٠ المنظمة الدولية للدفاع عن الطفولة/القسم الفلسطيني، تقرير مقدم إلى المقرر الخاص المعني بالحق في التعليم تمهيداً للتقرير السنوي الذي سيقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في ٢٠٠٩ (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨)، ٥.

٥٥١ الوزارة الفلسطينية للمحتجزين والمحتجزين سابقاً، كما وردت في حملة الحق في التعليم، تقرير مقدم إلى الاستعراض الدوري العالمي لإسرائيل في مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، ٢.

٥٥٢ محكمة العدل الدولية، الآثار القانونية لبناء جدار في الأرض المحتلة، تقرير المحكمة ١٣٦، رأي استشاري (٤ تموز/يوليو ٢٠٠٤)، الفقرة ١١١.

ومنذ عام ٢٠٠٤، اعتقل الجيش الإسرائيلي أكثر من ثمانية ممثلين منتخبين في اتحاد الطلاب بجامعة بير زيت، خمسة منهم كانوا يشغلون منصب رئيس الاتحاد عند اعتقالهم. وكان دورهم يقوم على تمثيل نحو ٧ ٠٠٠ طالب أمام إدارة الجامعة وتحمل مسؤولية برامج الرفاه المخصصة للطلاب وتنظيم الأنشطة الرياضية والثقافية ومساعدة الطلاب في التسجيل وتسديد الرسوم والدراسة. ويقول فادي حمد الذي كان رئيساً للاتحاد عندما اعتقلته القوات الخاصة العسكرية الإسرائيلية يوم ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ إن الطلاب المعتقلين الذين كانوا يعملون في اتحاد الطلاب كانوا لا يركزون إلا على تقديم الدعم الأكاديمي المحلي للطلاب دون أي أمر آخر»[٥٥٣].

وفي ٢٠٠٨، لاحظت حملة الحق في التعليم أن ٢١ من القضايا الأربعين التي عرضها محامو جامعة بير زيت كانت تتعلق بسجناء سياسيين سجنوا لا لشيء إلا لانتمائهم لجمعيات طلابية أو أحزاب سياسية وكثير منهم كانوا وقت اعتقالهم يشغلون مناصب قيادية في اتحاد الطلاب. وقد حرموا من الحرية، من حرية الانتساب إلى جمعيات، ومن الانتفاع بالتعليم.[٥٥٤]

وفي ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، أطلق فلسطينيون هجوماً بالصواريخ على المدرسة الأمريكية الدولية في غزة، وأصيبت بأضرار أجزاء كبيرة من المدرسة نتيجة لطلقات الآر بي جي وغيرها من المتفجرات.[٥٥٥]

وفي ٦ آذار/مارس ٢٠٠٨، قتل ثمانية طلاب عندما هاجم مسلح مدرسة دينية يهودية في القدس.[٥٥٦]

وفي ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٨، انفجرت قنبلة خارج مدرسة زهوة للراهبات في مدينة غزة.[٥٥٧]

وفي ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٨، دخلت مجموعة من المهاجمين مدرسة المنيرة في مدينة غزة وضرب هؤلاء المهاجمون حارسَي المدرسة قبل سرقة حافلة المدرسة. وكان هذا الاعتداء نسخة عن اعتداء وقع على المدرسة نفسها بتاريخ ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٨.[٥٥٨]

---

٥٥٣ حملة الحق في التعليم، تقرير مقدم إلى مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، ٤. وتروج الحملة لحق الفلسطينيين في التعليم في الأراضي المحتلة وتدافع عنه.

٥٥٤ المرجع السابق.

٥٥٥ تقرير مجمع على الموقع www.israellycool.com، ١٠ تموز/يوليو ٢٠٠٨.

٥٥٦ مكتب ممثل الأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح، «الشرق الأوسط: ممثل الأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح يطالب جميع الأطراف بحماية المدارس والأطفال،» ٧ آذار/مارس ٢٠٠٨، http://www.un.org/children/conflict/pr/2008-03-07179.html

٥٥٧ كومباس دايركت نيوز، "Unknown Assailants Attack Christian School in Gaza"، ٥ حزيران/يونيو ٢٠٠٨، http://www.onenewsnow.com/Persecution/Default.aspx?id=130902

٥٥٨ المرجع السابق.

وفي حزيران/يونيو ٢٠٠٦، أدى قصف حزب الله لشمالي إسرائيل إلى أضرار في ٢٣ مدرسة و١١ روضة أطفال وإلى مقتل سبعة أطفال، لكن لا يعرف إن كانت المدارس قد استُهدفت عمداً.[٥٥٩]

وقد قال يافع من غزة عمره ١٧ سنة للممثل الخاص للأمين العام للأطفال والنزاع المسلح أن المنظمات الفلسطينية الناشطة دعت كثيراً من الفتيان خارج المدارس في غزة إلى الانضمام للتدريب شبه العسكري. وقد قاوم الفتيان ذلك لكنهم يخشون أن يؤخذوا بالقوة يوماً ما.[٥٦٠]

كينيا

تعرضت المدارس في إقليم وادي الخسف في كينيا للحرق والنهب أثناء النزاع الإثني بين محاربي الكالنجين والقبائل الأخرى. وأدت الاعتداءات على المدارس والصدامات القبائلية بصفة عامة إلى إغلاق عدد من المدارس، تاركة المدارس الأخرى تعاني من ازدحام الأعداد المتزايدة نتيجة لتدفقات المشردين داخلياً. وتبين البيانات المأخوذة من ١٦ ناحية من الإقليم أن ٨ مدارس ابتدائية أحرقت عام ٢٠٠٤ وأن ٤٠٠ من المعلمين طلبوا نقلهم من مدارسهم الحالية. وسمح المسؤولون بانتقال ٣٠٠ من طلاب المرحلة الثانوية و٢٤٨ من تلاميذ المرحلة الابتدائية مؤقتاً إلى ١٨ مدرسة في بلدية ناكورو. ولاحظ تقييم سريع مشترك بين الوكالات حالات بقيت المدارس فيها مغلقة بسبب عدم قبول الأهل الذين يعيشون في المناطق المجاورة إرسال أطفالهم إلى تلك المدارس خوفاً من الاعتداء عليهم.[٥٦١]

لبنان

خلال العملية العسكرية الإسرائيلية ضد حزب الله في جنوب لبنان عام ٢٠٠٦، أصيبت ٣٠٠ مدرسة بأضرار ودمرت ٤٠ مدرسة دماراً كاملاً، وفقاً لوزارة التربية.[٥٦٢]

---

٥٥٩ مكتب ممثل الأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح، «تقرير: زيارة ممثلة الأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح إلى الشرق الأوسط: لبنان وإسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة»، ٩-٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ (تموز/يوليو ٢٠٠٧)، على نحو ما ورد في: التحالف من أجل وقف استخدام الجنود الأطفال، التقرير العالمي عن الجنود الأطفال، ٢٠٠٨، ١٨٥.

٥٦٠ مكتب ممثل الأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح، «تقرير: زيارة ممثلة الأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح إلى الشرق الأوسط»، ١٥.

٥٦١ الفريق المشترك بين الوكالات، الحالة الطارئة المتعلقة بالمشردين داخلياً في كينيا: التقدير السريع المشترك بين الوكالات حول حماية الأطفال وتعليمهم والعنف الجنساني (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨).

٥٦٢ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، حالة الطوارئ الإنسانية في لبنان: تقرير الحكومة الأمريكية عن الحالة الإنسانية رقم ٣٣، FY ٢٠٠٦، ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

المكسيك

هدد أعضاء من عصابات المخدرات ست مدارس في خواريز في ولاية دورانغو في شمال البلاد. ففي سلسلة من الإنذارات الكتابية التي علقت على جدران المدرسة ابتداءً من ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، هددت عصابات المخدرات المسلحة باختطاف الطلاب إذا لم يدفع المعلمون علاوات عيد الميلاد للمهربين. وأجلت عدة مدارس الطلاب وأغلقت المدارس لثلاثة أسابيع أو أكثر.

وفي ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٩، في منطقة تريكوي، سان ميغيل كوبولا، في ولاية غويريرو، عثر على أكثر من عشرين عبوة من النوعية الممتازة في مجمع معهد دراسات البكالوريا ٨٣ في أواكساكا، في أعقاب غارة شنتها عصابات مسلحة على قرية تقع في محيط المجمع. وأدت الهجمات المسلحة المستمرة التي تعزى لاتحاد الرفاه الاجتماعي في منطقة تريكوي، وهو جماعة شبه عسكرية، إلى إجبار المدارس الابتدائية والثانوية على إيقاف الدروس خلال شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٩.[٥٦٣]

ميانمار

أبلغت منظمة المراقبة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح أن قوات ميانمار المسلحة احتلت المنشآت التعليمية لأغراض عسكرية وجندت المعلمين والطلاب في العمل القسري وزرعت الألغام الأرضية على مقربة من الطرق المؤدية إلى المدارس أو عليها. وذُكر أن مجلس الدولة للسلام والتنمية أضرم النار في المدارس باعتبار ذلك جزءً من سياسة إحراق قرى بأكملها لمنع الناس من العودة إليها[٥٦٤]. وذُكر أن المدارس تعرضت للقصف أو التدمير بطرق أخرى على يد قوات الدولة وقوات غير تابعة لها.[٥٦٥]

وتتولى القوات المسلحة وجهات تعمل لصالحها اختطاف الأطفال على طريقهم إلى المدارس ومنها في المناطق الريفية، وفقاً لمعهد تعليم حقوق الإنسان في بورما، وإخضاعهم للعمل القسري والاغتصاب والاتجار.[٥٦٦]

---

٥٦٣ Telesis News, "Niños Dejan La Escuela Por Amenaza De Secuestro En México," December 21, 2008; El Siglo De Torreón, "Evacúan Escuelas Por Amenaza De Extorsion," December 17, 2008; and Patricia Briseno, "Agresiones y Amenazas Cierran Escuelas Triquis," Excelsior, April 1, 2009.

٥٦٤ قائمة المراقبة الخاصة بالأطفال في النزاع المسلح، No More Denial: Children Affected by Armed Conflict in Myanmar (Burma) (قائمة المراقبة الخاصة بالأطفال في النزاع المسلح)، أيار/مايو ٢٠٠٩)

٥٦٥ معهد التعليم الخاص بحقوق الإنسان في بورما، Forgotten Future: Children Affected By Armed Conflict in Burma (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩).

٥٦٦ المرجع السابق، ٥٨-٦٠.

وتفيد المنظمات النسائية البورمية أن هناك أطفالاً لا يبلغون إلا سبع سنوات سقطوا ضحية للاغتصاب ولأشكال أخرى من العنف الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب الجماعي تعرض الأطفال للاختطاف وسوء المعاملة والتعذيب على يد قوات ميانمار المسلحة والجماعات المنظمة المسلحة غير التابعة للدولة. وتتعرض الفتيات للاعتداء في مدارسهن بل وفي منازلهن، مما يؤدي إلى أضرار وخيمة وإلى الموت في بعض الحالات.[٥٦٧]

وقد جمعت المنظمات النسائية سجلاً بأكثر من ١ ٨٠٠ حالة اغتصاب مبلغ عنها ارتكبتها القوات المسلحة ضد نساء وأطفال في مناطق الأقليات الإثنية، بما في ذلك ولايات تشين وشان وكايين (كارين) وكاياه (كاريني) ومون وراخين (أراكان) وكاتشين، بين عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٨، إلا أن الرقم الفعلي يمكن أن يكون أكبر من ذلك بكثير، نظراً لأن الضحايا يخفن من رفع أصواتهن تحسباً من الانتقام أو العار.[٥٦٨]

وهناك تقارير من مختلف أنحاء البلاد عن حالات اختطاف الأطفال بهدف تجنيدهم قسراً، وفقاً لمنظمة مراقبة حقوق الإنسان[٥٦٩]. وقد ورد أن قوات ميانمار المسلحة تجند الأطفال وتستخدمهم كمجندين منذ أكثر من عشرين سنة، وقد ورد ذكر ذلك في قوائم أربعة تقارير متتابعة للأمين العام للأمم المتحدة عن الأطفال والنزاع المسلح قدمت إلى مجلس الأمن. وفي ٢٠٠٢، قدرت منظمة مراقبة حقوق الإنسان، استناداً إلى عينات البحوث، أنه يوجد في ميانمار من الجنود الأطفال ما يناهز ٧٠ ٠٠٠ طفل، وهو أعلى رقم في أي بلد على الإطلاق[٥٧٠]. وقد لاحظ التقرير العالمي بشأن الجنود الأطفال لعام ٢٠٠٨ أن تجنيد آلاف الأطفال ما زال مستمرا في الجيش والجماعات المسلحة، وجمعت المنظمات المحلية غير الحكومية أدلة على استمرار التجنيد[٥٧١]. ولا يُعرف ما هي نسبة الأطفال الذين يجندون في المدارس أو على الطريق إليها ومنها، غير أنه ما من دليل يشير إلى وقوع ذلك.

وفي أوائل ٢٠٠٦، ورد أن الجنود دخلوا قرية في منطقة بلدة فالام في ولاية تشين واختطفوا ٢٢ من طلاب المرحلة الثانوية، تتراوح أعمار ١٥ منهم بين ١٥ و١٧ سنة. واحتُفظ بهؤلاء الطلاب في معسكر للتجنيد لمدة أربعة أشهر قبل أن يتمكنوا من الفرار[٥٧٢]. وفي أوائل ٢٠٠٧ في ولاية كاتشين، جُندت فتاة عمرها ١٥ سنة على طريق عودتها من المدرسة في ميتكينا لأن أسرتها لم تقدم حصتها من الفتيات المجندات التي فرضها عليها تنظيم/جيش استقلال كاتشين.[٥٧٣]

---

٥٦٧ قائمة المراقبة الخاصة بالأطفال في النزاع المسلح، No More Denial، ٣٠.

٥٦٨ المرجع السابق، ٣٠.

٥٦٩ منظمة مراقبة حقوق الإنسان، Sold to be Soldiers: The Recruitment and Use of Child Soldiers in Burma، تقرير المنظمة ١٩، العدد ١٥(c) (نيويورك، منظمة مراقبة حقوق الإنسان، ٢٠٠٧).

٥٧٠ منظمة مراقبة حقوق الإنسان، "Burma: World's Highest Number of Child Soldiers"، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

٥٧١ التحالف من أجل وقف استخدام الجنود الأطفال، التقرير العالمي عن الجنود الأطفال، ٢٠٠٨، ٢٤٠.

٥٧٢ معهد التعليم الخاص بحقوق الإنسان في بورما، Forgotten Future. 59.

٥٧٣ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في ميانمار، S/2007/666 (١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧)، الفقرة ٢١.

نيبال

بعد انتهاء التمرد الماوي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، شهد عدد المعلمين والطلاب المختطفين انخفاضاً هائلاً، غير أن عدد القتلى في صفوف المعلمين والطلاب استمر بالمعدل نفسه أثناء النزاع.[٥٧٤]

وقد انخفض عدد المعلمين المختطفين من ١ ٣٦٠ في ٢٠٠٦ إلى ٣٦ في ٢٠٠٧ و٣٤ في ٢٠٠٨ وإلى ستة في النصف الأول من عام ٢٠٠٩. وانخفض عدد الطلاب المختطفين من ٣ ١٥٤ في ٢٠٠٦ إلى ٧٨ في ٢٠٠٧، غير أنه عاد فارتفع إلى ٩٠ في ٢٠٠٨. لكن يبدو أن هذا العدد انخفض مجدداً فبلغ ٢٤ في النصف الأول من ٢٠٠٩.

وخلال آخر سنوات النزاع، ٢٠٠٦، قتل معلمان اثنان. وارتفع هذا العدد في ٢٠٠٧ إلى ثمانية ثم انخفض في ٢٠٠٨ إلى سبعة ثم إلى واحد خلال النصف الأول من ٢٠٠٩. أما عدد القتلى بين الطلاب فقد بلغ ٢٨ في ٢٠٠٦ وارتفع إلى ٣٥ في ٢٠٠٧ وإلى ٣٩ في ٢٠٠٨. وبلغ هذا العدد ١٨ خلال النصف الأول من ٢٠٠٩.

وبعبارة أخرى، وعلى الرغم من انخفاض عدد المختطفين، فإن القتل استمر بنفس معدلات حرب الإحدى عشرة سنة بين الماويين والحكومة (١٩٩٦-٢٠٠٦)، والتي قتل فيها في المتوسط ١٣ معلماً و٣١ طالباً سنوياً. وفي حين أن عدد القتلى بين المعلمين تراجع خلال السنوات الثلاث الماضية فإن عدد القتلى بين الطلاب ارتفع بالمقارنة بعددهم أثناء القتال. ويمكن أن يعزى ذلك إلى أنه في الوقت الذي تحقق فيه اتفاق بين الماويين والملكيين على إنهاء القتال ظهرت جماعات أخرى تثير التوتر الاثني والطبقي وتدعو إلى مزيد من توزيع السلطات في منطقة تيراي حيث ينشط متمردون مسلحون يشار إليهم في كثير من الأحيان باعتبارهم عناصر إجرامية.[٥٧٥]

علاوة على ذلك، ورد أن ٤٨ معلماً و١٨٢ طالباً تعرضوا للضرب من جانب الماويين أو قوات الدولة أو غيرها في ٢٠٠٧، وأن ٣٧ معلماً و٢١٩ طالباً تعرضوا للضرب في ٢٠٠٨[٥٧٦]. ودمرت مدرسة واحدة في ٢٠٠٧ وخمس مدارس في ٢٠٠٨.

٥٧٤ قدمت المعلومات الخاصة بنيبال إدارةُ وثائق حقوق الإنسان والنشر في مركز قطاع الخدمات غير الرسمية، كاتمندو. والمركز شريك في مجموعة عمل آلية الرصد والإبلاغ الخاصة بالأطفال والنزاع المسلح في نيبال.

٥٧٥ للاطلاع على المعلومات الأساسية حول توتر تيراي، انظر: Magnus Hatlebakk, Economic and Social Structure that May Explain the Recent Conflicts in the Terai of Nepal، (برينون، النرويج، ٢٠٠٧).

٥٧٦ قدمت المعلومات الخاصة بنيبال إدارةُ وثائق حقوق الإنسان والنشر في مركز قطاع الخدمات غير الرسمية، كاتمندو.

وتعمد عصابات إجرامية مسلحة إلى اختطاف التلاميذ. فقد اختطفت خياتي شريستا في كاتمندو يوم ٥ حزيران/يونيو ٢٠٠٩، وطلب المختطِفون فدية قدرها ٠٠٠ ١٣ دولار. وقبل ذلك بأسابيع، اختطف مسلحون على دراجات نارية طفلة عمرها ١٠ سنوات على طريقها إلى المدرسة في كاتمندو. وتقول الشرطة إن هذه المشكلة ليست بالجديدة ولكنها في معظم الحالات لا يُبلّغ عنها نظراً لأن الضحايا وأسرهم يفضلون إبقاء الأمر طي الكتمان تجنباً لتفاقم الأمور.[٥٧٧]

وبتاريخ ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٩، في دولاخا، أغلقت إحدى المدارس بعد اعتداء نشطاء ماويون على مديرها وأحد المعلمين فيها[٥٧٨]. وفي الوقت نفسه تقريباً، هدد نشطاء ماويون ثلاثة من المعلمين في ناحية ظادينغ. فقد طلب من أحدهم ألا يأتي إلى المدرسة وهـُدد الثاني بأن يغادر مدرسته وورد أن الثالث أُخرِج من منصبه في لجنة إدارة المدرسة.[٥٧٩]

وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٩، انتقد الأمين العام للأمم المتحدة بان كي-مون رئيس الوزراء ورئيس الماويين بوشبا كمال داهال، لإخفاقه في ضمان الإفراج عن ٢ ٩٧٣ طفلاً من المعسكرات الماوية بحلول آخر شباط/فبراير ٢٠٠٩. وقد لاحظ الأمين العام، في تقرير صدر في ٢١ نيسان/أبريل، استمرار أعمال الاختطاف والقتل وتفجير القنابل اليدوية الصنع واعتداء الجماعات المسلحة على المدارس والمعلمين في منطقة تيراي، وأن الأطفال يمثلون نسبة غير متكافئة بين الضحايا.[٥٨٠]

وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٩٩٧، أوردت شبكة أنباء إيرين أن ١١ مدرسة بناحية كابيلفاستو بقيت مغلقة بعد اندلاع أعمال العنف بين طائفتي باهادي ومادهيسي الاثنيتَين جنوبي نيبال قبل عشرة أيام. وأحرقت بعض المرافق المدرسية بالكامل، وفقاً للمعنيين بحقوق الطفل.[٥٨١]

وفي ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٧، ورد أن الماويين اختطفوا بيسونا شاه، مدير مدرسة جاناسيوا الثانوية في سيراها، من منزله في ناحية سيراها بسبب اتهامات بارتكاب أمور غير قانونية في مالية المدرسة.[٥٨٢]

٥٧٧ وكالة الأنباء الفرنسية، "Spate of Kidnappings Shocks Nepal"، ٢٥ حزيران/يونيو ٢٠٠٩.

٥٧٨ معلومات قدمها مكتب اليونسكو في كاتمندو.

٥٧٩ معلومات قدمها مكتب اليونسكو في كاتمندو.

٥٨٠ ريبوبليكا، "Maoists Committing Grave Violations: UN Chief"، ٢٤نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

٥٨١ شبكة أنباء إيرين، "Nepal: Children Severely Affected by Ethnic Violence in South"، ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

٥٨٢ موقع بوابة الإرهاب في جنوب آسيا، "Abductions by the CPN-Maoists Since the April 2006 Cease-fire". http://www.satp.org/satporgtp/countries/nepal/database/ceasefire.htm

وفي شباط/فبراير ٢٠٠٧، قدر التحالف من أجل وقف استخدام الجنود الأطفال أن واحداً من كل عشرة من جنود الجيش الماوي البالغ عددهم ٠٠٠ ٣٠ المسجلين في معسكرات الإيواء بموجب اتفاق السلام في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ كانوا دون سن الثامنة عشرة[٥٨٣]. وحتى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، لم يكن قد أفرج عن الأطفال الثلاثة آلاف.[٥٨٤]

وقدم تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن الأطفال والنزاع المسلح الصادر في ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٧ أدلة تتعلق باستمرار تجنيد الأطفال. وذكر التقرير الذي أُعد بمساعدة الوكالات الدولية والوطنية لحماية الأطفال ما لا يقل عن ٥١٢ حالة تجنيد أطفال في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ وأكثر من ١ ٨١١ طفلاً مرتبطاً بالقوات المسلحة والجماعات المسلحة.

ووثقت آلية الرصد والإبلاغ حالة ١٩٩٥ طفلاً مرتبطاً بأطراف النزاع، بينهم ٤٧٥ كانوا دون سن الخامسة عشرة عند تجنيدهم. وأبلغت الآلية عن تجنيد ٥٧٦ ١ بعد وقف إطلاق النار في نيسان/أبريل ٢٠٠٦، جُند ٨٩٦ منهم في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ وحده. وكان معظمهم مسجلين في المدارس وقت تجنيدهم.[٥٨٥]

وأبلغت منظمة مراقبة حقوق الإنسان في ٢٠٠٧ أن الماويين جندوا الأطفال بعدد من الطرق منها: اختطاف الأطفال فرادى واختطاف مجموعات كبيرة من الأطفال غالباً في المدارس أو في مظاهرات جماهيرية يجبرونهم على حضورها ومنها أيضا استخدام برامج الدعاية في المدارس أو في التجمعات الجماهيرية لاجتذاب الأطفال «المتطوعين». أجرت المنظمة مقابلات مع أطفال جندوا في المدارس: كان معظمهم قد جُند في سن الرابعة عشرة، غير أن بعضهم كان دون العاشرة. وقد تسارعت عمليات التجنيد في البداية في أعقاب وقف إطلاق النار ثم استمرت بوتيرة بطيئة وثابتة.

وفي كثير من الحالات بعد وقف إطلاق النار،فُرض على المدارس بالقوة تنفيذ «برامج تعليمية» كثيراً ما كانت تشمل الغناء والرقص وتؤدي إلى التجنيد[٥٨٦]. وعندما يتم التجنيد، يتوقف الأطفال عن الذهاب إلى المدرسة. وفي بعض الحالات، كانت هذه الحفلات تُستخدم لتحديد الأطفال الذين سيجندون بالقوة في وقت لاحق.

وقد أبلغ موقع بوابة الإرهاب في جنوب آسيا أن براكاش كاركي، وهو عضو مؤيد للماويين في اللجنة الوطنية لاتحاد الطلاب الوطني الحر لعموم نيبال، ادعى أن جماعة تضم ٥٠ ماوياً سيطرت على ثلاث طالبات، ريتا بوديل وسريجانا دهونغيل وسوبا روكا، أثناء وجودهن في الصف الدراسي.[٥٨٧]

---

٥٨٣ التحالف من أجل وقف استخدام الجنود الأطفال، التقرير العالمي عن الجنود الأطفال، ٢٠٠٨، ٢٤٨.

٥٨٤ مكتب ممثل الأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح، «بيان الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، راذيكا كومارأسوامي: محفل المتابعة الوزارية لالتزامات باريس ومبادئ باريس الخاصة بالأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة»، ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

٥٨٥ التحالف من أجل وقف استخدام الجنود الأطفال، التقرير العالمي عن الجنود الأطفال، ٢٠٠٨، ٢٤٧.

٥٨٦ منظمة مراقبة حقوق الإنسان، Children in the Ranks: The Maoists' Use of Child Soldiers in Nepal، تقرير المنظمة ١٩، العدد ٣(C) (نيويورك، منظمة مراقبة حقوق الإنسان، ٢٠٠٧)

٥٨٧ موقع بوابة الإرهاب في جنوب آسيا، "Abductions by the CPN-Maoists"

وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، أورد تقرير من ناحية ظادينغ أن الماويين اختطفوا عدداً من التلاميذ من أماكن مختلفة في الناحية لتجنيدهم في جيش التحرير الشعبي.[٥٨٨]

النيجر

عام ٢٠٠٨، أُغلقت أبواب ٣٠ مدرسة في الشمال بسبب أعمال شملت قطع الطرق وتفجير الألغام وهجمات المتمردين والغارات العسكرية، مما شمل اعتداءات على المدارس. وكان قطاع الطرق يسرقون المدارس وطعام الأطفال وأموال أهلهم. وبسبب الألغام الأرضية المزروعة على الطرقات المؤدية إلى المدارس أغلقت طرق الوصول إلى بعضها. وأبلغ المعلمون عن تعرضهم للاحتجاز التعسفي على يد الجيش والمتمردين لفترات تصل إلى ثلاثة أشهر.[٥٨٩]

نيجيريا

شنت جماعة إسلامية معارضة للتعليم الغربي اسمها «بوكو حرام» (معناها «تحريم التعليم الغربي») اعتداءات في أربع مقاطعات شمالية يوم ٢٦ تموز/يوليو ٢٠٠٩، أدت إلى مقتل ١٥٤ شخصاً. وأغارت الجماعة على مخافر الشرطة وعلى الأحياء المختلفة ودمرت مباني الحكومة، بما فيها مدرسة الخير والرحمة في مايدوغوري التي حوّلوها إلى ركام[٥٩٠]. وقال زعيم الجماعة الأستاذ محمد يوسف الذي قتلته قوات الأمن فيما بعد: «لا بد من تغيير الديمقراطية ونظام التعليم الحالي، وإلا فإن هذه الحرب التي لم تبدأ بالفعل بعد ستستمر زمناً طويلاً»[٥٩١]. وقال زعيم آخر من زعماء الجماعة هو عبد الموني إبراهيم محمد الذي اعتُقل في ولاية كانو: إننا لا نؤمن بالتعليم الغربي، فهو يُفسد أفكارنا ومعتقداتنا. وهذا هو ما يدفعنا إلى الدفاع عن ديننا».[٥٩٢]

٥٨٨ المرجع السابق.

٥٨٩ شبكة أنباء إيرين، "Niger: Thousands in North Sit Out Another School Year"، ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

٥٩٠ صور أسوشيتد بريس، صنداي ألباما، ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٩. تبين الصورة تلاميذ يدرسون على مقاعد أمام مبنى مدرسة مدمر.

٥٩١ David Smith, "150 Dead in Nigeria After Anti-education 'Taliban' Offensive to Impose Sharia Law"، الغارديان، ٢٨ تموز/يوليو ٢٠٠٩.

٥٩٢ Ibrahim Mshelizza, "Nigeria to Hunt Down Islamic Radicals – President"، رويترز، ٢٨ تموز/يوليو ٢٠٠٩.

باكستان

في منطقة سوات في إقليم الحدود الشمالية الغربية، دُمرت أو عطلت ١٧٢ مدرسة بين عام ٢٠٠٧ وآذار/مارس ٢٠٠٩، في سياق صراع الطالبان للسيطرة على المنطقة، وهو ما تحقق لهم في نهاية المطاف. وقد أحرق مقاتلو الطالبان معظم هذه المدارس في حين أن مدارس أخرى تعرضت للقصف أو التفجير أو التدمير أو النهب، مما خلف في النهاية ١٠٨ مدارس مدمرة دماراً تاماً و٦٤ مدرسة معطوبة جزئياً[٥٩٣]. وحرمت هذه الأعمال ٠٠٠ ٢٣ بنت و ٠٠٠ ١٧ صبي من التعليم[٥٩٤]. وأغلق المزيد من المدارس بسبب احتلال جماعات الطالبان أو قوات الأمن لها أو بسبب تهديد المعلمات[٥٩٥]. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٩، وكان الجيش قد استعاد السيطرة على وادي سوات ولكنه كان لا يزال يقاتل جيوب الطالبان في المنطقة وما حولها، أعلن وزير التربية في الإقليم، قاضي أسد، أن الطالبان دمروا ٣٥٦ مدرسة.[٥٩٦]

وفي وزيرستان، ورد أن ١٠٠ مدرسة أحرقت في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨.[٥٩٧]

وفي أواخر حزيران/يونيو ٢٠٠٩، أحرق الطالبان مدرسة في مانيار.[٥٩٨]

وبتاريخ ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، قتل ١٢ طفلاً بانفجار قنبلة مُخبأة في كرة قدم تُركت بجوار جدار مجمع لمدرسة البنات في دير غربي وادي سوات.[٥٩٩]

وفي ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، قتل بالرصاص معلمتان وعاملة معونة تعليمية وسائق سيارتهن قرب مانسهرا في إقليم الحدود الشمالية الغربية، وهي منطقة تعرضت فيها جماعات المعونة في السابق لاعتداءات الإسلاميين. وكانوا جميعاً يعملون لدى منظمة رايز الدولية التي تروج للتعليم.[٦٠٠]

---

٥٩٣ أرقام قدمها مسؤول المنطقة التنفيذي، التعليم الابتدائي والثانوي، سوات.

٥٩٤ تاي اندين نيوز، "Fear of Taliban: In Swat 400 Private Schools Close Girls' Classes"، ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

٥٩٥ مبادرة الأمم المتحدة لتعليم البنات، «بيان عن الاعتداءات على المدارس في أفغانستان وباكستان»، ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩.

٥٩٦ شبكة أنباء إيرين، "Pakistan: Schools in Swat Re-open"، ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٩.

٥٩٧ "Islamic Militants Threaten to Blow Up Girls' Schools If They Refuse to Close"، Zahid Hussain، ذا تايمز، ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

٥٩٨ "New Crisis in Swat Valley as Residents Run Out of Food"، Declan Walsh، الغارديان، ٢٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٩.

٥٩٩ "Many Reported Dead as Pakistani Army Attacks Taleban Near Swat"، Zahid Hussain، ذا تايمز، ٢٧ نيسان/ابريل ٢٠٠٩.

٦٠٠ ذا نيوز، "Three Female NGO Workers, Driver Shot Dead"، ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، http://www.thenews.com.pk/top_story_detail.asp?Id=21371؛
وروبترز، "Three Pakistani Women Promoting Education Killed"، ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

وفي ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٩، ضربت بالقنابل مدرسة البنات الثانوية الحكومية في قرية هاثيان في مردان. وفي ٢٣ آذار/مارس، أصاب صاروخ ساحة مدرسة البنات الثانوية في بيشاور، وقد أطلق الصاروخ من الهضاب المجاورة[٦٠١]. وفي ٢ آذار/مارس، هاجم انتحاري مدرسة للبنات في بلوشستان في شرقي باكستان.[٦٠٢]

وفي شباط/فبراير ٢٠٠٩، هوجمت مدارس البنات في منطقة مردان شمال شرقي بيشاور.

وفي الفترة بين ١٧ و٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، انفجرت قنابل في خمس مدارس في سوات، بينها مدرسة ثانوية للصبيان تديرها الحكومة ومدرسة ثانوية للبنات في طاهر أباد، وهي ضاحية من ضواحي مينغورا.[٦٠٣]

وهناك ١٨ مدرسة تحتلها القوات المسلحة التي تشارك في قتال المتطرفين في سوات، مما يؤثر على ٧ ٠٠٠ من الطلاب.[٦٠٤]

وفي ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، فجرت مدرسة إعدادية للبنات تديرها الحكومة في قمبر، وهي ضاحية من ضواحي مينغورا.[٦٠٥]

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، أمرت الطالبان مدارس البنات في سوات بإغلاق أبوابها وإلا فإنها ستتعرض للهجوم عليها. وأمرت ٥٠٠ مدرسة حكومية و٤٠٠ مدرسة خاصة كانت مغلقة بسبب العطلة أن تنهي صفوف البنات فيها في موعد أقصاه ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وفي أعقاب استنكار عام، جرى «تخفيف» هذا الحظر ليسمح بتعليم البنات حتى نهاية الصف الرابع فقط.[٦٠٦]

وفي ٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨، أحرقت مدرستان في منطقة مينغورا في وادي سوات. وقالت الشرطة إن ٦١ مدرسة للبنات أحرقت خلال الشهرين الماضيين في وادي سوات.[٦٠٧]

---

٦٠١ جيو تي في، "Girls' School Bombed in Mardan"، ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٩.

٦٠٢ اليونسكو، المدير العام يعرب عن قلقه العميق إزاء تعليم البنات في وادي سوات: «مستقبل البلد بأكمله مأخوذ كرهينة»، ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

٦٠٣ شبكة أنباء إيرين، "Pakistan: Government Assurances of Swat Schools Fall on Deaf Ears"، ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

٦٠٤ تاي اندين نيوز، "Fear of Taliban".

٦٠٥ شبكة أنباء إيرين، "Pakistan: Government Assurances of Swat Schools".

٦٠٦ شبكة أنباء إيرين، "Pakistan: Origins of the Violence in Swat Valley"، ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩؛ شبكة أنباء إيرين، "Pakistan: Timeline on Swat Valley Turbulence"، ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٩؛ Delawar Jan, "400 Private Schools in Swat Shut Down Girls' Classes,"، ذا نيوز، ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩؛ تاي اندين نيوز، "Pakistan Condemns Militant Attacks on Schools"، ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، http://www.thaindian.com/newsportal/politics/pakistan-condemns-militant-attacks-on-schools_100144868.htm؛ بي بي سي، "Fresh Attacks on Pakistan Schools"، ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩؛ Hussain, "Islamic Militants Threaten to Blow Up Girls' Schools".

٦٠٧ Delawar Jan, "One More Girls' School Blown Up in Dir"، ذا نيوز، ٢ آب/أغسطس ٢٠٠٩.

وفي ١٣ حزيران/يونيو ٢٠٠٨، فجر المتطرفون قنابل في مدرسة متوسطة للبنات في نمسير، خال، في دير الدنيا بإقليم الحدود الشمالية الغربية. وفي ١٢ حزيران/يونيو، ضربت بالقنابل مدرسة قروية إنجليزية للبنات على بعد ٢٠٠ كم من بيشاور. وفي ١٠ حزيران/يونيو، أحرقت مدرسة ثانوية للبنات في واري. وفي ٦ حزيران/يونيو، دمر المتطرفون مدرسة متوسطة حكومية للبنات في بيبياوار وتركوا خلفهم رسالة تقول إن جماعة تحريك الطالبان في باكستان هي التي هاجمت المدرسة لتجاهلها التحذير الخاص باستخدام ستار البرده.[٦٠٨]

وفي ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٨، أحدث هجوم بالقنابل كثيراً من الأضرار في مدرسة متوسطة للبنات في منطقة جرماني قيلا في دارا آدم خيل، بإقليم الحدود الشمالية الغربية. وقد ضربت خمس مدارس أخرى على الأقل في المنطقة خلال عام ٢٠٠٨، مما أرهب الأهل ومنعهم عن إرسال أطفالهم إلى المدارس.[٦٠٩]

وفي شباط/فبراير ٢٠٠٨، تلقت ثماني مدارس في لاهور تهديدات هاتفية بتفجيرها خلال ثلاثة أيام، مما أرهب الأهل وأثار الذعر بينهم.[٦١٠]

وفي عام ٢٠٠٧، في إقليم الحدود الشمالية الغربية ضربت بالقنابل ما لا يقل عن ١٢ مؤسسة تعليمية للبنات و٧ منظمات غير حكومية.[٦١١]

ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، اصطدم انتحاري يركب سيارة مفخخة بحافة مدرسية على بعد ٤٥ كم شمال شرقي إسلام أباد، مما أدى إلى إصابة ستة أو سبعة أطفال بالإضافة إلى سائق الحافلة وحارسها.[٦١٢]

وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، قتلت بالرصاص معلمة كانت على طريق عودتها من المدرسة في منطقة وكالة مهمند في إقليم الحدود الشمالية الغربية. وكانت تدرس في مدرسة قروية للبنات. وكانت المعلمات في ١٠٠ مدرسة في هذه المنطقة كلها قد أمرن بارتداء ملاءة البرخا وإلا القتل.[٦١٣]

---

٦٠٨ ذا نيوز، ١٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٨؛ و اي اس إل ديلي، "Pakistan: Terror Attack, Girl School Bombed"، ١٢ حزيران/يونيو ٢٠٠٨.

٦٠٩ شبكة أنباء إيرين، "Pakistan: Militants Target 'Western Entertainment' Shops, Girls' Schools"، ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

٦١٠ شبكة أنباء إيرين، "Pakistan: Schools in Lahore Face Bomb Threats Ahead of Polls"، ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨.

٦١١ شبكة أنباء إيرين، "Pakistan: NGOs Worried About 'Volatile' Security Situation"، ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

٦١٢ رويترز، "Suicide Bomber Rams School Bus in Pakistan, Kids Hurt"، ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

٦١٣ شبكة أنباء إيرين، "Pakistan: Teacher's Murder Heightens Fear in Northwest"، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، أمرت مديرية التعليم في سوات المدارس بالامتثال لأمر صادر عن جماعات موالية للطالبان بارتداء ملاءة البرخا كلباس إلزامي لجميع البنات في سن المدرسة. وتلقت مدرسة سانغوتا العامة للبنات، في ميتغورا، رسالة تهديد تطالبها هي أيضاً بجعل ملاءة البرخا لباساً إلزامياً، مع أنها مدرسة تابعة لمبشرين مسيحيين[٦١٤]. وفي بعض أنحاء إقليم الحدود الشمالية الغربية، أمرت المدارس بالفصل بين صفوف الصبيان وصفوف البنات.[٦١٥]

وفي ٢٢ تموز/يوليو ٢٠٠٧، قتل نحو ٣٠٠ شخص في اقتحام قوات الأمن للمسجد الأحمر في إسلام أباد والمدرسة المجاورة له، حيث كان العلماء والطلاب يطالبون بفرض الشريعة الإسلامية في العاصمة.[٦١٦]

وفي شباط/فبراير ٢٠٠٧، في إقليم الحدود الشمالية الغربية، أغلقت خمس مدارس خاصة في منطقة مانسهرا بعد إنذارها بجعل ملاءة البرخا لباساً إلزامياً.[٦١٧]

وفي حزيران/يونيو ٢٠٠٦، قتل تقطيعاً معلمان وأطفالهما كان قد عينهما برنامج تنمية مناطق البراني ليقوما بالتدريب المهني للنساء والفتيات، وذلك في مدرسة حكومية ثانوية للبنات في قرية خواجا تشيري، بمنطقة وكالة أوراكزاي جنوب غربي بيشاور. وأبلغت شبكة أنباء إيرين أن الجريمة ارتكبها، على ما يبدو، قبليون أرسلوا رسالة إلى عاملي المنظمة غير الحكومية وإلى معلميها الآخرين.[٦١٨]

وفي تموز/يوليو ٢٠٠٩، ادعى الجيش الباكستاني أن ما يصل إلى ١,٥٠٠ صبي عمر بعضهم ١١ سنة، اختطفهم الطالبان من المدارس ومن المدارس الدينية ودربوهم في سوات ليصبحوا انتحاريين. وقد استخدم كثير منهم في الهجوم على القوات الأمريكية وقوات حلف الشمال الأطلسي (الناتو) في أفغانستان المجاورة.[٦١٩]

وقال أحد اثنين من المجندين أنقِذا وأجرت جريدة التايمز مقابلة معهما، وعمره ١٣ سنة،إنه كان يدرس في الصف الخامس عند اختطافه. أما الآخر، وعمره ١٥ سنة، فقد قال إنه أغري بالتجنيد وهو في مدرسة دينية. وأخذ الاثنان من مينغورا بوادي سوات إلى قاعدة جبلية في تشوبريال حيث أخضعا لتدريب بدني وتثقيف نفسي لمدة ١٦ ساعة في اليوم الواحد. وقد أنقِذا عندما اضطر الطالبان بسبب عمليات الجيش إلى التخلي عن معسكراتهم[٦٢٠]. وفي تموز/يوليو ٢٠٠٩، ذكر تقرير من رويتر أن ١٢ صبياً أنقذوا من معسكرات التدريب الانتحاري في إقليم الحدود الشمالية الغربية[٦٢١]. وتحدث

٦١٤ شبكة أنباء إيرين، "Pakistan: Education the First Casualty in Swat"، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

٦١٥ شبكة أنباء إيرين، "Pakistan: Teacher's Murder Heightens Fear"

٦١٦ شبكة أنباء إيرين، "Pakistan: Education the First Casualty"

٦١٧ شبكة أنباء إيرين، "Pakistan: Extremists Target Schoolgirls in North"، ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

٦١٨ المرجع السابق.

٦١٩ Zahid Hussain, "Teenage Bombers Are Rescued from Taleban Suicide Training Camps"، ذا تايمز، ٢٧ تموز/يوليو ٢٠٠٩.

٦٢٠ المرجع السابق.

٦٢١ رويترز، "Pakistan Rescues Boys Trained as Suicide Bombers"، ٢٨ تموز/يوليو ٢٠٠٩.

تقرير نقله تلفزيون بريس في الشهر نفسه عن إنقاذ عدد من الصبية يصل إلى ٢٠٠ صبي بين سن السادسة والثالثة عشرة.[٦٢٢]

وقال مسؤولون من الولايات المتحدة وباكستان إن جماعة من الطالبان يقودها بيت الله محسود تبيع الأطفال حتى في سن السابعة لجماعات الطالبان وغيرها من الجماعات المسلحة الأخرى لاستخدامهم في التفجيرات الانتحارية. أما الأسعار التي يباعون بها فهي تتراوح بين ٠٠٠ ٧ و٠٠٠ ١٤ دولار أمريكي.[٦٢٣]

وفي أيار/مايو ٢٠٠٨، أوردت شبكة أنباء إيرين أن صحفيين أخذوا إلى سبينكاي، وهي بلدة في جنوب وزيرستان أُخرِج منها الطالبان مؤخراً، شاهدوا أفلام فيديو يظهر فيها مراهقون ينفذون إعدامات في حق أشخاص يعتبرهم المقاتلون «أعداءً». وقد شاهدوا صوراً أخرى تعرض تدريب مجموعة من الصبيان على القتال[٦٢٤]. وفي وادي سوات، تحقق السلطات في ادعاءات بأن المقاتلين الذين يديرون مدارس دينية في المنطقة كانوا يجندون الأطفال ويدربونهم على أنهم جنود. وقد قبضت الشرطة على ستة طلاب آخرين وهم متهمون بالمشاركة في محاولة شن هجوم انتحاري.[٦٢٥]

وفي شباط/فبراير ٢٠٠٨، أبلغت شبكة أنباء إيرين عن عدة حالات تدريب للصبيان أو تجنيدهم في المدارس الدينية ليصبحوا انتحاريين[٦٢٦]. وأبلغت جمعية حقوق الطفل أن بين ٢٥ و٣٠ من طلاب المدارس الدينية، بين سن السابعة والخامسة عشرة، استُخدموا في تنفيذ اعتداءات شنها المتطرفون وتحتجزهم حالياً قوات الأمن.[٦٢٧]

وفي تموز/يوليو ٢٠٠٧، ورد أن صبياً عمره ١٤ سنة عاد إلى أسرته بعد أن جُند من مدرسة دينية في جنوب وزيرستان وتدرب كانتحاري لتنفيذ هجوم في أفغانستان. وقد ورد أن الأطفال بين سن الحادية عشرة والخامسة عشرة يجندهم مقاتلون مناصرون للطالبان في المدارس في منطقة حزام القبائل مستخدمين الدعاية وبعض الإكراه ويؤخذ هؤلاء الأطفال عبر الحدود إلى أفغانستان على أنهم انتحاريين.[٦٢٨]

٦٢٢ بريس تي في، "200 Child Suicide Bombers Rescued in Pakistan"، ٢٨ تموز/يوليو ٢٠٠٩.

٦٢٣ "Sara A Carter, "Taliban Buying Children for Suicide Bombers، واشنطن تايمز، ٢ تموز/يوليو ٢٠٠٩؛ وقد ورد أن محسود قتل في هجوم صاروخي شنته سي آي ايه في ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٩.

٦٢٤ شبكة أنباء إيرين، "Pakistan: Child Soldiers in Swat Valley"، ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٨

٦٢٥ المرجع السابق.

٦٢٦ شبكة أنباء إيرين، "Pakistan: Child Suicide Bombers Victims of the Most Brutal Exploitation"، ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨.

٦٢٧ المرجع السابق.

٦٢٨ التحالف من أجل وقف استخدام الجنود الأطفال، التقرير العالمي عن الجنود الأطفال، ٢٠٠٨، ٢٦٧.

الفلبين

عام ٢٠٠٧، شهدت البلاد موجة من جرائم القتل خارج نطاق القضاء يُظن أنها بلغت ٦٨ جريمة ضد قادة سياسيين يساريين بينهم قادة رابطات المعلمين[٦٢٩]. إضافة إلى ذلك، سُجلت ٢٥٩ حالة اختفاء قسري.

وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، عثر على مدير مدرسة، يُشك بأن أعضاء جماعة إسلامية انفصالية هي جماعة أبو سياف كانت قد اختطفته، مقتولاً مقطوع الرأس بعد أن عجزت أسرته عن دفع الفدية المطلوبة. ففي يوم ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، كان غابرييل كانيزاريس، مدير مدرسة كيناغ الابتدائية في باتيكول راكباً في حافلة صغيرة (جيبني) مع معلمين آخرين عندما أوقفتهم جماعة من المسلحين. وهو سابع معلم في مدرسة حكومية يُختطف عام ٢٠٠٩. ويقول تحالف المعلمين المعنيين إن لدى الحكومة سجل «مـُزرٍ» في حماية المعلمين.[٦٣٠]

وفي آذار/مارس ٢٠٠٩، اختطف مسلحون ثلاثة مدرسين من مدرسة ابتدائية في قرية بانكاو-بانكاو في ناغا.[٦٣١]

وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، اختطفت جماعة أبو سياف ثلاثة معلمين من مدرسة لاندانغ غوا الابتدائية في جزيرة ساكول بمدينة زامبوأنغا. وكان كل من كيزون فريريس، ٢٨ سنة، وجانيت ديلوس رييس، ٢٩ سنة، ورفائيل مايونادو، ٢٤ سنة، عائدين من رحلة عمل على مركب مع سبعة معلمين آخرين عندما اعترض مركبهم أربعة رجال مسلحين برشاشات نارية. وطلب الخاطفون فدية قدرها ١٣٠ ٠٠٠ دولار وهددوا بضرب عنق الأسرى.[٦٣٢]

وفي أعقاب هذه الحادثة، رفض معلمو المنطقة الذهاب إلى العمل خشية على سلامتهم وتعين تعليق صفوف ٧٠٠ طفل. وتعهد الجيش بمضاعفة الوحدات المفروزة لقرى الجزيرة وبرصد تنقلات المعلمين إلى قرى الجزيرة ووضع حراس على المراكب التي تنقل المعلمين[٦٣٣]. وبقي المعلمون محتجزين لمدة أربعة أشهر قبل أن يطلق سراحهم في ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٩.

وفي ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، اختطف مسلحون يعتقد أنهم ينتمون لجماعة أبو سياف

---

٦٢٩ الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان، Observatory for the Protection of Human Rights Defenders Annual Report 2007 – Philippines (الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان، ٢٠٠٨).

٦٣٠ ايه بي إس- سي بي إن نيوز، "Kidnapped School Principal Beheaded in Jolo"، ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

٦٣١ ميرانداو إكزامينر، "Gunmen Seized 3 Teachers in Southern Philippines"، ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٩، http://mindanaoexaminer.com/news.php?news_id=20090313102051

٦٣٢ وكالة الأنباء الفرنسية، "Four (sic) Kidnapped Teachers Freed in Philippines: Police"، ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٩؛ رويترز، "Gunmen Abduct Three Teachers in Philippine South"، ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩؛ جي إم إيه نيوز، "Report: Sayyaf Threatens to Behead 3 Abducted Teachers"، ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٩.

٦٣٣ "Rusty Ferguson, "Teachers Kidnapped in Mindanao، لفنغ إن ذا فلبين، ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩؛ وشبكة صن ستار أون لاين، "Zambo: No Ransom for Kidnapped Teachers"، ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩؛

معلماً في تاوي-تاوي[٦٣٤]. وتدرب هذه الجماعة المراهقين على القتال والمشاركة في أنشطتها. وقد تناقلت التقارير أن عدداً كبيراً من أعضاء المجموعة في المعسكرات هم من المراهقين. وقيل إن بعض المدارس الإسلامية في ميندماو تُستخدم كواجهة لتلقين الأطفال وإن الجماعة تستخدمهم كسعاة وكجواسيس.[٦٣٥]

وقد ذُكر أن جماعات مسلحة أخرى تستخدم الأطفال، وبعضهم في سن العاشرة. من هذه الجماعات جبهة تحرير المورو الإسلامية والجيش الشعبي الوطني (مع أن المعلومات غير متوفرة عن تجنيد الأطفال من المدارس مباشرة أو على طريقهم إليها ومنها). وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، وقعت جبهة المورو خطة عمل محددة زمنياً لمنع حشد الجنود الأطفال.[٦٣٦]

وخلال عام ٢٠٠٧، شملت أعمال القتل العشوائي وغير القانوني مقتل أستاذ جامعي بتاريخ ١٩ كانون الثاني/يناير هو خوسيه ماريا كيوي في كاترمان، في شمالي سمار. قتله اثنان لم تُعرف هويتهما. وكان كيوي عضواً في جماعة يسارية، بيان مونا، وأميناً عاماً سابقاً لجماعة حقوق الإنسان التي تحمل اسم كراباتان (أي الحقوق) في شرقي سمار. وفي ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٧، قـتل مسلح لم تُعرف هويته فارلي القنطرة، الطالب في كلية كامارينيس نورتي الحكومية وعضو رابطة الطلاب الفلبينيين المتطرفة في دايت في كامارينيس نورتي.[٦٣٧]

وأبلغ اتحاد المعلمين «آكت» أن أستاذة جامعية طـُعنت عام ٢٠٠٥؛ وأن أحد المعلمين أصيب برصاص مسلحين ملثمين في ٢٠٠٦ وهو على طريق عودته من المدرسة؛ وفي ٢٠٠٧، قُتل معلم بالرصاص أمام طلابه.[٦٣٨]

وفي ٢٦ حزيران/يونيو ٢٠٠٦، اختطفت مجموعة يشتبه بأنها وحدة عسكرية كارين إمبينو وشيرين كادابان، وهما طالبتان من مركز الدراسات القومية في جامعة الفلبين، باستخدام السلاح في هاغونوي في بولكان. وكانت إمبينو تجري بحثاً عن محنة المزارعين في إطار موضوع أطروحتها في علم الاجتماع، وفقاً لما قالته أسرتها. وتقول رابطة الطلاب الفلبينيين اليسارية إن إمبينو من أعضائها. أما كادابان فقد كانت من منظمي المجتمع المحلي تعمل لصالح حركة الشباب المسماة أناكبيان[٦٣٩].

٦٣٤ وزارة الخارجية الأمريكية، تقرير حقوق الإنسان لعام ٢٠٠٨: الفلبين (وزارة الخارجية الأمريكية، ٢٠٠٩).

٦٣٥ المرجع السابق.

٦٣٦ المرجع السابق.

٦٣٧ وزارة الخارجية الأمريكية، تقرير حقوق الإنسان لعام ٢٠٠٨: الفلبين (وزارة الخارجية الأمريكية، ٢٠٠٩).

٦٣٨ الاتحاد الكندي لموظفي القطاع العام، "Philippines 'Another Colombia' for Murdered Union Activists"، ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩، www.cupe.ca/global-justice/Philippines-another.

٦٣٩ ميرانداو إكزامينر، Mothers of Disappeared Left to Seek Justice for Themselves: Philippine Human Rights Reporting Project، ١٧ تموز/يوليو ٢٠٠٨؛ وT.J. Burgonio, "Families of 2 Missing UP Students Air Appeal"، ذا انكوايرر، ١١ تموز/يوليو ٢٠٠٨.

ويقول مزارعان كانا مسجونين لدى الجيش وأُطلق سراحهما أنهما التقيا بالطالبتين في سجن تابع للجيش. وشهد أحد المزارعين أنه رأى الجنود يغتصبونهما ويعذبونهما وأن الجنود أخبروه فيما بعد أنهما قتلتا.[٦٤٠]

وسجلت الفترة بين أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ أربع حالات احتلال عسكري للمدارس واستخدامها كمعسكرات مؤقتة. فقد أقام جنود من الجيش الفلبيني معسكرات في مدرسة ابتدائية في بلدة توبو في أبرا، وأجروا عمليات جوية من الموقع في آذار/مارس ٢٠٠٨. وسجلت حالات مماثلة في بلدية ليانغا في إقليم سوريغاو ديل سور، وفي برانغاي نغان في إقليم وادي كومبوستيلا جنوبي ميندناو.[٦٤١]

الصومال

في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٧، قتل شخص واحد وجرح آخرون في انفجار كبير في مدرسة محمود أحمد علي الثانوية، في منطقة كارا بمقديشو، التي كانت تستخدم كقاعدة للمسؤولين والجنود الإثيوبيين[٦٤٢]. وفي ٧ حزيران/يونيو ٢٠٠٧، فـُجرت عن بعد قنبلة استهدفت القوات الصومالية على مقربة من مدرسة ١٥ أيار/مايو في مقديشو[٦٤٣]. وفي ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٧، انفجر لغم أرضي مزروع على جانب الطريق يستهدف قافلة من الجنود الإثيوبيين والصوماليين، مما أدى إلى مقتل طفلين خارج مدرسة أحمد غوري الثانوية في مقديشو.[٦٤٤]

وخلال الفترة بين من منتصف ٢٠٠٧ إلى نهاية ٢٠٠٨، أغلقت في أوقات مختلفة ١٤٤ مدرسة بسبب الاعتداء عليها أو التعرض لخطر الاعتداء عليها في سياق النزاع بين قوات الدفاع الوطني الإثيوبية والحكومة الاتحادية الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والجماعات المسلحة العادية للحكومة، بما في ذلك حركة الشباب المجاهدين والجماعات الاثنية المسلحة. ووفقاً للأمين العام للأمم المتحدة، تشمل الاعتداءات اعتداءات استهدافية تشنها الحكومة الاتحادية الانتقالية على الطلاب والمعلمين في المدارس القرآنية في مقديشو، لاعتقادها أن طلاب هذه المدارس يجري إعدادهم للانضمام إلى التمرد. وخلال هذه الفترة، كانت جماعات مسلحة تحتل بصورة مؤقتة ٣٤ مدرسة، أو كانت القوات المسلحة تستخدمها كقواعد عسكرية. وبتاريخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨،

---

٦٤٠ Thomas Bell, "900 People Killed in Philippines by Mysterious Death Squads"، ذا تلغراف، ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

٦٤١ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (٢٠٠٩)، ٢٥-٢٦.

٦٤٢ المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، قاعدة المعهد الدولي الخاصة بالنزاعات المسلحة،» http://www.iiss.org/publications/armed-conflict-database

٦٤٣ المرجع السابق.

٦٤٤ المرجع السابق.

أبلغ رئيس الاتحاد الوطني الصومالي للمعلمين أن ٣٤ مدرسة وجامعة كانت قد بقيت مفتوحة في مقديشو يتعين أن تغلق أبوابها بسبب المستوى العام لانعدام الأمن وتواجد القوات الحكومية على مقربة منها وتزايد عدد القتلى في صفوف الطلاب والمعلمين.[٦٤٥]

وتدهورت الحالة في الصومال في ٢٠٠٨ حيث اندلع القتال بين الفئات المسلحة. وحثت عدة وكالات تابعة للأمم المتحدة الجماعات الدينية والزعماء التقليديين على المساعدة على وقف العنف الموجه ضد المؤسسات التعليمية، غير أن ذلك لم يمنع استمرار الاعتداءات.[٦٤٦]

وفي ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، استولت القوات الصومالية والإثيوبية على كمية من أسلحة المتمردين المخبأة في صهريج للمياه في مدرسة قرآنية في مقديشو.[٦٤٧]

وفي ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، أقامت وحدة بوروندية تابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال قاعدة لها في ما كان في الماضي جامعة مقديشو الوطنية.

وفي ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، قتل متمردو حركة الشباب المجاهدين الإسلامية أربعة معلمين ومدير مدرسة أثناء غارة ليلية على مدرسة خاصة للغة الإنجليزية في بلدْويني جنوب وسط الصومال[٦٤٨]. وكان اثنان منهم من كينيا واثنان صوماليين يحملان جواز سفر بريطاني. ويقول الشهود إن ١٥ مسلحاً برشاشات آلية اقتحموا المنزل الذي يعيش فيه المعلمون الأجانب. وفيما بعد، أضرم المسلحون النار في مدرسة أيكاب التي كان الخمسة يعملون فيها.[٦٤٩]

وفي ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، اختطف عدد من الأطفال يصل إلى الخمسين تتراوح أعمارهم بين ٩ و١٤، ويُدّعى أن الجنود الإثيوبيين هم الذين خطفوهم، وذلك من مدرسة في جامع الهداية في منطقة الحِليوا شمالي مقديشو. وطالبت منظمة العفو الدولية الجيش الإثيوبي بإطلاق سراح الأطفال.[٦٥٠]

وفي منتصف أيار/مايو ٢٠٠٨، اختطف مسلحون لم تعرف هويتهم محاضراً جامعياً من كينيا، وبذلك بلغ عدد المعلمين وعاملي المعونة المأسورين ثمانية، وفقاً للأمم المتحدة.[٦٥١]

---

٦٤٥ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (٢٠٠٩)، ٢١.

٦٤٦ شبكة معلومات حقوق الطفل، "Somalia: UN Condemns Attacks on Students, Teachers and Schools"، ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

٦٤٧ المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، قاعدة المعهد الدولي الخاصة بالنزاعات المسلحة».

٦٤٨ Jeffrey Gettleman and Mohammed Ibrahim, "4 Teachers Are Killed in Raid by Islamists on Somali School"، نيويورك تايمز، ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨؛ انظر أيضاً
"Somalia: Al Shabaab Responsible for Slaying 4 Teachers", allafrica.com، ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

٦٤٩ المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، قاعدة المعهد الدولي الخاصة بالنزاعات المسلحة».

٦٥٠ شبكة أنباء إيرين، "Somalia: UN Humanitarian Chief Calls for Protection of Civilians"، ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

٦٥١ مكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، «الصومال: تقرير الحالة رقم ٢٠»، ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٨.

وفي أيار/مايو ٢٠٠٨ أيضاً، أُنذر عالم ديني شاب كان قد ألقى خطبة أمام الطلاب في مسجد انتقد فيها ما تقوم به حركة الشباب من تسييس الدين مدلـّلاً على أن «الإسلام دين السلام»، بأن مقاتلي الشباب علموا بخطبته ويعتزمون قتله، وفقاً لمنظمة مراقبة حقوق الإنسان. وفي اليوم التالي ذُكر أن مسلحين ملثمين جاؤوا يبحثون عنه لكنه كان قد لاذ بالفرار من مقديشو.[٦٥٢]

وقد وثقت منظمة مراقبة حقوق الإنسان ادعاء أحد الطلاب في مقديشو أن أعضاءً من حركة الشباب جاؤوا إلى مدرسته الثانوية وقطعوا الدرس وسجلوا أسماء الطلاب ودعوهم إلى حضور الدروس كل مساء «وإلا فإن كل شيء يمكن أن يحدث». وخلال الدروس هذه جرى تلقينهم عقائدياً وضُغط عليهم للانضمام إلى الجماعة المسلحة ومنحوا ثلاثة أيام لاتخاذ قرارهم.[٦٥٣]

وفي ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٨، اندلع قتال شديد بالمدفعية والأسلحة الثقيلة في ما كان سابقاً الجامعة الصومالية الوطنية، حيث تقيم القوات الإثيوبية قاعدة لها.[٦٥٤]

وفي ٣١ حزيران/يونيو ٢٠٠٨، قتل مسلحون لم تُعرف هويتهم معلماً للغة الإنجليزية من أوغندا قرب منطقة أفغويي على مسافة ٣٠ كم إلى الجنوب من مقديشو. وقال الطلاب إن المعلم قد أسلم.[٦٥٥]

وفي ١٩ حزيران/يونيو ٢٠٠٨، وفقاً لمنظمة مراقبة حقوق الإنسان، دخلت الشرطة الصومالية مدرسة المثل الابتدائية والثانوية في مقديشو، بعد إطلاق قذيفة هاون على المطار الدولي من منطقة مجاورة للمدرسة. وقال شهود عيان إن رجال الشرطة حطموا معدات الصفوف وأحرقوا لوازمها وضربوا حارس المدرسة وسرقوا متاعه وأطلقوا عيارات نارية عبر المبنى. وكانت الصفوف منعقدة وقتها وذُكر أن أحد الأطفال أصيب برصاصة طائشة.[٦٥٦]

وأبلغت الأمم المتحدة عن ارتفاع في عدد حوادث العنف ترافق مع إعادة فتح المدارس بعد العطلة المدرسية في آب/أغسطس ٢٠٠٨.[٦٥٧]

وبنهاية آب/أغسطس ٢٠٠٨، هوجمت مدرسة «سيل» الابتدائية والثانوية ومدرسة مدرسة الإمام السحفيسي الابتدائية منطقة هولان، مما أدى إلى إصابة خمسة طلاب ومعلمين اثنين.[٦٥٨]

---

٦٥٢ منظمة مراقبة حقوق الإنسان، "So Much to Fear": War Crimes and the Devastation of Somalia (نيويورك، منظمة مراقبة حقوق الإنسان، ٢٠٠٨)، ٧٢.

٦٥٣ المرجع السابق، ٤٩.

٦٥٤ المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، قاعدة المعهد الدولي الخاصة بالنزاعات المسلحة».

٦٥٥ "Somalia: Uganda Teacher, Elder Killed in Lower Shabelle Region", Allafrica.com، ١٣ تموز/يوليو ٢٠٠٨.

٦٥٦ منظمة مراقبة حقوق الإنسان، "So Much to Fear"

٦٥٧ مكتب منسق الأمم المتحدة المقيم للشؤون الإنسانية في الصومال، «الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية تدين الاعتداءات على الطلاب والمعلمين والمدارس في الصومال»، ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

٦٥٨ شبكة معلومات حقوق الطفل، "Somalia: UN Condemns Attacks".

وفي ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، أدى احتجاج استمر ثلاثة أيام ضد الهجمات التي تستهدف المؤسسات التعليمية إلى إغلاق ٩٠ في المائة من المدارس في مقديشو[٦٥٩] . وفي اليوم نفسه، أبلغت أخوة التعليم، وهي منظمة غير حكومية صومالية، أن ست مدارس تعرضت للاعتداء عليها خلال الأشهر الثمانية الأولى من السنة، مما أدى إلى إصابة ستة طلاب ومعلمين.[٦٦٠]

وفي ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، قتل معلمان بالرصاص[٦٦١]. واتُهمت القوات الصومالية بقتل معلمين من مدرسة قرآنية في منطقة داينيل في مقديشو[٦٦٢]. وفي ١٠ أيلول/سبتمبر، قتل أربعة أشخاص وجرح اثنان أثناء قتال في مدرسة لانتا بوورو للتدريب في أفغويي جنوبي الصومال.[٦٦٣]

وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، أصدر عثمان محمود، رئيس الاتحاد الوطني الصومالي للمعلمين، بياناً أوضح فيه أن إغلاق المدارس الأخيرة في مقديشو كان بسبب انعدام الأمن عموماً ولارتفاع عدد القتلى بين الطلاب والمعلمين. وفي ذلك الوقت، أغلقت المدارس والجامعات الـ ٣٤ التي كانت قد بقيت مفتوحة في العاصمة، وذلك، على ما قيل، لتواجد القوات الحكومية على مقربة منها. أما محمود نفسه فقد هرب إلى السويد طالباً حق اللجوء بعد أن أصدرت الجماعات المسلحة المحلية والقوات العسكرية الحكومية تهديدات بقتله.[٦٦٤]

وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، قصفت مدرسة بنادير الثانوية في منطقة هودان بمقديشو.[٦٦٥]

وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، تعرضت لهجوم بقذائف الهاون كلية تدريب الشرطة الصومالية في مقديشو.[٦٦٦]

وخلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام ٢٠٠٨، قتل خمسة معلمين وثمانية طلاب، وأصيب بجراح تسعة معلمين و١٥ تلميذاً أثناء قصف أحد أحياء مقديشو، وهو الحي المعروف باسم ك-٤، وفقاً لما أوردته منظمة الاتحاد الدولي لنقابات المعلمين، ونتيجة لذلك، أُغلقت المدارس والجامعات الـ ٣٤ الأخيرة التي كانت قد بقيت مفتوحة، وبذلك انتهى كل نشاط تعليمي في العاصمة.[٦٦٧]

---

٦٥٩ شبكة أنباء إيرين، "Somalia: Schools Close in Protest Over Insecurity"، ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

٦٦٠ المرجع السابق.

٦٦١ شبكة معلومات حقوق الطفل، "Somalia: UN Condemns Attacks".

٦٦٢ المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، قاعدة المعهد الدولي الخاصة بالنزاعات المسلحة».

٦٦٣ المرجع السابق.

٦٦٤ منظمة الاتحاد الدولي لنقابات المعلمين، "Somalia: The End of Education"، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨؛ ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (٢٠٠٩)، ٢١.

٦٦٥ المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، قاعدة المعهد الدولي الخاصة بالنزاعات المسلحة».

٦٦٦ المرجع السابق.

٦٦٧ Abdurrahman Warsameh, "The End of Education in Somalia"، عوالم التعليم ٢٨ (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨).

وكانت المدارس في جنوب الصومال ووسطه قد أغلقت منذ زمن طويل بسبب عقدين من القتال. وقد استهدفت القوات الإثيوبية والقوات الحكومية الصومالية المدارس، في حين أن جماعات المتمردين شنت هجماتها على الجنود على مقربة من مباني المدارس.[٦٦٨]

وخلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠٠٩، كان هناك على الأقل ٣٤ مدرسة تحتلها مؤقتاً جماعات مسلحة، وتعرضت ست مدارس على الأقل للإغارة عليها أو لقصفها في الفترة بين حزيران/يونيو ٢٠٠٨ وحزيران/يونيو ٢٠٠٩، وفقاً لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.[٦٦٩]

وتأثرت البرامج التعليمية باستهداف موظفي المعونة الإنمائية. وفي ١٦ حزيران/يونيو ٢٠٠٨، اختُطف أحد موظفي منظمة «كير» في منطقة غلغدود، وهو ثاني موظف لدى المنظمة يختطف خلال فترة ستة أسابيع، مما أدى بالمنظمة إلى تعليق عملياتها، بما في ذلك برنامج للتعليم الابتدائي يشمل ٤٠٠ معلم و٠٠٠ ٥ طالب.[٦٧٠]

وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، قال مارك بولدوين، منسق الأمم المتحدة المقيم/منسق الشؤون الإنسانية في الصومال، إن ٢٨ من العاملين في مجال المعونة قتلوا خلال السنة الماضية، فقد أصبحت الصومال من أخطر الأماكن في العالم لموظفي العمل الإنساني.[٦٧١]

وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، قتلت رئيسة فرع لمنظمة التنمية النسائية التي تقدم السكن والتعليم والتدريب[٦٧٢]. وفي ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، أطلق مسلحون النار على صومالي يعمل لدى برنامج الأغذية العالمي، وقد قتل وهو يرصد برنامجاً للتغذية المدرسية في إحدى المدارس.

وفي ١٦ حزيران/يونيو ٢٠٠٩، اختطف مسلحون مديرَ مدرسة للتمريض تابعة لمستشفى إس أو إس، وقد أطلق سراحه في ٢٤ حزيران/يونيو.[٦٧٣]

وقد ذُكر أن اتحاد المحاكم الإسلامية، وهو ميليشيا تضم بين ٥٠٠ و٧٠٠ مقاتل، مسؤول عن ارتفاع مستويات تجنيد الجنود الأطفال قسراً في أواخر ٢٠٠٦. وكان الأطفال يجندون من المدارس في مقديشو وفي منطقة هيران، وذلك بموجب عزم معلن على التجنيد من المدارس. وكان يُطلب من

---

٦٦٨ المرجع السابق.

٦٦٩ منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، "Somalia Violence Escalates"، المعهد الدولي لسلامة الأنباء، ١٥ حزيران/يونيو ٢٠٠٩، http://www.newssafety.org/index.php?view=article&catid=41%3Asomalia-security&id=13934%3Asomalia-violence-escalates&option=com_content&Itemid=100249

٦٧٠ شبكة أنباء إيرين، "Somali: End Attacks Against Aid Workers, Agencies Urge,"، ٢٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٨.

٦٧١ بي بي سي، "UN Worker Assassinated in Somalia"، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

٦٧٢ الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان، Observatory for the Protection of Human Rights Defenders Annual Report Somalia – 2009 (الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان، ٢٠٠٨).

٦٧٣ المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية، قاعدة المعهد الدولي الخاصة بالنزاعات المسلحة».

مديري المدارس أن يأتوا بـ ٣٠٠-٦٠٠ من المراهقين لأغراض برامج التدريب العسكري لمدة ستة أشهر. وفي آذار/مارس وحزيران/يونيو ٢٠٠٦، فإن تحالف استعادة السلام ومكافحة الإرهاب جند أطفال الشوارع وأطفال المدارس من مدارسهم، وبعضهم بالقوة.[٦٧٤]

وأورد الأمين العام للأمم المتحدة في آذار/مارس ٢٠٠٩ أن نحو ١ ٣٠٠ طفل كانوا قد جندوا في قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية، وما تبقى من اتحاد المحاكم الإسلامية، وحركة الشباب المجاهدين، والجماعات المسلحة العشائرية، في وسط الصومال وجنوبه، وخصوصاً في مقديشو وحولها. وقد استخدم الصبيان في حركة الشباب كمقاتلين في خط المواجهة في حين أن البنات كنّ يستخدمن في أدوار الطبخ والتنظيف. وجرى الجانب الأكبر من عمليات التجنيد في المدارس. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، في اشتباكات جرت في غوريل وذوسمارب، ذُكر أن ٣٠ إلى ٤٥ في المائة من مقاتلي الشباب كانوا من الأطفال. وقد قتل سبعة منهم وأصيب بجراح ثلاثة آخرون.[٦٧٥]

سري لانكا

خلال أحدث مراحل النزاع (٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٩)، حولت معظم المدارس إلى مخيمات للمشردين داخلياً أو لإيواء الجيش مما حولها إلى أهداف عسكرية. وفي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، كان كلا طرفي النزاع يهاجمان المدارس. وقد دمرت المدارس من جراء القصف الذي قامت به قوات الأمن لمناطق جافنا وباتيكالوا ومولايتيفو، وكيلينوشّي، وسقط الطلاب والمعلمون صرعى قتلى وجرحى. وهوجمت المدارس في مناطق ترينكومالي وفافونيا ومنّار. وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، قصف الجيش السريلانكي مدرسة فيغنيشوارا فيديالايام في كاثيرافيللي وأطلق عليها وحولها قذائف صاروخية رداً على قصف من هذه المنطقة يقال إن نمور إيلام لتحرير التاميل قامت به. وكان في المدرسة ٢ ٠٠٠ من المشردين داخلياً: وقتل في ذلك القصف ٦٢ شخصاً وأصيب بجراح ٤٧. وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، هاجم نمور التاميل بالشكل نفسه مدرسة في قرية كالار بمنطقة ترينكومالي، مما أسفر عن مقتل طفل واحد وجرح عشرة. وحتى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، كان قد دمر ٢٦١ مدرسة أو أصيبت بأضرار نتيجة للقتال.[٦٧٦]

---

٦٧٤ منظمة مراقبة حقوق الإنسان، Shell-Shocked: Civilians Under Siege in Mogadishu، تقرير المنظمة ١٩، العدد ١٢ (A) (نيويورك، منظمة مراقبة حقوق الإنسان، ٢٠٠٧)؛ وزارة الخارجية الأمريكية، التقارير القطرية لممارسات حقوق الإنسان لعام ٢٠٠٨: الصومال (وزارة الخارجية الأمريكية، ٢٠٠٧)؛ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في الصومال، S/٢٠٠٦/٤١٨ (٢٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٦)؛ مكتب ممثل الأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح، "التطورات في الصومال"، ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٩، www.un.org/children/conflict/english/somalia.htm؛ على نحو ما ورد في: التحالف من أجل وقف استخدام الجنود الأطفال، التقرير العالمي عن الجنود الأطفال، ٢٠٠٨، ٣٠٦-٣٠٧.

٦٧٥ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (٢٠٠٩)، ٢٠.

٦٧٦ منظمة مراقبة حقوق الإنسان، Return to War: Human Rights Under Siege، (نيويورك، منظمة مراقبة حقوق الإنسان، ٢٠٠٧)؛ وقائمة المراقبة الخاصة بالأطفال في النزاع المسلح، No Safety No Escape: Children and the Escalating Armed Conflict in Sri Lanka (قائمة المراقبة الخاصة بالأطفال في النزاع المسلح، ٢٠٠٨)، ٢٠.

وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، قتل ١١ طفلاً وستة من الكبار بينهم مدير مدرسة، أثناء تعرض حافلة مدرسية لانفجار لغم كليمور في منطقة يسيطر عليها المتمردون في ثاتشانامادو بمنطقة منّار شمالي سري لانكا.[٦٧٧]

وفي ٢٠٠٧، جعل الخوف من الاختطاف على الطريق إلى المدرسة ومنها أو حتى داخلها بعض الأهل إلى الامتناع عن إرسال الأطفال إلى المدرسة. وكانت نمور التاميل تجند الأطفال بالقوة على الطريق إلى المدرسة ومنها، وقد استخدموا المدارس في الماضي على أنها مواقع للتجنيد الطوعي.[٦٧٨]

وفي أيار/مايو ٢٠٠٩، كان الأطفال، حتى في سن التاسعة، يختطفون من مخيمات التاميل للمشردين داخلياً في شمالي سري لانكا. وقد اختطف بعضهم لأغراض الفدية في حين أن آخرين اختطفتهم الميليشيات لاستنطاقهم حول علاقتهم بحركة متمردي نمور التاميل المهزومة[٦٧٩]. وتفيد المنظمات غير الحكومية السريلانكية بأن عشرات الطلاب الجامعيين استُهدفوا في عمليات اختطاف واختفاء حكومية بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٧[٦٨٠]. وقد وجدت الأمم المتحدة أدلة قوية على مساندة قوات الأمن في بعض الأحيان لأعمال الاختطاف والتجنيد القسري للأطفال من جانب جماعة كارونا، أو حتى مشاركة قوات الأمن في هذه الأعمال. وقد أدرجت جماعة كارونا، هي ونمور التاميل، في مرفق تقرير الأمين العام السنوي عن الأطفال والنزاع المسلح في عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧. وقد طالب رئيس الفريق العامل التابع لمجلس الأمن والمعني بالأطفال والنزاع المسلح نمور التاميل بإعادة الأطفال إلى أسرهم وباحترام حياد المدارس.[٦٨١]

---

٦٧٧ بي بي سي، "Schoolchildren Killed in Mannar"، BBCSinhala.com، ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وقد قالت الأمم المتحدة فيما بعد إن ١٣ طفلاً قتلوا؛ انظر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (٢٠٠٩).

٦٧٨ قائمة المراقبة الخاصة بالأطفال في النزاع المسلح، No Safety No Escape، ٢١؛ منظمة مراقبة حقوق الإنسان، Living in Fear: Child Soldiers and the Tamil Tigers in Sri Lanka، تقرير المنظمة ١٩، العدد ١(C) (نيويورك، منظمة مراقبة حقوق الإنسان، ٢٠٠٧).

٦٧٩ Gethin Chamberlain, "In Sri Lanka the War is Over But Tamil Tiger Remnants Suffer Brutal Revenge"، الغارديان، ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٩، http://www.guardian.co.uk/world/2009/may/21/sri-lanka-tamil-tigers-ltte-tamil-refugees-in-camp

٦٨٠ منظمة مراقبة حقوق الإنسان، Recurring Nightmare: State Responsibility for "Disappearances" and Abductions in Sri Lanka، تقرير المنظمة ٢٠، العدد٢(C) (نيويورك، منظمة مراقبة حقوق الإنسان، ٢٠٠٨).

٦٨١ التحالف من أجل وقف استخدام الجنود الأطفال، التقرير العالمي عن الجنود الأطفال، ٢٠٠٨، ٣١٣-٣١٤؛ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في سري لانكا، S/2006/1006 (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦).

السودان

اعتقلت معلمة مدرسة ابتدائية بريطانية وحكم عليها بالسجن لمدة ١٥ يوماً لسماحها بإطلاق اسم «محمد» على دمية دب. وأطلق سراحها بعد خمسة أيام في أعقاب استنكار دولي وصدر عفو رئاسي عنها. وكان كثير من كبار رجال الدين قد طالبوا بتوقيع العقوبة القصوى عليها، وهي السجن لمدة ستة أشهر أو ٤٠ جلدة لشتمها النبي. وطالب متظاهرون احتجوا على تساهل هذا الحكم عليها بضرب عنقها.[٦٨٢]

وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٧، تناقصت الاعتداءات على المدارس في الجنوب ولكنها زادت في المناطق الأخرى، خصوصاً في دارفور حيث كان الطلاب والمعلمون هدفاً للجماعات المسلحة وأُجبر كثير من المدارس على إغلاق أبوابها.[٦٨٣]

وفي دارفور وقعت جميع الاعتداءات على المدارس أثناء غارات أو صدامات بين الجماعات المسلحة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، أحرقت خمس مدارس أثناء غارة على حسكنيتا. وقالت الأمم المتحدة إن معظم عمليات نهب المدارس تجري في غرب دارفور.[٦٨٤]

وفي ٢٠٠٦، هاجم جيش الرب للمقاومة معهد تدريب المعلمين الإقليمي قرب جوبا، بتاريخ ٢٣ أيار/مايو، وقيل إن سبب ذلك الهجوم هو أن المعهد ينفذ برنامجاً لتوزيع الأغذية على الطلاب.[٦٨٥]

إضافة لذلك، ورد أن عدة أطفال قتلهم جيش تحرير السودان-م م (ميني ميناوي)، وهو جماعة انفصلت عن جيش تحرير السودان، على طريقهم إلى المدرسة يوم ٥ تموز/يوليو في دليل شمالي دارفور[٦٨٦]. وذكر فيما بعد أن ١١ طالباً ومعلماً واحداً قتلوا في الحادثة نفسها وهم يحاولون الهروب من مدرستهم في دليل أثناء هجوم شنته جماعة جيش تحرير السودان-م م (ميني ميناوي).[٦٨٧]

٦٨٢ شبكة حقوق التعليم والحقوق الأكاديمية، "Teacher Released After Presidential Pardon"، ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

٦٨٣ قائمة المراقبة الخاصة بالأطفال في النزاع المسلح، Sudan's Children at a Crossroads: An Urgent Need for Protection (نيسان/أبريل ٢٠٠٧).

٦٨٤ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (٢٠٠٩)، ٢٢.

٦٨٥ قائمة المراقبة الخاصة بالأطفال في النزاع المسلح، Sudan's Children at a Crossroads، ٢٦؛ ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في السودان، S/2006/662(١٧ آب/أغسطس ٢٠٠٦).

٦٨٦ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في السودان.

٦٨٧ قائمة المراقبة الخاصة بالأطفال في النزاع المسلح، Sudan's Children at a Crossroads، ٢٧.

وقبل ذلك، في عام ٢٠٠٥، شنت الحكومة والجماعات المسلحة هجمات على المدارس وأغلقتها بالقوة في قرية زغاوه جنوب دارفور.[٦٨٨]

وفي ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٦، تعرضت مجموعة كبيرة من الطلاب للضرب على يد الشرطة التي كانت تفرق مظاهرة تحتج على عدم إعادة جامعة جوبا إلى جنوب السودان. وقد اعتقل نحو ٢٠٠ من المتظاهرين بينهم ١٤٩ امرأة. وأطلق سراح النساء بعد تدخل الحركة الشعبية لتحرير السودان، غير أن المحتجزين المتبقين تعرضوا للتعذيب، على ما يُدّعى، في «بيوت الأشباح»، وهو اسم يطلق على مراكز الاحتجاز غير الرسمي التابعة للأمن الوطني.[٦٨٩]

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، قدّرت اليونيسيف أن ما يصل إلى ٦ ٠٠٠ من الأطفال، بعضهم لا يتجاوز عمره الحادية عشرة، جنّدهم المتمردون والقوات الحكومية في دارفور، وجُند في جنوب السودان نحو ٢ ٠٠٠ طفل.[٦٩٠]

وقد اعترف الجيش الشعبي لتحرير السودان باستخدام الجنود الأطفال وتجنيدهم وتعهد بإنهاء التجنيد. غير أن ٤٧ طفلاً ذُكر أنهم موجودون في ثكنات كيلو ٧ في بنتيو بولاية الوحدة في تموز/يوليو ٢٠٠٦ لم يفرج عنهم إلا في تموز/يوليو ٢٠٠٧. وقد اجتذبهم ضباط في الجيش الشعبي بوعود التعليم. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، أغار الجيش الشعبي على مدرسة في ناصر في أعالي النيل واختطف ٣٢ صبياً لاستخدامهم كجنود أطفال. وجُند الآلاف من الأطفال من مخيمات اللاجئين في دارفور، جندتهم جماعات مسلحة وأشركتهم في النزاع في أيار/مايو وتموز/يوليو ٢٠٠٦، ولا يعرف ما إذا كانوا قد جُندوا من المدارس. وفي ٢٠٠٦، جُند الأطفال السودانيون من مخيمي اللاجئين في جبل وغوز أمير في شرقي تشاد، وكان هناك معلمون بين القائمين على التجنيد[٦٩١]. وفي ٢٠٠٣، كان الفتيان المراهقون في الخرطوم يواجهون، وفق الادعاءات، احتمال اختطاف القوات الحكومية لهم من مدارسهم لأغراض التدريب والنشر في مهام القتال.[٦٩٢]

---

٦٨٨ المرجع السابق.

٦٨٩ شبكة حقوق التعليم والحقوق الأكاديمية، "Sudanese Students Beaten, Detained and Reportedly Tortured"، ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٦.

٦٩٠ Andrew Heavens, "Up to 6,000 Child Soldiers Recruited in Darfur: UN"، رويترز، ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

٦٩١ مجلس الأمن للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح A/٦٢/٦٠٩-S/٢٠٠٦/٨٢٦ (٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦)، على نحو ما ورد في: التحالف من أجل وقف استخدام الجنود الأطفال، التقرير العالمي عن الجنود الأطفال، ٢٠٠٨، ٣١٩.

٦٩٢ قائمة المراقبة الخاصة بالأطفال في النزاع المسلح، Sudan's Children at a Crossroads, 59.

تايلاند

أبلغ اتحاد معلمي الجنوب عن مقتل ١١٧ من المعلمين حتى ١٦ تموز/يوليو ٢٠٠٩، ثم عن مقتل اثنين آخرين، وبذلك بلغ عدد القتلى ١١٩ حتى تموز/يوليو ٢٠٠٩[٦٩٣].

ووفقاً لأرقام وزارة التربية، ارتفع عدد الاعتداءات على المدارس بإحراقها من ٤٣ في ٢٠٠٦ إلى ١٦٤ في ٢٠٠٧، ثم عاد فهبط إلى مجرد عشرة في ٢٠٠٨ في فترة انخفاض حدة النزاع. على أن الوزارة أبلغت أيضاً عن إحراق ١٤ مدرسة في ناراثيوات وبتاني في ٢٠٠٨[٦٩٤].

ومع أنه بدا أن النزاع يشهد فترة انخفاض نسبي خلال ٢٠٠٨، فإن مستوى العنف عاد فارتفع في ٢٠٠٩ على ما يبدو[٦٩٥]. وتبين التقارير الصحفية أن عدد القتلى بين المعلمين بلغ ١١ في ٢٠٠٧ و ٩ في ٢٠٠٨ غير أنه بلغ ٨ خلال النصف الأول من ٢٠٠٩.

ووفقاً للتقارير الصحفية عن الاعتداءات على التعليم، تشمل هذه الاعتداءات، فضلاً عن الطلاب والمعلمين، أعضاء الحرس الخاص بالمدارس وبوابيها وسائقي الحافلات المدرسية وعاملي البناء في المدارس.

ففي ٢٠٠٩، حتى شهر تموز/يوليو، قُتل بواب واحد و ١٠ من الحرس/المرافقين. وتعرض للإصابة ثلاثة معلمين و ١٦ من الحرس/المرافقين. وتعرض للضرب أحد المعلمين.

وفي ٢٠٠٨، قتل تسعة معلمين وبوابَين وسائق حافلة وخمسة من عمال بناء المدارس و١١ من الحرس/المرافقين، في حين أن أحد المدرسين وأحد عمال البناء و١٣ من الحرس/المرافقين تعرضوا للإصابة. وتعرض للتعذيب اثنان من الطلاب واحتُجز ثمانية، اثنان منهم احتجزا مرتين.

وفي ٢٠٠٧، قتل ١١ معلماً و٢٠ طالباً و١٢ من الحرس/المرافقين/ضباط تفكيك القنابل، في حين أن ثلاثة من المدرسين و ١٤ من الطلاب و١٧ من الحرس/المرافقين تعرضوا للإصابة[٦٩٦]. وتعرض للتعذيب اثنان من الطلاب واحتُجز ثمانية طلاب، اثنان منهم احتجزا مرتين.

---

٦٩٣ (١) وكالة الأنباء الفرنسية، "Female Teacher Killed in Thai South: Police" ، ١٦ حزيران/يونيو ٢٠٠٩، http://www.newssafety.org/index.php?option=com_content&view=category&id=153&Itemid=100405

٦٩٤ (٢) ذا نيشن، "PM Plays Down Safety Concerns Ahead of South Visit"، ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩؛ ووزارة الخارجية الأمريكية، تقرير حقوق الإنسان لعام ٢٠٠٨: تايلاند (وزارة الخارجية الأمريكية، ٢٠٠٩).

٦٩٥ (٣) منظمة العفو الدولية، "Thailand: Five People Beheaded in Wave of Brutal Insurgent Attacks on Civilians"، ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩. http://www.amnesty.org.uk/news_details.asp?NewsID=18140

٦٩٦ تمثل أرقام السنوات ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ و٢٠٠٩ عدد الحوادث التي وردت أنباؤها في تقارير إعلامية معظمها من وكالة الأنباء الفرنسية، وكذلك من ذا نيشن؛ رويترز؛ منظمة مراقبة حقوق الإنسان؛ تقرير المنظمة العالمي لعام ٢٠٠٩: تايلاند (نيويورك: منظمة مراقبة حقوق الإنسان، ٢٠٠٩)؛ منظمة مراقبة حقوق الإنسان؛ "Thailand: Insurgents Target Teachers in the South"، ١٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٩؛ فريق الأزمات الدولية، Recruiting Militants in Southern Thailand، تقرير آسيا رقم ١٧٠ (٢٢ حزيران/يونيو ٢٠٠٩)؛ فويس أوف أمريكا؛ أسوشيتد بريس؛ شينوا؛ تشاينا بوست؛ الجزيرة؛ منظمة العفو الدولية؛ وزارة الخارجية الأمريكية، تقرير حقوق الإنسان لعام ٢٠٠٨: تايلاند؛ آي بي إس؛ وكالة الأنباء التايلاندية؛ أيه كيه آي؛ سي بي إس نيوز؛ نيويورك تايمز.

وبلغ مجموع القتلى في الاعتداءات على التعليم ٤٣ في ٢٠٠٧ و٢٨ في ٢٠٠٨ و١٩ خلال النصف الأول من ٢٠٠٩. أما مجموع المصابين فقد بلغ ٢٤ في ٢٠٠٧ و١٥ في ٢٠٠٨ و١٩ في ٢٠٠٩ حتى شهر تموز/يوليو.

وشملت حوادث القتل كثيراً من عمليات مهاجمة الحرس الأمني بمتفجرات تُفجّر عن بعد أثناء مرافقتهم لمعلمين أو على الطريق من المدارس وإليها. وفي أحد هذه الحوادث، قُطع رأس اثنين من الحرس الأمني[٦٩٧].

وذكرت التقارير أربع حالات إطلاق نار على معلمين أمام تلاميذهم، اثنان منهم أمام تلاميذ بين سن التاسعة والحادية عشرة؛ وأربع حالات إطلاق نار على معلمين أو تفجيرهم أمام زملائهم؛ وحالة واحدة أُحرق فيها أحد المعلمين حياً في سيارته[٦٩٨].

على أن معظم المعلمين الذين قتلوا اغتيلوا منفردين، وكثير منهم على يد قتلة يركبون في المقعد المرافق على دراجة نارية لحقوا بالمعلمين على طريقهم إلى العمل أو المنزل، بينما قتل كثير غيرهم على دراجاتهم النارية على الطريق إلى العمل أو منه.

وقد ارتكبت عملية مرعبة في تعقيدها يوم ٢ حزيران/يونيو ٢٠٠٩ عندما هاجم متمردون شاحنة تقل ستة معلمين من المدارس إلى بيوتهم في ناحية جا ناي. كان المسلحون متخفين بملابس الجنود الحكوميين يركبون دراجات نارية وتجاوزوا شاحنة المعلمين وأجبروها على التوقف في نقطة تفتيش وهمية أقامها مسلحون آخرون من نفس المجموعة[٦٩٩]. واختير من بين المعلمين اثنين بوذيين من التاي وقتلا: وهما أتشرابون تهبسور، المعلمة في مدرسة بان دوسونغ نغور وكانت في شهرها الثامن من الحمل، وواروني نافاكا، المعلم في مدرسة بارن ري نجي[٧٠٠].

ولم يكن المعلمون البوذيون مستهدفين وحدهم. فقد قُتل معلمون مسلمون «يتعاونون» مع نظام الدولة للتعليم. وحصلت حوادث قتل انتقامي تعرض لها معلمون في مدارس المسلمين.

---

٦٩٧ وكالة الأنباء الفرنسية، "Two Soldiers Beheaded in Thai South: Police"، ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩، http:// www.newssafety.org/index.php?option=com_content&view=category&id=153&Itemid=100405.

٦٩٨ وكالة الأنباء الفرنسية، Teachers Targeted in Thailand's Deadly Insurgency، ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٨؛ منظمة العفو الدولية، Thailand: Five People Beheaded in Wave of Brutal Insurgent Attacks on Civilians؛ وكالة الأنباء الفرنسية، Thailand: Bomb Injures 14 in Thai Muslim South، ١٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٧؛ Marwaan Macan-Markar, Thailand: Schools Prime Targets for Malay-Muslim Rebels، آي بي إس، http://ipsnews.net/news.asp?idnews=38191؛ وكالة الأنباء الفرنسية، Four Thais Killed, Five Injured in Southern Violence، ٢ تموز/يوليو ٢٠٠٧، http://www.newssafety.org/index.php?option=com_content&view=category&id=153&Itemid=100405

٦٩٩ وكالة الأنباء الفرنسية، "Bombs Wound Five in Fresh Thai South Violence"، ٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٩.

٧٠٠ منظمة مراقبة حقوق الإنسان، "Thailand: Insurgents Target Teachers".

في صباح يوم ٢٨ تموز/يوليو ٢٠٠٩، وقع انفجار أمام مدرسة دوسونغيور في ناحية تشاناي بمقاطعة ناراثيوات أصيب فيه ستة جنود كانت دوريتهم تعبر الطريق أمام المدرسة[٧٠١].

وفي ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٩، تتبع عدد من الأشخاص يشك بأنهم من المقاتلين معلم مدرسة إسلامية وقتلوه عند مغادرته صفوف الدراسة المسائية في مدرسة دينية في مقاطعة ناراثيوات[٧٠٢]. وفي ٢٨ حزيران/يونيو، قتل الانفصاليون المسلمون إحدى المعلمات في نفس المقاطعة[٧٠٣].

وفي ١٦ حزيران/يونيو ٢٠٠٩، قَتل اثنان على الأقل من المقاتلين ليخا ايسارا، المعلمة في مدرسة بان بوه ماينغ، وكانت في طريقها على دراجة نارية إلى العمل في ناحية رامان بمقاطعة يالا[٧٠٤].

وفي ١٥ حزيران/يونيو ٢٠٠٩، قتل مسلحون بواب مدرسة على طريقه إلى العمل من بتّاني[٧٠٥].

وفي ٦ حزيران/يونيو ٢٠٠٩، قتل مسلحون ماتوهي ياما، وهو معلم في بان بالوكاسامو، بناحية باجوه في مقاطعة ناراثيوات[٧٠٦].

وفي ٥ حزيران/يونيو ٢٠٠٩، قُتل حارسا مدرسة - أحدهما مسلم والآخر بوذي - برصاص أطلق عليهما من سيارة مسرعة في مقاطعة بتّاني[٧٠٧].

وفي ٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٩، أصيب معلمان في مدرسة ابتدائية بجراح خطرة في انفجار قنبلة مزروعة على جانب الطريق في ناحية صونغاي بادي في مقاطعة ناراثيوات. وقد فُجرت القنبلة بهاتف خلوي أثناء عبور أكثر من ١٠ من المعلمين في قافلة أمنية تضم عشر عربات. وفي اليوم نفسه أيضاً، جُرح ثلاثة من الشرطة في فريق مرافق لمعلمين في قنبلة مزروعة على جانب الطريق في ناحية رامان[٧٠٨].

---

٧٠١ (٩) بانكوك بوست، "Many Injured by School Bomb in South"، ٢٨ تموز/يوليو ٢٠٠٩؛ ذا نيشن، "٦ Soldiers Injured in Narathiwat Bomb Ambush"، ٢٨ تموز/يوليو ٢٠٠٩.

٧٠٢ وكالة الأنباء الفرنسية، "Islamic Teacher, Teen Killed in Thai South: Police"، ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٩، http://www.newssafety.org/index.php?option=com_content&view=category&id=153&Itemid=100405

٧٠٣ وكالة الأنباء الفرنسية، "Insurgents Kill Female Teacher in Thai South: Police"، ٢٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٩، http://www.newssafety.org/index.php?option=com_content&view=category&id=153&Itemid=100405؛ وكالة الأنباء الفرنسية، "Female Teacher Killed in Thai South: Police"، ١٦ حزيران/يونيو ٢٠٠٩.

٧٠٤ منظمة مراقبة حقوق الإنسان، "Thailand: Insurgents Target Teachers"؛ تشاينا بوست، "Teacher Killed by Alleged Insurgents in Thai South"، ١٥ حزيران/يونيو ٢٠٠٩.

٧٠٥ رويترز، "Thai Buddhist Beheaded, Another Shot in Muslim South"، ١٥ حزيران/يونيو ٢٠٠٩.

٧٠٦ منظمة مراقبة حقوق الإنسان، "Thailand: Insurgents Target Teachers".

٧٠٧ وكالة الأنباء الفرنسية، "Five Killed in Attacks as Thai PM Meets on Restive South"، ٥ حزيران/يونيو ٢٠٠٩، http://www.newssafety.org/index.php?option=com_content&view=category&id=153&Itemid=100405.

٧٠٨ بوست ريبورترز،"Teachers demand better protection"، بانكوك بوست، ٥ حزيران/يونيو ٢٠٠٩؛ بانكوك بوست، "Two More Injured in Bomb Attack"، أُعيد نشرها في برنامج بي بي سي لرصد آسيا والمحيط الهادي، ٥ حزيران/يونيو ٢٠٠٩؛ وكالة الأنباء الفرنسية، "Bomb Wounds Five in Fresh Thai South Violence".

وفي ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٩، قتل بعيار ناري ناتابول جاني، وهو معلم مدرسة ابتدائية في مدرسة نيخوم باتانا بارك التايوية في ناحية باننغ ستا بمقاطعة يالا، في رحلة العودة من العمل[٧٠٩].

وفي ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٩، قتل بهوفانارت ييجي، وهو معلم في ناحية خوكبهو في بتّاني، وصلاح الدين حاييويجي، وهو مدير المدرسة المحمدية، عندما اقتحم مسلحون اجتماعاً للموظفين[٧١٠].

وفي ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٩، سقط جنديان من فرق لحماية المعلمين في كمين قتلا فيه بالرصاص، وذلك في مقاطعة ناراثيوات وجرح اثنان آخران[٧١١]. وفي تلك الليلة، أحرق المتمردون مدرستين في بتّاني[٧١٢]. وفي ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٩، أصيب بجراح أربعة من الجنود، كانوا بصدد مرافقة مجموعة من المعلمين، عندما فجّرت قنبلة مزروعة على جانب الطريق في قرية تاسه بناحية تلكباي في ناراثيوات[٧١٣].

وفي ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٩، هاجمت مجموعة يشك أنها من المتمردين عشرة جنود عائدين من مرافقة معلمين إلى مدرسة في يالا. وقتل جنديان وضرب عنقاهما بعد أن ابتعدا وانفصلا عن الجماعة الرئيسية[٧١٤].

وفي ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٩ أيضاً، قتل ثلاثة من الشرطة وجرح رابع في انفجار قنبلة على جانب الطريق، وقد كانوا يرافقون معلمين للعمل في بتّاني[٧١٥]. وفي ١١ شباط/فبراير، قتل شخصان بالرصاص أمام مدرسة في بتّاني[٧١٦].

وفي ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، قتل بالرصاص ماكوسي ماما، وهو أحد المتطوعين للدفاع عن المدارس[٧١٧].

---

٧٠٩ منظمة مراقبة حقوق الإنسان، "Thailand: Insurgents Target Teachers"، وكالة الأنباء الفرنسية، "Teacher Among Two Dead in Thai South: Police"، ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٩، http://www.newssafety.org/index.php?option=com_content&view=category&id=153&Itemid=100405

٧١٠ منظمة العفو الدولية، "Thailand: Five people beheaded" وكالة الأنباء الفرنسية، Six Killed in Southern Thailand Violence: Police، ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٩، http://www.newssafety.org/index.php?option=com_content&view=category&id=153&Item id=100405؛ بوست ريبورترز، "Defence Plans to Arm Teachers,"، بانكوك بوست، ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٩، http://www.bangkokpost.com/news/local/14053/defence-plans-to-arm-teachers.

٧١١ وكالة الأنباء الفرنسية، "Two Thai Soldiers Killed in Militant Ambush: Police"، ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٩، http://www.newssafety.org/index.php?option=com_content&view=category&id=153&Itemid=100405.

٧١٢ أسوشيتد بريس، "2 Wounded in Attacks in Restive Southern Thailand"، ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٩.

٧١٣ شينوا، "Security Force Attacked by Suspected Militant Bomb in S. Thailand"، ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٩.

٧١٤ وكالة الأنباء الفرنسية، "Two Soldiers Beheaded in Thai South".

٧١٥ وكالة الأنباء الفرنسية، "Six Killed in Thailand's Troubled South"، ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٩، http://www.newssafety.org/index.php?option=com_content&view=category&id=153&Itemid=100405.

٧١٦ المرجع نفسه.

٧١٧ بي إس إيه آسيا، South Thailand: Security and Terrorism Report, Event Summary (٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩).

وفي ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، انفجرت قنبلة خارج مدرسة في ناحية موانغ بمقاطعة يالا، واستُهدف بالانفجار دورية لمرافقة المعلمين كانت عابرة[٧١٨].

وأبلغت وزارة التربية أن ٣٠٤ مدارس أحرقت في جنوب تايلاند بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٨[٧١٩].

وفي ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، قتل المتمردون جنديان كانا يفحصان طريقاً تؤدي إلى إحدى المدارس في ناراثيوات[٧٢٠].

في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ أيضاً، أطلق من يُظن أنهم من المتطرفين النار على دورية مرافقة للمعلمين بناحية ياها في يالا، فجرحت جنديا وأصابت ثلاثة بجراح[٧٢١].

وفي ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، أطلق متمردون عيارات نارية على مدرسة وأحرقوا سيارة أحد المعلمين بناحية يارانغ في بتّاني[٧٢٢]. وفي اليوم التالي، في ناحية كرونغ بينانغ بمقاطعة يالا، فجّر من يُظن أنهم من الانفصاليين قنبلة أصابوا بها جنديين في دورية لمرافقة الطلاب والمعلمين[٧٢٣].

وفي ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، أصيب ثلاثة جنود من دورية لمرافقة المعلمين عند انفجار قنبلة في ساحة إحدى المدارس في ناحية ساي بوري بمقاطعة بتاني[٧٢٤]. وفي الناحية نفسها، في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، أصيب جندي بجراح طفيفة عند تعرض فريق لحماية المعلمين لإطلاق النار[٧٢٥].

وفي ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، انفجرت قنبلة خارج إحدى المدارس بناحية باتشو في ناراثيوات وأصابت أحد رجال الشرطة بجراح، وكان مفروزاً لتلك المدرسة[٧٢٦]. وفي اليوم نفسه، في ناحية يارينغ بمقاطعة بتّاني، أصيب بجراح اثنان من أفراد فريق لمرافقة المعلمين عند انفجار قنبلة على جانب الطريق[٧٢٧].

وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، قُتل جنديان وأصيب ثالث بجراح عند تعرض دورية لمرافقة المعلمين لاعتداء في ناحية ثونغ يانغ داينغ بمقاطعة بتّاني[٧٢٨].

---

٧١٨ المرجع نفسه.

٧١٩ وزارة الخارجية الأمريكية، تقرير حقوق الإنسان لعام ٢٠٠٨: تايلاند.

٧٢٠ وكالة الأنباء الفرنسية، "Two Soldiers Shot Dead in Thai South: Police"، ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، http://www.newssafety.org/index.php?option=com_content&view=category&id=153&Itemid=100405

٧٢١ بي إس إيه آسيا، South Thailand: Security and Terrorism Report، تلخيص الأحداث (٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩).

٧٢٢ المرجع نفسه.

٧٢٣ المرجع نفسه.

٧٢٤ المرجع نفسه.

٧٢٥ المرجع نفسه.

٧٢٦ المرجع نفسه.

٧٢٧ المرجع نفسه.

٧٢٨ المرجع نفسه.

وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، أصيب أحد المعلمين بعيار ناري جرحه جرحاً خطيراً وهو على طريقه إلى المدرسة في بتّاني[٧٢٩].

وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، أطلقت النار على بواب مدرسة وأردي قتيلاً على طريقه إلى العمل في يالا، وأحرقت مدرسة ابتدائية في مقاطعة ناراثيوات[٧٣٠].

وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، انفجرت قنبلة على طريق إحدى المدارس بينما كان الجنود يفحصون الطريق قبيل وصول قافلة من المعلمين[٧٣١].

وفي ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، أحرقت مدرسة في يالا[٧٣٢]. وفي ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، قتل بواب مدرسة على طريقه إلى العمل في مقاطعة بتّاني[٧٣٣].

وفي ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٨، أصيب بجراح خمسة من الجنود القائمين على حراسة المعلمين عند انفجار قنبلة خارج مدرسة ابتدائية في ناراثيوات[٧٣٤].

وفي ٢٥ تموز/يوليو، قتل أحد المعلمين بعيار ناري أطلق من سيارة مسرعة في ناحية يارانغ في بتّاني[٧٣٥].

وفي ٢٣ تموز/يوليو ٢٠٠٨، أصيب بجراح خطرة اثنان من أفراد وحدة لمرافقة المعلمين، وذلك في انفجار قنبلة على جانب الطريق في مقاطعة يالا[٧٣٦].

وفي ١٤ تموز/يوليو ٢٠٠٨، نُقل ١١ معلماً من مدرستهم في ناحية سونغخلا بعد مقتل أحد عناصر المرافقة المخصصة لهم بهجوم بالقنابل[٧٣٧].

---

٧٢٩ وكالة الأنباء الفرنسية، "Three Killed, Teacher Injured in Thai South: Police"، ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، http://www.newssafety.org/index.php?option=com_content&view=category&id=153&Itemid=100405.

٧٣٠ وكالة الأنباء الفرنسية، "Four More Killed in Thailand's Bomb-Hit South: Police"، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، http://www.newssafety.org/index.php?option=com_content&view=category&id=153&Itemid=100405.

٧٣١ وكالة الأنباء الفرنسية، "Two Killed in Thai South: Police"، ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، http://www.newssafety.org/index.php?option=com_content&view=category&id=153&Itemid=100405

٧٣٢ وكالة الأنباء الفرنسية،"Three Killed in Thailand's Muslim South" ، ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، http://www.newssafety.org/index.php?option=com_content&view=category&id=153&Itemid=100405

٧٣٣ وكالة الأنباء الفرنسية، "Two Killed in Thai South: Police"، ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، http://www.newssafety.org/index.php?option=com_content&view=category&id=153&Itemid=100405

٧٣٤ وكالة الأنباء الفرنسية، "Six Soldiers Hurt in Thai South School Bombing: Police,"، ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٨، http://www.newssafety.org/index.php?option=com_content&view=category&id=153&Itemid=100405.

٧٣٥ وكالة الأنباء الفرنسية، "Four Killed in Restive South: Police"، ٢٥ تموز/يوليو ٢٠٠٨، http://www.newssafety.org/index.php?option=com_content&view=category&id=153&Itemid=100405

٧٣٦ وكالة الأنباء الفرنسية، "One Killed, Two Hurt as Army Warns of Attacks in Thai South,"، ٢٣ تموز/يوليو ٢٠٠٨.

٧٣٧ بانكوك بوست، "Staff Flee Songkhla School"، ١٥ تموز/يوليو ٢٠٠٨، http://www.bangkokpost.com/1 50708_News/15Jul2008_news08.php

وفي ٢ تموز/يوليو ٢٠٠٨، قتل المتمردون بالرصاص فيرا مويجان، مدير مدرسة بان ما هاي الابتدائية، مما أدى إلى إغلاق ٥٥ مدرسة حكومية لعدة أيام[٧٣٨].

وفي ١ تموز/يوليو ٢٠٠٨، قتل المتمردون بالرصاص سائق حافلة مدرسية في ناحية يالا، وكان على طريقه لأخذ الأطفال إلى المدرسة وأصيب في انفجار على جانب الطريق خمسة جنود كانوا مسؤولين عن حماية مجموعة من المعلمين في مقاطعة بتّاي[٧٣٩].

وفي ٢٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٨، جُرح ثلاثة جنود من فريق لمرافقة المعلمين في انفجار قنبلة في مدرسة تقع بناحية يارنغ في بتّاي. وأطلقت ثلاثة عيارات نارية على مدرسة بان كرولاي بناحية رامان في يالا. وأخرج المعلمون الأطفال من الصفوف التماساً لسلامتهم[٧٤٠].

وفي ١١ حزيران/يونيو ٢٠٠٨، قتل معلم بالرصاص في مقاطعة يالا[٧٤١].

وفي ٩ حزيران/يونيو ٢٠٠٨، قتل الانفصاليون ثمانية جنود وقطعوا رأس أحدهم في كمين نصبوه لوحدة لحماية المعلمين بناحية تشانداي في ناراثيوات[٧٤٢].

وفي ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٨، قـَتل أشخاص يُظن أنهم من المتمردين معلماً مسلماً على طريقه إلى المدرسة في يالا[٧٤٣].

وفي ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، قتل مسلحون خمسة عمال بالرصاص، وكان العمال قد جاؤوا إلى مدرسة لبناء مبنى مدرسة جديد. وأصيب عامل آخر بجراح[٧٤٤].

وفي ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٨، هاجم عشرة من المتمردين مركزاً عسكرياً في مدرسة ابتدائية في مقاطعة ناراثيوات، ونشبت معركة معهم بالأسلحة النارية قتل فيها اثنان من الحرس[٧٤٥].

---

٧٣٨ وزارة الخارجية الأمريكية، تقرير حقوق الإنسان لعام ٢٠٠٨: تايلاند.

٧٣٩ بوست ريبورترز، "School Driver Dies in Ambush"، بانكوك بوست، ١ تموز/يوليو ٢٠٠٨، http://www.newssafety.org/index.php?option=com_content&view=category&id=153&Itemid=100405

٧٤٠ بوست ريبورترز، "Market Bomb Blast in Injures Six Shoppers, Four Soldiers"، بانكوك بوست، ٢٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٨، ttp://www.bangkokpost.com/250608_News/25Jun2008_news10.phph.

٧٤١ وكالة الأنباء الفرنسية، "Four Shot Dead in Thailand's Muslim South: Police"، ١٢ حزيران/يونيو ٢٠٠٨، http://www.newssafety.org/index.php?option=com_content&view=category&id=153&Itemid=100405.

٧٤٢ بانكوك بنديت، "8 Soldiers Killed in Narathiwat"، ١٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٨، http://us.asiancorrespondent.com/bangkok-pundit-blog/2008/01/8-soldiers-killed-in-narathiwat.html

٧٤٣ وكالة الأنباء الفرنسية، "Two Shot Dead in Troubled Southern Thailand"، ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٨، http://www.newssafety.org/index.php?option=com_content&view=category&id=153&Itemid=100405

٧٤٤ وكالة الأنباء الفرنسية، "Rebels Kill Five Labourers in Thai South: Police"، ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، http://www.newssafety.org/index.php?option=com_content&view=category&id=153&Itemid=100405

٧٤٥ وكالة الأنباء الفرنسية، "Militants Attack Army Post at Thai School: Police" ، ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٨، http://www.newssafety.org/index.php?option=com_content&view=category&id=153&Itemid=100405

وفي ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨، ادُّعي أن معلماً للدين في مدرسة إسلامية خاصة تعرض للضرب والركل والدوس من جانب شرطة الحدود قبل أن يخنقونه بأكياس بلاستيكية[٧٤٦].

وفي ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، قتل بالرصاص معلم للدين عمره ٣٠ سنة في مقاطعة يالا[٧٤٧].

وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، قتل ضابطان مختصان بإزالة القنابل وأصيب ثالث بجراح عندما كانوا يحاولون نزع فتيل قنبلة زرعت أمام مدرسة في مقاطعة بتّاني[٧٤٨]. وذُكر أن معلمين قتلا في الأسبوع الأول من تشرين الثاني/نوفمبر[٧٤٩].

وفي أواخر سبتمبر ٢٠٠٧، أصيبت ثلاث معلمات بجراح في انفجار قنبلة على جانب الطريق[٧٥٠]..

وفي ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٧، عمد قاتل في سيارة مسرعة إلى إطلاق النار على معلمة وأرداها قتيلةً عند نزولها من حافلة في مقاطعة بتّاني[٧٥١].

وفي ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٧، قتل جنديان وجرح اثنان في انفجار قنبلة على جانب الطريق أثناء مرافقتهم معلمين عائدين إلى بيوتهم من مدرسة في مقاطعة بتّاني[٧٥٢].

وفي ٣١ تموز/يوليو ٢٠٠٧، أدى انفجار قنبلة إلى إصابة اثنين من جنود البحرية بجراح، وكانا مكلفين بحماية قافلة للمعلمين[٧٥٣].

وخلال الفترة من ١١ إلى ١٨ تموز/يوليو ٢٠٠٧، قتل أربعة معلمين وثمانية جنود من فريق مكلف بمرافقتهم وأصيب ثلاثة جنود من فرق للمرافقة في هجمات بالقنابل وفي إطلاق للنار وأحرقت ١٣ مدرسة وضربت بالقنابل إحدى المدارس المهنية[٧٥٤].

---

٧٤٦ فريق الأزمات الدولية، "Thailand: Political Turmoil and the Southern Insurgency"، تقرير آسيا رقم ٨٠ (٢٠٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٩).

٧٤٧ وكالة الأنباء الفرنسية، "Three Muslims Killed in Restive Thai South"، ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، http://www.newssafety.org/index.php?option=com_content&view=category&id=153&Itemid=100405

٧٤٨ وكالة الأنباء الفرنسية، "Four Killed in Thai south"، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، http://www.newssafety.org/index.php?option=com_content&view=category&id=153&Itemid=100405

٧٤٩ المرجع نفسه.

٧٥٠ وكالة الأنباء الفرنسية، "Four Killed, Seven Wounded in Attacks in Thai South"، ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، http://www.newssafety.org/index.php?option=com_content&view=category&id=153&Itemid=100405

٧٥١ وكالة الأنباء الفرنسية، "Two Killed in Thailand's Muslim South"، ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٧، http://www.newssafety.org/index.php?option=com_content&view=category&id=153&Itemid=100405

٧٥٢ وكالة الأنباء الفرنسية، "Four Killed as Thailand Steps Up Crackdown in Muslim South"، ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٧، http://whww.newssafety.org/index.php?option=com_content&view=category&id=153&Itemid=100405

٧٥٣ وكالة الأنباء الفرنسية، "One Killed, 12 Hurt as Seven Bombs Rock Thai South"، ٣١ تموز/يوليو ٢٠٠٧، http://www.newssafety.org/index.php?option=com_content&view=category&id=153&Itemid=100405.

٧٥٤ انظر الفصل الرابع، جدول زمني: عمليات القتل وتعطيل التعليم، أسبوع مميت في مدارس تايلاند: ١١-١٨ حزيران/يونيو، من هذه المطبوعة.

وفي ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٧، أحرقت مدرسة ابتدائية في بانغاسود بناحية بانانغ ساتا في يالا[٧٥٥].

وفي ٤ أيار/مايو ٢٠٠٧، أحرقت مدرستان في يالا[٧٥٦].

وفي الفترة بين ٦ أيار/مايو و ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، قتل تسعة معلمين وأضرمت النار في ست مدارس، وفقاً للمتحدث باسم الحكومة يونغيوث مايالارب[٧٥٧].

وفي ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، أضرم من يُظن أنهم من المتمردين النار في مدرسة في مقاطعة ناراثيوات[٧٥٨]. وذُكر أن مدرستين أحرقتا في ناراثيوات في ١٩ شباط/فبراير [٧٥٩]٢٠٠٧.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، قُتل خمسة مدرسين وجُرح اثنان وأحرقت عشر مدارس. ففي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أطلق المتمردون النار على المعلم نون تشياسوان ثم أحرقوه حياً أمام الموظفين والطلاب بناحية ساي بوري في بتّاني. وأدى الحادث إلى إغلاق نحو ألف مدرسة لمدة أسبوع[٧٦٠].

وفي تموز/يوليو ٢٠٠٨، قيل إن المتمردين أصدروا فتوى تُبيح استهداف الطلاب[٧٦١]. مع أن الطلاب كانوا مستهدفين قبل هذه الفتوى، فقد قتل منهم ثلاثون وجرح ١٤ في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ (حتى ٣١ تموز/يوليو) ومعظمهم في حوادث إطلاق النار عليهم وهم في الحافلات أو في أماكن نومهم، كما حصل في أحد الحوادث[٧٦٢].

---

٧٥٥ إيه كيه آي، "Thailand: 3,000 Police on Guard Against Jihad Attacks as Schools Reopen in the South"، ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٧، http://www.jihadwatch.org/2007/05/thailand-3000-police-on-guard-against-jihad-attacks-as-schools-reopen-in-the-south.html.

٧٥٦ رويترز، "Gun, Bomb Attacks Kill Six in Thai South"، ٥ أيار/مايو ٢٠٠٧، http://www.newssafety.org/index.php?option=com_content&view=category&id=153&Itemid=100405

٧٥٧ وكالة الأنباء الفرنسية، "Five Killed in Troubled Thai South" ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، http://www.newssafety.org/index.php?option=com_content&view=category&id=153&Itemid=100405

٧٥٨ وكالة الأنباء الفرنسية، "One Killed, 17 Soldiers Injured in Thai South"، ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، http://www.newssafety.org/index.php?option=com_content&view=category&id=153&Itemid=100405

٧٥٩ جي إم إيه نيوز، "7 Killed in Series of Attacks in Thailand"، ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٧.

٧٦٠ Marwaan Macan-Markar, "South Thailand: They're getting fiercer"، ايجيا نيوز، ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، http://www.atimes.com/atimes/Southeast_Asia/HL07Ae02.html.
Sai Slip, "Rights Group Condemns Thai Insurgents Targeting Schools"، الروادي، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، http://www.irrawaddy.org/article.php?art_id=6461

٧٦١ اليونيسيف، "UN Condemns Attacks on Schoolchildren in Southern Thailand"، ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٧، http://www.unicef.org.uk/press/news_detail.asp?news_id=٩١٥
Scott Conroy, "Attack on Thai School Kills ٣ Students"، سي بي إس نيوز، ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٧، http://www.cbsnews.com/stories/٢٠٠٧/٠٣/١٨/main٢٥٨١٦٨٦.shtml.
وكالة الأنباء الفرنسية، "Nine Shot Dead in Thai Muslim South"، ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٧، http://www.newssafety.org/index.php?option=com_content&view=category&id=١٥٣&Item id=١٠٠٤٠٥.

٧٦٢ التحالف من أجل وقف استخدام الجنود الأطفال، ورقة إحاطة إعلامية، تجنيد الأطفال واستخدامهم في جنوب تايلاند (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨)، ٨.

وفي ١ تموز/يوليو ٢٠٠٧، فتح مسلحون النار على معلم مسلم عمره ٥٨ سنة وخمسة طلاب في مقاطعة بتّاني. وقد قُتل المعلمان وصبيان عمر أحدهما ٩ سنوات والآخر ١١ سنة[٧٦٣].

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، في حادثتين منفصلتين، قتل طالب مسلم في مقاطعة بتّاني[٧٦٤] وقتل آخر في يالا[٧٦٥].

وفي ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٧، قتل ثلاثة طلاب وجرح سبعة عندما هاجم مسلحون مدرسة إسلامية داخلية هي مدرسة بامرونغسارت بوندوك بناحية سابيوي في مقاطعة سونغخلا. وقذف المهاجمون المتفجرات وأطلقوا الرصاص على المهاجع حيث كان ٧٥ طالباً نائمين. وقد قتل في هذا الاعتداء صبيان عمر أحدهما ١٤ سنة والآخر عمره ١٢ سنة. وأصيب بعيارات نارية وبجراح أخرى سبعة طلاب تتراوح أعمارهم بين ١٣ و١٧[٧٦٦].

وفي ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٧، جرح خمسة تلاميذ في المرحلة الابتدائية عندما فتح مسلح النار على حافلتهم في ناراثيوات، وقتلت مراهقتان على طريقهما لدخول الامتحانات النهائية في مقاطعة يالا عندما هوجمت حافلتهما الصغيرة. وكان المتمردون قد قطعوا الطريق على الحافلة بوضعهم حطباً على قارعته وبمد السلاسل الشائكة ليمنعوا المركبات الأخرى من الاقتراب[٧٦٧].

وقد اتهمت منظمات حقوق الإنسان الانفصاليين بتجنيد الأطفال لتنفيذ الاعتداءات. وقيل إن الجبهة الوطنية الثورية – المنسقة، وهي أكثر الجماعات الانفصالية نشاطاً، كانت تختار الطلاب من المدارس الإسلامية للانتساب إلى مجموعات دراسية بعد انتهاء الدوام الرسمي تُستخدم لتجنيد الأطفال[٧٦٨].

وقد حذرت مجموعة الأزمات الدولية في حزيران/يونيو ٢٠٠٩ من أن المتمردين التايلانديين يواصلون تجنيد المالاي المسلمين، وخصوصاً من المدارس الإسلامية الخاصة. فالصف المدرسي هو نقطة الاتصال الأولى. ويُعتقد أن القائمين على التجنيد يستهدفون الطلاب الأتقياء المجدّين للانضمام إلى برامج التثقيف الديني، خارج نطاق المناهج المدرسية، حيث يختبرون فيها إن كانوا مناسبين[٧٦٩].

---

٧٦٣ وكالة الأنباء الفرنسية، "Four Thais killed, Five Injured".

٧٦٤ وكالة الأنباء الفرنسية، "Eight Killed in Turbulent Thai South"، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، http://www.newssafety.org/index.php?option=com_content&view=category&id=١٥٣&Itemid=١٠٠٤٠٥.

٧٦٥ وكالة الأنباء الفرنسية، "Four (Sic) Killed in Thai South"، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، http://www.newssafety.org/index.php?option=com_content&view=category&id=١٥٣&Itemid=١٠٠٤٠٥.

٧٦٦ Scott Conroy, "Attack on Thai School Kills ٣ Students".

٧٦٧ اليونيسيف، "UN Condemns Attacks on Schoolchildren in Southern Thailand"؛ وكالة الأنباء الفرنسية، "Nine Shot Dead in Thai Muslim South".

٧٦٨ التحالف من أجل وقف استخدام الجنود الأطفال، التقرير العالمي عن الجنود الأطفال، ٢٠٠٨.

٧٦٩ فريق الأزمات الدولية، "Recruiting Militants in Southern Thailand"، نشرة إعلامية، ٢٢ حزيران/يونيو ٢٠٠٩.

فنزويلا

في آب/أغسطس ٢٠٠٩، أصيب طالبان وأكاديميان في مجمع جامعة لوس أنديس غربي فنزويلا أثناء هجوم شنته مجموعة تضم ٣٠ شخصاً يُظن أنهم من أنصار الحكومة. وقد اقتحم المهاجمون، وكان بعضهم مسلحاً، مطعم الجامعة وهاجموا الطلاب. وقال شهود عيان إن المهاجمين كانوا من الزعماء المعروفين في الحركات المحلية التابعة للرئيس هوغو تشافيز. ويبدو أن الاعتداء كان يهدف إلى إضعاف المعارضة ضد الخطط التعليمية الحكومية الجديدة، وهي خطط يقول منتقدوها إنها ستُنهي استقلال الجامعات[٧٧٠].

وخلال عام ٢٠٠٦، توقف كثير من الأطفال عن الذهاب إلى المدرسة في المناطق المجاورة للحدود الكولومبية خوفاً من أن تختطفهم الجماعات المسلحة المسؤولة عن تجنيد الأطفال قسراً وعن الاختطافات وجرائم القتل[٧٧١].

زمبابوي

في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، هاجمت الشرطة ثلاثة من قادة المجلس التمثيلي للطلاب في جامعة زمبابوي واعتقلتهم[٧٧٢]. وفي ١١ آذار/مارس ٢٠٠٧، اعتقل ٢٦ طالباً من كلية المعلمين في سيكي برئاسة عضو المجلس العام لاتحاد الطلاب الوطني الزمبابوي، مهلولي دوبي (وكان أيضاً نائب رئيس المجلس التمثيلي للطلاب في الجامعة الوطنية للعلم والتكنولوجيا)، وذلك في تشيتونغويزا وكانوا على طريقهم إلى الصلاة اعتُقل فيه زعيما المعارضة مورغان تسفانغيراي وأرتور موتامبارا وقُتل فيه أحد المشاركين.

وفي ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٧، اعتُقلت ثلاث طالبات قياديات ينتمينَ إلى اتحاد الطلاب الوطني الزمبابوي، هنَّ بروميز مكوانانزي، وبيلوفِد تشيويشي ولينيت موديهوي، أثناء حضّهنَّ الطلاب على التظاهر لإطلاق سراح زعماء المعارضة والمجتمع المدني والطلاب المعتقلين في زمبابوي. وكان نحو ٣٧ من الطلاب محتجزين في ذلك الوقت[٧٧٣].

وطوال عام ٢٠٠٨، تناقلت التقارير أنباء الاعتداءات على المعلمين ونقابيي مهنة التعليم، بما في ذلك الاعتقال والسجن والاغتيال والتهديد بالعنف. وقد وُصفت أوضاع المدارس الريفية خصوصاً بأنها

---

٧٧٠ Jonathan Travis, "Venezuela: Students and Staff Injured on Campus"، أنباء عالم الجامعات، ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٩.

٧٧١ التحالف من أجل وقف استخدام الجنود الأطفال، التقرير العالمي عن الجنود الأطفال، ٢٠٠٨.

٧٧٢ NEAR, "Student Leaders Attacked and Detained During University Orientation Week"، ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

٧٧٣ NEAR, "Student Leaders Arrested"، ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٧.

«منطقة حرب»، حيث كانت الميليشيات تنتقل من مدرسة إلى أخرى وتلاحق المعلمين وتطردهم بل وتحتل المدارس في بعض الحالات. وكان المعتدون، في الغالب، من «المسلحين الخضر» المأخوذين من الشباب أو المحاربين القدماء المرتبطين بالحزب الحاكم، وهو الاتحاد الوطني الأفريقي لزمبابوي – الجبهة الوطنية[٧٧٤].

وفي ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٨،اعتُقل اثنان من قادة اتحاد المعلمين التقدميين في زمبابوي، مكدونلد مانغاوزاني وريموند ماجونغوي، وذلك في إحدى المدارس الابتدائية في هراري. وكان الاتحاد قد أعلن الإضراب في ٥ شباط/فبراير. وقد عُذب مانغاوزاني، وعمره ٣٧ سنة، على يد الشرطة؛ وتدهورت صحته بعد إطلاق سراحه عشية اليوم التالي وتوفي يوم ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٨. وكان قد اعتقل ١٩ مرة قبلها. أما ماجونغوي الذي أطلق سراحه في اليوم نفسه فقد فرّ واختبأ. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٨، علم أن اسمه مدرج على قائمة أشخاص من المقرر التخلص منهم. وفي أيلول/سبتمبر، تلقى عدة تهديدات هاتفية بالقتل وتعرض مكتب الاتحاد الرئيسي للهجوم والنهب[٧٧٥].

وفي أوائل شباط/فبراير، أُخذ للتحقيق أحد عشر من قادة الاتحاد المحليين. وتعرض للضرب على يد الشرطة معلمو ثلاث مدارس مضربون في غلين نورا، وهي إحدى ضواحي هراري، وأجبروا على أكل الطباشير[٧٧٦].

وفي مدرسة موزورروري قرب هراري، تعرض المدير للضرب أمام طلابه[٧٧٧].

وفي أيار/مايو ٢٠٠٨، ذُكر أن معلمين قتلا تحت الضرب في مقاطعة غوروفي شمالي زمبابوي، ويُظن أن القتلة هم من ميليشيا الاتحاد الوطني الأفريقي لزمبابوي – الجبهة الوطنية[٧٧٨]. وفي أعقاب الانتشار الواسع للهجمات على المعلمين، لم يتمكن ٠٠٠ ٩ منهم من الذهاب إلى العمل في اليوم الأول من الفصل[٧٧٩]. واستُهدف المعلمون الذين رُشحوا باسم حركة التغيير الاجتماعي المعارضة في انتخابات آذار/مارس ٢٠٠٨ البرلمانية والرئاسية، واعتُقل أكثر من مئة من المشرفين على الاقتراع، ومعظمهم من المعلمين، أو اختُطفوا، وفقاً لمنظمة مراقبة حقوق الإنسان[٧٨٠].

---

٧٧٤ مساهمة اليونسكو في مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التقرير السنوي للممثلة العامة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح راذيكا كومارأسوامي، A/HRC/١٢/٤٩ (٣٠ تموز/يوليو ٢٠٠٩).

٧٧٥ الاتحاد الدولي للنقابات، Annual Survey of Violations of Trade Union Rights ٢٠٠٨.

٧٧٦ المرجع نفسه.

٧٧٧ الاتحاد الدولي لنقابات المعلمين، "Zimbabwe: Two Teachers Dead, Three More Missing"، ٢٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٨، . http://www.ei-ie.org/africa/en/newsshow.php?id=804&theme=rights&country=zimbabwe

٧٧٨ شبكة أنباء إيرين، "Zimbabwe: Schools and Teachers Suffer Post-Election Violence"، ٢ أيار/مايو ٢٠٠٨، http://www.irinnews.org/Report.aspx?ReportId=78032.

٧٧٩ Catherine Philp, "Too Scared for School: The Plight of Zimbabwe's Teachers"، ذا تايمز، ٢ أيار/مايو ٢٠٠٨.

٧٨٠ شبكة أنباء إيرين، "Zimbabwe: Schools and Teachers Suffer".

وفي ٥ حزيران/يونيو ٢٠٠٨، عُثر على جثة شيبرد تشيغوو، مدير مدرسة كاتسوكونيا الثانوية في ناحية موتوكو وكان قد اختُطف قبل يومين. عثر عليه زملاؤه، وكانت علامات التعذيب بادية على جسمه[٧٨١].

وفي ١٣ حزيران/يونيو ٢٠٠٨، اختُطف معلمان ومدير مدرسة من مدارس مختلفة: ك. ندورو، وهو معلم من ثانوية فينغيري، وتشيتومبو، وهو معلم في مدرسة دومباموي الثانوية، وهمادزيريبي، مدير مدرسة نياهوكوي الابتدائية[٧٨٢].

وفي ١٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٨، اختطف من بيته سيمباراشي تشيكومبا، المعلم في مدرسة زاكا الثانوية في ناحية زاكا. وقد عثر عليه مقتولاً في اليوم التالي[٧٨٣].

ويفيد تقرير صادر عن منظمة الاتحاد الدولي لنقابات المعلمين أن قادة اتحاد المعلمين التقدميين في زمبابوي وأعضائه، في حزيران/يونيو ٢٠٠٨، كانوا يتعرضون للاعتداء والاختطاف بصورة شبه يومية. وقد احتجز نحو ١٠٠ من المشرفين على الاقتراع، معظمهم من المعلمين وبينهم عدد من مديري المدارس. ويدعي اتحاد الطلاب التضامني أن سبعة من المعلمين قتلوا وتعرض ستون غيرهم للاعتداء والتعذيب خلال عام ٢٠٠٨، ومعظمهم بين فترة إجراء الانتخابات وموعد انتخابات المتابعة الرئاسية في ٢٧ حزيران/يونيو[٧٨٤]. واحتُجز المعلمون بصورة غير مشروعة و«اختطفوا» على يد جماعات مسلحة أو على يد قوات الأمن الحكومية أو أُحرقت بيوتهم[٧٨٥]. وشهد ثلاثة معلمين أجريت معهم مقابلات في فيلم وثائقي لصالح الاتحاد الأمريكي للمعلمين أنهم تعرضوا للضرب وتعرض اثنان منهم لاعتداء جنسي عنيف[٧٨٦]. وتقدر اتحادات المعلمين أن ١ ٧٠٠ معلم على الأقل هربوا من البلاد من العنف[٧٨٧].

وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، احتُجز ١٤ من قادة اتحاد المعلمين وأعضائه، وذلك على سبيل الرد على احتجاجات ضد الأزمة الإنسانية في زمبابوي[٧٨٨]. وكان بين المعتقلين في هراري وماسفينغو وبولوايو وغويرو كلٌ من الأمين العام للاتحاد ريموند ماجونغوي والمنسق الوطني فيه أوزولد مادزيوا ورئيسه تاكافافيرا زْهو[٧٨٩].

---

٧٨١ الاتحاد الدولي لنقابات المعلمين، "Zimbabwe: Two Teachers Dead, Three More Missing".

٧٨٢ المرجع نفسه.

٧٨٣ المرجع نفسه.

٧٨٤ Andrew Moyo, "7 Teachers Killed in Political Violence: Report"، ٢ تموز/يوليو ٢٠٠٩، http://www.zimbabwesituation.com/jul2a_2009.html#Z12.

٧٨٥ المرجع نفسه.

٧٨٦ Ingrid Gavshon/Angel Films, Oh My Zimbabwe, http://www.filmcontact.com/south-africa/zimbabwe-oh-my-zimbabwe..

٧٨٧ بي بي سي نيوز، "Zimbabwe Teachers Threaten Strike"، ٥ أيار/مايو ٢٠٠٨.

٧٨٨ الاتحاد الدولي لنقابات المعلمين، "Zimbabwe: Ten Teachers Released but Four Still Incarcerated"، ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، http://www.ei-ie.org/en/news/show.php?id=929&theme=rights&country=zimbabwe.

٧٨٩ المرجع نفسه.

وظهرت في ٢٠٠٨ تقارير تفيد بأن المدارس تستخدم كقواعد لميليشيا المسلحين الخضر (الميليشيا الشبابية التابعة للاتحاد الوطني الأفريقي لزمبابوي – الجبهة الوطنية) ولغيرها من القوات الحكومية[٧٩٠].

وهوجم الطلاب بالصورة نفسها أثناء فترة الانتخابات. ووفقاً لأنباء عالم الجامعات، اعتُقل حتى ١١ أيار/مايو ٢٠٠٨ نحو ٥٠ طالباً وعُذب ١٥ وطُرد عشرة وتلقى اثنان تهديدات بالقتل خلال الفترة المؤدية إلى الانتخابات وفترة الانتخابات الفوضوية نفسها. واتهم اتحاد الطلاب التضامني في تقريره الصادر في نيسان/أبريل أن ١٧ طالباً – وهم عشرة من الجامعة الوطنية للعلم والتكنولوجيا وستة من جامعة بيندورا للعلم والتكنولوجيا وواحد من جامعة زمبابوي الكبرى – اعتُقلوا لاحتجاجهم على نتائج الانتخابات. وقد «تعرض للتعذيب والاعتداء على يد الشرطة» العشرة المعتقلون من الجامعة الوطنية[٧٩١]. وأورد اتحاد الطلاب التضامني أن ٨٥ من النشطاء الطلاب تعرضوا للاختطاف أو الاعتقال أو الاعتداء على يد قوات الأمن في عام ٢٠٠٨[٧٩٢].

وحظرت الأنشطة الميدانية على جميع المنظمات غير الحكومية، بما فيها تلك العاملة في حقل التعليم، لفترة طويلة خلال عام ٢٠٠٨. ولوحق أعضاء هذه المنظمات وأجبِروا على إنهاء عملياتهم الميدانية. وشمل الحظر وكالات الأمم المتحدة.

وأوردت منظمة مراقبة حقوق الإنسان في حزيران/يونيو ٢٠٠٩ أن عدداً من الأطفال يصل إلى ٣٠٠ أجبرهم جنود من الجيش الزمبابوي على العمل في حقول الماس بدلاً من الذهاب إلى المدرسة[٧٩٣].

وفي تموز/يوليو ٢٠٠٩، أعرب ريموند ماجونغوي عن قلقه باسم اتحاد الطلاب لتعيين كبار الضباط العسكريين في وزارة التربية ولمطالبة أعضاء الميليشيا الشبابية بمكاتب لهم في كل مدرسة. وقد عينوا «منسقين شبابيين» في المدارس وطالبوا بإنشاء مراكز للمستشارين الشبابيين الذين يرفعون التقارير إلى الميليشيا الشبابية عن المشاكل في المدارس. وكانت بعض المراكز الشبابية تنظم نوادٍ مختصة بالتاريخ في المدارس[٧٩٤]. ويقول المعلمون إن إقامة قواعد للميليشيا في المدارس يجعلهم يخافون على حياتهم[٧٩٥].

---

٧٩٠ معلومات قدمها مكتب اليونسكو في هراري.

٧٩١ Clemence Manyukwe, "Zimbabwe: Students Arrested, Tortured, Expelled"، أنباء عالم الجامعات، ١١ أيار/مايو ٢٠٠٨.

٧٩٢ Moyo, "7 Teachers Killed in Political Violence".

٧٩٣ منظمة مراقبة حقوق الإنسان، Diamonds in the Rough: Human Rights Abuses in the Marange Diamond Fields of Zimbabwe، على النحو الوارد في: David Smith, "Children Forced to Mine Zimbabwe Diamonds"، الغارديان، ٢٦ حزيران/يونيو ٢٠٠٩.

٧٩٤ شبكة أنباء إيرين، "Zimbabwe: Political Violence Growing in Rural Area"، ٢٧ تموز/يوليو ٢٠٠٩.

٧٩٥ Mike Makomo, "ZANU PF Sets Up Bases in Schools"، ذا زمبابويان تلغراف، ١٩ حزيران/يونيو ٢٠٠٩.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، قال رئيس اتحاد الطلاب تاكافافيرا زْهو إن ثلاث مدارس يومياً تبلّغ عن تهديدات وحوادث ضرب من جانب أعضاء الاتحاد الوطني الأفريقي لزمبابوي – الجبهة الوطنية والميليشيا الشبابية. وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، أُمسِك بخمسة عشر معلماً وضُربوا. وفي غوتو، أقيمت المراكز لتدريب الشباب وفيها أُجبر أعضاء الاتحاد الوطني الأفريقي لزمبابوي الشباب على التدرب العسكري. وكان أعضاء منظمة الاستخبارات المركزية يجولون على المدارس ويحققون مع الموظفين في «حملة منهجية لاستهداف المعلمين وتخويفهم»[٧٩٦].

وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، تغيب عن مدارس ديمبي وديريهوري وماسيكانا في منطقة تشيف سفوسفي مائتان من الشباب، تتراوح أعمارهم بين ١٤ و١٥، وذلك للذهاب للتدريب شبه العسكري مع الشرطة الاحتياطية في ملعب رودهاكا. وشمل التدريب التمارين العسكرية وممارسة الصيحات الحربية. وقيل إن بعضهم أجبروا على الحضور. وأفاد عدد من الأهالي أن الأطفال يحضرون لاستخدامهم على أنهم آلة للإرهاب السياسي[٧٩٧].

وفي تقرير منفصل، قال اتحاد الطلاب إن الميليشيا الشبابية أقامت معسكرات في المدارس في مقاطعة ماسفينغو لتلقين التلاميذ والمعلمين فلسفة الاتحاد الوطني الأفريقي لزمبابوي – الجبهة الوطنية وشعارات الحزب. وفي المقاطعة نفسها، منع بعض مسؤولي التعليم من دخول مدارسهم وبيوتهم لمساندتهم لحركة التغيير الديمقراطي[٧٩٨].

وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ أيضاً، نُشر أعضاء ميليشيا الشباب في المدارس مع محاربين قدماء لإجبار المعلمين المضربين على العودة إلى العمل. وأمروا المعلمين بمغادرة المنطقة إذا لم يرغبوا في العودة للعمل[٧٩٩].

وذُكر أن الميليشيا الشبابية تشارك بقوة في أعمال العنف والتخويف ضد من عارض روبرت موغابي في انتخابات عام ٢٠٠٨، وأن أفرادها الموظفين في الخدمة المدنية يتقاضون المرتبات. ومنذ الانتخابات، يمارس هؤلاء أعمال الاعتداء بالضرب والتعذيب والتخويف ضد المعلمين.

وخلال الفترة بين ٢٠٠٣ و٢٠٠٧، أجبر تاركو المدارس على الانضمام إلى التدريب الإلزامي في الخدمة الوطنية للشباب، المعروف أيضاً باسم تدريب الميليشيا الشبابية، وهو موجه للأشخاص بين سن ١٠ و٣٠. وقد تلقى عدة آلاف من الصغار تدريباً لمدة ١٢٠ يوماً على المهارات شبه العسكرية والتثقيف السياسي، ويُدّعى أن ذلك شمل تقنيات التعذيب والقتل. وأُرسل المتدربون لقتل خصوم روبرت موغابي السياسيين، وفقاً لأحد قادة المعسكرات.وادُعي أن البنات كنّ يتعرضن للاغتصاب المتكرر على يد المتدربين وغيرهم من العاملين في المعسكرات. واستُخدمت الميليشيات الشبابية لمضايقة المعارضة

٧٩٦ "Alex Bell,"Violence Against Teachers on Rise in Rural Areas، ساوث-ويست راديو أفريكا، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

٧٩٧ ذا زمبابويان، "Taurai Bande, "ZANU Militarise Rural Areas، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

٧٩٨ ذا زمبابويان، "Zanu (PF), War Vets Terrorise Teachers"، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

٧٩٩ ذا زمبابويان، "Tony Saxon, "Zanu Youth Terrorise Teachers، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

السياسية ولفرض التدابير الحكومية من قبيل تخفيض الأسعار عند البقالين ومتاجر التسوق. واستمرت ممارسات القتل والتعذيب والاغتصاب وتدمير الممتلكات على يد الميليشيات الشبابية التابعة للاتحاد الوطني الأفريقي لزمبابوي – الجبهة الوطنية حتى نهاية عام ٢٠٠٧[٨٠٠].

وكانت الخدمة الوطنية الإلزامية قد فُرضت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ بصورة تمس مبدأ المساواة في نظام التعليم. فقد أعلن وزير التعليم العالي صموئيل مومبينغيغوي أن الطلاب الذين ينهون المدرسة لن يحصلوا على شهادات المستويين العام والمتقدم إلا بعد إنهاء الخدمة لمدة ستة أشهر. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، أرسلت تعميمات على جميع مؤسسات التعليم العالي تطلب إعطاء الأفضلية في القبول للميليشيا الشبابية وعدم إرسال أية رسائل قبول للمتقدمين العاديين إلا بعد أن تتلقى كل مؤسسة قائمة رسمية بأفراد الميليشيا وأن تعطيهم الأولوية الأولى. وفي الوقت نفسه، لم تكن هناك قدرة على تدريب أكثر من ٢٠ ٠٠٠ من خريجي المدارس البالغ عددهم ٣٠٠ ٠٠٠ خريج[٨٠١]. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، أحيط أعضاء البرلمان علماً بأن ٨٠ ٠٠٠ من الصغار قد تلقوا التدريب في صفوف الميليشيا وأن ١٤ ٠٠٠ يعملون «موظفين في المجموعات الشبابية»[٨٠٢].

٨٠٠ شبكة أنباء إيرين، "Zimbabwe: Youth Militia Camps May Close"، ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧؛ سوليداريتي بيس ترست، "Shaping Youths in a Truly Zimbabwean Manner" – National Youth Service Training (٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣)، http://www.solidaritypeacetrust.org/reports/youth_malitia.pdf منظمة حقوق الإنسان الزمبابوية غير الحكومية «فوروم»، التقارير الشهرية، Hilary Andersson, www.hrforumzim.com؛ بي بي سي، ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٤؛ وبي بي سي وان، Zimbabwe's Torture Training Camps، Panorama: Secrets of the Camps، ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٤؛ جميعها على النحو الوارد في: التحالف من أجل وقف استخدام الجنود الأطفال، التقرير العالمي عن الجنود الأطفال، ٢٠٠٨، ٣٧١.

٨٠١ ذا هيرالد، "National Service to Be Compulsory"، ٢ تموز/يوليو ٢٠٠٢، على النحو الوارد في سوليداريتي بيس ترست، National Youth Service Training. 20.

٨٠٢ (١١٠) ذا زمبابويان ستيويشن، "80,000 Complete Youth Service: Minister" ,Lebo Nkatazo، ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، http://www.zimbabwesituation.com/nov24a_2009.html#tocPos.

شكر

نتوجه بشكر خاص إلى كل من مارك ريتشموند وجين كاليستا من اليونسكو على الملاحظات والتعليقات الثاقبة وإلى كل من كريس تالبوت وفيمونماس فاتشاتيمانونت من اليونسكو على المشورة والدعم في التحرير، وإلى سمانثا باندیتا-غوناراردينا على الدعم في البحث والترجمة وإلى كريستين غرونمَن على الاقتباسات وإلى أوريليا مازوير على تصميم المطبوعات. ونتوجه بالشكر للعديد من الأشخاص الذين ساعدوا على تقديم المعلومات، ومنهم بروس أبرامسُن وجون أكر، من مجلس مساعدة الأكاديميين اللاجئين، ولالا أمير الدين من اليونسكو - جاكرتا وسايو أوكي من اليونسكو - غوما؛ غريغوري بارت، قيادة العمليات الخاصة الأمريكية؛ سوزان بيليلو، اليونسكو-نيويورك وكوامي بوافو من اليونسكو-كنغستُن ومايكل بوتشينيك، من منظمة العفو الدولية وكورت بروباكر، من جناح طائرات البحرية الثالث في سان دييغو وخوان تشافيز، من مكتب منسق الشؤون الإنسانية - بوغوتا وفيكرام تشيتري، من اليونسكو - إسلام أباد وزاما كورسن-نيف، منظمة مراقبة حقوق الإنسان؛ ليام كريغ-بيست، القاضي المعني بكولومبيا؛ كريستشان دينيس، منظمة التعاون من أجل السلام والوحدة - أوروبا؛ جان ايستمَن، الاتحاد الدولي لنقابات المعلمين؛ ديريك إلياس، اليونسكو - بانكوك وليلي هايلو، من اليونسكو - المكسيك ومارشيلا بالاشيوس غارزون، من مراقبة البرنامج الرئاسي لقانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي - بوغوتا وبرامين غيميري، من مركز خدمات القطاع غير الرسمي، كاتماندو وساره غرين وفضل الحق، من اليونيسيف- كابُل وأستريد هولاندر، من اليونسكو - سانتياغو؛ وفريال خان، من اليونسكو - نيويورك وكولن كايزر، من اليونسكو - كاتماندو وحسن عابدي كينان، من اليونسكو - أبوجا وإلزي دي لايري، من شبكة أصدقاء أفغانستان وجان كلود ليبيك، من المعهد الدولي للتعليم وماريا ديلا لوس فاسكويز، من مكتب منسق الشؤون الإنسانية - بوغوتا وتومبسُن ماكاهامدزي، من جامعة تشاثام، الولايات المتحدة ودومينيك مارليت، من الاتحاد الدولي لنقابات المعلمين وفيرمن ماتوكو، من اليونسكو - كيتو ووارن ميلور، من اليونسكو - نيودلهي وجيم ميلر، من المعهد الدولي للتعليم وأنتوني مورلاند، من شبكة أنباء إيرين وفيرنور مونيوز، المقرر الخاص المعني بالحق في التعليم وهافيشي نيكونغو-نيلسِن، من اليونسكو - ويندهوك وماريو نوفيلي، من جامعة أمستردام وبريكشيا أوجا، من مركز خدمات القطاع غير الرسمي في كاتماندو ودينيس أونواز، من منظمة إنقاذ الطفولة في المملكة المتحدة ومارينا باترير، من اليونسكو - كابُل وسيرينا ببينو، من اليونسكو - كاتماندو وفؤادي بيتسوان وخاوار قرشي وأندرو رادولف، من اليونسكو - سان خوسيه وورود رستان، من مكتب المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية وألفريدو روخا فيغويروا، من اليونسكو - سانتياغو وجلغريتي ريجيمون،

من اليونسكو – نيودلهي ولوسي رويال-داوسُن وجول رييس، من البنك الدولي وروبرت كوين، من منظمة العلماء في الخطر وبيتر رو، من جامعة لانكستر وخورخي سيكويرا، من اليونسكو – سانتياغو وليدي سانخوان، من مدرسة النقابات الوطنية، كولومبيا وبيدي شيبرد، من منظمة مراقبة حقوق الإنسان وكلارا اينيس فارغاس سيلفا، من وزارة الخارجية في كولومبيا ومارغريت سينكلير، من مكتب سمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند وميليندا سميث، مستشارة وجوناثان سومر، من نداء جنيف وماريا خوسيه توريس، من مكتب منسق الشؤون الإنسانية في كولومبيا وجوناثان ترافيس، من شبكة حقوق التعليم والحقوق الأكاديمية، اليونسكو – هراري واليونسكو – طهران وتارجا فيرتانِن، من اليونسكو – أَلماتي وأليك وارغو، من مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح وكاتي ويبلي، من منظمة إنقاذ الطفولة.

قائمة المختصرات

ACHR	المركز الآسيوي لحقوق الإنسان
AUC	قوات الدفاع الذاتي المتحدة في كولومبيا
BRN-C	تنسيقية الجبهة الوطنية الثورية (تايلاند)
CARA	مجلس مساعدة الأكاديميين اللاجئين
CNDP	المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب
CPN-I	الحزب الشيوعي الهندي – الماوي
CPN-M	الحزب الشيوعي النيبالي – الماوي
CRIN	شبكة معلومات حقوق الطفل
DDR	نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج
DRC	جمهورية الكونغو الديمقراطية
ECOSOC	المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة
ELN	جيش التحرير الوطني (كولومبيا)
ENS	مدرسة النقابات الوطنية
ETA	أرض الأجداد والحرية في الباسك (إسبانيا)
ETA	رابطة المعلمين الإثيوبيين
FARC	القوات الثورية المسلحة في كولومبيا
FECODE	الاتحاد الكولومبي للمربين
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
ICC	المحكمة الجنائية الدولية
ICL	القانون الجنائي الدولي
ICRC	لجنة الصليب الأحمر الدولية
ICG	مجموعة الأزمات الدولية
IRC	اللجنة الدولية للإنقاذ
IDP	الأشخاص المشردون داخلياً
IHL	القانون الإنساني الدولي (أو قوانين الحرب)

IHRL	القانون الدولي لحقوق الإنسان
IIE	المعهد الدولي للتعليم
ILO	منظمة العمل الدولية
INSEC	مركز قطاع الخدمات غير الرسمية
IRIN	الشبكات الإقليمية المتكاملة للمعلومات (شبكة أنباء إيرين)
LRA	جيش الرب للمقاومة (أوغندا، السودان، جمهورية الكونغو الديمقراطية)
LTTE	نمور تحرير التاميل إيلام (نمور إيلام) (سري لانكا)
MILF	جبهة تحرير المورو الإسلامية
MINUSTAH	بعثة الأمم المتحدة للاستقرار في هاييتي
MoE	وزارة التربية
MoHE	وزارة التعليم العالي
MNF-I	القوة المتعددة الجنسيات – العراق
MRM	آلية الرصد والإبلاغ الخاصة بالأطفال والنزاع المسلح
NGO	منظمة غير حكومية
NWFP	إقليم الحدود الشمالية الغربية (باكستان)
NSOAG	الجماعات المنظمة المسلحة غير التابعة للدولة
OCHA	مكتب منسق الشؤون الإنسانية
OECD	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
OSRSG-CAAC	مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح
OTP	مكتب المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية
PTUZ	اتحاد المعلمين التقدميين في زمبابوي
SAR	شبكة العلماء في موضع الخطر
SPLA	جيش التحرير الشعبي السوداني
SPO	ضابط من الشرطة الخاصة (الهند)
SRF	صندوق إنقاذ العلماء
SZOP	المدارس باعتبارها مناطق للسلام
UN	الأمم المتحدة
UNAMA	بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في العراق
UNESCO	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
UNGA	الجمعية العامة للأمم المتحدة
UNICEF	منظمة الأمم المتحدة للطفولة
UNHCR	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
UNRWA	وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى
UNSC	مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة
ZANU-PF	الاتحاد الوطني الأفريقي لزمبابوي – الجبهة الوطنية

التعليم في مرمى النار ٢٠١٠

دراسة عالمية بشأن أعمال العنف السياسية والعسكرية
التي تستهدف العاملين في مجال التعليم والطلاب والمعلمين
والمسؤولين في النقابات والحكومات والمؤسسات

9 789230 010133

قطاع التربية
منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة